


ÜLÜ KÜT.
570
M. ASIM P



لا إله إلا الله محمد رسول الله

في الجلد

حاشية سيد على المتوسط وشرح مراح للسروري بمت

من كتب الفقير يحيى المدرس
بمدرسة بالي أفندي
عفي عنه

وقف ١١٢٨

صحيح صفر سنة ١٢١٧



٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اعلم ان معرفة هذا الحد حد الشيء ما بين ما هيئة قوله موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه قوله فاللفظ ما يتلفظ به الانسان الى اخره اي اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل مصدرا بمعنى الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق اذا رمته او بمعنى الرمي مقيدا من الفم يقال لفظ الكلام ولفظ بالكلام وحد اللفظ صادق على كلمات الله تع مما يتلفظ به الانسان وانما لم نقل الفاظ الله رعاية للادب والضماير المستتر في حكم الملفوظ من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها كالملفوظات قوله المراد من المعنى المفرد وهو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه الظاهر ان يقال وهو ما لا يدل فلا بد من تأويل اما في الاول اي المراد من افراد المعنى او في الثاني بتقدير مضاف اي وهو ذو ان لا يدل قوله لفظ بمنزلة الجنس جعلها كالجنس والفصل بناء على انهما في المشهور يستعملان في الحقايق الموجودة كالانسان ومعنى الكلمة مفهوم اصطلاحي غير متاصل في الوجود قوله فلفظ احترز به عن الخطوط الى اخره وهذه الاربعة

يسمى بالدوال الاربع وهي مشاركة للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزؤه من جزء ما يدل عليه قوله كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد فكل واحدة من هذه الكلمات لفظ وضع للفظ مفرد لا لمعنى مفرد فسبب ورود السؤال على الحد هو لفظ معنى حتى لو قيل وضع لشيء مفرد لم يتوجه السؤال قوله فان المراد بالمعنى في قوله وضع لمعنى الى اخره فان المعنى مفعل بمعنى المقصد من عناه اي قصده فاذا وضع لفظ للفظ اذا كان اللفظ الآخر محلا للقصد لانه قصد باللفظ الاول غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون الشيء لفظا في نفسه ومعنى اللفظ الاخر ولا محذور فيه قوله ولقائل ان يقال 2 اي حين اذا كان المعنى اعم من اللفظ وغيره او كان اللفظ المفرد كرجل معنى مفردا يلزم ان يكون اللفظ المركب كزيد قائم معنى مركبا فلا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة كلمة لان معناه مركب فهذا السؤال متفرع على الجواب السابق وسبب وروده على الحد هو قوله مفرد قوله وهو مركب من نعته الى آخره اي ذلك المفهوم

هو معنى قولنا مركب الى اخره ولا لفظه فانه مركب
تقييدي من الموصوف والصفة كحيوان ناطق فلا
يسمى خبرًا اصلا **قوله** وهذا المفهوم ليس بمركب اي
بالقياس الى الخبر فان جزء لفظ الخبر لا يدل على جزء
هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبًا بالنسبة
الى قولنا مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب
غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون مفهوم واحد
بالقياس الى لفظ مفردًا او بالقياس الى الاخر مركبًا
وليس بمحذور كما في معنى قولنا الانسان بالقياس
الى لفظ الانسان والحيوان الناطق **قوله** وهذا
الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول فقال لا نسلم
ان لفظ الاسم مثلا موضوع لمثل زيد ورجل بل هو
موضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسه الى
اخره وهذا المفهوم معنى للفظ وانما لم يجب مثاله
هذا الذي هو التحقيق **قوله** سلمنا ان مثل الخبر
موضوع لمثل قولنا زيد قائم الحاصل ان مثل زيد
قائم لفظ مركب بالقياس الى معناه اعني نسبة القيام
الى زيد ومعنى مفرد بالقياس الى لفظ الخبر والا
والاستحالة فيه **قوله** ويمكن ان يجاب عنه الى
اخره وقد اجيب عن ذلك بان قائمة مركبة من
كلمتين جعلتا في حكم كلمة واحدة كما سيجي وهذا

ظاهر لان معنى التاء واحد في الموارد ومع تعدد
اسم الفاعل كضاربة وقائمة وعالمة وغيرها **قوله**
فضلا عن ان يدل على جزء معنى قائمة بل مجموع لفظة
قائمة يدل على مجموع معناه وهو ذات مؤنثة
موصوفة بالقيام وكذا الحال فيما سيجي وسلمت
قوله لزم اجتماع التذكير والتانيث يمكن رفعه
بان القيام وحده انما يدل على ذات موصوفة
بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث دل على
التذكير ولم يتجرد ههنا فلم يدل على التذكير ولا
يلزم اجتماع المذكور **قوله** لان الكلمة موضوع
على ما مر فلا بد ان يكون دالة وح لا يخلو **قوله**
فاما ان يقترن اي فاما ان يدل على اقتران معناه
قوله وهو منقوض بمثل ذوا راد بمثل ذو الاسماء
اللازمة الاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك **قوله** ذكر متعلقه فذكر المتعلق
في الحرف لتحصيل الدلالة في مثل ذو لتحصيل
الغاية **قوله** الكلام ما تضمن اي لفظ تضمن
بالاسناد كلمتين فالمتضمن هو مجموع الكلمة
والاسناد والمتضمن هو الكلمتان فقط فلا
يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن في ضرب ونظائره
قوله ولهذا قال التضمن يعني المشهور في حد الكلام

ذكر التركيب فكان الظاهر ان تقول ما تركب
من كلمتين وانما عدل عن التركيب الى تضمن لشيئين
احدهما انه لو قال ما تركب لم يدخل في حد الكلام
الذي احدى كلمتين ملفوظة والاخرى مستترة
غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا يتصور تركيب
مع الملفوظ ولما قال تضمن دخل فيه الثاني ان
الكلام قد يتركب من كلمتين كثيرة فوق اثنين فلو
قال ما تركب لم يدخل في حد الكلام الذي تركب
من اكثر كلمتين لان المتبادر من المركب من كلمتين
ما يتركب من كلمتين فقط بخلاف التضمن بكلمتين
فانه يتناول ما فيه الكلمتان او اكثر والجواب
عن الاول ان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة
فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما
يتحقق بالاسناد والذي يتحقق بالمسند والمسند
اليه فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجريهما
وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها قوله نحو
الاصطباح وهو الشرب في الصباح وذلك
المشروب يسمى صبوحا والاغتباق وهو الشرب
في الرواح وذلك المشروب يسمى غبوقا قوله
دلالة اولية اي بغير واسطة قوله احدهما

انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد
انه دال يعني ان مجموع لفظ الحد وهو ما دل الى آخره
يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو حد الاسم
فيدخل غير الاسم في حده لا يقال لفظ دل يدل على
معنى مقترن بالزمان الماضي بحسب الوضع فكيف
يصدق معنى الحد على مجموع لفظه لانا نقول
سائر الفاظ لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى
المجموع غير مقترن قوله ويمكن ان يجاب عنه بأ
عن النقض من الوجهين قوله لكن حذفت الكلمة
وجعل لفظة ما عبارة عن الكلمة فاندفع النقصان
ولو كان ما عبارة عن الشيء لم يندفع النقصان
اصلا ولو كان عبارة عن اللفظ لم يندفع النقض
الاول قوله اما ان اريد به واحد بعينه فعلى هذا
بل يندفع النقض الثاني هو
يخرج بعض الافعال كالافعال الحالية والاستقبالية
مثلا عن حد الفعل ويدخل في حد الاسم وعلى الثاني
اعني ان يراد واحد غير معين يخرج جميع الافعال
عن حد الفعل ويدخل في حد الاسم لان كل فعل بحسب
وضعه مقترن بزمان معين فلا يصدق على شيء
من الافعال انه مقترن بزمان غير معين قوله و
وجوابه انه لا يراد الى آخره اعني ان احد الازمنة
يمكن ان يؤخذ على ثلثة وجوه الاول التقييد

بالتعيين الثاني التقييد بعدم التعيين الثالث
الاطلاق وهو ان لا يقيد بشيء منها وما ذكرنا
من ان التناقض الحدين انما يلزم اذا اخذ على الوجهين
الاولين دون الثالث لان المطلق صادق على
المقيد فكل ما اقترن بزمان معين من الثالث
صدق عليه كلمة انه مقترن باحد الازمنة الثلثة
قوله بل واحد منها اي من الازمنة الثلثة قوله
كالكاتب بالقوة اي بالامكان قوله ان الحد مطرد
وهذا المعنى اعني معنى الاطراد يلزمه المنع فالحد
اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه
قوله ومنعكس وهذا المعنى اعني معنى الانعكاس
هو معنى الجمع فالحد اذا كان منعكسا جامعا لجميع
افراد المحدود قوله وغير منعكس اي لا يكون لانعكا
سها فالخاصة الشاملة منعكسة وغير الشامل
ليست بمنعكسة قوله اشارة الى كثرة خواص الاسم
يعني ان لفظ الخواص جمع كثرة فدل على ان خواص
الاسم كثيرة وكلمة من للتبعيض فدلت على ان المذكور
ههنا بعض من تلك الخواص الكثيرة ومن جملة
خواصه النداء والوصف والتأكيد المعنوي و
والاضمار والنسبة والتصغير والتثنية والجمع
ولحوق تاء التانيث المتحركة والفاعلية والمفعولية

والمبتداء

والمبتداءة وما يتفرع عليها قوله فاللفظي دخول
لام التعريف لو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملة للميم في قوله ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته قوله وانما لم يدخل
لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى
التعريف واما الحرف فليس له معنى مستقل يصلح
للاشارة اليه بالتعريف والتعيين قوله لا حرف الجر
يدخل على الفعل على سبيل الحكاية اي يدخل حرف الجر
الفعل اذا اريد به لفظه وكذا يدخل على الحرف ايضا
فيقال زيد مجرور بمن لكن هذا لا اعتداد به لان
الكلام فيما اذا كانت الكلمات مستعملة في معانيها
فدخول حرف الجر ايضا خاصة بالاسم قوله
فكونه دليلا على امكنية الكلمة اما تنوين التمكن
المتمكن هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية والامكن
هو الاسم المعرب المنصرف والمبني يسمى غير متمكن قوله
ولا امكنية للفعل في الاسمية والامكن هو الاسم المعرب
المنصرف والمبني يسمى غير متمكن والامكنية للفعل
في الاسمية والحرف قوله والفعل لا يقع معرفة و
ويقع نكرة وكذلك الحرف فلم يحتج فيه الى الفارق
بين كونه معرفة ونكرة وكذلك الحرف قوله اي يوم
اذا كان كذا الى اخره اي لما حذف المضاف اليه منه اذ

وهو جملة كان كذا عوض منه التنوين في اذ قوله واما
تنوين المقابلة اي تنوين المقابلة انما يدخل على جمع المؤنث
السالم وليس للفعل ولا للحرف جمع فلا يتصور فيهما تنوين
المقابلة قوله وانما اختص الاسناد المراد منه الاسناد
اليه وهو غير جائز ممنوع مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فالاولى
ان يقال الفعل موضوع لان يسند به معنى مصدره الى
شيء فلا يجوز جعله مسندا اليه والا يخرج عن وضعه قوله
كونه مضافا فيه الاضافة لكونه مضافا لان الفعل قد يقع
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين وقد يقال هذا التأويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر
مطلقا تختص بالاسم قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل اراد بقوله لم يشبه لم يناسب كما يعلم من حد المبني قوله
والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي الى آخره وكذلك الجملة
من حيث هي جملة من اقسام مبني الاصل قوله ولقائل
ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل كضرب في ضرب
زيد قوله ولان تقدير الحد عطف على ما تقدم بحسب المعنى
كانه قال النقض مندفع لما ذكرنا من الجواب وهذا الجواب
هو الصحيح قوله لان المركب من حيث هو مركب قد يكون
مبنيا كخمسة عشر وقد لا يكون مبنيا كبعلبك قوله لئلا يتوجه
عليه النقض بمثل غلام زيد فان لفظ غلام من غلام زيد مركب
مع غيره تركيبا اضافيا مع انه ليس بمعرب لعدم تحقق عامله في

في هذا

في هذا التركيب ورد عليه بانه اذا اراد بالتركيب التركيب
الاسنادي لم يدخل في الحد الا المسند اليه والمسند لانهما
مركبان تركيبا اسناديا و ح يخرج المضاف اليه وسائر
المعمولات لمفاعيل الخمس وما يشبهها عن حد المعرب فالاولى
ان يقال المراد بالتركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ
والخبر الا على قول من يجعل كلا منهما عاملا في الآخر
وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق فيه العامل و ح
لا اشكال قوله لكونه مشابها للفعل الماضي وامر الحاضر
في تحقق الفرعيتين قيل مشابهة غير المنصرف في تحقق
الفرعيتين انما هي مع الفعل المطلق لا خصوصية
الماضي وامر الحاضر والفعل مطلقا ليس بمبني الاصل
لانه يصدق عليه انه مركب ولقائل ان يلتزم المنا
بانه قيد بالاسنادي ح لا يصدق عليه انه مركب
حكم المعرب وخاصته اي خاصة الاسم المعرب بالقياس
الى المبني من الاسماء وفي بعض النسخ او خاصته اي
اثره قوله لان الاعراب كالوصف للمعرب وايضا لفظ
زيد مثلا يدل على ذات زيد ورفعه يدل على
فاعليته وفاعليته صفة لذاته فكما ان الذات
مقدمة على صفتها كذلك ينبغي ان يكون الدال على
الذات متقدما على الدال على الوصف قوله ويمكن
ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نم ان الغرض

من تعريف المعرب آخره لا يخفى على المص ان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا
فائدة له معتدا بها في معرفة الاصطلاحهم فا
فالمقصود من معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف
انه صادق على اسم مخصوص كزيد مثلا فيعرف ح
انه مما اختلف اخره في كلامهم فيجعل اخره مختلفا فيما
كلامهم قوله فليلا يدخل فيه اي في حد المعرب قوله
فانها اسباب بعيدة اي العوامل والمعاني المختلفة
فان المعاني سبب للاختلاف اخر المعرب بعيد
بواسطة واحدة والعامل سبب له بعيد بواسطتين
بواسطتين قوله فان الاختلاف لا يوجد مع كل
واحد اي الاختلاف لا يوجد فان آخر المعرب اذا
حرك ابتداء بالضم مثلا لم يكن هناك اختلاف فاذا
فتح او كسر بعد ذلك حصل الاختلاف قوله ولو حمل
السبب لتام لكان له وجه وفي بعض النسخ لكان اوجه
ولعله تصحيف وان امكن توجيهه ايضا قوله
بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب
العامل فان زيدا مثلا قبل الوقوع في التركيب غير
معرب بل مبني عنده على السكون فاذا وقع في التركيب

وحرك

وحرك بالضم مثلا حصل هناك اختلاف للانتقال
من السكون الى الحركة وكذا الحال في سائر الحركات
فالاختلاف حاصل في كل واحد منها فيكون سببا تاما له
واما السكون الاصلي فلا اختلاف معه بالفعل وان
كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عين اعرابا
قوله متعلق باختلف لكن فاعل يدل ضمير راجع
الى ما اختلف لا ضمير راجع الى الاختلاف كما يتبادر
اليه الوهم من كونه متعلق باختلف قوله وهي انه
لما كان في الاسماء معان مختلفة للاسماء معاني لازمة
يدل عليها بجواهرها او معان يطرا عليها عند وقوعها
في التركيب ولا يدل لها من علامة من الاعراب
قوله ما احسن زيدا الى آخره انما مثل بهذه الا
مثلة التي لا يتميز فيها المعاني بسبب العامل ليتم
الاستدلال على الحاجة اي الى وضع الاعراب في
بعض المواضع لم يطرد في الكل لايقال لا اشتباه
في الثالث بسبب ذكر حركة النون بالضمة لانا
نقول هذه الضمة ايضا اعراب وايضا يجوز ان لا
يتنبه بهذه الحركة التي فيها خفاء بخلاف حركة
ذيد قوله والاشياء المنسوبة الى الفاعل كان الشا
توهم ان اليا في الفاعلية والمفعولية للنسبة وح
يلزم ان يكون الرفع علما للاشياء المنسوبة

الى الفاعل دون الفاعل وان يكون النصب علما
للاشياء المنسوبة الى المفعول دون المفعول والصواب
ان اليا فيهما يا مصدرية اي كون الشيء فاعلا وكون
الشيء مفعولا لاهما صفتان للفاعل والمفعول والرفع
علم الفاعلية الفاعل التي هي صفته للفاعل فلو قال
المص علم الفاعل لكان غير صحيح وكذا الحال في النصب
واما الاضافة فهي مصدر غير محتاجة الى اليا المصدرية
والمراد بها كون الشيء مضافا اليه قوله كالمبتداء
والخبر واسم كان فاعل عند المص لا منسوب
اليه فالاولى تركه قوله والمراد بقولنا الجر علم الا
ضافة انه علم المضاف اليه اي كون الشيء مضافا
اليه لا علم المضاف اليه كما عرفت فان قلت اذا كان
الرفع علم الفاعلية والفاعلية لا يوجد الا في الفاعل
فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في الفاعل قلت ان
الرفع علم للفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان
اخر كالمبتداية مثلا على سبيل التبع والشبه والالحاق
وكذا النصب على المفعولية اصالة وجعل علامة لمعان
اخر كالحالية مثلا على سبيل التبع والشبه والالحاق وكذا
الجر علم لكون الشيء مضافا اليه بحسب المعنى اصالة وجعل
علامة لكون الشيء مضافا اليه صورة على سبيل
الشبه والتبع فتامل قوله لان عامل الفعل ليس

ببا

ببا المقتضي اعرابه اذ ليس في الفعل مقتضي الاعراب
بل اعرابه على سبيل التطفل والشبه قوله اصل
الاعراب ان يكون بالحركات لكونه اخصر من الحروف
وكذا اصل الاعراب سواء كان بالحركات او بالحروف
ان يكون ملفوظا فان كان مقدرا فلعلة قوله بان
كان بعضها بالحركات اعلم ان الرفع يكون بالضمة
والواو والالف وكذا النصب يكون بالفتحة و
والكسرة والالف واليا وكذا الجر يكون بالكسرة
والفتحة واليا والاسماء مختلفة في استحقاق
الرفع فبعضها يستحق من الرفع الضمة وبعضها يستحق
الالف وبعضها يستحق الواو وكذا يختلف الاسماء
في استحقاق اقسام النصب واقسام الجر فصاحب
الكتاب قسم الاسماء باعتبار ما يستحق بها لانواع اي الاسماء
الاعراب ليتضح احوالها [illegible] في الاتصاف
بالاعراب هذا هو الكلام الظاهر المطابق لكلام
المص في شرح الكافية واما قول الشارح كل قسم
منها يشترك في [illegible] نوع واحد من الاعراب فليس
يظهر له معنى لان يحمل على الانواع المندرجة في
قسم واحد يشترك في نوع واحد من الاعراب
قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا اي يتلبس بالضمة مرفوعا وفي

وفي العبارة نظر اذ قد عطف فيها على معمولي عاملين
مختلفين فان قوله الفتحة معطوف على الضمة والعامل
فيه البا وقوله نصبا عطف على رفعا وهو منصوب
على الحالية والعامل فيه الظرف القائم مقام متعلقه
والجواب ان المص يجوز ذلك فانه نظير في الدار
زيد والحجرة عمرو قوله والعبارة الصحيحة ان
يقول رفعه الضمة اي اعرابه حال كونه رفوعا
الضمة ولا يخفى انه اذا قيل والفتحة نصبا يلزم
ايضا العطف على عاملين مختلفين فلعل وجه النظر
شيء آخر وهو ان يقال عبارة المص يدل على ان
المفرد المنصرف متلبس بالضمة حال كونه مرفوعا
وليس في ذلك تصريح بان اعرابه الضمة ولا
بان رفعه الضمة فضعف هذا الوجه ظاهر قوله
لان الاسماء الستة المضافة الى آخره وكذا هذه
الاسماء مفردة بالمعنى المقابل للجملة ويمكن ان
الكسر والتنوين يقال الاسماء المعرفة بالحروف لا
يسمى منصرفا على قول من فسر المنصرف بما يدخله
الكسر والتنوين لكن ظاهر كلام المص خلاف
ذلك فلا يتم الجواب على قوله قوله لان مثل
غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه وكذا غلام زيد
ليس بمفرد بالمعنى المقابل للمضاف قوله قلنا

لا احتياج الى آخره قد يقال ان الاهتمام بغير
المنصرف لكونه اكثر من الاهتمام الاسماء الستة
فلم يكتف في الاول لخروجه بالذكر بل ذكره ههنا
قيد الخروج لئلا يقع اللفظ في اسماء كثيرة قوله
وغير الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم المثنى
لاقتضائها التعدد قوله لئلا يلزم للفرع زيادة مزية
على الاصل قيل اي مزيد مزية الفرع لان الاصل المزية
ماصل بواسطة اعرابه بالحركات وقيل لا مزية من هذا
الوجه لان اعراب جمع المذكرات لم بالحروف اخف
من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف الثانية علامة
للجمعية فهي وحدها اخف منها مع حركة اخرى اعرابية
فان اعرابه بالحروف اصل بالقياس اليه لان الاصل
باعتبار الخفة وقيل الاولى ان يقال ليكون الفرع
على درجة الاصل قوله اعلم انه يشكل مسلمات علما
اذا جعل مثل مسلمات علما كعرفات فمذهب الزمخشري
انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلمية فذهب
جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن
ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من
اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة ففي نحو
مسلمات حال العلمية اربعة اقوال مع ان اعرابه بالضم
والكسر عند المص ممكن الا ان يقال انما كان اعرابه بالضمة

بالفتحة في المؤنث السالم الذي عرف حكمه لا في غير
المنصرف لانه لم يعتبر عدم الصرف فرح **قوله** وبمثل جواز الي
آخره قد يقال لما ذكرنا حال الجواز فيما بعد علم انه خارج (خواص)
من هذا الحكم **قوله** وكانت من الواجب عليه يمكن ان
يجاب عنه بانه اكتفى في التنبيه على قيد الاضافة الى غير
ياء المتكلم بايراد هذه الاسماء مضافة الى غير ياء
المتكلم قلنا لانه اوردها مضافة الى الضمير المخاطب فلو
لم يذكر قيد الاضافة لربما يتوهم ان شرط اعرابها (ان سماه ومع الواو)
بالحروف كونها مضافة الى الضمير المخاطب فتامل **قوله**
(علم ان الالف كلا منقلبة …)
انما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر ان كلا مفرد اللفظ
مثنى المعنى فهو يقتضي الاعراب بالحركات نظرا الى لفظه
والاعراب بالحروف نظرا الى معناه فاعرب بهما رعاية
(كلا منه المعنى)
لهما وانما اختص المضاف الى المضمر بالاعراب بالحروف (بالحركات والحروف)
لانه فرع المظهر فلما اضيف الى الفرع روعي جانب
المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف التي
هي فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر
الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل **قوله** فظاهر
ان كلا الى آخره اذ ليس لنا كل حتى يكون مفرد الكلا
والا اثر ليكون مفردا لاثنان وانما اعرب اثنان
اعراب المثنى لان معناه معنى المثنى وصورته المثنى فاجري

مجراه

مجراه في الاعراب **قوله** ولوجب ان يقال عشرون
قد يقال يجوز ان يغير جمع السلامة ادنى تغيير
ولهذا لم يجعل دليلا برأسه بل جعل من تتمة الدليل
الاول بقلب بعضها الى بعض هذا يدل على ان علامة
التثنية هي الالف والياء ثم قلبت احديهما الى الاخرى
وعلى ان علامة الجمع هي الواو والياء ثم قلب احدهما
الى الاخرى **قوله** وحالة النصب بالالف قيل لما كان
جعل الالف علامة للنصب فيهما ملتبسا فيهما اسقطوا
جعله علامة للنصب وجعلوا علامة النصب تابعا
للجر فيهما ولما كان الالف اخف تلك الحروف لم يرضوا
باسقاطه راسا بل جعلوا هذا الاخف علامة للرفع
الذي هو اثقل الحركات في المثنى الذي هو اكثر رعاية
للاعتدال **قوله** لالتبس المثنى بالمجموع الالتباس
في حال النصب مع الاضافة لان النون الذي كان فارقا
بينهما لكونه مكسورا في المثنى ومفتوحا في الجمع قد سقط
واما في حالة الرفع فلا التباس لان ما قبل الواو في
المثنى يكون مفتوحا وفي الجمع مضموما وكذا الالتباس
في حالة الجر لان ما قبل الياء يكون مفتوحا في المثنى مكسورا
في الجمع **قوله** وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء و
كسروا النون في المثنى وذلك لان ما قبل الالف لما كان
مفتوحا والنون مكسورا لخفة الالف فجعلوا ما قبل الياء

في المثنى مفتوحا والنون مكسورا رعاية للموافقة قوله
وفي غيرها للعلامة اي من تتمة علامة المثنى والمجموع
قوله وليس النون عوضا عن الحركة الاعرابية في المثنى
والمجموع كما في يضربان ويضربون وفيه بحث لان من قال
ان النون عوض عن الحركة لم يرد به انه عوض عن الحركة
الاعرابية في المثنى والمجموع كما في الفعل بل اراد انه
عوض عن الحركة التي كانت في المفرد وقد زالت بالحاق
علامة المثنى والمجموع قوله لان هذه الحروف اي
الالف والواو والياء قوله عنده نفس الاعراب فلا
يكون النون اعرابا قوله في آخرها الف مفردة احتراز
عن مثل حمراء وصحراء فان في آخرهما الفا بعدها همزة
واعرابهما بالحركات لفظا قوله لالتقاء الساكنين هما
الالف والتنوين قوله والثاني الاسم المفرد اي الاسم
المفرد الذي اعرابه بالحركات لفظا والجمع المكسر الذي
حاله في الاعراب كذلك قوله والجمع المؤنث السالم المضافة
الى ياء المتكلم فظاهر كل اسم يكون اعرابه بالحركات
لفظا فاضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه تقديريا بسبب
هذه الاضافة قوله وانما قال مطلقا اي في جميع الاحوال
الثلثة قوله لما ذكرنا وهو ان هذه الكسرة موجودة
قبل التركيب المقتضي للاعراب قوله والثاني جمع المذكر
السالم قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا اضيف الى

كلمة

الى كلمة اولها ساكن كان اعرابه تقديريا في الاحوال
الثلث نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى في حال الرفع
فقط نحو جاءني غلاما الرجل ولم يلتفت المص الى
ذلك لانه امر عارضي بواسطة كلمة مستقلة بخلاف
ياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة الجزء
فقلب الواو ياء وادغمت فيها الياء قامة مقام الواو
في الدلالة على الجمعية دون الرفع لان الدلالة
على الرفع من خصوصية الواو وقد زالت فيكون الرفع
تقديريا مع ثبوت علامة الجمعية كان من الواجب
ان يكون بالياء اي يكون الاعراب في حال النصب
والجر بالياء قوله وهما اي النصب والجر قوله كذلك
اي بالياء قوله واذا عرفت لما كان الاعراب التقديري
في مواضع مخصوصة ضبطها وبذلك ينضبط اللفظي
ايضا لان اعرابهما اي اعراب المفرد والجمع
المذكرين غير المنصرف اي الاسم المعرب لما كان
ينقسم الى منصرف وغير منصرف فكان غير المنصرف
اقل من المنصرف ضبط اذ به ينضبط المنصرف ايضا على
قياس الاعراب التقديري واللفظي يكون فيه
علتان فان قيل نحو هند اذا صرف فيه علتان تدل
في حد غير المنصرف فلا يكون مانعا قلنا انما الصرف

نحو هند اذا اعتبر مقاومة خفة سكون الواسط احديهما
فكان ح احديهما في حكم العدم فلا يكون فيه علتان
معتبرتان والمراد ذلك قوله وقال بعضهم انه اثنان
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو زيد ويشكر فان امتناع
الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني لما لم يدخل
عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية
كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتناول
نحو احمر علما وافكل علما وايضا افعل اذا كان وصفا
ليس منقولا من الفعل نحو احمر فالاولى ان يقال وزن
الفعل لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين
فاذا وجد في الاسم حكي ذلك الوزن على ما كان عليه
في حال كونه في الفعل لكنه يرد عليه ايضا ان يكون مثل
افكل قبل العلمية غير منصرف واما التركيب ففي الباقي
كتركيب التأنيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف
وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف التأنيث
مع الاسم وتركيب العدد في عمر فانه بمنزلة علتين تقديرا
لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوفا اللبس
الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع
فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك
وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصف وتركيب

العجمة ولهذا انما تكررها في العجمي والعربي او تركيبها مع
العلمية وفي كله نظر وهذا ليس ملحقا بهذا الكتاب
فان الشارح كتبه على نسبة هذا الكتاب وبعض كتاب
الطلاب يكتبونه في الشروح مشهورا قوله نحو ارطى
شجر يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا
للتأنيث بدليل ارطاة فاذا سمي به مذكر امتنع
من دخول تاء التأنيث فصار شبيها بالف التأنيث فيمنع
من الصرف قوله ومراعات الاصل في نحو احمر وفي نحو مساجد
علما قوله القول بانها تسع تقريب ويحتمل ان يقال معناه
ان كون كل واحد علة يمنع الصرف قوله تقريبي اذ العلة
في التحقيق اثنان منها قوله على انها حكاية عن الحال فقد
يقال لا حاجة الى ارتكاب الحكاية لان بعداد العلل في
معنى ان كل واحد منها يمنع من الصرف فقوله والنون زائدة
حال بحسب المعنى ويمنع النون فيكون زائدة حالا من النون
نظرا الى معنى الكلام فان النون بحسب المعنى فاعل وان كان
بحسب الصورة عطفا على خبر المبتدا قوله ان الجملة التي آخره
والكلام على هذا الوجه يدل على ان الجملة سبب لانها عطفت
على الاسباب المعدودة قوله اللهم الا ان يحكم بزيادة الاسم
في النون كما حكم بزيادتها في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل
اسفارا فكانه قيل ونون زائدة وكمثل حمار قوله واما
الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه اي في هذا

من اجتمع في الاسم علتان مانع تسمية كل واحد منهما علة مجاز لانه جزء العلة والسببية تامة اذ لا يمنع الاسم من الصرف الا باجتماع العلتين ... او بوجود واحدة ... تقوم مقامهما سيد عبد الله

هذا السبب الذي هو الالف والنون قوله انما يمنع الصرف
لمشابهة الف التانيث اي في امتناع دخول تاء التانيث
كما سيجي قوله وزينب للتانيث المعنوي والعلمية الظاهر
الا يقال وزينب للتعريف العلمي والتانيث المعنوي فان
زينب هناك مثل لقوله ومعرفة قوله ولهذا لو سميت
امراءة بسلمات الي آخره قد سبق اشارة اليه ان نحو
مسلمات علما منصرف عند الزمخشري لان هذه التاء ليست
متمحضة للتانيث بل يدل علي الجمعية ايضا فلا يقوي قوة
المتمحضة فلا يعتد بها في منع الصرف ولا يجوز ان يكون
هناك تاء مقدرة اذا كان علما للمونث لان وجود التاء
الظاهرة مانع من تقدير تاء اخري فليس هناك الا
العلمية وحدها قوله لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر
وذلك اما بانكسار الوزن كما في المثال الذي ذكره و
يجب ههنا الصرف واما بلزوم الزحاف كما في قوله
اتري ابن جرموز عمير شلوه ولا يجب ههنا الصرف
بل يجوز كما في التناسب قوله لان الضرورة فان قيل
ان الضرورة يندفع باعادة التنوين في نعمان مثلا
فلا حاجة الي اعادة الكسرة وجعل الاسم مجيئه لا ينبغي
فيما نحن انا منع الصرف قلنا ان الممنوع بالاصالة
هو التنوين فانه منشاء التفعل وهو المنافي بعناه
لعدم الانصراف فلما اعيد عاد الاسم الي اصله

بالكلية

بالكلية فلم يبق شيء من اثار منع الصرف قوله لانه
نقول لا نسلم لما كان ما قبله وما بعده ارادنا قبله
قوله يقال اما شاكرا واما كفورا قوله لانا نقول
لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى
الجموع وذلك لان كونه علي صيغة منتهى الجموع يقوي
الجمعية بخلاف الصفة كما ان لزوم التانيث يقوي التانيث
قوله اي العدل خروج الاسم عن صيغة الاصلية
اي عن صيغة التي كان اصله ان يكون علي تلك الصيغة
فثلاث مثلا كان اصله ان يكون علي صيغة ثلثة ثلثة
بخلاف نحو ضارب المشتق عن الضرب اذ ليس اصله
ان يكون علي صيغة الضرب بل ههنا اخذ صيغة من
صيغة اخري لا خروج الاسم من صيغة الاصلية الي
صيغة اخري ولا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف
للعدل والصفة قوله قياس اي دليل وتحقيق العدل
فيه اي في هذا المذكور الذي هو ثلث واخوانه قوله
وذلك انه من الاعداد والاعداد اي المشهور من الفاظ
العدد من الواحد الي العشرة وهو واحد واثنان الي آخره
فيكون احاد واخوانه متفرعة منها معدولة عنها مكررة
كما سياتي قوله فاحاد وموحد معدولان عن واحد
واحد لان المراد من كل واحد منها العدد اي آحاد
حكما يكون احاد واخوانه معدولة عن الفاظ العدد

الكثرة لان المراد من أُحَادَ واخواته العدد لكثرة قوله للعدل والصفة الوصفية في ثُلَثَ مثلا اصلية لانه معدول عن ثلثة ثلثة وهذا الكثرة لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة للكثرة فيكون اصلية فيما يوخذ منه اعني ثلاث وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد نحو واحد واثنان الي اخره اصلية كما سياتي قوله واما ما فوق الاربعة قال المص في شرح المفصل هل يقال فيما عداه الي التسعة ام لا يقال ففيه خلاف واصحها لانه لم يثبت وقد نص البخاري في صحيحه علي ذلك انما قال الي التسعة ولم يقل الي العشرة لانها وثب اشار في قوله حصا لالشعار افقول الشارح يعني اي يعني المص والا فالظاهر اعني والاولي ان يقراء بالنون قوله اخر علم انه معدول عن آخر من وهذا اصح مما قيل ان أُخَر معدول عن الآخر قوله وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع علي فعلاوات واما فعلاء الصفة فيجمع علي فعل كحمراء وحمر وهذا اولي مما قيل ان جُمَع معدول عن جمع لان جمعاء فعلاء كحمراء وذلك لان مذكر حمراء اعني احمر لا يجمع بالواو والنون ومذكر جمعاء يقال فيه اجمعون فلا يقاس احدهما علي الآخر واما باب قطام اراد بباب قطام فعال التي هو علم الاعيان المؤنثة من النسوان وغيرها قوله فلم توجب

الصروره

الضرورة اي ضرورة منع الصرف قوله تقدير العدل فيه فلا يكون فيه تقدير العدل لرعاية قاعدتهم في منع الصرف قوله ان فعال مبني عند اهل الحجازي اعلم ان فعال اسم فعل كنزال مبني اتفاقا وكذا فعال مصدرا كفجار او صفة كفساق علي ما سياتي واما فعال الذي هو علم الاعيان المؤنثة ففيه خلاف وهو المراد بقوله ان فعال مبني عند اهل الحجاز قوله حضار حضار اسم الكوكب يشبه سهيلا وكانه مؤنث سماعي ليندرج في اعلام الاعيان المؤنث قوله وبوار لبقعة مخصوصة قوله وليس فيه اي فعال التي آخره راء ليحصل موجب البناء فانه اذا قدر فيه العدل شابه فعال التي هو اسم الفعل كنزال فصار مبنيا كفعال مصدرا او صفة فانه ايضا مبني كذلك قوله فلما قدر العدد الي اخره هذا التقدير انما لم يتم علي لغة اكثر بني تميم واما لغة علي اقلهم يجعلون ما في اخره راء معربا غير منصرف ايضا وح يقال لما كان الاقسام الثلثة من فعال معدولة قدر العدل في القسم الرابع طردا للباب فعال مطلقا علي وتيرة واحدة وضعف هذا ايضا ظاهر قوله ليحصل موجب البناء فانه اذا قدر العدل فيه شابه فعال الذي هو اسم الفعل

كثرة الحصار هيئا للفعال مصدرا او صفة فانه ايضا
مبني كذلك الوصف شرطه المراد من الوصف ههنا
كون الاسم دالا على ذات مبهم باعتبار معنى معين
كالاحمر والضارب وبيانه ان اسود صفة في
اصل الوضع ثم جعل اسما للحية المتصفة بالسواد
لا للحية مطلقا فباعتبار ذات الحية في مفهومه
خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية
وقد اعتبر في مفهومه الاتصاف بالسواد وكذلك
حال ارقم فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض
لا للحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن والشرح
قوله ثم جعل اسما للقيد هو اسم للقيد الذي فيه سواد
اعني المأخوذ من الحديد لا للقيد مطلقا وشرط
التانيث بالتاء اي بالتاء الظاهرة سواء كان في مؤنث
حقيقي كسودة او الحمرة قوله لكان ذلك التانيث
في معرض الزوال فانه قائمة يحذف منها التاء مع
بقاء الاسم على معناه الاصلي واذا جعل قائمة علما
صار التاء لازمة فيكون غير منصرف فلا يكون لازما
اي اذا لم يكن لازما كان ضعيفا فلا يقوي على منع
الصرف قوله لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث
في معرض الزوال فانه جريحا يطلق على المذكور و
والمؤنث وجب منع صرفه وانما وجب منع صرفه

شاة وذات

لانه ليس فيه خفة بسكون الوسط وذلك لان المتحرك
الشاة وذات
التقديري معتبر على ما ذكرت وفيه نظر اي في
وجوب منع صرفه نظر قوله وذات في الصحاح انك اذا
وقفت على ذات قلت ذاه بالهاء يدل على ان اصلها
الهاء ولكنها لما وصلت بما بعدها صارت تاء واصل
شاة شاهة والدليل على ذلك ان تصغير شاة شويهة
وجمعها شياه ولهذا كان الكراع غير منصرف الكراع
للغنم والبقر هو بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو
مستدق الساق يذكر ويؤنث والكراع اسم لجميع الخيل
ايضا كونه اسما الفحل اي لذكر من الفرس
مثل عناق الانثى من المعز قلنا لا نسلم ان التانيث
في الجمع حقيقة فاذا سمي بالجمع لم يعتد تانيثه
وهذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اي كون
العلمية مشروطا في منع الصرف نحو اجمع فانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف قيل اجمع غير منصرف للوزن او
صفته الاصلية التي قد زالت فلا حاجة الى اعتبار التعريف
التوكيدي وكذلك اجمع غير منصرف للعدل والوصفية
الاصلية وعلى هذا يكون شرطه هو العلمية في منع
الصرف بعض التوكيد انما قال بعض التوكيد لان
جمعاء مستغن عن اعتباره لان الفاظ التوكيد
اعني اجمع واخواته معارف اتفاقا ولهذا لم يقع توكيدا

وفيه نظر لان التاء في شاة وذات بدل عن الحروف
الاصلي فيكون كالكلمة التي على ثلثة احرف واوسطه
به يكون منصرفا لانه على ثلثة احرف واوسطها ساكن
وانما قلنا ان التاء في شاة بدل عن الهاء وانما في ذات
بدل عن الياء لان اصلها ذوي فقلبت الواو
الفا وابدلت الياء تاء شرح ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

لانه غير منصرف لان
لزوم التانيث ٥ م

للنكرات فقيل تعريفها بتقدير الاضافة وقيل بتقدير اللام
وقيل هذه الالفاظ لمعانيها قوله فعلى هذا لا يحتاج الى
شرط احد الامرين بل شرط التعريف العلمية سواء كان العلمية
في الفاظ التوكيد او في غيرها احدها ان يكون علما
اي يكون الاسم الذي فيه العجمة في العجم علما قبل الاولى ان
يقال شرط العجمة ان يكون في اول استعمال العرب علما اذ بذلك
يحصل المقصود وهو عدم تصرف العرب في ذلك الاسم الا ترى
انّ قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقله العرب الى
العلم فلم ينصرف فيحصل غير منصرف لانها لو لم يكن
علما اي يكون الاسم الذي فيه العجمة او غير ذلك
نحو جعله بالتصرف على وزان كلامهم كما جعلوا في ديباج
فلم يمنع الصرف اي لم يمنع الاسم الذي لم يبق
عجمية من الصرف قوله ولهذا اي ولاجل ان شرط العجمة
ان يكون علما في العجم قوله ان يسمى به رجل قوله لانه
لولا ذلك اي لولا احد الامرين فلم يبق الا سبب
واحد حاصله ان العجمة سبب ضعيف اذ ليست امرا حقيقيا
ثابتا في الاسم بل هي امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع ا
سكون الوسط واما التانيث في هند فهو امر محقق
فيه فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر
وشتر اسم محقق حصن بديار بكر قوله على
صيغة منتهى الجموع انما سميت منتهى الجموع لانها جمعت

في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة عن
حالها فلم يمنع جمع السلامة نحو الصواحبات
ونحو ايامنين جمع يمين ولهذا الجمع ثلثة امثلة
او فائدة له مفتوح وثالثه الف نحو صياقلة جمع
صقيل وهو الصانع الذي يجعلوا السيف ومثل فوارهة
جمع فاره الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار بين
الفروهة ويقال للفرس الجواد ولو قال جمع فارهة
لكان اظهر للمبالغة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بصيغة منتهى الجموع والجواب الصحيح ان يقال ان
الكلام في جمع يكون جمعية متحققة وباقية على حالها
ومثل هذا الجمع ليس كذلك لانه يوجد فيه ياء النسبة
نعم اذا صار علما وزال عنه جمعية كحضاجر ومدائن
جاز ان يدخل ياء النسبة عليه ومع لا يعتبر الجمعية
الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة
وايضا بامتزاج التاء به خرج عن الصيغة المعتبرة
هذا اذا لم يكن ياء النسبة في مفرده واما اذا
كانت فيه فلا اختلال بالصيغة فيكون غير
منصرف نحو كراسي في جمع كرسي واذا كان
كذلك فقرازنة منصرف جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء وهو معرب واذا كان كذلك

لم يكن فيه تانيث لاشك انه لا يكون فيه جمع
حقيقي لكن الظاهر انه لا يكون في حكم الصيغ الذي
هو مؤنث غير حقيقي فالاعتماد على الجواب الثاني
ولقائل ان يقول ح يلزم ان يكون شرط الجمع
ان يكون جمعا في الاصل يعني لما كان الجمعية مع
زوالها معتبرة في منع الصرف نحو حضاجر كالوصفية
في اسود للحية كان الواجب عليه ان يقول آخره ويمكن
ان يجاب عنه بانه بين هذا المعنى بقوله وحضاجر
الى آخره فلا قصور في المقصود وذلك لان المقصود
من الشرائط الاصلية في الوصف لامرين احدهما
ان الوصفية الزائلة معتبرة والثاني ان الوصفية
العارضية غير معتبرة والعروض في الجمعية غير
متصور وانما اعتبار الجمعية بعد زوالها فقد
بينه بقوله وحضاجر علما ولو قال وشرط الجمع
ان يكون جمعا في الاصل كما كان في الوصف لتوهم
جريان الامرين في الجمع كما في الوصف
فقيل انه جمع سروالة تقديرا وكان كل قطع من
السراويل يسمى سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل اعلم ان الاسباب المانعة من
الصرف يلزم ان يكون عشرة وذلك لان الحمل
النظير صار سببا عاشرا للتسعة المذكورة

ولم

ولم يتعرض لمضطهما اي لم يتعرض المص للحمل على
النظير في تعداد الاسباب ولم يتعرض في مباحث الجمع
ايضا ان الجمع ينقسم الى تحقيقي وتقديري كالعدل
والجواب ان يكون الحمل سببا امر تحقيقيا بل هو احتمال
وكذا كون الجمع تقديريا احتمال فلم يتعرض لهما
هناك بل اكتفى بذكرهما هنا على وجه الاجمال
فيكون جوار مثل سلام اي يكون في الوزن
والمعنى مشابها لسلام وكلام كما ان صياقلة وفرازنة
كان مشابها فيهما لكراهية وطواعية على ما مر
ولان الاصل هؤلاء جوار جواري الى آخره الظاهر
انه جعل الاعلال متاخرا عن منع الصرف فكذلك اورد
جواري مضموما بلا تنوين وح يلزم ان يقال
في حالة الجر جواري بالفتح فلا يتصور اعلال بحذف
حركة الياء فيما ذكره في توجيه جواري يؤدي
الى اللغة القليلة التي ورد عليها شعر الفرزدق
فالاولى ان يقال اصله جواري بالتنوين فلما حذفت
الضمة التقى ساكنان فحذفت الياء فجعل هذا التنوين
الذي كان في الاصل للصرف عوضا عن حركة الياء او
يقال بعد حذف التنوين الصرف ايضا ثم عوض عن الياء
او عن حركتها تنوين آخر ولا بعد في اعتبار الصرف
للاعلال لان الاعلال لتصحيح الكلمة المقدمة على

على تصحيح احوالها والغالب الاصل في الاسماء هو الصرف
ولما نظر بعد الاعلام الى حال الصيغة وجدت مستحقة
لمنع الصرف فحذف تنوين الصرف الذي جيء به الا
علام ثم اتي تنوين آخر وحتى يكون مررت بجوار
اصله مررت بجواري بالكسر والتنوين فحذف
الكسر فالتقاء ساكنان الى آخر ما ذكرناه في حالة
الرفع   لانه لو لم يكن علما الى آخره واما اذا صار
المركب علما فانه يصير اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فيكون
التركيب لازما   وانما وجب ان لا يكون باضافة
الى آخره فالمركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله
اجري الاعراب على جزئيه معا فقيل هو كلمة واحدة
حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها
وهو المناسب لما ذكره المص في حد الكلمة وقيل هو
كلمتان نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة
باللفظ الدالة الى آخره وهو انسب بقواعد العربية
ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة
اذا جعل علما كحيوان ناطق   فبالجري ان لا يجعل
قد يقرأ مخففا على انه مصدر فيكون ما بعده مبتدأ
والجار والمجرور خبرا مقدما اي عدم جعل المنصرف
غير منصرف ملتبس بالجري وقد يقرأ مشددة على انه
صفة مشبهة فيكون الباء ذائدة في المبتدأ وكذا حال

فبالاولى ان يكون الباء ذائدة   نحو تابط شرا جعل
الشارح نحو تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على
بنائها قيل والحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها
علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل ان كان
اجزاؤها معرفة واما اذا جعلت علما فقد جعل المجموعة
اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كبعلبك
لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب
المحكي للدلالة على القصة امتنع من ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات
التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الحكاية يقتضي اعتباره
لتعدد ظاهرا في اجزاء الجملة فلو يلاحظ مع ذلك
كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف
على المذهب الاصح فان خمسة عشر محكي على بنائه وهو
الاصح وقد يجري عليه الاعراب ويمنع من الصرف
فح لا حاجة الى الاحتراز عنه   قلنا لا حاجة اليه
اخر قد يقال ان كون الاصوات وكون مثل خمسة عشر
مبنية مذكور فيما بعد فيوقف بذلك خروجها عن
التركيب المعتبر في منع الصرف واما كون الجملة
حال العلمية مبنية محكية او معربة محكية فلم يذكره
فلذلك احترز عنها لان الحكاية مانعة من اعتبارها
اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف او عدمه فان

فان قلت اذا جعلت الجملة معربة تقديرا ينبغي ان يحكم
بالانصراف او بعدمه فان عدم ظهور الاعراب لا
ينافي الانصراف ولا عدمه كما في عصا وحبلى قلت
لا يبعد ذلك وجعلها غير منصرف وان لم يظهر فيها
اثر منع الانصراف اعلم ان الالف والنون انما
يمنع الاسم من الصرف لمشابهته افراد الضمير الراجع
الى الالف والنون لانهما معا سبب واحد في
امتناع دخول تاء التانيث عليهما اي على الالف
والنون وعلى الفي التانيث وسعدانة التانيث
للوحدة كتمرة وكذا في مرجانة ونحو عمران علم
لشخص من الاعيان مكسور الفاء قوله وفعلان علم
جنس من الاوزان مفتوح الفاء وهذا علم مستعمل في
كلام النحاة قوله وسبحان علم جنس من المعاني
مضموم الفاء وعدمه كسكران اورد في العلم
اوزانا مختلفة ولم يورد في الصفة الا وزنا واحدا
وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات
كعريان مؤنثه بدخول التاء فتكون منصرفا قطعا ومكسور
الفاء لم يوجد في الصفات لان وجود فعلى ليس
شرطا بالذات ومن جعل وجود فعلى شرطا نظرا
الى ان انتفاء فعلانة انما يعلم يقينا بوجود فعلى
ورد عليه انه قد يعلم ذلك بطريق آخر كما في رحمن قوله

انتفاء فعلانة من رحمن لما كان الرحمن مختصا بالله
تعالى لم يتصور فيه تانيث بالتاء ولا بالصيغة
في ندمان المراد من ندمان بمعنى النديم من المنادمة واما
ندمان بمعنى الندم مؤنثه ندمى فيكون غير منصرف
اتفاقا كسكران كشمر وضرب اذا سمي رجل بهما
واما اذا سمي بهما امراة لم يحتج الى اعتبار وزن
الفعل وينبغي ان يكون ضرب وشمر مجردين عن الضمير
المستتر والا لكان جملتين محكيتين كما في تابط
شرا قوله اوزانه افعل اي اوزان ما في اوله زيادة
كزيادة الفعل لا يقال انه عجمي فمن ابن عرف
زيادة النون يعني ان الحكم بزيادة حرف الكلمة
واصالته انما هو في الفاظ العربية وهذه كلمة
اعجمية فلا يحكم عليها بزيادة النون والا لبطل
مثل جعفر لم يات في العربية لو سميا
رجلا بنهشل النهشل الذئب وبه يسمى الرجل
قوله اما الاول وهو ان يختص بالفعل
فظاهر اذا لا يختص بالفعل كيرمع ويلمع
وناقة يعملة اليعملة الناقة النجيبة المطبوعة
على العمل وكذلك وحكم ارمل الارمل الرجل
الذي لا امراة له والارملة الامراة التي
لا زوج لها لان تلك العلة ان كان الوصف

اي تلك العلية التي ينسب اليها العلمية بالاجتماع
فلانها لا يجامعه من حيث الخ وذلك لان العلمية
يقتضي الخصوص كذلك مثلا والوصف يقتضي العموم
في جميع ما قام به المعنى المعتبر في مفهوم الوصف كاحمر
مثلا فانه يطلق على كل ما قام به الحمرة وبالجملة يعتبر
في العلم ذات معينة وفي الصفة ذات مبهمة فكيف
يجتمعان معًا قطعا والمعرفة الخ ترك ذكر المعرفة
اولى لان المعرفة المعتبرة في منع الصرف هي نفس
العلمية لا انهما شيئان متغايران ومعنى اشتراط
المعرفة بالعلمية انها تجب ان يكون علمية بخلاف
ساير الاسباب المشروط بالعلمية فانها اسباب
مغايرة للعلمية يجامعها العلمية قوله لما بينهما اي
بين العلمية والوصف . فانها لا يجامعها مؤثرة
فهنا بحث وهو ان العلمية كما لا يجامع الجمعية الاصلية
الذايلة بالعلمية كذا يجامع الوصفية الاصلية
الذايلة بالعلمية وكما يجامع الوصفية الاصلية
المحققة كذلك لا يجامع الجمعية المحققة كيف والجمع
لم يعتبر فيه تعيين الذات بل تعداد الافراد بلا
تعيين الذات والعلم يعتبر فيه تعيين الذات
لا يقال اذا جعل الجمع علما لاشخاص متعددة فقد
اجتمع العلمية والجمعية هناك لانا نقول يزال

اي الجمع علمية اي بينهما بالاتفاق

الجمعية

الجمعية بواسطة اعتبار خصوصية ذوات معينة مخصوصة
ويبقى هناك شيء من الجمعية اعني التعدد كما انه اذا
جعل نحو احمر علما لذات مخصوصة موصوفة بالحمرة في اعتبر
في مفهومه مع خصوصية الذات الاتصاف بالحمرة ايضا
فانه يزول الوصفية ويبقى شيء منها فلا فرق من هذا
الوجه بل من وجه آخر وهو ان الوصفية الاصلية
لا يعتبر حال العلمية كما سياتي والجمعية الاصلية يعتبر
حال العلمية اذ لا محذور فيه اصلا قوله وجوابه ان
يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان الا يجتمعان
معًا بالاستقراء وبيان ذلك ان العدل انما هو في
ذات مخصوصة كثلث واخوانه واخر وجمع واخواته
وعمر ومن الاعلام الواردة على فعل غير منصرف في كلامهم
وليس شيء منها من اوزان الفعل هذا وقد قيل ان جعل
اخر معدولا عن المعرف باللام كان اخر ايضا معدولا
عن المعرف باللام فقد اجتمع فيه العدل مع الوزن
وايضا نحو اضمت علما للتربة من اوزان الفعل مع وجود
العدل فيه والجواب ان شيئا منها غير محقق اما الاول
فلجواز ان يكون اخر معدولا عن الاخر كما مر واما الثاني
فلجواز ورود يصمت بالكسر وان لم يشتهر فالاوزان
التي تحقق فيه العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع
مع وزن الفعل فتامل قوله والا لزم الترجيح اذ كل

وان نظر الى انه افاد وثلث وثلث ومثلث ونحوه علما لانه لا يجب اعتبار
العدلية الاصلية مع العلمية لانه يستلزم الوصفية فباعتبارها
يستلزم اعتبار الوصفية الاصلية مع العلمية ولا يلزم الترجيح
الترجيح بلا مرجح فيمتنع الا باعتبار الوصفية مع العلمية ومنع
كما تم واذا الكر بعد التسمية بكلمة فكلم احمر يمنع اذ لكل احاد وثلث
وثلث فبنزول مانع اعتبار العدلية وهو العلمية فيرد العدلية
مع الوصفية الاصلية فحكمه حكم احمر باعتبار الوصفية نحو كلاك

وان نظر الى افاده ونحوه وكثلث ومثلث علما لانه
لا يمكن اعتبار العلمية لانه يستلزم الو
الوصفية فاعتبارها يستلزم الوصفية
مع العلمية فيمتنع قطعا ما كان
اذ لا اعتبار العلمية

ما يعد وحده سببًا من الاسباب التسعة المعتبرة في منع
الصرف وليس مثل مساجد علمًا كذلك لان الجمع
وحده مانعه من الصرف اي سبب لا يلزم من اعتبار
الجمعية في مساجد علمًا دون العلمية ترجيح بلا مرجح
لانهما لا يتساويان في السببية قوله وخالف سيبويه الا
خفش لما كان مذهب الاخفش موافقا لما ذكره المص
من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف جعله اصلا ونسبت المخالفة الي سيبويه وايضا
لما كان في مذهب سيبويه خفاء واراد ان يشير اليه
مشيره بقوله اعتبارا اوجب نسبة المخالفة اليه بنصب
اعتبارا علي انه مفعول له ومن قال ان الصحيح رفع
الاخفش وجعل قوله اعتبارا بدل اشتمال من
سيبويه اي خالف الاخفش سيبويه اعتبار للصفة
فقد ارتكب ما لا يعنيه ولا يعتد به وقال الاخفش
الاستدلال علي مذهب الاخفش ظاهر فان الوصفية
زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزايل
لا يعتبر واذا نكر زال ذلك المانع قد يقال
هذا المانع زال لكن هناك مانع آخر وهي ان
الوصفية ليست متحققة في حال التنكير وحق
الزايل ان لا يعتبر فح لا بد من دليل علي اعتبار
الوصفية بعد زوالها وهو امتناع اسود ارقم

للحية مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان
الوصفية لم يزل عنهما بالكلية بل يبقي فيهما شائبة من الو
صفية لما ذكرنا من ان اسود اسم للحية التي في ذات
السواد وارقم للحية فيها سواد وبياض ففيهما شبه
من الوصفية ولا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبار
الوصفية في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية
اذا سمي به لم يبق فيه العدل اي لانه اذا سمي به
لم يكن غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب
ثلث تابع للوصفية فلما زال الوصفية بالعلمية زال
العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في احمر فانه ليس تابعا
للوصف حتي يزول بزواله واما اذا نكر باب ثلث
بعد العلمية ففيه خلاف كما في احمر بعد التنكير لكونه
وصفا في الاصل لان الوصفية اذا زالت فان لم يكن
معتبرة لكونها زائلة لم يكن معتبرة في احمر بعد التنكير
بل كان منصرفا وان كانت معتبرة بعد زوالها كانت
معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون غير منصرف
لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهما
العلمية والوصفية فان قلت المتضادان لا يجتمعان
فكيف يتصور اعتبارهما في حكم واحد قلت احد المتضا
دين هاهنا متحقق وهو العلمية والاخر اعني الوصفية

ليس بمتحقق بل هو لاصالته في حكم المتحقق واجتماع المتضادين
بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما محققا والآخر مقدرا
ممكن لكن اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن اتاني
وعيد الحوص من آل جعفر الحوص ضيق في مؤخر العينين يقال
رجل احوص وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما والشاعر
جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص اعتبارا للوصفية
الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة
بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل للصفة يجمع على
فعل كحمر وافعل للاسم على افاعل كارانب فاعتبر العلمية
وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل ينجر بالكسر لفظا احترازا عن مثل حبلى فانه كسرة
تقديري قوله فدخله الكسر ولم يدخل التنوين بسبب
الاضافة واللام انه غير منصرف ايضا اي كما كان
غير منصرف قبل دخولهما وانما حذف تبعا للتنوين
وذلك لان المنافي لغير المنصرف هو التنوين الدال على
التمكن وانما حذف الكسر تبعا له لانهما يتعاقبان في
مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول
التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا بحذف التنوين وهذا
التوهم لا يكون مع اللام والاضافة فعاد الكسر
قال قوم ان بقي العلتان اي فان كانت العلتان باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا

معًا او زالت احديهما كان الاسم منصرفا وبيان ان العلمية
يزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب
آخر زالتا معًا كما في ابراهيم مثلا وان لم يكن شرطا كما في
عمر واحمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية بقيت
العلتان على حالهما قوله في المعرفة والجلالة والجهالة
لئلا يتوهم الى آخره لا يقال معنى المرفوع مشتمل على معنى الرفع
مع زيادة فيكون الرفع اجلى منه لانا نقول بعد العلم
بحال صيغة المفعول من اللغة لا اشتباه في مفهوم المرفوع
الا باعتبار معنى الرفع فيهما متساويان وايضا لم يحكم
الشارح بالتساوي بل يتوهم التساوي وهو حاصل
هذا وقد يقال فائدة العدول عن الرفع التنبيه على ان
المرفوع ينقسم الى قسمين اصلي وهو محكي الفاعل والثاني
ملحق به وهو ما عداه والله اعلم ولم يرجع الضمير
الى المرفوعات منهم من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات و
جاز تذكيره نظرا الى ما بعده اعني لفظ ما اي المرفوعات
هو ما اشتمل على اه اي اسماء اشتملت على علم الفاعلية
ولما كان مفهوم المرفوع يحتاج الى التفسير كذلك مفهوم
المرفوعات يحتاج الى التفسير الا ان المشهور في امثال
هذا المقام تفسير المفرد كما ذكره الشارح ويؤيده
قوله فمنه الفاعل قوله وانما قال ما اسند ولم يقل
اسم اسند الى آخره وان كان في تقدير الاسم برفع هذا

هذا الكلام ان المص لو ذكر الاسم في تعريف المبتدا مع
انه دخله فيه نحو ان تصوموا خير لكم قوله وتقدم عليه
الضمير في عليه راجع الي ما اسند اليه لا الي الفاعل كما توهم
العبارة لدفع قوله لدفع وهم اي لدفع هذا الوهم لان
قوله ان زيدا في قولنا زيد قايم مسند اليه اي يسند اليه الفعل
الذي هو قام قوله لانه علي تقدير ان يكون مسندا اليه اي
يرفع هذا الوهم لانه انما قال علي تقدير ان يكون مسندا اليه
الفعل لان قام هنا مسندا الي الضمير المستتر فيه الراجع الي
زيد وهذه الجملة اعني قام مع فاعله مسندة الي زيد فلا
حاجة حـ الي الاحتراز عنه بقوله وقدم عليه وذلك
لان الفعل او شبهه لا يسند الا الي ما بعده ثم المجموع من
الفعل او شبهه وما اسند اليه قد يسند الي امر متقدم
عليه كما في زيد قام وزيد قايم لكن قد يتوهم ان قام او
قايم مسند الي زيد بناءً علي ان الضمير المستتر مع انه عبارة
عن زيد فاحتيج الي هذا القيد لدفع التوهم علي
جهة قيام الفعل بالفاعل اي بالاسم الذي اسند اليه الفعل
علم زيد العلم صفة حقيقية موجودة في الخارج
قايمة بذات العالم بخلاف القرب فانه امر اضافي اعتباري
وبخلاف الموت فانه امر عدمي فليس قيام حقيقي بالفاعل
لكنهما اسند اليه علي طريق اسناد العلم الي فاعله وهو
صفة المعلوم فيهما مسندان الي الفاعل علي جهة القيام

اي

ان علي طرزه وطريقته لهما قوله او تقديرا الاسناد في المثال
المذكور اعني ان قام زيد تقديرا لاسناد حاصل ههنا
لان المراد بالاسناد هنا هو النسبة ولا شك ان الايجاب
فيه نسبة مع ايقاعها وفي السلب نسبة مع انتزاعها
اريد به الفعل الاصطلاحي هو لفظ ضرب مثلا وهو قايم
بالمتلفظ والضمير في قيامه يعود لجواز عود الضمير
الي بعض مدلول المذكور كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى قوله حـ لا يشكل الحد اي حين كون الضمير
في قيامه عايدا الي مدلول الفعل الاصطلاحي لقربه
بالفعل اي لاصوقه بالفعل لصوقا اكثر من لصوقنا
الاسناد بالفعل قوله ساير الاسناد اي باقي الاشياء
من المفعول وغيره ولكونه عطف علي قوله ولان
الفعل لقربه بالفعل اي للصوقه بالفعل لصوقا اكثر من
لصوق ساير الاشياء بالفعل موجد للفعل غالبا كما في ضرب
زيد ونظايره وانما قال غالبا احترازا عن الامور العدمية
والاعتبارية كما في مات زيد وقرب زيد ونظايرهما
واحترازا ايضا عن نحو قوله انكر وقبل واسود فان الفاعل
هنا في الحقيقة قايل لا موجد واعلم ان المفعول الاول
من باب اعطيت وذلك لان الاول لاخذ والثاني ماخوذ
فان قولك اعطيت زيدا درهما هنا جعلت زيدا عاطيا
درهما اي اخذ الدرهم المعطو وهو الاخذ قوله في عدم

ظابابه

جواز اعطيت اي لا يجوز ذلك كما لا يجوز لخذ صاحبه الدرهم قوله

وجواز اعطيت درهمه زيدا اي يجوز ذلك كما يجوز لخذ درهمه زيد

ومن كان يعطي حقهن القصايد فالضمير في حقهن راجع

الي القصايد اي من كان يعطي القصايد حقهن فالقصايد متاخر

لفظا لكن متقدم رتبة لانه المفعول الاول قوله الكمثري

ماكول هذه قرينة معنوية وما بعدها قرينة لفظية قوله

وجب تقديم الفاعل علي المفعول سواء كان المفعول منفصلا

او متصلا   فلا يخفي من ان يجوز مع تعدد المستثني ملا اخره

اي لا يخفي الحال من ان يجوز ان يستثني باداة واحدة شيئان

عن شيئين اخرين او لا يجوز ذلك   مع ان الاخفش

اجازه في كتابه اي واجاز تقديم المفعول بالا علي الفاعل

ولا يلزم حينئذ انقلاب المعني والي الحصر فيهما بل الحصر انما هو

فيما يلي الا وهو المفعول   وكذلك عبد القاهر والمحقق

ان تقديم الفاعل ليس بواجب في هذه الصورة بل تقديم

اولي اذ لو لم تقدم لزم ان يقصد الصفة قبل تمامها

فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا

ولا يرد ههنا النظر المذكور هناك بل تقديم الفاعل

هناك واجب بلا انتكال لان الحصر هنا في الجزء الا

الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعني [illegible] فطعا

قوله ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فيلزم

انقلاب المعني والانتكال الذي قدم وهو ان الانقلاب

انما يلزم اذا قدم الفاعل وحصر واما اذا قدم مع الا فلا

انقلاب لان الحصر انما هو فيما يلي الا كما عرفت   فكقوله

القايل زيد في جواب من قال من اقام ام قام زيد فان قلت

ان السوال اعني من قام جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب

ايضا جملة اسمية ليوافقا في كونهما جملتين اسميتين علي

ما سنذكره في جواب من قال اقام زيد من انه مقدر بجملة

فعلية رعاية للتطابق بين الجواب والسوال قلت ان من

قام جملة اسمية صورة وجملة فعلية حقيقة اذ تقديره اقام

زيد ام قام عمرو ام اقام بكر الي غير ذلك لان الاستفهام

بالفعل اولي فلما تضمن من معني الاستفهام قطعا للتطويل

وجب تقديمه لذلك وكان دالا علي ذات الفاعل صار الجملة

اسمية بتقديم المسند اليه في الظاهر ففي الجواب روعي

المطابقة مع الحقيقة دون الصورة ويؤيد بذلك مجي الجواب

جملة فعلية في قوله قل يحييها الذي وقوله ولئن سالتهم

من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز

وليبك يزيد يقال ابكيته ويكتب عليه كلاهما بمعني ضرع

الرجل اي خضع وذل قوله والضارع الضعيف الذليل

التخفيف قوله ومختبط السائل الذي يسال من

لا قرابة بينهما وقوله مما تطيح الطوايح اي من اجل

اهلاك المهلكات ماله اما ان يتعلق بقوله مختبط

اي يسال لاجل اهلاك المهلكات ماله او بقوله

لبكت اي البكاء لاجل هلاك المهلكات قوله والطوايح
جمع مطيحة يقال طاح اي هلك واطاحه غيره اي اهلكه
وكذلك طوحه يقال طوحته الطوايح اي قذفته القواذف
القواذف هو الحادث التي ترمي الشخص في المهلكات
قوله ففي كل موضع له مفسر اي في كل موضع للفعل فيه اي
في ذلك الموضع مفسر يصير حشوا بلا فائدة هذا
لازم في هذا الموضع ونظايره لان الابهام في المفسر
انما نشا من حذفه واما المفسر الذي فيه ابهام
بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
نحو جاءني رجل اي زيد وانما قدر الجملة الفعلية الى
آخره اي لم يقدر في الجواب الجملة الاسمية بان يقال
تقديره نعم زيد قام بل قدر الجملة الفعلية ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونهما جملتين فعلتين واذا
تنازع الفعلان له انما حرم بالفعلين بناء على ان الفعل
اصل في العمل واقتصر على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
فاذا عرف حال التنازع بين الفعلين عرف حاله فيما عداهما
واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين
يعني ان الكلام بدون قوله مختلفين صحيح تام الا
انه لا يكون فيه اشارة الى ان هذا القسم الثالث
ينقسم الى قسمين ولا يكون فيه دفع التوهم الذي
سنذكره وليس شيء منهما مما يحتاج في صحة الكلام اليه

والحق

والحق ان قوله مختلفين احتراز عما اذا تنازع الفعلان
في اسم باعتبار الفاعلية وفي اسم آخر باعتبار المفعولية
نحو ضرب واهان زيد عمرا فههنا تنازع الفعلان
في الفاعلية والمفعولية وليس قسما ثالثا من التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وانما القسم الثالث
هو ان تنازعا في اسم واحد فيطلبه احدهما باعتبار
الفاعلية والآخر باعتبار المفعولية فيكونان
مختلفين في اقتضاء ذلك الاسم قوله مختلفين
مما لا بد منه في صحة الكلام واعلم ان الظاهر ان
المراد منه تنازع الفعلين اسما واحدا احدهما
بعدهما انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى سواء كان
ضمير غايب او مخاطب او متكلم وسواء كان ضميرا مرفوعا او
غيره واذا تنازعا في الضمير المتصل لم يتصور قطع
التنازع فيه لا بالحذف ولا بالاضمار واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما فنحو قولك ما
ضرب واكرم الا انا فيه تنازع على مذهب الكسائي

يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء يعملان معًا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه اذ لا يتصور
اضمار مع الاول لا بدونه اذ يفسد المعنى فليس هذا عندهم
تنازعا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم ونحو
ماضربت واكرمت الا اياك يمكن قطع التنازع فيه
بالحذف الذي هو معتبر عند الكل لكنه يمتنع فيه
الاضمار ايضا   انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع
وهم من يتوهم في الثالث فكان ينبغي ان تقدم عليه
لان الفعل الثاني تاكيد للاول فزيد في المثال
فاعل للمؤكد دون التاكيد فانه لا يقتضي ههنا فاعلا
لانه تكرير لمجرد الفعل الاول وزيدا في المثال الثاني
مفعولا للمؤكد ايضا دون التاكيد فانه لا يقتضي ههنا
مفعولاً لانه تاكيد لمجرد الفعل مع الفاعل قوله لا ينتقض
بمثل ضربت وضربني زيد فان ضربت وضربني وان
توافقا في جوهر اللفظ لكنهما مختلفان في العمل
وانما قال في الفاعلية والمفعولية فقد يتوهم ان الفاعلية
يتناول الفاعل وما ينسب اليه وان المفعولية يتناول
المفعول وما ينسب اليه وقد عرفت ما فيه   اولم
يترتب الحكم المذكور وهو اختلاف الفريقين في ان اعمال
ايهما اولى   وفي لزوم الامر الثاني نظر بيانه انه لما
تحقق التنازع في هذه الامثلة امكن ان يعمل كل

قوله وانما قيد الفعل مختلفين لدفع وهم من
يتوهم وعلى هذا يكون حال الفعلين المقدرين
في القسمين الاولين اذ لا يتوهم في الثالث
فكان ينبغي ان يتقدم عليه صح صح صح

واحد من الفعلين بدلا عن الاخر لو لم يكن لم يكن
هناك تنازع قطعا فح لا نسلم ان زيدا في المثال الاول
يتعين لان يكون فاعلا للاول بل جاز ان يعمل فيه الثاني
فينصبه على المفعولية ولا يسند الفعل الاول الى زيد ح
بل الى ضميره ولا نسلم ايضا ان زيدا يتعين في المثال
الاخير لان يكون مفعولا للفعل الاول بل جاز اعمال الثاني
فيه والجواب عن النظر ان اعمال كل واحد جائز لكن
لا اختلاف بين الفريقين ههنا بل اعمال الاول هو المختار
عند الفريقين وهذا هو المراد من التعيين لانه لا يجوز
اعمال الثاني فتامل   وما وقع ظرفا فالاكثر انه
مقدر بجملة واعلم ان خبر المبتدا يقع ظرفا سواء كان
ظرف مكان او ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة اي
في يوم الجمعة وكذا الجار والمجرور وان لم يكن داخلا في
احدهما نحو الكرة في البستان   مرفوع بالظرف مجازا
وفي الحقيقة هما مرفوعان بذلك الفعل المقدر او شبهه
وفيه نظر ايضا لان حق اللام ان تدخل في المبتدا دون
الخبر الا في ان لضرورة هناك فيكون دخول اللام هنا
في الخبر شاذ قوله تعلق ما ذكرناه في المعرفتين
واعلم انه قال فعلا لمفردا لكان اصوب والجواب ان التقديم
هنا ايضا واجب لئلا يلتبس المبتداء بالبدل او بالفاعل
على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية

الفاعل وجمعه كالثاني في ضربت هند قوله لجواز ان يقال
على الله عبد متوكل مع ان المتعلق الخبر ضمير الى المبتداء
قوله ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور في المثال
المذكور قام الظرف في الظاهر مقام الخبر الحقيقي فيصدق
عليه انه متعلق بالخبر وانه خبر والواجب تقديمه على المبتداء
ما هو جزؤه بحسب الظاهر اعني الظرف قوله
واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال لكنه يلزم
اطلاق المتعلق على الجزء قوله ويجب ان يعلم الى قوله
ما يقتضيه من الجواب فلا يجوز دخول الفاء في هذين
المثالين وان صرح بجوازهما بدون الفاء قوله والعامل
فيه كان على انها تامة بمعنى وجد وثبت قوله بمعنى وجوده
اذا كان قائما اي حاصل اذا كان قائما قوله او اخطب ما ي
كون الامير وعلى هذا التقدير يكون اذا كان خبرا بنفسه
لا لتقدير حاصل قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي ومن المواضع
التي يجب فيها قوله هو الذي يقع المفعول المطلق اي
المصدر الذي يصلح في الجملة لان يجعل في الجملة مفعولا
لا مطلقا وانما قلنا في الجملة اذ ربما لم يصلح لذلك في
المواضع المذكورة هو فيه كما يظهر في بعض المحترزات
قوله نحو لزيد صوت صوت حسن فقوله صوت حسن
بدل من قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التاكيد
اللفظي نظرا الى الجزء الاول ان جوز في غير المسند

في النكرات ويحتمل النعت نظرا الى الجزء الثاني وان نصب
كان مفعولا مطلقا اما للمصدر المذكور او لفعل مقدر
اي يصوت صوتا حسنا قوله علاجا العلاج ما يزاول
بالالات الظاهرة والجوارح من الافعال والمقصود ان
يكون دالا على الحدوث دون الاستمرار ليناسب
تقدير الفعل الدال على الحدوث قوله كقولنا له علم
علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء فان العلم و
الزهد دالان على امرين مستمرين فلا يصلح بتقدير
الفعل فيرفعان على البدلية قوله ولهذا يلزم النصب
اي ولان المعتبر ان يكون علاجا لم يصح النصب في المثالين
المذكورين ووجب في هذا المثال لان المقصود الحدوث
المستدعي تقدير الفعل اي يضرب ضرب الملوك قوله
فاذا له صوت صوت حمار ان رفع صوت حمار يحتمل ان
يكون مبتداء آخر وترك فيه العاطف وان يكون بدل
غلط لكنه مستبعد في كلام الفصحاء وان نصب كان
مفعولا مطلقا اي يصوت صوت حمار قوله وانما
وجب اشتماله اي اشتمال المذكور المقدم وهو الجملة
قوله فصوت حمار وقع للتشبيه بعد جملة هي قوله
فاذا صوت اذ لا مدخل في ذلك لقوله مررت بل هو
لارتباط المعنى به قوله كقولنا ضربت ضربا فان ضربا
مضمون للفعل وحده وهو مفرد قوله مضمون الجملة

الذي هو عين الاعتراف فان قلت ان مضمون الجملة
هو ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف مطلقا قلت
هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون
الجملة   فمعناه منها ما وقع مضمون جملة الى آخره
منها ما وقع   فان احتمل اشكل اذ يجب فيه حذف
الفعل الناصب   لبيك اه في الصحاح الب بالمكان
اذا اقام به ولزمه قال الخليل لب لغة فيه قال الفراء
ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك ونصب على المصدر
كقولهم حمدا لك وكان حقه ان يقال لبا لك وثنى
على معنى التاكيد اي البابا بك بعد الباب واقامة بعد
اقامة   وسعديك الاسعاد الاعانة والمساعدة
المعاونة وقولهم سعديك اي اسعادا لك بعد اسعاد
المراد بوقوع الفعل تعلقه اي ليس المراد من الوقوع
هو الوقوع الحسي كما في ضربت زيدا لعدم جريانه في
نحو شكرت الله بل الوقوع المعنوي وهو تعلقه بشيء
آخر الى آخره قوله والمراد تعلقه بشيء غير الفاعل كما
سنذكره لان تعلق الفعل بالفاعل يسمى قياما لا تعلق
وقوع   ويمكن ان يجاب عنه الى آخره والاولى ان
يقول في الجواب ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكر
لذلك اي لوقوع الفعل عليه وزيد في المثال المذكور
انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع عليه فعل الفاعل

اتيت مكانا مأهولا وقيل معناه اتيت اهلا اي
اقارب لا اجانب ووطئت سهلا لا حزنا وفي الصحاح و
قولهم مرحبا واهلا اي اتيت سعة واتيت اهلا فاستانس
ولا تستوحش   شامل لغير المنادى نحو اطلب زيدا اطلب
اقباله وهذا الشمول انما يظهر اذا جعل اطلب انشاء للطلب
لا اخبارا عنه والا لكان زيد في هذه العبارة مخبرا عن طلب
اقباله لا مطلوبا اقباله وبينهما بون بعيد   مقام ادعوا
لفظا جعل قوله لفظا او تقديرا متعلق بقوله نائب اي ينوب
عنه نيابة لفظية او تقديرية فنصبهما على المصدرية ويمكن
ان يجعلا حالا اي اطلب اقباله بحرف كذا حال كون ذلك
الحرف ملفوظا او مقدرا ولعله اظهر   لان اصل يا زيد
ادعو زيدا لفظ ادعو هنا للانشاء وان كانت في
الاصل اخبارا   وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه
للتخفيف وليدل على الانشاء فان ذكر الفعل يوهم الاخبار
بناء على اصله   وليس مثل يا هذا او يا هؤلاء كذلك
بل هو قبل النداء مبني فبقي بعد النداء على البناء الذي
كان عليه قبله   وهو معرفة حال النداء فان حرف النداء
مع قصد التعيين آلة التعريف فان قيل فعلى هذا يلزم في
يا زيد تعريفان قلنا لا استحالة في ذلك انما الممتنع
اجتماع الة التعريف وقد يجاب عنه ايضا بان زيدا
ينكر اولا ثم ينادى ويشكل على هذا الجواب في مثل

يا هذا فان تنكيره غير مستعمل اصلا وقد يقال ايضا ان يا
في يا زيد يقصد به النداء فقط ولم تقصد به التعيين لان ما بعده
متعين في نفسه لان فلا يكون الة التعريف مطلقا لكونه
مشابها لكاف الخطاب وقد سبق ان كاف ادعوك مشابه لكاف
ذلك الذي هو حرف الى اخره قوله ادعوك من حيث الافراد
الى اخره فان اصل يا زيد ادعوك على الانشاء ثم حذف الفعل
وعوض عنه اليا دفعا لتوهم الاخبار فانفصل الضمير فصار
يا اياك ثم وضع زيد مقام الضمير دفعا للالتباس بنداء
اخر غيره وانما بني على الضم فان البناء العارضي يشبه
الاعراب في العروض واصل الاعراب ان يكون بالحركة كما
كان اصل البناء ان يكون بالسكون اكتفاء بالفتح
في بعض اللغات نحو يا غلام هذه لغة ضعيفة وقد يقال لو بني
على الفتح لاشتبه بالمنادى النكرة في مثل يا احمر قوله لانه
مركب لانضمامه مع حرف الجر او نقول دخول حرف الجر لكونه
من خواص الاسم قوي جانب الاعراب فرجع الاسم
الى اصله الذي هو الاعراب ويجوز الحاق الهاء
ح اي حين دخول الف الاستغاثة ان كان معربا
قبل دخول حرف النداء وان كان مبنيا قبل دخول حرف
النداء بقي على حاله كتابط شرا وخمسة عشر اذا سمي
به رجل قوله واما الثالث فلكونه نكرة فلا يشابه كاف
الخطاب في التعريف فلا يكون واقعا موقعه

او في حكمها نحو يا زيد الحسن وجهه فان الاضافة
اللفظية في حكم الانفصال فكانه قيل يا زيد الحسن وجهه لكن اذا
وقع منادى نحو يا حسن الوجه لم يكن في حكم المفرد بل في حكم المضاف
لاعتبار الشبه اللفظي في المنادى الذي هو اقوى من تابعه
قوله فان التوابع المضافة هي اضافة حقيقية قوله وتلك
التوابع التاكيد اراد التاكيد المعنوي فان التاكيد اللفظي
هو تكرير اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله نحو يا زيد
زيد قوله لان المنادى ليس بمرفوع ولو قال ليس بمضموم
لكان اولى قوله لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله
هذا التعليل يقتضي ان يجتار النصب في ساير التوابع المذكورة
قوله يجوز انتزاع الالف واللام منها انما جاز في الحسن الوجه
انتزاع اللام اذا كان علما لانه لا مانع هنا لفظا ولا معنى يا
من الانتزاع اما الاول فلان اللام ليس بجزء من هذا العلم واما
الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه
لمعنى حتى يفوت قوله النجم الصعق وانما امتنع حذف اللام
فيهما لانه جزء من العلم لانهما صارا علمين بغلبة استعمالها
مع اللام بخلاف الحسن فانه وضع علما ابتداء فالمانع من
انتزاع اللام عنهما لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع اللام
عن مثل الرجل لانه يفيد فيه تعريفا وهو يفوت بانتزاعه
فالمانع فيه معنوي وهذا النقل مخالف لما ذكرنا
اولا بعض المخالفة بيان المخالفة ان المذكور اولا بدل

علي انّ العلم الّذي فيه اللام قسمان قسم يجوز انتزاع اللام
عنه كالحسن فيختار الرّفع وقسم لا يجوز فيه ذلك كالنجم فيختار
فيه النصب ويدل ايضا نظايره علي انّ مثل الرّجل يختار فيه
الرّفع اذ يجوز فيه حذف اللّام وامّا المنقول من شرح
الكتاب فيدلّ علي انّ المختار في العلم الّذي فيه اللام مطلقا
هو الرّفع وانّ المختار في مثل الرّجل هو النصب فيحصل
فيتخالفان في حكم النجم اذ المختار فيه علي المذكور اوّلاً
هو النصب وعلي المنقول من شرح الكتاب هو الرّفع
ويتخالفان ايضا في حكم الرّجل اذ المختار فيه علي الاوّل
هو الرّفع وعلي الثاني النصب ويمكن الجمع بينهما
بانّ قوله وفرق بينهما بانّ النصر ونصر اعلام يدلّ علي انّ
اختيار الرّفع انّما هو في العلم الّذي لم يكن اللام فيه جزءًا كالحسن
بخلاف النجم اذ ليس نجم بلا لام علما فيكون المختار فيه النصب
لامتناع انتزاع اللّام لمانع لفظي كما ذكرنا هناك واما
مثل الرّجل فقد عرفت انّ فيه مانعا معنويا فيكون ممّا يمتنع
انتزاع اللام عنه كالنجم فح يتوافق بما ذكرناه اوّلاً وما
نقله من الشرح قوله والمضافة عطف علي في المفردة
فكانّه قيل المعرّفة يرتفع وينتصب والمضافة ينتصب
فهو من عطف الجملة علي الجملة فتامل قوله يمتنع دخول
حرف النداء علي ما فيه لام التعريف امّا اذا عري عن اللّام
فانّه يقع منادي فيكون منصوبا نحو يا حسن الوجه لكونه

مشابهًا

مشابها في الصورة للمضاف الحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة
حال وقوعه صفة ~~للمضاف~~ للمنادي بل جعله في حكم المفرد
فجوّز فيه الوجهان لانّ التابع اقلّ قوة من المتبوع قوله
وتقول في البدل والمنادي مضاف نحو عبد الله اخاك قد
مرّ انّ المضاف الي الضمير المخاطب لا يجوز ان يقع منادي فكذا
لا يجوز وقوعه بدلا عن المنادي فقوله يا عبد الله اخاك ليس
علي ما ينبغي قوله وتقول في البدل في العطف والمنادي مفرد يا زيد
وعمرو وزيدا اخا عمرو والاولي ان يقال يا بطة وزيد لانهما اسمان
لشخص واحد احدهما لقب له والآخر اسم علم بخلاف زيد وعمرو
فالظاهر كونهما اسمين لشخصين واجاد كونهما اسمين لشخص واحد
قوله اعلم انّ المنادي المبني العلم خرج بالمبني نحو يا عبد الله و
بالعلم نحو يا رجل قوله ويعلم جوازه من قوله يختار فانّه يدلّ علي انّ
الفتح مختار اي هو اولي وارجح فيكون هناك ما هو مرجوح قوله
ولذا نودي المعرّف اي اذا نودي الاسم المعرّف باللام قوله ثم اعلم
انّها في يا ايهذا الرجل مثلها في يا ايها الرجل فيكون ذكره لازما كما في ١٥١ هـ ٤
يا ايها الرجل فكما لا يجوز يا اي الرجل لا يجوز يا اي ذا الرجل ولو كان
ها من هذا لجاز ذلك لانّ دخول الهاء في اوّل اسم الاشارة ليس بلازم
قوله ثم لقائل ان يقول لا فائدة الي آخره حاصل السؤال انّ كلّ واحد
من ايّ واسم الاشارة كاف في التوصل فلا فائدة في الاتيان باسم الاشارة
عقيب ايّ ويمكن ان يجاب عنه بانّ المقصود من الجمع بينهما هو التدريج في
النزول من الابهام الي التعيين ولما كان اسم الاشارة اقل ابهاما من ايّ و

و لذلك جاز يا هذا بدون وصف دون يا اي بدون وصف عقب
اي به لانه جاء فيكون اي منادى و هذا صفة له والرجل صفة لهذا قوله
وانما التزموا رفع الرجل اي جعلوا حركة ~~وهذا صفة له~~ الرجل حال كونه
صفة للمنادي المبهم الحركة التي يستحقها لو وقع للمنادي و لم
يجوزوا عليه حركة اخرى ليكون ذلك تنبيها على انه المنادي في الحقيقة
وان المبهم وسيلة فقط قوله لانها توابع المعرب يعني ان الرجل
مع كونه مقصودا بالنداء معرب مرفوع فيكون توابعه مرفوعة ايضا
قوله فالاولى ان يقال لوجب رفع متبوعه لما كان توابع الرجل
توابع المعرب الذي التزم رفعه تنبيها على ما ذكره وجب رفع توابعه
تقوية لذلك التنبيه قوله على ان لا يجعله بدلا من اي فيكون ح
بدلا من المنادي المفرد المعرفة وقد عرفت انه في حكم المنادى المستقل
ولا يجوز جعله بدلا من الرجل لان اي في النداء لا يوصف الا بذي
اللام او باسم الاشارة الموصوفة بذي اللام قوله ويعلم من ذلك
من قوله وتوابعه اي توابع الرجل فانه اذا جعل ذو المال بدلا
من اي كان من توابع ~~الرجل~~ اي لا من توابع الرجل وكلامنا
في توابع الرجل قوله واعلم انه قيل ان قصد ببيد ان كلمة اي في
النداء لا يكون الا وسيلة فلا يكون صفتها الا مرفوعة قوله
واما كلمة هذا فيجوز ان يكون وسيلة و ح يجب رفع صفتها
وان يكون مقصودة بالنداء فيجوز في صفتها الرفع والنصب
كما في صفة زيد قوله لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هو
عوض عن همزة اله قوله تيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون

صح

مع كونه معربا لانه مضاف قد حذف منه المضاف اليه
اذ اصله يا تيم عدي تيم عدي فحذف المضاف اليه من الثاني
واخر ما اضيف اليه الاول ليكون كالعوض منه فيكون
الثاني ايضا مضافا الى مذكور صورة قوله لقلب الياء
تاء الياء تناسب التاء في كونهما علامتي التانيث كملقي (ضربت)
وضاربة وبهذي وتضربي فقلبت تاء للتخفيف فيما
هو اكثر استعمالا قوله على اللغة المشهورة انما قال كذلك
لانه جاز يا اعلام بفتح الميم في لغة ضعيفة قوله اي ترخيم المنادى
حذفا في اخره وترخيم غير المنادى يكون ايضا حذفا في آخره
لمجرد التخفيف قوله دِيارَ مَيّةَ اِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنا و لا يُرى
مِثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ اوله برأفة الجيد واللبات واضحة
كانها ظبية افضى بها لبب قوله لان المضاف اليه ليس
من المنادى في شيء بل المنادى هو المضاف وحده نحو
يا غلام زيد واما نحو يا عبد الله علما فقد اعتبر فيه
اصله لفظا فيكون المنادى بحسبه هو المضاف فقط
قوله اعلم ان سيبويه شرط في ترخيم ما فيه تاء التانيث
قوله واعلم انه لو قال او قبل اخره مدة اي لو ترك قوله
حرف صحيح لكان (جواب لو) اولى قوله بمنزلة التاء التاء تثبت في ان كل
واحد منهما زيادة لحقت باخر الاسم وجعلت من تمامه
حيث اجري الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فتح ما قبل
كل منهما قوله واذا كان المحذوف في حكم الثابت اي اذا كان

المحذوف مرادا لفظا ومعنى كان في حكم الثابت فترك البناء في
على حاله قوله فان اصله ادلو قلب الواو ياء اذ ليس في
الكلام اسم متمكن في اخره واو قبلها ضمة بلا فعل لكونه
مستثقلا والمنادى في حكم المتمكن لان بناءه عارض
كالاعراب قوله في المندوب هو الذي يبكى عليه ويعدد محاسنه
اى فضائله قوله هو المتفجع عليه يتفجع اى توجع قوله
لا يعول اى لا يعتمد عليه قوله احدها حذف حرف النداء
وذلك لانه ليس لعلم بل جنس فينبغى ان لا يرخم وان
لا يحذف منه حرف النداء قوله لان اصله كروان بالتحريك
طائر وفي المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى
يضرب ~~المجهر~~ للتعجب بنفسه قوله بعده فعلا احترازا عن
مثل قولنا ازيد قائم الاولى ان يقال احترازا عن مثل قولنا
ازيد جوهر واما زيد قائم فانه يحترز عنه بقوله لو سلط
الى آخره قوله لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم الاولى ان يقال
بمتعلق ذلك الضمير كما هو المشهور قوله اعلم ان عبارته
عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر ويمكن ان يقال ان قوله
لو سلط يفهم منه عرفا جواز التسليط فيعلم من ذلك انه ليس
هناك مانع لفظى ولا مانع معنوى قوله قرينة النصب التى
يكون النصب معها اما وجا للرفع فقيد القرينة بهذه الصفة
لان مطلق قرينة النصب ليست معدومة والا لم يصح النصب
اصلا فان النصب والرفع جايزان فيه لوجود قرينة اى قرينة قوله ٧

معول عم

النصب

النصب وهي ذلك الفعل المشتغل لكن هذه ليست قرينة
مقتضية للتساوى ولا لاختيار النصب ووجوبه قوله
لان النصب مقتض للحذف والرفع ليس كذلك واذا رفع
الاسم المذكور وقيل زيد ضربته لم يكن من قبيل ما اضمر عامله
ووجب اخراجه عن حده فتامل قوله لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب رد على ذلك بانه غلط نشأ من اشتراك لفظ
الخبر بين خبر المبتدأ وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب
فالاولى ان يقال ان الطلب لا يقع خبر المبتدأ الا بتأويل
يجعله من احوال المبتدأ حتى يصح ربطه به وجعله بيانا
لحكم من احكامه قوله وكذلك الرفع مختار بعد اذا المفاجأة
مع قرينة النصب المختار قوله حفظا للتناسب فان التناسب
امر مهم عندهم لا يكرهو معه حذف الفعل قوله وكلمتى ان
النفى يتعلق بالنسب وهي داخلة في مفهوم الافعال
واما الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور المبهمة كان
تعلقه بمعانى الافعال التى يتطرق اليها التغيير ولا
تستقر على حالة واحدة اولى قوله احترازا عن اسم
الاستفهام نحو من فلا يكون النصب مختارا في مثل من زيدا
ضربته ومتى زيدا ضربته قوله اولى من اضافتهما الى الجملة
الاسمية ولذلك على ان اذا الشرطية يجوز دخولها على
الجملة الاسمية فلذلك لم يجب النصب معها كما وجب
مع ان التي هي اصل في باب الشرط قوله وحمل غيرها حينئذ

مفعولا في اضمار فعله

[illegible]

كلمة الفعلية او لكون النسبة داخلة في مفهوم الافعال
قوله ولانه يستعمل ايضاً للشرط حيث لا يستعمل للشرط
الا مع زيادة ما في آخره لكن لا تحذيراً مما بعده
بل هو محذر منه فخرج عن القسم الاول من التحذير
لذلك وخرج من القسم الثاني ايضاً لانه ليس مكرراً له
قوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لا يصح عطفه على ما
قدره الشارح لان ذلك الفعل المقدر مع ما يقوم
مقام فاعله جملة وقع صفة لما تقدمه وقوله او ذكر
المحذر منه لا يصح جعله صفة له لخلوه عن الضمير الراجع
الى ذلك الموصوف والصواب ان عبارة المتن ركيكة
فان التحذير قسمان احدهما محذر وهو معمول
بتقدير اتق تحذيراً مما بعده كما ذكره والثاني المحذر
منه مذكور مكرراً فهذا القسم الثاني وقع في التعبير
عنه اختلال سواء قرئ قوله او ذكر المحذر منه
على صيغة الفعل كما صرح به الشارح او على صيغة الاسم
اعني المصدر كما توهم بعضهم قوله لعدم موجب
الاتيان به اي كان اصله اتق نفسك والاسد فكره اجتماع
الضميرين كما ذكر فعدل بالثاني الى لفظ النفس فصار
اتق نفسك والاسد ثم حذف الفعل لعدم القرينة
فعاد لفظ النفس الى اصله وهو الضمير لكنه صار
منفصلاً لعدم ما يتصل به فصار اياك والاسد قوله

لعدم

لعدم الفعل لفظاً او تقديراً لا يقال انه منقوض
بيوم الجملة في قولنا يوم الجمعة جمعة لصدق الحد عليه
مع انه ليس بمفعول فيه بل هو مبتداء كما ذكرنا في
تعريف المفعول به وهو ان يقال كونه مبتداء لا ينافي
كونه مفعولاً فيه كما ان كونه مرفوعاً لقيامه
مقام الفاعل لا ينافيه في الجواب ما ذكرناه هناك
لا ما ذكره الشارح هنا قوله وما يتركب منها كالا
لايام والاسبوع والشهر والسنة قوله لكان اسماً
صريحاً اي لكان اسم الزمان هو المكان اسماً صريحاً
كما في قولنا مضى الوقت وطاب المكان ولم يكن مفعولاً
فيه قوله وما في معناها اي وما في معنى هذه الاسماء
المذكورة كالوراء والامام قوله فان تسميته اي
تسمية الدار بها اي بلفظ الدار قوله اي سبب حامل
للفاعل على الفعل المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل
وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتأديب
للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم
الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده
في الخارج علة للفعل قوله لم يجز حذف اللام وانما اشترط
قوله لم يجز جواب لقوله لو لم يكن وما عطف عليه
مع انه لم يجز غيره انما لم يجز النصب على انه مفعول
معه لعدم الفرق بينه وبين العطف لفظاً ويمكن ان

والحق صح

عنه بانه اراد جواز العطف على وجه يكون مخالفاً
في اللفظ للمنصب على انه مفعول معه يتصور وجهان
في اللفظ قوله لا يقال يدريك بالجواز العطف وعدمه
لانه يتناول وجوب العطف ايضاً قوله والذي يدل
عليه اي على ان الجواز اعم قوله لاشك انه يجوز فيه
الوجهان اما النصب على انه مفعول معه فظ واما العطف
فلانه لا ينافي القصد المصاحبة بالواو كما في قولك كل
رجل وضيعته نعم لا يستلزم العطف قصد المصاحبة قوله
عليه نظر فالاولى ان يقال مراده ان الواقع بعد واو
المصاحبة الواقعة بعد معمول فعل لفظاً مع جواز
العطف يجوز فيه الوجهان احدهما ان يجعل
مفعولاً معه فينصب والثاني ان يخرج عن ذلك
ويعطف على قياس ما عرفته في ما اخر عامله على شريطة
التفسير قوله لضعف العامل اي لضعف العامل
المعنوي ولا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولاً معه
مع جواز العطف الذي لا ضعف في عامله هذا
عند المص واما عند الزمخشري فيجوز ذلك مع
كون العطف هو المختار قوله واذا امتنع العطف
تعين النصب ووجب اعتبار ذلك العامل الضعيف
لاجل الضرورة قوله اعلم ان الحال تبين هيئة الفاعل
من حيث انه فاعل اي باعتبار قيام الفعل به وكذا

تبين

تبين هيئة المفعول به من حيث انه مفعول به اي باعتبار
وقوع الفعل عليه والنعت يبين الذات مطلقاً قوله ونحو
القهقرى في رجع القهقرى لانه لا تبين هيئة الفاعل
ولا المفعول به بل تبين هيئة المفعول المطلق قوله
لان الحال لا تقع بياناً لساير المفاعيل واما نحو قولك
ضربت الضرب شديداً فمعناه اوجدت الضرب حال كونه شديداً
فهو ههنا في المعنى مفعول به قوله ولقائل ان يقول المثالان
الاخيران غير مطابقين للحد اما في المثال الاول فلانه
مبتدأ فيه واما في المثال الثاني فلانه خبر فيه قوله
وهو غير جائز اي اختلاف العامل في الحال وصاحبها
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق
المجاز تسمية للشي باسم العائد اليه والاولى ان يقال ان زيداً
في قولنا هذا زيد قائماً انما صار ذا حال بتاويل اشير الى زيد
وانبه على زيد فيكون مفعولاً به معنى ويتحد العامل واما زيد
في قولنا زيد في الدار قائماً فانما جعل ذا حال بتاويل استقر
وحصل زيد في الدار قائماً كان فاعلاً معنى ويتحد العامل
وان جعل ضميره المستقر ذا الحال لم يكن المثال مطابقاً و
ما ذكره الشارح من ان الحمل على المجاز بعيد جداً وقد
يقال ان الضمير المستتر ايضاً فاعل معنى لان عامله معنوي و
هو الظرف قوله وغير ذلك كحرف التشبيه في مثل قولك كان
زيداً راكباً اسد قوله لانه محكوم عليه وذلك لان الحال

ايضاء

حكم بحسب المعنى على ذى الحال قوله اعلم ان صاحبها مرفوع
على انه مبتداء معرفة مرفوع على انه خبره ولا يجوز ان
يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستتر في ان يكون
ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذى
الحال ليس شرطا للحال قوله وليس بمجرد العطف على
الهاء في شرها فح يكون معرفة منصوبا وتقدير
الكلام هكذا وشرط صاحبها ان يكون معرفة
وهذا مختل معنى لما ذكر ولفظا لانه يلزم العطف
على الضمير المجرور بدون اعادة الجار قوله والعراك في
قولهم ارسلها العراك حال الاظهر ان يقال في
قوله وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال قوله تقديره ارسل الجمال هذا مبنى على
ان ارسلها العراك من قولهم واما اذا جعل من
البيت فالضمير في ارسلها للاتن الوحشية وفي ارسل
ضمير مستتر راجع الى العير قوله فثوب مبتدا ويجوز ان
يكون ثوب فاعل الجار والمجرور وذلك لاعتماده على
حرف الاستفهام فيجوز جملة اتفاقا قوله لوجوب مناسبة
بين الحال والظرف لان الحال تشبه المفاعيل باسرها
في كونها فضلة وتشبه المفعول فيه خاصة في الدلالة
على الزمان فمشابهة الحال للظرف اكثر فلذلك ذكره
ههنا تنبيها على اختلاف فهمه هذا الحكم قوله لانها بمنزلة

الموصولات

الموصولات اما المصدر فهو بمنزلة الموصول الحرفي لانه
مقدر بان مع الفعل واما اسم الفاعل والمفعول والمعرف قال
باللام فاللام فيهما اسم موصول بمعنى الذى ويتصرف فانه
اى الفاعل والمفعول به
قوله لا يتقدم عليه اى على الجار لانه عامل ضعيف فلا يتقدم
عليه معموله ولا ما هو من تتمة معموله بخلاف الفعل فانه
عامل قوى فيجوز ان يتقدم عليه الحال من فاعله وان
لم يتقدم عليه فاعله لعله لم توجد الحال قوله اى اسم
الاشارة يرد عليه انه يجب ان يكون الاشارة في حال
كونه بسرا وهو باطل قد يشار اليه قبل كونه بسرا
وبعده ايضا قوله تربطها الى صاحبها والا لكانت اجنبية
عنه ولا تقع حالا عنه قوله لعدم العلم اه مع كون الاسمية
قوية الاستقلال قوله كلمة فوه الى فى فقولنا فوه الى
فى حال مع الضمير فان كان حالا من الفاعل فالضمير في فى وان
كان حالا عن المفعول فالضمير في فوه قوله وذلك لان الماضي
يدل على الانقضاء قيل ان الماضي انما يدل على الانقضاء
قبل زمان التكلم والحال الذى يبين هيئة الفاعل او
المفعول به قيد لعامله فان كان العامل ماضيا كان الحال
ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان حالا وان كان مستقبلا
كان مستقبلا فما ذكره غلط نشا من اشتراك لفظ
الحال بين الزمان الاخر وهو الذى يقال الماضي وبين
ما يبين الهيئة المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل

اذا وقع قيداً لشيء يعتبر كونه ماضياً او حالاً او مستقبلاً
بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل جاءني زيد امس راكباً يفهم منه
ان الركوب كان متقدماً على المجيء فلا بد من قيد حتى يقربه
الى زمان المجيء فيقارنه فتامل قوله فهذه الحال حال
من المفعول ان قدر اثبته قوله لكنه يجب حذفه فعلى هذا
لا يكون الحال المؤكدة الا مقررة لمضمون جملة اسمية
ومنهم من جوز كون الحال المؤكدة مقررة لمضمون
جملة فعلية نحو قوله تعالى ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا
في الارض مفسدين وانا انزلناه قرآناً عربياً وجعل
كونها مقررة لمضمون جملة اسمية شرطاً لوجوب حذف
العامل لا شرطاً لوجود الحال المؤكدة قوله فقوله
ما يرفع الابهام لما كان كلمة ما عبارة عن اسم نكرة كما
ذكره كان متناولاً لكل اسم نكرة فقوله ما يرفع الابهام
يخرج عنه ما لا يرفع الابهام قوله لان العين في الاصل
لم توضع مبهمة بخلاف عشرون مثلاً فانه موضوع
لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه
وضعي مستقر وفي العين طارئ غير مستقر قوله نحو الحال كقولنا
جاءني زيد راكباً وكذلك القهقرى في قولك رجع
رجوعاً قهقرى فانه يرفع الابهام عن هيئة الرجوع لا
عن ذاته اذ لا ابهام فيه قوله عن نفسه اي لا عن نسبة قوله
فتقول عندي رطل زيتاً ورطلان زيتاً وارطال

زيوتا

زيوتاً وان لم يكن جنساً يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعاً
صرح المص في شرح المفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه
فيقال قنطار خواتيم وقنطار اثواباً قال لان مفرده لما لم يكن
موضوعاً للجنس الشامل للقليل والكثير عدل عن لفظ
افراده الى ما هو ادل منه على الجنس وهو الجمع اذ المقصود
بيان الجنس واعترض عليه بمثل ثلثون ثوباً واجيب
بان حاله معلوم في باب العدد والكلام فيما عداه قوله
جازت اضافة ذلك الاسم اي جازت اضافته اذا روعي
شرائط الاضافة بان يحذف التنوين ونون التثنية
ويحذف اللام ايضاً ان كان ذلك الاسم معرفاً باللام كالقفيز ان
فان اريد ابقاء اللام فيه لم يكن اضافته كما اذا اريد
ابقاء نون التثنية فيه لم يكن ايضاً اضافته قوله لتوهم
انه اضيف الى نفسه انما قال لتوهم لانه من اضافة العام
الى الخاص وليس ذلك من اضافة الشيء الى نفسه ويتجه
ان يقال اضافة العام الى الخاص كثيرة فلم اعتد بذلك
التوهم فالاولى ان يقال لما كان استعماله مع التمييز كثيراً
روعي في هذا الاستعمال ما هو حقه من ترك الاضافة
بسبب ما ذكره من حال النون ولم يضف الى غير التمييز لان
استعماله معه قليل فيحصل الفرق مع ترك الاولى في القليل
قوله لكن الاضافة اكثر على الاصل وهو التخفيف بحذف بناء
التنوين وقيل بهذا اشارة الى ان يكون المضاف

اليه مجرورًا بالاضافة وبنصب التمييز على التشبيه بالمفعول
فالاول اولى لانه اصل قوله وان كان مسندًا الى ذات
اخرى حقيقة اوفى ذات هى سبب نسبة الطيب اليه قوله
اوفى ذات عطف على قوله بل فى ذات فكانه اشارة
الى ان الذات المقدرة قسمان احدهما مايكون
منسوبًا اليه حقيقة كقولك طاب زيد ابًا بالمعنى طاب
ابو زيد وثانيهما مايكون سببًا لنسبة الطيب
الى زيد وان لم يكن منسوبًا اليه للطيب حقيقة
كقولك طاب زيد علمًا اى طاب زيد من جهة العلم
وبسببه والظاهر ان لا يفرق ويجعل كل منهما منسوبًا
اليه حقيقة ويقال المعنى طاب علم زيد قوله والمشابهة
للجملة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اه
والنسبة فى هذه الاسماء الى فاعلها او ما يقوم مقامه
داخلة فى مفهوم هذه الاسماء فصارت شبيهة بالجملة
بخلاف النسبة فى الاضافة فانها خارجة عن الاسم المضاف
قوله فالمثال الاول عبارة عنه اى الاب فى المثال الاول
اما عبارة عن زيد او عن اليه قوله والثانى اضافة بينه
وبين غيره يعنى ان الابوة المذكورة فى المثال الثانى اضافة
بين زيد وبين غيره وتحتمل وجهين ايضًا بمعنى ان يكون
ابوة زيد لولده وان يكون ابوة والده له قوله لان
يرجع الى ما انتصب عنه اعلم ان زيدًا فى طاب زيد نفسًا

يستمى

يستمى ما انتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى
زيد صارت سببًا لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيدًا
عامل فى التمييز وناصب له قوله ولان النص غير مساعد
لهذا الشرح يعنى ان لفظ هذا المتن لا يوافق هذا الشرح
لانه اكتفى فى المتن بكون التمييز صالحًا لان يجعل لما انتصب
عنه فيندفع عنه لزوم اتحادهما لكنه يرد عليه سؤال آخر
كما ذكره قوله اشكل بمثل طاب زيد نفسًا فان نفسًا يصح
جعله لما انتصب عنه الى آخره ويمكن ان يقال اراد بقوله
ثم ان كان اسمًا غير النفس اذ من المعلوم ان النفس لا يكون
الا يكون عين ما انتصب عنه وههنا سؤال آخر
هو انه ان اراد بصحة جعله لما انتصب عنه حمله عليه مواطاةً
خرج عنه نحو طاب زيد ابوةً فلا يكون مما يحتمل الوجهين
وان اراد به حمله عليه مواطاةً واشتقاقًا ورد عليه طاب
زيد علمًا ولزمه ان يحتمل الوجهين قوله فانه لم يطابق
فى كالعلم بل يكون مفردًا لكونه متناولًا للقليل والكثير
فلا حاجة الى التثنية والجمع قوله من حيث هو علم لا يطابق
فيقال طاب زيد علمًا وطاب الزيدان علمًا وطاب الزيدون
علمًا قوله فيلزم المحذور وهو اجتماع المطابقة واللام مطابقة
فى الجنس لما قصد فيه من التثنية والجمع باعتبار واحد
قوله من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع كما
فى قولك طاب الزيدان علمًا وطاب الزيدون علمًا

اذا اريد نوع واحد من العلوم كالنحو مثلاً قوله
ولم يجز اطلاق الجنس مفرداً على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها في اطلاق فثنّيه بصيغة الجمع
على ان المراد حقايق مختلفة يستحق كل واحدة منها
ان يعبر عنها بصيغة على حدة لكنها لما كانت مشتركة
في حقيقة ذلك الجنس عبّر عنها بصيغة الجمع التي
هي في قوة الفاظ متعددة . في المتن وان كان صفة
عطف على قوله ثم ان كان اسماً قوله وكذلك تقول
لله دره فارساً الدر اللبن يقال في الذم لا در دره
اى لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره اى عمله
واعلم انك اذا قلت للحمد لله دره لم يعلم باى
شيء مدحته واذا قلت لله دره فارساً عرف انك
مدحته لكمال الفروسية وقيل معناه التعجب والعرب
اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله
ايذاناً بانه لا يقدر عليه الا هو قوله لان المراد منه دعاء
له مطلقاً واذا حمل على التعجب بان جعل تمييزاً كان معناه
التعجب من فروسية زيد مطلقاً وان جعل حالاً كان
معناه التعجب منه في حال كونه فارساً والمقصود من
هذا العبارة هو المعنى الاول لانه المناسب للتمييز اولى
قوله لان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى
الضمير لا عن نفس الدر فالمعنى لله دره فروسية قوله

الى

الى لا يتقدم التمييز على العامل مطلقاً سواء كان العامل فعلاً او
غيره الاولى ان يقال اى لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً
اتفاقاً واما عدم تقدمه على العامل اذا كان فعلاً فيفهم من
قوله والاصح الخ وعلى هذا تفسير الشارح يلزم ان يكون
قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل مستدركاً وكان ينبغي ان
يقال ولا يتقدم التمييز على عامله خلافاً للمازني والمبرد فيما
كان العامل فعلاً قوله وما كان نفساً بالفراق تطيب يروى
بالتاء وقيل على هذه الرواية في كاد ضمير الشان وفي تطيب
ضمير ليلى اى وما كاد الشأن تطيب ليلى نفساً بالفراق
فقدم التمييز ورد بانه يحتمل ان يكون في كاد ضمير الحبيب
او ضمير ليلى على تأويل الانسان او الشخص ويكون
نفساً خبر كان على الاصل المرفوض كما في قوله تعالى وما
كدت ايباً لكن الاول ارجح فلا يكون دليلاً قطعياً
على تقدم التمييز ويروى ايضاً بالياء فلا يتعين الاستدلال
ح اذ جاز ان يكون في كاد ضمير الحبيب ونفساً بنصب
على التمييز من كاد وتطيب خبر كاد اى ما كاد نفسه بالفراق
تطيب ويروى وما كاد نفساً ولا استدلال ح لان
الضمير في كاد يجوز ان يكون راجعاً الى الحبيب والى ليلى
بتأويل الشخص ويكون نفساً خبر كاد وتطيب على التانيث
او التذكير صفة نفساً بتأويل الشخص في التذكير اى
ما كاد نفساً طيبة بالفراق قوله المستثنى متصل ومنقطع لما كان

المستثنى يطلق على معنيين مختلفين بالحقيقة لم يمكن
جمعهما في تعريف واحد اشار اولا الى ان له معنيين
ثم عرف كلا منهما على حدة قوله لان المستثنى منه
لا تعدد فيه لفظا لانه لا تعدد في المثال الاول ايضا
لان الرجال لفظ واحد قوله والحق ان يقال آه
حاصله ان المستثنى منه قد يكون مذكورا وقد يكون
مقدرا كما في المستثنى المفرغ قوله او المخرج عن متعدد
تقديرا حاصله بهذا الوجه ان المستثنى قد يكون مذكورا
وقد يكون مقدرا قوله من استطاع اليه سبيلا خرج
بالبدل غير الداخلين قوله احدها ان يكون المستثنى
بعد الا غير الصفة في كلام موجب قيل لا بد من قيد آخر
ذكر المستثنى منه ليخرج عنه قرأن الا يوم كذا فان يوم
ههنا منصوب على الظرفية دون الاستثناء واجيب
بان المقصود كونه منصوبا على المستثنى قوله بل يكون
المستثنى بعدها تابعا لما قبلها فيه ان الواقع بعد
الا التي للصفة ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا القيد
لان الكلام في المستثنى وقوله وهو منصوب اذا كان
بعد الا راجع الى المستثنى قوله وما لي الا آل احمد شيعة
اذا جعل شيعة فاعلا للظرف كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه وان جعل شيعة مبتدأ والظرف خبره
وجعل الضمير المستتر في الظرف مستثنى منه لم يكن المستثنى

مقدما فيه قوله الا اليعافير اليعفور الخشف وولد البقرة
الوحشية ايضا وقيل اليعافير تيوس الظباء قوله
والا العيس البيض من الابل قوله وخلا بعضهم زيدا
اراد البعض المطلق فكأنه قال خلا كل بعض منهم
زيدا فلا يكون زيد داخلا في الجائين ومنهم من قدره
هكذا خلا الجائي زيدا وهو ظاهر قوله فهو مصدر في موضع
الحال وقيل مصدر بمعنى الظرف اي زمان خلو بعضهم
او حلول الحال زيدا قوله ليس زيدا ولا يكون زيدا اي
ليس بعضهم زيدا وليس الجائي زيدا قوله لان البدل
لا تكلف فيه وايضا في عامل الاستثناء خلاف بل هو كلمة
الا او الفعل بتوسطها او المستثنى منه والعامل في البدل
هو العامل في المبدل منه اما على الانسحاب او على التقرير
قوله ويسمى مفرغا لانه فرغ العامل عن العمل فيما قبل
الا وهو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل فيما بعد الا
وهو المستثنى قوله وهو غير جائز لما مر وهو انه يلزم
ان يكون زيد متصفا بكل صفة سوى العلم وهو باطل
قوله لا من لفظ احد حتى يكون مجرورا فلزم تقدير
العامل قوله فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد
لان الحركة الملفوظة اعني فتحة الدال عارضة بسبب دخول
لا فهما شبيهة بالحركة الاعرابية التي تكون كلمة لا
عاملة فيها وكذلك النصب المقدر حركة اعرابية عاملها

وقيل بعضهم

لاقذا يجوز الحمل على شيء من هاتين الحركتين بل على الرفع
الذي هو للموضع البعيد قوله وكذلك ما زيد شيئاً
الا شيء لا يعبأ به لا القليل انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل
النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي فكان ليس
بمعنى ما كان واذا قلت ما كان زيد الا قائماً كان التقدير
بعد الا هو كان وحده فلا يلزم محذوره وكذا في ليس
قوله وهو الصحيح لئلا يكون في الصلة ضمير يعود الى الموصول
قوله بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا في عدا و
خلا اي خاشا بعضهم زيدا اي جانب الجائي زيدا وانما
يستعمل كلمة خاشا للتنبيه المستثنى منه عما نسب الى المستثنى
قوله على التفصيل وذلك لانه لما وضع غير موضع
الا وتغير اعراب ما بعد الا بواسطة غير القي ذلك الاعراب
على غير قوله اعلم ان اصل غير ان تكون صفة لان معنى
غير معنى الصفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار قيام
معنى المغايرة بها قوله الا انهما تحمل على غير في
الصفة والسبب في جواز حمل احدهما على الآخر هو دلا
لتهما على المغايرة فان الا تدل على مغايرة حكم ما بعده
لما قبله قوله لانه ح للاستغراق والعموم فيصح الاستثناء
لدخول زيد فيهم وان حمل اللام على العهد فان
كان زيد داخلا في المعهود جاز الاستثناء وكان
متصلا والا جاز الاستثناء وكان منقطعا قوله

٢ قوله ح

قوله سوى مع القصر
قوله وسواء مع المد
ع

لانه لا يطلق

لانه لا يطلق الجمع على الاعداد لعلة اراد بالجمع ههنا
ما يدل على متعدد سواء كان جمعا او لا فيدخل
فيه نحو قوم قوله لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال
مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط فلا يصح الاستثناء
المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم
الجزم بعدم التناول قوله لان الدراهم محصورة
في ثلثة وعلى هذا القياس ينبغي ان يصح جاءني رجال
الا واحدا بالنصب على الاستثناء لدخول الواحد
قطعا بخلاف زيد فانه لا يعلم دخوله ولا عدم دخوله قوله
شرعا فيصح استثناء درهم ودرهمين لكن لا يصح ان يقال
له علي دراهم الا هذا الدرهم على النصب بالاستثناء لعدم
الجزم بالتناول وعدمه قوله ولهذا لا يجب تناوله لزيد
لكن يجب تناوله لما يجب العشرة من الواحد والاثنين
وغيرهما فيجوز جاءني رجال عشرة الا واحدا او
اثنين او ثلثة الى غير ذلك قوله اعلم انه لو قال و
يتقدم معرفة او متساويين يمكن ان يقال يعرف
حال المتساوي من حال المعرفة لان العلة مشتركة
قوله يجب ان يظهر الاعراب فيه يمكن ان يقال يعرف ذلك
مما ذكر في وجوب تقديم الفاعل قوله احدهما نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه ومن نظائره قولهم
الا مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر قوله

اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفى الجنس مفرد الظاهر
ان يقال اى وان كان اسم لا الذى يليه حال كونه نكرة غير مضاف
ولا مشبه به بل مفردًا اذ لا بد فى البناء من عدم الفصل ومن
كونه نكرة كما لا بد من كونه مفردًا فقوله فان كان مفردًا اشارة
لا انتفاء قيد الاضافة وما يشبهها فقط قوله بنى على الكسر
مع ان الفتح فى الاخير اولى من الكسر للفرق بين حركة معربًا
وحركة مبنيًا وبعضهم نونه مع كونه مبنيا لان هذا
التنوين للمقابلة فلا ينافى البناء قوله وجب الرفع والتكرير
سواء كان هناك فصل بين لا واسمها نحو لا فى الدار زيد ولا
عمرو او لا يكون فصل وسواء كان تلك المعرفة مفردة او مضاف
قوله ولذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشىء سواء
كان الفصل مع كون الاسم مفردًا نكرة او مفردًا معرفة او مع
كون الاسم مضافا نكرة او مضافا معرفة ففى الاقسام تداخل
قوله اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه وكان
المعطوف عليه والمعطوف نكرتين مفردتين قوله على هذا
الوجه جملتان والخبر من احدى الجملتين محذوف لدلالة
الخبر المذكور فى الاخرى عليه قوله فعلى هذا لا حول ولا قوة
الا بالله جملة واحدة اى لا حول ولا قوة الا حاصلان
بالله او الا حاصل بالله قوله احدها ان يكون مطابقا للسؤال
وهو الجل فى الدار ام امرأة ولا حول بغير الله ام قوة قوله
مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله والتقدير لا حول

الا بالله

الا بالله اى ليس حول الا بالله قوله فجعل الموصوف والصفة شيئا
واحدًا انما جاز جعل الموصوف والصفة ههنا شيئا واحدًا لان
المنفى هو المجموع لا الموصوف وحده ولم يجز ذلك فى المنادى
لان النداء انما هو للموصوف وحده ولهذا اخذ فى القيود
فى قوله ونعت المبنى الاول مفردًا يليه وقيل لا حاجة الى
القيد الاول لان النعت الثانى وما بعده يخرج بقوله يليه
فى قوله نعت المبنى الاول مفردًا يليه قوله اى يجوز ان يعطى حكم
الاضافة تشبيها له بالمضاف فيثبت الالف فى الاب ويحذف
النون من الغلامين قوله وذلك لان الاضافة ههنا انما قال
ههنا لان الاضافة فى قوله المبنى الاول مفردًا يليه فيجئ بمعنى
فى عند المص قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
فيه تنبيه على ان غير المضاف اليه لا يكون مجرورا اصلا على قياس
ما مر فى المرفوع والمنصوب قوله والمضاف اليه كل اسم الخ
اعلم ان الاضافة تطلق على معنيين احدهما عام وهو النسبة
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادًا وبهذا الاعتبار قال
المضاف اليه كل اسم الى اخره وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير
حرف الجر مرادًا وهذا هو المشهور فى الاستعمال قوله بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا مرادًا فنحو قولك بحسبك زيدا
وكفى بالله وما جاءنى من رجل ليس فيه الجر بالمضاف اليه اذ لم
ينسب اليه شىء بواسطة حرف الجر وكذلك المضاف اليه بالاضافة

اللفظية كمعمور الدار وحسن الوجه ليس بمضاف اليه
حقيقة بل هذه كلها ملحقات بالمجرور الاصلي الذي هو المضاف
اليه الذي ذكره قوله اي الاضافة بلفظ حرف الجر فلا يجوز
بحث فيها سوى الجر بالظرف وسيأتي في باب حروف الجر
قوله بمعنى انه اي المضاف اليه يصدق عليه اي على
المضاف اليه والمضاف اي بمعنى ان المضاف ماخوذ منه
اي من المضاف اليه قوله كخاتم فضة وسوار ذهب وباب
ساج قوله الاسماء توغلت في الابهام فان الاضافة
لا تفيدها تعريفا بسبب التوغل في الابهام وشبه و
غيرها كالند قوله ثلاث الاثاج والديار البلاقع اوله
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى قوله قسما وادركت
خمسة الاشبار اوله لا زال مدعوت بداه ازاره
قوله واني مالك ذو المجاز بدار اوله وقد احلكت ذا المجاز
وقد اري قوله وفتحه للخفة فتح ياء المتكلم ثابت مع الالف
والياء والواو قوله والمص اشار الى انه ليس بواجب ان
يكون النعت مشتقا ليس هذا الكلام مطابقا للمتن والصواب
ان يقال ان المشتق يقع نعتا وذلك ظاهر هكذا لغير المشتق
يقع نعتا وهو على قسمين احدهما ما يدل على معنى في متبوعه عموما
والاخر خصوصا كما بنيه قوله يتبع الموصوف اي يتبعه في اربعة
من عشرة قوله يتبع الموصوف في الحد الاول اي يتبعه في الاثنين

من

من الخمسة قوله واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه
حكم المعطوف في حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما قبله باعتبار
المعنى الذي كان العطف بحسبه قوله وانما يمتنع لو كان الفاء
للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية والاولى
ان يقال انها للسببية فقط اذ لو كان اي للعطف ايضا
ورد الاشكال ويحتاج الى ان يقال تقديره فيغضب زيد من
طيرانه قوله لعدم الالتباس التأكيد بالفاعل ههنا فان قلت
اذ قيل العبد اشترى كله التبس التأكيد بالقائم مقام الفاعل
والعلة مشتركة قلت لما كان اعراب النفس والعين بالاستقلال
كثيرا اشتبه بالحال في زيد جاءني نفسه واما الكل فمضاف الى
المضمر فهو تابع في اكثر استعمالاته فلا يكون مستعملا للابتداء
في المثال الذي ذكره بنفس التأكيد فلا التباس والى هذا
اشار بقوله لان الكل الى اخره قوله والاضافة فهو في تقدير
التنوين الظاهر ان يقول فهو مقدر ومع كونه مقدرا امرادا
لا يصح الاضافة فلا يجوز الجر وتوجيهه ما ذكره ان يقال فهو
اي ذلك الاسم الذي حذف منه التنوين في تقدير التنوين قوله
وتمامه شبه نون الجمع في عشرين ولا يمكن حذف هذا النون كما عرفت
فلا يجوز الاضافة قوله فلحصول الغرض ببيان جنس المعدود قوله و
منه لحصول الغرض به لا يقال ينتقض بمميز الثلثة الى العشرة
لانا نقول لما كثر العدد اختير المفرد لعدم استعمال جمع الثانية وقد
وقد جمع على مئين ومئات قوله واما قولهم رجل واحد و

ورجلان اثنان فلا فلانتاكيدا اي بهذا الوصف تاكيدا بل يقصد
به التنبيه على ان المقصود الاصلي من الاسم في هذا المقام هو العدد
اعني الوحدة والاثنينية قوله يجوز ان يكون واحدا من عشرة
وله معنى اخر وهو اتصاف بالثالثية هذا بالحقيقة موثالث فانك
اذا اخذت من العدد كالخمسة مثلاً اسما لواحد منها كالخامس فقد
يقصد به تارة انه جعل الاربعة بانضمامه اليها خمسة وهو معنى التصيير
الذي يبتدأ من الاثنين وينتهي الى العشرة وقد يقصد مرة
اخرى انه واحد من الخمسة فقط وبهذا المعنى يصدق على كل واحد
منها ولا يضاف الا الى العدد الذي اشتق منه وقد يقصد مرة
اخرى انه واحد واقع في المرتبة الخامسة فح يجوز ان يضاف التصاحي
الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه وبهذا المعنى صح ان يقال
اول ثلثة كما ذكره الشارح دون المعنيين الاولين قوله
تلحق الاسم المؤنث ثلثة اي ثلثة اشياء قوله وفعلى كاجلى
اسم موضع وهو مرعى بني تميم معروف قوله وفعلى كشعبى بضم الشين
وفتح العين اسم موضع وسلمى اسم امراة قوله وفعلى كذفلى نبت
مر فان جعل الالف للتانيث لم ينون وان جعلت للا
لحاق نون قوله بخلاف الاخيرين فان الف فعلى قد يكون للالحاق
كعلقى في لغة من نونه اسم نبت وكذلك الف فعلى كمعزى بمعنى
المعز وغير ذلك كبرنساء كبرنساء بيان وبرناساء و
براساء كلها بمعنى الناس كل عضو زوج كالاذن
والقدم قوله الا نادرا كالجنب فانه مذكر قوله يلتقط بالنساء

حملا

حملا على المعنى لان بعض السيارة سيارة قوله والذي يعرف
به تانيث النوع الاخير اي المؤنث اللفظي وهو الذي ليس
بازائه ذكر من الحيوان قوله ووجود علامة التانيث فيه لفظا او
تقديرا اما اللفظ فظاهر كطلحة واما التقدير فيعلم بالرد
الى التصغير قوله مقابلا للمؤنث المعنوي المؤنث المعنوي
ما لا يكون علامة التانيث فيه ملفوظة سواء كان مؤنثا حقيقيا
كهند ولا كقدم واللفظي الذي يقابله ما يكون فيه علامة التانيث
ملفوظة سواء كانت حقيقيا كمراة او لا كطلحة اسم رجل قوله
اذا لم يلتبس فلا يجوز ان يقال جاءني الوضحى اليوم زيد ويراد
المراة لالتباسه بالمذكر قوله ان المراد من الضمير يعني الضمير
الذي في قوله اليه قوله المؤنث الذي ذكرناه وهو المؤنث
الحقيقي ظاهرا كان او مضمرا وضمير المؤنث اللفظي ولا بد من
اعتبار قيد اخر وهو ان لا يكون جمعا فان حكم الاسناد
الى الظاهر الجمع وضميره سنذكره ايضا قوله جاز ان يظن ان
الفاعل ضمير المتقدم اي يظن جوازا كلا من القسمين الا في تر د
وفي المقصود قوله لكونه مؤنثا لفظيا بل لا يجوز تانيث نحو طلحة
اسم رجل الا عند الكوفيين قوله الغير المذكر السالم هذا القيد
اعني غير المذكر السالم لم يوجد في شرح المص لكنه لا بد منه
كما صرح به عبد القاهر قوله لا فرق بين ان يكون جمع المؤنث اي
لا فرق بين ان يكون جمعا لمذكر حقيقي كالرجال والايام او جمعا
لمؤنث حقيقي كالزينبات والعيون قوله فلا يقال قرأ ان الوراء

الامر ٦

بالفتح والضم والفتح افصح من الضم قوله ملهى مفعل من اللهو قوله
جباريان الجباري طاير قوله ح قرا التوائم الرجل للتنك
قوله جاز الوجهان المذكور فيما سبق هو اثبات الهمزة على
حالها وقلبها واوا فالظاهر ان الوجهين اشارة اليهما
وبظهر الاختلاف في قوله بذاء رداء قوله حرباء ان
الحرباء رويبة اكبر من القطاة تستقبل الشمس وتدور
معها كيف دارت وتتلون الوانا بحر الشمس ويقال لها
بالفارسية افتاب پرست والحرباء ايضا مسامير الدروع
قوله وفي يد ودم وجهان فيقال يدان ودمان ويديان
ودميان بالياء وكذلك يدي ودمي وبعض العرب يقول
دموان بالواو لانه واوي بتغير ما اي مع تغيرها وهو
خال من حروف مفردة اي كاينة مع تغيرها قوله تقصد تلك
الآحاد اي يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى
بحروف مفرد ذلك الاسم مع تغير ما في تلك الحروف لفظا او
تقديرا قوله لجواز اطلاقه على القليل اي يطلق التمر على التمرة
الواحدة وعلى التمرتين وحاصل ما ذكره ان التمر يطلق على
القليل والكثير فيكون للماهية الجنسية المشتركة بينهما
بخلاف الجمع فانه لا يطلق على القليل قوله لانتفاء كون التركيب
للقلة لان اوزان جمع القلة محصورة وليس ذلك شيئا
من تلك الاوزان قوله لم يكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فان
جمع الكثرة اذا اريد تصغيره يرد الى الواحد والجمع

القلة

القلة لم يصغر قوله على وزن اسد وبلق الاسد جمع الاسد
والبلق جمع الابلق وهو ما فيه سواد وبياض ليدل على ان ح
معه اي ليدل ذلك الالحاق قوله والاوز والحرة الاوز جمع
اي والحرة سنك لاخ قوله والقلة والثبة القلة وهي خشبة
الصغيرة التي يضربها الصبيان بخشبة اخرى كبيرة معلا
والثبة الجماعة قوله وما شابهها نحو ظنون جمع ظنة يقال
ظنة السهم اي طرفه وكرون جمع كرة وبرون جمع برة
قوله ولا يتوجه عليه الاشكال اي بان يكون يقال ههنا لم يلحق
الالف والتاء بالاخر قوله نحو خائض الحائض بمعنى ذات حيض
اي البالغة مطلقا والحائضة هي التي حدث لها هذه العلة قو
له فاذا اعتبر الثبوت قيل خائض اي لا يدخل فيه التاء بهذا
المعنى لانه ليس بمعنى الفعل حتى يدخله التاء كما يدخل الفعل ه
قوله جمع الكثرة هو الذي اليه هذا الفرق بينهما اذا كان نكرتين
واما اذا كانا معرفتين بلام الجنس فهما نحو لان على جميع الا
فراد في الظاهر قوله كزيدين الصحيح التمثيل بمسلمين لان
في صحة زيدين بلا لام كلاما قوله فالمفعول المطلق اعم من
المصدر اي كل مصدر يصح ان يقع مفعولا مطلقا وليس
كل ما هو مفعول مطلقا بحيث يصح ان يكون مصدرا اشتق
منه الفعل هذا هو الفرق بحسب اللفظ واما بحسب
المعنى فالمصدر هو نفس الحدث والمفعول المطلق هو ما
يترتب على ذلك الحدث وشدة تقارب هذين المعنيين

لايفرقون بينهما قوله تقدير ان مع الفعل اليه اذا قدر الفعل المضارع
مع ان لم يكن الا بمعنى الاستقبال قوله امن رسم دار مربع ومصيف
مربع فاعل المصدر يقال اخصب مربع ويقال اربع القوم اذا اقاموا
في المربع عن الارتياد والنجعة قوله وكوادي السباع مفعول
ثان لقوله ولا اري هذا اذا جعل ولا اري من رؤية القلب
وان جعل من رؤية البصر كان كوادي السباع حالا من واديا
لان صفة النكرة اذا تقدمت صارت حالا منها قوله وحين
جملة الي اخره ويجوز ان يكون حين ظرفا بمعنى الكاف اي وآ ديا نحو
يشبه وادي السباع وقت اظلامه قوله وتاثية التاثية
التوقف والتلبث قوله وما في قوله الا ما وقي الله الساري
مصدرية وهناك مضاف مقدر اي وقت وقاية الله
الساري هو ظرف لا خوف قوله وساريا منصوب بانه
حال عن ضمير اخوف وليس ضمير اخوف راجعا الي الركب
حتى يصح كون ساريا حالا منه بل هو راجع الي الوادي
لان اخوف افعل بمعنى المفعول كما اشار لكن يصح جعله تمييزا
عن اخوف بتاويل المصدر كما ذكر واعلم ان حاصل معني
الشعر ان توقف الركب في وادي السباع اقل من
توقفهم في ساير الاودية وان وادي السباع اخوف
من كل وادي الا وقت وقاية
الله الساري في وادي
السباع
تم تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله المتقدس عن الادغام والاعلال المتنزه عن النقل عن حال الى حال والصلوة على محمد الصحيح الاقوال ومعهم وه من الصحابة والآل **وبعد** فيقول العبد سروري بن شعبان غفر الله لهما ولجميع اهل الايمان لما كان علم الصرف بعد اللغة مما لا بد لنا وموصل احتراز خطاء المفردات وكان علما يحصل بالصعوبة ولا يعلم بالسهولة لان الاعتبارات في الوضع انما تعلم بسليم الطبع وكان كتاب الامام الممدوح والمجود احمد بن علي بن مسعود كتابا موشحا من جهة التركيب والتاليف ومزينا من طرف الترتيب والتصنيف وموجزا مختصرا لم يخل ومطنبا مفصلا لم يمل اردت ان اجمع له شرحا وافيا وفي تحصيله كافيا بشرح حسن باشا المشهور وفي الالسنة هو المذكور وليس مقصودي منه التكبر والتفضل بل الغرض تحصيل في الصرف من التكمل فلا

فلا يرد على طعن الطاعن الجاهل وقول الحسود الغافل على اني مقر بقصور البضاعة في جميع الصناعة فجمعت من الشروح المتداولة شرحا يحتوي على فوائد رائقة وفرائد فائقة مع ضم ما لاح على بالنظر القاصر والفكر الفاتر ليكون في تحصيل الصرف مجهوله كافية ومسائله في حل المشكلات ودفعها شافية والله موفق ومعين وعليه اتوكل وبه استعين **اعلم** ان لكل علم ماهية وموضوعا وغاية لا بد لكل من يريد الشروع فيه ان يتصور ماهيته ليمكن الشروع في ذلك العلم وليكون على بصيرة وان يصدق موضوعه ليتميز ذلك العلم عنده تميزا كاملا وان يصدق غايته اي غرضه وفائدته يعني يصدق في اي شيء يحتاج الناس الى هذا العلم ليمكن الشروع ولئلا يكون سعيه جنانة في العرف ولئلا يزيل اعتقاده وليزداد جده ونشاطه وللتصريف ماهية وموضوع وغاية لا بد من معرفتها فالتصريف علم يعرف به تحويل الاصل الواحد اسما الى ابنية متعددة ومصدرا الى الفاظ مختلفة وما يتعرف عن كل منها وسائر كيفياتها المتعلقة بالاصل المعنى ما عدا الاعراب والبناء هذا والمراد بالاصل ما جعل ماخذا للتحويل وسمي اصلا لان الاصل ما يبتني عليه غيره

والمأخوذ من مأخذ التحويل مبني عليه ، و واحداً اذ مناط المبدأ
الوحدة بالنسبة الى ذي المبدأ والاسم له معان الاول ما دل
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو بهذا التفسير
قسيم للفعل والحرف والثاني ما دل على المعنى لا باعتبار معنى
معين نسب اليه وهو بهذا الوجه يقابل الصفة والثالث ما
دل على الذات وهو بهذا المعنى قسيم للمصدر والمراد بكون الاول
الواحد اسماً هو هذا المعنى الاخير والمراد بالابنية المنفردة الواحد
اسما هو الحقيقي وهو ما دل على فرد واحد كالتمرة بخلاف التمر فانه
واحد اعتباري لانه اسم جنس يتناول القليل والكثير كالمصدر
والمثنى وهو شيء يلحق باخره علامة التثنية ليدل على فردين من جنسه
وهي الالف والنون والياء والنون والمجموع وهو ما دل بحروف
مفردة بتغيير ما على ثلثة احاد من جنسه فصاعداً والمذكر وهو ما ليس
فيه علامة التأنيث والمؤنث وهو ما فيه علامة التأنيث وهي
التاء الملفوظة او المقدرة والالف المقصورة والممدودة والمصغر
وهو اسم يدل بصيغته على تقليل مفهومه والمنسوب وهو الاسم
الملحق باخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة اليه كما
الحقت التاء علامة للتأنيث وانما ترك المص ذكر الابنية المنفردة

المنفردة ولعله احال بعضها على كتب اللغة وبعضها على الكتب المفصلة
من الصرف والنحو ونحن نذكره في آخر باب الصحيح المصغر والمنسوب لعدم
شهرة مباحثهما وشدة احتياج الصراف الى معرفتهما والمراد
بالالفاظ المختلفة افعال كالماضي والمضارع والامر والنهي واسماء
كاسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان وموضوع التصريف
انواع الكلمة من حيث الاعلال والادغام ونحوهما خارج عن الاعراب
والبناء وغايته حصول المعاني المقصودة وعصمة اللسان عن الخطأ
في الابنية لكن لا بحسب اعرابها وبنائها اذا عرفت هذا فاعلم ان
المص اقتداءً بالقرآن العظيم وامتثالا لحديث النبي الكريم بسم الله
الرحمن الرحيم وانه لم يترك الحمد لان المراد بالحمد اتيان ما ينبئ عن التعظيم
وقوله الى الله الودود مشعر به وبالتكريم وقيل انه بدأ بالحمد في الباطن
وانه اولى اقول ان هذا الجواب غير سديد لان الحمد في الباطن هو الثناء
باللسان فما يكون في الباطن لا يكون حمداً الا ان يراد بالحمد الشكر
ونقول انه ذكره عند شروع تأليف الكتاب لكن لم يكتبه اكتفاء
بالبسملة مع ان المفهوم من قول النبي عم كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بحمد الله فهو اجذم ليس الكتابة فيقول بعض الشارحين بان المص
تركه المتابعة النبي عم لان النبي عم اظهر عجزه في مقام الحمد

حين قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ليس بتمام
لان قول النبي عم لا احصي ثناء الى آخره ليس نفيا لنفس الحمد بل المراد
الحمد الذي يفتخر باظهار الصفات الكمالية لانه لو لم يحمد النبي صلى
الله عليه وسلم اظهارا للعجز لكان مخالفا لقوله كل امر ذي بال الحديث وايضا
قوله او لاظهار افتقاره في بداية امره الى الله في تحصيل مطلوبه ضعيف
لامكان اجتماع الحمد والافتقار اذ يجوز مثلا ان يقال نحمد المفتقر الى الله
الودود ولم يترك الصلوة ايضا بل ذكرها بلسان الحال اعتدادا
بقوة عمل القلب او ذكرها بلسان المقال لكن لم يكتبها لان المراد
بكتب الصلوة اعلام بان المصنف من اهل الاسلام وهذا معلوم وقيل
الصلوة ليست بمتروكة لانها موجودة في قوله الودود واذا كان
بمعنى الفاعل **قال** قال **اقول** ان قيل لم اختار صيغة الماضي مع ان
المناسب صيغة المضارع قلنا انه الف الكتاب اولا ثم الحق
الخطبة فقال قال او نقول ايراد صيغة الماضي بالنظر الى قوله في لزمن
اولا او نقول الماضي يدل على التحقيق بخلاف المضارع وبهذا اجاب
بعض الشراح ونوقش فيه بان يقال ان الماضي اخباري هو الذي
يحتمل الصدق والكذب فلا يوجد التحقيق فيه ايضا اقول ان كون
الخبر محتملا للصدق والكذب بالنظر الى مجرد مفهوم اللفظ مع قطع

مع قطع النظر عن المخبر وخصوصية الخبر فمراد من قال ان الماضي يدل
على التحقيق انه ان يخبر عن شيء مستقبل بصيغة الماضي يدل على تحققه
بمعنى انه محقق الوقوع فكانه واقع بالفعل وان لم يتحقق وهذا
لا يوجد في التعبير بصيغة المضارع ان قيل لم لم يقل قلت قلنا
للخروج والتنزل وليمكن الوصف بالافتقار لان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به ويمكن عطف البيان باحمد لان المتكلم اعرف فلا يحتاج
الى البيان **قال** المفتقر **اقول** اي ذو الاحتياج الكثير ان قيل ما
وجه اختياره هذا اللفظ دون المسكين والمحتاج والغريب
وغير ذلك قلنا ايقاع الموافقة بين كلامه وكلام الله تعالى وكلام
رسول الله فان قيل لم اختار الفرع على الاصل اي المفتقر على الفقير
مع ان الموافقة هي غير فيه ايضا قلنا لاظهار الزيادة فقره
واحتياجه لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وجرت في بعض
الشروح سؤالا وجوابا لا يخلو سؤاله عن لطيفة وجوابه عن
فائدة والسؤال ان اللفظ الغيل ثلثة احرف ومعناه كبير وكثير
ولفظ فردة اربعة احرف تدل على صغير وحقير والجواب ان مرادنا
بان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ان اللفظين الموضوعين لمعنى
واحد اذا كان حروف احدهما اكثر من حروف الآخر كان اكثر دلالة

على ذلك المعنى من الآخر فان قيل لم تجنز من السدآسى اعنى المستفعر
مع ان الحروف فيه اكثر قلنا عملا بالحديث المشهور وهو خير الامور
اوسطها قال غفر الله اقول اى ليغفر الله ان قيل لم يعبرون معنى
امر الغائب فى موقع الدعاء بلفظ الماضى قلنا تفألا كانه قبل دعاءه
قال واحسن اليهما واليه اقول اى ليحسن ان قيل لم قدم نفسه فى الغفران
واخره فى الاحسان قلنا اما الاول فللاتباع لابراهيم عم والثانى
فلرعاية الادب او نقول ليكون مستجاب الدعوة فى نوح والبر
لان دعاء المغفور اولى بالاجابة او نقول رعاية للسجع قال
اعلم اقول هذا مقول القول ان قيل لم قال اعلم دون اعرف قلنا
لان المعرفة يستعمل فى الجزئيات والعلم يستعمل فى الكليات وقصده
بيان القواعد الكلية ان قيل لم لم يقل افهم قلنا لان الفهم يستعمل
بالنسبة الى الكلام السابق والعلم يستعمل بالنسبة الى الكلام الآتى والمص
لم يذكر شيئا قبل بل يذكر بعد ان قيل لم لم يقل اقرأ او اسمع قلنا لان الامر
بالقراءة والاستماع لا يستلزم العلم وقصده التعليم قال ام العلوم
اقول ان قيل ان الصرف ام الكلمات فلم قال انه ام العلوم قلنا تسمية
الدال باسم المدلول او نقول لما استفيدت العلوم من الكلمات صار
الصرف اما لها بالواسطة ويرد عليه انه يلزم ان يكون الصرف اما للنحو لانه علم

علم من العلوم تأمل قال ويقوى اقول اصله يقوو ولم يدغم الواو
فى الواو بل اعلت الثانية لان الاعلال مقدم على الادغام كما سيجئ فى
بيان اصل احرو واحار فقلبت ياء لوقوعها رابعة وحملا على ماضيه ثم
قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قيل فلزم اجتماع الاعلالين
وهو غير جائز اذ الاعلال تغيير واجتماع التغييرين يستلزم الاجحاف
بالكلمة والافراد بها قلنا اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس
واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز كما فى يقال ولم يكونا فى محل واحد
واما اذا كانا فى محل واحد فيجوز كما فى يرعى مبنيا للمفعول اصله يرعو قلبت
الواو ياء والياء الفا واذا كانا متواليين بلا فاصل بينهما واما اذا لم يكونا
متواليين فيجوز كما فى ق اصله اوقى حذفت الواو والياء واعلم ان قوله
ويقوى اشارة لا ببيين الوض قال فى الدرايات اقول هى جمع درايه
وهى العقل مصدر بمعنى المفعول كقوله نحو هذا خلق الله اى مخلوقه فيكون
معنى الدرايات الدرايات وحذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا
التأنيث من جنس واحد فان قيل لم خصت الاولى بالحذف قلنا لان
فى الثانية معنى زائدا على الثالث وهو الجمعية او نقول لئلا يلزم ابطال
الاعراب اللفظى او نقول لئلا يلزم الالتباس بالتثنية المحذوفة منها
النون قال فى الروايات اقول هى جمع رواية وهى النقل بمعنى المروى كما

كما عرفت آنفا فيكون معنى الروايات المرويات اى المنقولات والرايات
في الاصل ولكن الحذف كالدرايات ان قيل لم قال في الدرايات يغوي وفي
الروايات يطلع قلنا لان الشارح في العلوم النقلية لو لم يوف حقوق صيغات
الكلمات يضل في دينه ولذا نهى عن الشروع في التفسير بدون الرواية
فان قيل فيلزم ان يقول دار وحاير جمع الضمير الى الحرف والنحو قلنا
المقصود ههنا ذكر الحرف وذكر النحو استطرادي قال عاروها اقول
اى جاهلون بالحرف لان العرى كناية عن الجهل واعلم ان ضميرى داروها
وعاروها راجعان الى الحرف فان قيل لم انث الضمير مع ان الحرف مذكر
قلنا باعتبار الام قال جمعت فيه كتابا اقول هذا اشارة الى فن
الكتاب ان قيل اذا كان الجزاء ماضيا لفظا ومعنى ولم يقترن بقد لم يجز
دخول الفاء عليه على ما نص في النحو فلم دخلت على قوله جمعت قلنا
ان قد مقدرة فيه اذ تقدير الكلام اذا كان الحرف على ما وصفته فقد
جمعت فيه كما في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قال وسمتها
اقول هذا من الوسم لا الاسم فتفسيره بسميتها غلط بل التفسير معلما وهو اشارة
الى اسم الكتاب قال وراح رحراح اقول اعلم ان الراح بمعنى الطريق
والكف والخمر والمراد ههنا اما الاول او الثاني وعلى التقدير الاول وجه
التشبيه بين الطريق والكتاب مشهور وعلى الثاني وجه التشبيه هكذا ان هذا

ان هذا الكتاب لمن يقرؤه كالكف الواسع فانه اذا جعله وسيلة
لاخذ العلوم لا يفوت شيء منها كما ان الشيء لا يفوت عن الكف
الواسع اذا قبض به صاحبه قال حين راح مثل تفاح او راح اقول
يعني ان هذا الكتاب حين حصل في معدة الصبي اي ذهنه مثل تفاح
او خمر في النفع قال وبالله اعتصم اقول ان قيل ان حق الظرف اللغو
التأخير عن متعلقه ايذانا بكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم
على ما يستحق تأخيره عنه اعلاما بكونه عمدة فلم قدم قوله بالله على اعتصم وانه
ظرف لغو متعلق باعتصم قلنا للتخصيص يعني اعتصامي ليس الا بالله
وهذا التخصيص انما يستفاد من التقديم كما ان تقديم قوله وهو للصبي على قوله
جناح النجاح مع كونه حالا منه وتقديم قوله في معدته على قوله حين راح
مع كونه متعلقا براح لرعاية السجع قال عما يصم اقول وهذا متعلق
باعتصم اى اعتصم بالله عما يعيب ان قلت يتبادر من هذا الكلام ان
يكون اعتصامه تعالى عما يعيب فقط اقول لا يلزم من ذكر الشيء نفي ما عداه
فانك اذا قلت فلان عالم لا يلزم سلب الكتابة عنه قال ان الطراف
اقول اى المبتدي والشارع في الحرف وفي تفسير بعض الشارحين الطراف
بقارئ هذا الكتاب تسامح لان المحتاج غير منحصر في قارئ هذا الكتاب
بل المحتاج كل مبتدئ الى الحرف فان قيل لم اطلق الطراف على المبتدي

مع ان المحتاج ذلك قلنا ترغيبا للمبتدئين على تحصيل الابواب
السبعة اذ يوهم ظاهر كلامه ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج
في معرفة احكامه سبعة ابواب او نقول باعتبار ما يؤول اليه وقيل المراد
بالصراف معناه الاصلي لكنه يخالف العرف لا يقال في متعارف اللغة
لمن يحصل المطلوب انه محتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين
لم يكن حاصلا او نقول انما قال الصراف للتفأل **قال** فكتبته على سبعة
ابواب **اقول** ان قيل المفهوم من هذا الكلام ان يكون الكتاب مغايرا
لسبعة ابواب لان المكسور انما يكون غير مكسور عليه مع ان سبعة الابواب
عين الكتاب قلنا ان في كتبته معنى الاشتمال فالتقدير جعلته مشتملا
على سبعة ابواب مشمول الكل لاجزائه ان قيل الانسب ان يجعل
الاشتقاق بابا على حدة ولا يدرجه في تلك الابواب فيكون ابواب كتابه
ثمانية اذ هو علم برأسه وهذا يناسب لقوله الاشتقاق نوعه اشياء
قلنا ان المختار عند المص ان الاشتقاق جزء من الصرف او نقول نعم انه
علم برأسه لكن لما كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسبة
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ادرجه فيها وذكره في اول الاول
واعلم ان قوله كتبته على سبعة ابواب اشارة الى تعداد الفصول وقد جمع
الناظم هذه الابواب في بيت عربي جميع اصول الفعل سبعة اضرب لها انا

لها انا في بيت على الوجه واصف صحيح ومهموز مثال واجوف لفيف
ومنقوص واتى مضاعف وفي بيت فارسي صحيح است ومثالست
ومضاعف لفيف وناقص ومهموز واجوف واعلم ان المص لم يعتبر
ما كان فاؤه وعينه حرف علة نحو ويل وما كان جميع حروفه حرف علة
كياء وواو لعدم بناء الفعل منهما فافهم **قال** الباب الاول في الصحيح
اقول ان قيل لم يقدم المعتل على الصحيح مع ان مفهومه وجودي ومفهوم
الصحيح عدمي قلنا لما كان ابنية الصحيح سالمة عن التغييرات الكثيرة
استحق التقديم لسهولة انضباطه ليكون التعليم متدرجا فان قيل
انما يتم ما ذكرتم ان لو كان المراد ذوات الصحيح والمراد هنا المفهوم
قلنا المقصود الاصلي من مباحث الباب معرفة ابنية الصحيح لكن
لما توقف البحث عنها على تصور الصحيح عرفه بقوله هو الذي الخ ان قيل
لم سمي الصحيح صحيحا وسالما قلنا لصحته وسلامته عن الاعلال والتغيير **قال**
الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين اه **اقول** اي الصحيح هو البناء
الذي خلت حروفه الاصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف
ان قيل لم اورد لفظ الصحيح ثانيا مع انه لو قال وهو الذي الى آخره
بعد قوله الباب الاول في الصحيح لتم فوقع الصحيح الباب تكرارا
قلنا ان الثاني ليس عين الاول اذ المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح

لانّ معنى الكلام الباب الاوّل في بيان الابنية التي هي الصحيح والثاني
مفهومه واعلم انّ المص لم يفرق الصحيح والسالم وبعضهم فرق بينهما
وعرف السالم بما ذكره المص وعرف الصحيح بانه ليس احد اصوله حرف
علة وان كان فيه الهمزة والتضعيف فح يكون الصحيح اعمّ من السالم
وانّ الصحيح عند النحويين ما لا يكون في آخره حرف علة **قال** واقتص
الفاء والعين اه **اقول** لما ذكر انّ الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء
والعين واللام حرف علة فهم منه انّ المركب من الفاء والعين واللام
وزن يوزن به فكانه مأخوذ في تعريف الصحيح فذكر اختصاصه عقيبه
فاقول انه اختص اللفظ المركب من هذه الحروف للوزن ليكون اعمّ
بان يوجد فيه حرف من كل مخرج من المخارج الكلية التي هي الشفة و
الوسط والحلق فان قيل انّ هذا العموم موجود في علم فلم لم يختص
للوزن اقول انّ ما ذكره المص عمومه لفظا كذلك اي للمركب من تلك
الحروف عموم معنى وان لم يذكره المص اكتفاء بذكر احدهما وهو شمول
معناه جميع مفهوم الافعال فانك اذا قلت ضرب معناه فعل فعل
الضرب وقتل معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي العموم اللفظي والعموم
المعنوي لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين الوضعين موجودان
في عمل اما وجود الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

ضرب فمعناه عمل عمل الضرب وكذا غيره اقول فعل عام للعلاجي وغيره نحو
علم معناه فعل فعل العلم وعمل يختص بالعلاجي ولا يقال عمل العلم على
انّ هذا السؤال دوري ليس بمعتبر عند المحصلين فالاختيار مرجح
في امثال هذا وان فعل اكثر استعمالا وانّ كل واحد من تلك الحروف
وسط في مخرج ان قيل لم قال اختص الفاء والعين واللام ولم يقل اختص
[illegible] كذلك لا يتناول وزن علم وحسن
[illegible] كات بالحركات المختلفة
[illegible] اللام على التفصيل
[illegible] مراتب شفوية
[illegible] والواو والفاء
[illegible] والحاء والخاء
[illegible] يطبو شفتان
[illegible] ان الالف ما يكون
[illegible] كا نحو اخذ او ساكنا بغير مد
[illegible] قولنا الضرب مصدر **اقول** هذا شروع في بيان الاشتقاق
ولما توقف تمام بحث الاشتقاق الى معرفة الاصل اعني المشتق منه
والفرع اعني المشتق بيّن الاصل على المذهب الاصح ثم شرع فيما هو

لان معنى الكلام الباب الاول في بيان الابنية التي هي الصحيح والثاني
مفهومه واعلم ان المص لم يفرق الصحيح والسالم وبعضهم فرق بينهما
وعرف السالم بما ذكره المص وعرف الصحيح بانه ليس احد اصوله حرف
علة وان كان فيه الهمزة والتضعيف فح يكون الصحيح اعم من السالم
وان الصحيح عند النحويين ما لا يكون في آخره حرف علة قال [illegible]
الفاء والعين اه اقول لما ذكر ان الصحيح [illegible]
والعين واللام حرف علة فهم منه ان [illegible]
وزن يوزن به فكانه مأخوذ [illegible]
فاقول انه اختص اللفظ [illegible]
بان يوجد فيه حرف من كل مخرج [illegible]
الوسط والحلق فان قيل ان هو [illegible]
للوزن اقول ان ما ذكره المص عمومه [illegible]
الحروف عموم معنى وان لم يذكره المص اكتفاء [illegible]
معناه جميع مفهوم الافعال فانك اذا قلت ضرب معناه
الضرب وقتل معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي العموم اللفظي والعموم
المعنوي لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين الوضعين موجودان
في عمل اما وجود الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

ضرب فمعناه عمل الضرب وكذا غيره اقول فعل عام للعلاجي وغيره نحو
علم معناه فعل العلم وعمل يختص بالعلاجي ولا يقال عمل العلم على
ان هذا السؤال دوري ليس بمعتبر عند المحصلين فالاختيار مرجح
في امثال هذا وان فعل اكثر استعمالا وان كل واحد من تلك الحروف
وسطا في مخرجه ان قيل لم قال اختص الفاء والعين واللام ولم يقل اختص
فعل والاختصار مطلوب قلنا لو قال كذلك لا يتناول وزن علم وحسن
فاحتاج الى التفصيل ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة
واقول لما وقع في تعريف الصحيح الفاء والعين واللام على التفصيل
ساق الكلام عليه فتأمل ثم اعلم ان الحروف على ثلثة مراتب شفوية
وحلقية ووسطية فالشفوية اربعة احرف الباء والميم والواو والفاء
والحلقية سبعة عند البعض وهي الالف والهمزة والهاء والحاء والخاء
والعين والغين وما سواهما وسطية وقيل الشفوي ما ينطبق الشفتان
احدهما على الاخرى اعلم ان الفرق بين الالف والهمزة ان الالف ما يكون
ساكنا ومدة والهمزة ما يكون متحركا نحو اخذ او ساكنا بغير مدة
نحو يأخذ قال فقولنا الضرب مصدر اقول هذا شروع في بيان الاشتقاق
ولما توقف تمام بحث الاشتقاق الى معرفة الاصل اعني المشتق منه
والفرع اعني المشتق بين الاصل على المذهب الاصح ثم شرع فيما هو

المقصود الاصلي اعني الاشتقاق ثم ذكر المذهب المرجوح استطراداً
وانما قلنا ان الاشتقاق في هذا المقام مقصود اصلي وان اطبق
الشراح على ان ذكره استطرادي لانه مما يحتاج العارف كالابواب السبعة
كما صرح به المص بقوله والاشتقاق تسعة اشياء الى اخره ونشوء الفاء
ايضا في قوله وقولنا وهي كالفاء في فكر تشر فاندفع السؤال بان يقال لم
ذكر الاشتقاق مع انه قصد اثبات اصالة المصدر فظهر فساد
جوابه بانه لما كان قيداً في الكلام باصالة المصدر وجب بيانه اذ المقصود ههنا
اصالة بيان الاشتقاق لا الاصالة وعلم ايضا فساد السؤال المتوزع
جوابه ايضا بانه ليس مقصود اصلي ههنا بل المقصود بيان الاصالة
اذ توقف بحث الاشتقاق على بيان الاصل والفرع يستدعي تأخيره وايضا
علم فساد السؤال المتفرع على الجواب بان يقال فلم لم يؤخر عن المذهب
الاخر اذ ذكر هذا المذهب استطراداً يقتضي تأخيره والحاصل ان من
تأمل حق التأمل وانصف عن نفسه يعلم ان المراد في هذا المقام على ما ذكرته
على ما ذكره الشراح فالمصدر هو الاسم المفيد لمعنى يقوم بمحل على طريق
الصدور منه نحو لفظ الضرب والقبح والحسن والموت وقيل المصدر
ما دل وضعاً على حدث فقط وخرج بالقيد الاول اسماء الذوات
وبالثاني الفعل **قال** وهو اصل في الاشتقاق عند البصريين **اقول** اي المصدر

اي المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لا في العمل عند اهل البصرة معلومه
لمعلومه ومجهوله لمجهوله فان قيل على تقدير ان يكون للمصدر معلوم ومجهول
فلم لم يوضع لكل منهما صيغة كالفعل قلنا اكتفاء بصيغة فعله فانك
اذا قلت ضرب ضربا فالمصدر معلوم واذا قلت ضُرب ضربا فالمصدر
مجهول فان قيل قد يحذف الفعل ويذكر المصدر منفرداً فمن اي شيء
يعلم معلومه ومجهوله ثمه قلنا من القرينة واعلم ان المصدر اما ميمي يكون
في اوله ميم زائدة واما غير ميمي لا ميم في اوله وهو الذي يتنازعون في
اصالته **قال** لان مفهومه اه **اقول** يعني لما كان مفهوم المصدر واحداً
وهو الحدث اذ لا اعتبار بالدلالة الالتزامية ومفهوم الفعل متعدداً اذ
جواب لسؤال مقدر
يدل بحسب الوضع على الحدث والزمان الواحد قبل المتعدد علم ان المصدر
متقدم على الفعل واصل له اذ ما يدل على الواحد الذي هو المتقدم واصل
لما يدل على المتعدد الذي هو المتأخر ومنع هذا الدليل بانه لم لا يجوز ان
يكون الشيء اي المصدر متقدما باعتبار مفهومه ومتأخرا بحسب وضعه
والنزاع في التقدم بحسب الوضع **قال** ومفهوم الفعل متعدد **اقول**
قيل انما قال متعدد دون اثنان لدلالة الفعل على الفاعل كما يدل على
الحدث والزمان اقول لو تأمل المصدر هذا الوجه لترك قوله لدلالته
على الحدث والزمان على ان العبرة بالمفهوم المطابقي هو الآ يلزم ان يكون

مفهوم المصدر متعددا فالفاعل ليس منه بلا اشتباه فالاولى ان يقال
انما قال متعدد ليطرد بقوله والواحد قبل المتعدد وانما قال هنا
المتعدد لقصد التعميم اذ يتقدم الواحد عليه ايضا قال يكون اصلا لمتعلقاتها
اقول يريد انه لما ثبت كون المصدر اصلا للافعال ثبت انه اصل
لمتعلقاتها لان الافعال اصل لها واصل الشيء اصل كذلك ومن
لم يطلع على معنى كلامه اورد سؤالا وجوابا قال لانه اسم الخ اقول
يعني ان المصدر اسم والاسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل في
الافادة والفعل يحتاج الى الاسم فيها اذ المركب من الاسمين يفيد
والمركب من الفعلين لا يفيد ولا شك ان المستغني والمحتاج اليه اصل
لغير المستغني والمحتاج ان قيل لا بد من قيد في الافادة بعد قوله والاسم
مستغن عن الفعل حتى يحترز عن العمل لان الاسم ليس بمستغن عن الفعل
في العمل قلنا لا احتياج اليه لانه احترز بقوله في الاشتقاق ومع هذا
الدليل ايضا بانه لا يلزم من استغناء الشيء في الافادة تقدمه في الوضع
واقول ان هذا الدليل يكون دليلا للخصم ايضا بان يقال ان الفعل مستغن
عن الاسم في العمل والاسم محتاج الى الفعل فيه ان اسم الفاعل مثلا
اسم والاسم مستغن عن الفعل فيلزم ان يكون اصلا له قال ويقال
الخ اقول اي ويقال لما صدق عليه المصدر من الضرب والقتل مصدر اي

اي يطلق عليه هذا الاسم لصدور بعض الاشياء الناشئة عنه فلو لم
تصدر هذه الاشياء عن الضرب مثلا كيف يطلق عليه لفظ المصدر الذي
هو اسم موضع قيل عليه ايضا بانه لم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر
مصدرا ميميا بمعنى الصدور او يكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز
او يكون بمعنى المصدور كضرب الامير فالتمسك القوي ان يقال انه لو
كان المصدر مشتقا من الفعل لدل على اكثر مما دل عليه الفعل اذ الغرض
من الاشتقاق الزيادة وليس كذلك بل الامر في الفعل كذلك اذ يدل
على ما دل عليه المصدر مع زيادة وهي احد الازمنة الثلثة التي هي
الغرض من وضع نوع الفعل لانه لو قيل لزيد ضرب يحصل نسبة الضرب
الى زيد لكن لا يعلم الزمان ولو قيل لزيد ضرب امس او الآن او غدا
يحصل الزمان لكنه ليس باخصر فلما طلبوا بيان زمان صدور الفعل
عن الفاعل على وجه اخصر وضعوا الفعل الذي يدل بحروفه على الحدث
وبوزنه على الزمان قال الاشتقاق اقول اعلم ان الاشتقاق في اللغة
اخذ شق الشيء وفي الاصطلاح يحد تارة بحسب العمل واخرى باعتبار
العلم اما تعريفه باعتبار الاول فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه
في التركيب وتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار
الثاني فهو ما ذكره المص اذ التقدير الكلام العلم بالاشتقاق اي علمك

مطلب في تعريف الاشتقاق وتحقيقه

[illegible]

بالاشتقاق ان تجد الى آخره بقرينة حمل الوجدان عليه اذا عرفت هذا
فاندفع سوال الشارح ولما كان التعريف مقدما على التقسيم والتقسيم
مقدم على تعيين المراد من الاقسام عرفه اولا وقسم ثانيا وبين
ما هو المراد منه ثالثا واعلم انهم ذكروا للاشتقاق شرايط كلها
مأخوذة في تعريف المص اذ قوله تناسبا في اللفظ يشعر المغايرة
بين المشتق والمشتق منه من جهة ولو اعتبارا والاتحاد من جهة
بحسب اللفظ وقوله تناسبا في المعنى يشعر المغايرة بينهما من جهة والاتحاد
من جهة بحسب المعنى فخرج مثل الضرب بمعنى المضروب والضرب المصدر
اذ لا تغاير بينهما بوجه في اللفظ وخرج مثل الذئب والسرحان
اذ لا تغاير بينهما بوجه في اللفظ وخرج مثل المقتل مصدرا ميميا و
القتل غير ميمي اذ لا تغاير بينهما بوجه في المعنى وخرج نحو الضرب بمعنى
الدق والضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وانما قلنا
في التغاير اللفظي ولو اعتبارا لئلا يخرج مثل الطلب وطلب لان حركة
آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية فالحركة الاولى كالجزء
منه ولازمة له لثباتها لبنائه عليها ولا يستعمل ساكن الآخر الا في الوقف
والحركة الثانية عارضة بسبب العامل فيرتفع بانتفائه واحد
شرائطه ان يكون المشتق زايدا على المشتق بشيء من المعنى ويحترز

ويحترز به عن شاهد وشهيد ويمكن اخذ هذا في التعريف بادنى عناية
قال وهو ثلثة انواع اقول هذا شروع في التقسيم قال وهو ان يكون
اقول اي الاشتقاق الصغير على ان يكون اه وكذا التقدير في الكبير و
الاكبر واعلم ان التناسب المعنوي معتبر في الاقسام الثلثة كاللفظ
وان لم يصرح به فمناسبة الضرب بضرب ومناسبة الجذب بجبذ
لفظا ومعنى ظاهرة واما مناسبة النهق بنعق لفظا ومعنى فظاهرة
ايضا اذ الهاء والعين من الحلق وان النهق صوت الحمار والنعق
صوت الغراب فهما متناسبان فاندفع السوال بان الاشتقاق
الاكبر خارج عن تعريف الاشتقاق اذ هو كون اللفظين متناسبين
في المخرج لان المراد بالتناسب في المخرج تناسب الحروف في المخرج وهو
من التناسب اللفظي واعلم ايضا ان التناسب المعنوي اعم من
الموافقة في المعنى بالتغاير من وجه للمناسبة فيه بدون الموافقة
فيدخل مثل جبذ والجذب ومثل ثلم والثلب والاول الاخلال بالحائط
والثاني الاخلال بالعرض قال لان الاعلال مدار اقول اعلم ان الدوران
في اصطلاح المناظرين هو ترتب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية اما
وجودا او عدما او معا والشيء الاول المرتب يسمى دائرا والشيء
الثاني المرتب عليه يسمى مدارا ولما عرفت هذا فمعنى قول الشارح المدار

هو الشيء الذي يثبت الاثر عند ثبوته وينتفي عند انتفائه نظرا لان ذلك
انما هو في الدوران وجودا وعدما فتامل قال اما وجودا ففي يعد وعدة
اقول اي مدارية اعلال الفعل لاعلال المصدر تكون وجودا وعدما اما الاول
ففي يعد عدة فانه اعل عدة اصله وعد وعدة وان لم يوجد موجب الاعلال
فيه تبعا للفعل اذ وجد فيه موجبه وكذا الكلام في قياما واما الثاني ففي
يوجل وجلا الوجل الخوف فان وجلا لم يعل لعدم الاعلال فعله لانعدام
موجبه فيه وكذا الكلام في قواما ان قيل لم لم يعل قاوم مع ان الحرف الساكن
ليس بحاجز فيوجد موجب الاعلال قلت لانه لو اعل اما ان يعل
بالقلب على ما ذكرت من ان الساكن ليس بمانع او بالحذف او بالاسكان
ومن كل واحد منها يلزمه الالتباس اما لزومه بالقلب فلانه يلزم اجتماع
الالفين فيحذف احدهما فيلتبس بقام واما لزومه بالاسكان والحذف
فظاهر قال ويقال له مصدر اقول اي يقال لما صدق عليه المصدر مصدرا اي
يطلق عليه هذا الاسم لكونه مصدرا ومخرجا عن الفعل يعني ان الفعل
قد يكون بمعنى المفعول كمشرب عذب اي لذيذ ومركب فاره اي حاذق
في المشي بمعنى مشروب ومركوب ولفظ المصدر كذلك فيكون الفعل
اصلا لكونه محل الصدور والمصدر فرعا عليه مصدرا وراجعا قال للمشاكلة
اقول اي سلمنا ان المصدر يعل اذا اعل فعله لكن لا نسلم ان اعلال المصدر عند

عند اعلال فعله للمدارية بل للمشاكلة اي الموافقة بين المصدر والفعل
في الاعلال لكونهما متناسبين في اللفظ والمعنى اي الحدث اذ لو كان
للمدارية لما تخلف فان رحى اعل ولم يعل مصدره واعشوشب لم يعل
واعل مصدره ان قيل اذا سلمتم اعلال المصدر اذا اعل فعله وتقديم
الفعل عليه في الاعلال يلزم ان يكون اصلا له في الاشتقاق والا يلزم
كونه متاخرا عنه فيلزم ان يكون الشيء الواحد متقدما ومتاخرا قلنا
لا محذور في تقديم الشيء على الشيء في الاعلال وكونه اصلا له فيه وتاخره
عنه في الاشتقاق وفرعا عليه فيه كحذف الواو في تعداد اي
ان اعلال المصدر عند اعلال فعله لا يدل على اصالة الفعل في الاشتقاق
كما ان حذف الواو في تعد ونعد واعدلت كله يعد وحذف الهمزة
في تكرم ويكرم لمشاكلة اكرم لا يدل على الاصالة ولو كان مثل هذا الحذف
يقتضي الاصالة يلزم ان يكون يعد بالياء واكرم متكلما اصلا وباقي
الامثلة فرعا عليه ولا قائل به وان عدم اعلاله عند عدم اعلاله لا يدل
على الاصالة فان عور لم يعل لعدم اعلال اعور وليس احدهما اصلا
للاخر في الاشتقاق قال والمؤكدية لا تدل اقول ونقول من الراس
لا نسلم ان قولنا ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت ووقع المصدر تاكيدا
للفعل اذ هو بمنزلة اوجدت ضربا ضربا لان معنى قولنا ضربت اوجدت

الضرب وان في الفعل دلالة على المصدر فلما ذكرت ضربا آخر كان
معنى قولك ضربت ضربا اوجدت ضربا ضربا فقولهم ضربا تاكيد للفعل
مجاز **فال** قولهم مشترب عذب اه **اقول** يعني ان قول العرب مشرب ومركب
ليس حقيقة في معنى المشرب والمركوب بان وضع لفظ المفعل
بمعنى المفعول فيكون لفظ المصدر حقيقة في معنى المصدر بل هو من
باب جرى النهر وسال الميزاب يعني كما ان هذين من المجاز اللغوي بان
يذكر اسم المحل الذي هو النهر والميزاب ويراد الحال اعني الماء او من المجاز
العقلي وهو ان يكون النهر والميزاب على معناهما الاصلي واسند اليهما
الجريان والسيلان مجاز الملابستهما لما هو له كما تبين في علم المعاني
كذلك قولهم مشرب ومركب من المجاز اما في المفرد بان يذكر المحل ويراد
الحال اعني الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما
الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لما عرفت فلا يلزم
من استعمالهما مجازا استعمال المصدر بمعنى المفعول على انه يحتمل ان يكون
المشرب والمركب مصدرا ميميا بمعنى الشرب والركوب لا بمعنى المركوب
والمشرب ونعم يحتمل لقول الكوفيين لكن المحتمل لا يصلح حجة لاثبات المتنازع ٤
فيه ان قيل اذا كان المصدر اصلا على المذهب الاصح فلم تقدمون الفعل
عليه في بيان الامثلة نحو نصر ينصر نصرا قلت المقصود ثم بيان الصيغ

الصيغ وما لم يكن للمصدر صيغ لم يحسن تقديمه فان قيل فلم لم تقدموا
عليه اسم الفاعل وغيره قلت لما كان المصدر اصلا كان تاخيره عن
جميع المشتقات قبيحا **فال** ومصدر الثلاثي كثير **اقول** لما تبين اصالة
المصدر في الاشتقاق وفرعية الفعل فيه مع اجوبة ادلة الكوفيين
شرع في ذكر اوزان الاصل فنقول ان مصدر الثلاثي كثير اي لا ضبط له
ومختلف اي لا يوافق كل واحد منه بالآخر لكن عند سيبويه يرتقي
الى اثنين وثلثين وزنا وعند ابن الحاجب الى اربعة وثلثين بناء
وسنذكر ترك سيبويه الاثنين ومعنى الارتقاء عنده الى اثنين و
ثلثين بابا انه كلما وجد فعل ثلاثي يكون مصدره على احد هذه الاوزان
لان المصادر الواقعة في كلامهم منحصرة في هذه وذكره الجاربردي وجه
ضبط كونه اثنين وثلثين وزنا انه لا يخلوا اما ان يكون عينه ساكنا او
متحركا فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء اولم يكن فان لم يكن
بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل من
الباب الاول وفسق منه ايضا وشغل من الثالث وان كان بزيادة
شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة
تسعة وهي نحو رحمة من الباب الرابع ونشدة من الاول اي نشرة

اى من نشدت الضالة بمعنى طلبت الضالة و وجدتها بمعنى اقسمت و كرة
من الرابع و دعوى من الاول و ذكرى منه ايضا و بشرى منه كذلك
اى منع الدعاء والدعوة مسكر
ولياّن من الثانى اى من لوى يلوى يقال لوى الحبل اى فتله و حرمان
اصله لويان
من الثانى ايضا اى من حرمه اذا منعه و بحرمه و غفوان من الثانى
هذا الوزن انما يبنا فيما فيه الحركة والاضطراب كالغليان جمعه
كذلك وارادف ذلك بقوله نزوان من الاول اى من نزى الفحل
على الانثى ينزو ولان المصدر المتحرك مزيدا فى آخره الف و نون لم يجئ
الا هذا البناء فذكرها هنا للمناسبة مع ليّان فى فتح الياء و زيادة
الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا واما اذا كان متحركا فاما
ان يكون بزيادة شئ اولا فان كان الثانى فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك
نحو طلب من الاول او مكسور نحو خنق منه ايضا ولم يجئ مضموم
نحو كذب
العين من مفتوح الفاء بالاستقراء وان كان مكسورا فلم يجئ منه
الا مفتوح العين نحو صغر من الخامس او من الرابع لان توالى
الكسرتين والانتقال من الكسرة الى الضمة كريه نحو هم وان
كان الفاء مضموما فلم يجئ منه الا مفتوح العين نحو هدى من الثانى
لان توالى الضمتين والانتقال من الضمة الى الكسرة كريه ايضا وان
كان الاول اى ان كان بزيادة شئ فالزائد فيه اما ان يكون تاء

تاء التأنيث اولا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء فلا يخ
اما ان يكون عينه مفتوحا نحو غلبة من الثانى او مكسورا نحو سرقة
منه ايضا ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثانى اى على ان
لا يكون فيه تاء التأنيث فلا يخ اما ان يكون فيه مدة او ميم زائدة
بالاستقراء فان كانت فيه مدة وهى اما الالف او الواو او الياء
فان كانت الفاء فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو ذهاب من الثالث وصراف
من الثانى او من صرف يصرف صروفا وقيل من صرفت الكلبة تصرف
اذا اشتهت الفحل وسؤال من الثالث وان كانت مع الالف زيادة
اخرى فتلك الزيادة فلا يخ اما ان يكون الفاء مفتوحا او مكسورا
او مضموما نحو زهادة من الثالث و دراية من الثانى بمعنى العلم والفهم
و بغاية من الرابع من بغى الشئ اذا طلبه ولم يذكره سيبويه لكلمة
واحد ما لم يذكره سيبويه كراهية من الرابع ولم يذكره ايضا لما ذكر وان
كانت المدة واوا فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما
مضموم او مفتوح نحو دخول من الاول وقبول من الرابع ولم يجئ مما
يزاد الواو مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة فان قيل

لم لم يقدم القبول مع ان مفتوح الفاء انسب بالتقدم لخفته قلنا تنبيها
لقلته وان كانت مع الواو زيادة فتلك الزيادة هي الفاء بالاستواء
ولم يجئ منه الا مضموم الفاء نحو صهوبة من الخانس والسلمي او من صهب
الشي يصهب اذا احمر حمرة صافية وانما اخرها في المتن من وجيف مع
ان القياس ذكرها مع دخول على نسج ماذكرنا اذ للمرة واو فيه ايضا
لقلته بالنسبة اليه ونظرا الى ان معه زيادة اخرى وهي الفاء وان كانت
للمرة يا فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة
شيء اخر نحو وجيف من الثاني اي من وجف البعير يجي جفا وجيفا
وهو ضرب من سير الابل وان كان فيه ميم زائدة ولا يكون الا مفتوح
بالاستواء فاما معها زيادة شيء اولا فعلى الثاني فالعين اما مفتوح
او مكسور او مضموم نحو مدخل من الاول ومرجع من الثاني ومكرم وهذا نادر
فلهذا لم يذكره سيبويه وغيره وعلى الاول اي على ان يكون مع الميم شيء
زائد وهو الفاء لا غير بحكم الاستواء سواء كان العين مفتوحا
او مكسورا نحو مسعاة من الثالث اي من سعى يسعى ومحمدة من الرابع
اي من حمد يحمد حمدا ومحمدة ان قيل ان مصدر الميمي قياسي فلم ذكره مع غيره
الميمي قلنا نظرا الى الميمي ابقائها رتبة من مراتب الاختلاف وان كان
قياسيا في حد ذاته مع انه اشار الى انه ليس مثل الغير الميمي حيث ذكره

ذكره بعده لم يخلط به ويجئ المصدر على وزن فعيلة نحو قطيعة وحريجة
كما يجئ على وزن فعيل نحو وجيف وفعيلولة نحو ديمومة واعلم ان ابنية
المصدر في الثلاثي المجرد وان كانت كثيرة الا ان الغالب في فعل بفتح
العين ان كان لازما على فعول نحو دخول وخروج وان كان متعديا
على فعل نحو ضرب وقتل ويجئ المصدر منه في الصنايع وشبهها وضدها
على فعالة نحو كتابة وعبادة وبطالة ويجئ المصدر منه مما في معناها
حركة واضطراب على فعلان نحو خفقان وجولان ويجئ المصدر منه
في الاصوات على فعال بضم الفاء نحو صراخ ونباح وبكاء بالمد لان الصوت
لازم له في العادة ومن قال بكاء بالقصر لم يعتبر فيه الصوت كالحزن وقال
الفراء اذا جاءك فعل بفتح العين مما لم يسمع مصدره فاجعله على وزن
فعل بفتح الفاء لاهل الحجاز وعلى وزن فعول لاهل نجد واعلم ان المصدر
الذي يجئ على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين وفعل بكسر الفاء وفتح العين
مختص بالناقص نحو هداية هدى وقرية قرى والمصدر الذي يجئ على فعل
بفتح الفاء والعين مخصوص بيفعل بضم العين ولا يأتي من يفعل بكسر
العين الا شاذا نحو جلب الجرح يجلب جلبا او غلب يغلب غلبا
وفي فعل بكسر العين اذا كان لازما بالغا على فعل بفتح الفاء والعين
نحو فرح واذا كان متعديا يجئ على فعله بضم الفاء نحو حمرة وسمرة وفي فعل

وانما عدل بفعلت الواو والفاء لتدل الحركة علامة مدلوله مستلزم للحركة وكصيانة البناء منه

بضم العين يجيء المصدر على فعالة غالبا نحو كراهة وسفاهة ويأتي
كثيرا على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين وعلى فَعْل بفتح الفاء والعين
نحو عظم وكرم **قال** ويجيء على وزن اسمي الفاعل والمفعول **اقول** كما يذكر
المصدر ويراد به اسم الفاعل للمبالغة نحو رجل عدل بمعنى عادل ويراد اسم
المفعول نحو هذا خلق الله اى مخلوقه كذلك يذكر اسم الفاعل والمفعول و
يراد المصدر من الثلاثي المجرد فان قيل ان مجيء المصدر على وزن اسم
الفاعل وورود على وزن اسم المفعول هل هو مساو قلنا وروده
على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فان قيل ان
استعمال المصدر بمعنى الفاعل والمفعول ومجيء اسم الفاعل والمفعول
بمعنى المصدر هل هو بالحقيقة او بالمجاز قلنا الاول مجاز ولذا اقتصر
على السماع اذ يجوز ذلك ان يستعمل المصدر بمعنى الفاعل والمفعول اذا
قصدت فائدة المجاز والثاني حقيقة كما يشهد به قوله ويجيء ولذلك مقصود
على السماع او نقول معنى كلامه يجيء المصدر يتجدد وزنه وزن اسم الفاعل
والمفعول ان كان مصدرا حقيقة لانه فاعل حقيقة ويراد معنى
المصدر او مفعول حقيقة ويراد معنى المصدر كعكسهما واعلم ان مفعلة
يجيء بمعنى الفاعل للمبالغة ايضا نحو مكثرة للشياه ومنهاة عن الاثم
ومطردة المداهن الجد **قال** نحو قوله تعالى بايكم المفتون **اقول** ان قيل

ان قيل لو قال المص اذا لم يكن الباء زائدة لكان اصوب قلت يحتمل
ان يكون الباء زائدة لكن لما وقع القول بعدم زيادتها وكما كان
عدم الزيادة اصلا كان مثلا لمجيء المصدر على وزن اسم المفعول على
وزنين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر
الكثير والهذر بالتحريك الهذيان وبالفارسية بيهوده كفتن والتلعاب
بمعنى اللعب الكثير وجاء التبيان والتلقاء بالكسر على الشذوذ دو
لكن حكى بتفاق الامر وانوقاقه بمعنى الوقوع بدون المبالغة والثاني
فِعِّيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى
الحث الكثير قال عمر رضي في من خلافته لولا الخليفى لاذنت اى لولا
كثرة الاشتغال بامر الخلافة والذهول بسببها عن تفقدا وقات الاذان
لاذنت فان قيل ان مجيء المصدر لتكثير الفعل على هذين الوزنين
هل هو قياس مطرد او مقصود على السماع قلنا انه عند سيبويه قياس
في الثلاثي وعند صاحب الكشاف قياس في غيره ايضا وسماع عند
ابن مالك **قال** ومصدر غير الثلاثي **اقول** لما بين مصدر الثلاثي شرع
في بيان مصدر غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا او ملحقا به او مزيدا
فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي فنقول
ان مصدر غير الثلاثي يجيء على طريق واحد يعني اذا جاء المصدر غير الثلاثي

وزن يجي جميع امثلة مصدر ذلك الباب على ذلك الوزن سواء
كان ذلك الوزن واحداً او متعدداً فهو سماعي بالنظر الى الوزن
وقياسي بالنظر الى الافراد وحاصله ان مصدر غير الثلاثي قياسي الا انه
على وجهين قياس مطرد وقياس غير مطرد نحو استخرج استخراجا و
اخرج اخراجا وذلك اي بيان مجي مصدر غير الثلاثي على طريق واحد
نحو قولك في فعّل فعللة وفعلالا وفي افعل افعالا وفي افتعل افتعالا
وفي انفعل انفعالا وفي استفعل استفعالا وعلى هذا القياس فان
فان قيل لم بين ابنية مصادر تلك الابواب بعد قوله يجي على سنن
واحد على نهج ذكرك بين صاحب المفصل قلت اعتمادا على اسامها
في غير الرباعي وطردا فيه او بناء على شهرة ابنية مصادرها وعلو قبتها
ان قيل لم يجي مصدر غير الثلاثي قال الا كلم اه اقول هذا استثناء
من قوله على سنن واحد اي مصدر غير الثلاثي على سنن واحد الا ان بعض
الكلمات يجي على طريق نحو كلم فانه يجي المصدر منه كلاما على لغة اهل
اليمن والقياس ان يجي تكليما واعلم ان مصدر هذا الباب يجي على
سنن امثلة احدها تفعيل وهو قياس والثاني فعّال بكسر الفاء و
تشديد العين نحو كلّام وهو قياس اليمن ولذا كثر استعاله في كلام الفصحاء
ووقع في التنزيل نحو كذبوا باياتنا كذابا والثالث تفعلة نحو تعدية

نحو تعدية وتصفية وتقوية وتولية وهو قياس في الناقص و
اللفيف وقيل انه في الاصل تفعيل مثلا اصل تكرمة تكريم فحذفت
المدة وعوضت بالتاء وكذا تعدية وغيره اذ الاصل تعديي قلبت
الياء الثانية تاء لكون المصدر مما يقع الحركات المختلفة في
حروف العلة قاصرة عن تحملها والرابع تفعال نحو تكرار والخامس
فعال نحو سلام وكلام وقيل ان هذا اسم مصدر يعني ان السلام
اسم للتسليم والكلام اسم للتكليم والسادس مفعل نحو قوله تع مزقناهم
كل ممزق وقيل انه اسم للتمزيق قال وقاتل قتالا اقول اي الا في قاتل
فانه يجي المصدر منه قيتالا عند اهل اليمن والقياس ان يجي مقاتلة
او قتالا على الاشهر وقال الزمخشري ومن قال كلام قال قيتالا هذا
وقال سيبويه في فعال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتالا
هذا كلامه يعني من ذاع في المصدر كسر فائه واراد ان يثبت الالف
لما ثبتت في الفعل يقول في فاعل فيعال بقلب الالف ياء لانكسار
ما قبلها ولما كان ذلك هو قياس مذهب اليمن جعل سيبويه قوله
من قال فعال مبنيا على حذف الياء اكتفاء بالكسرة حتى قيل ان قتالا
فرع قيتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه وعكس بعضهم حيث قال
الياء حصلت باشباع كسرة الباء وقد يجي مصدر المفاعلة على فاعلة نحو

نحو عافية وقيل اسم للمعافاة قال وفي تحمل تحمالا اقول اي الالف في تحمل
يجيء المصدر منه تحمالا بكسر التاء ولطاء وتشديد الميم والقياس تحمل
وهو قياس ايضا عند من قال في كلم كلاما لانه كسر الاول وزاد الالف
قبل الاخر وقد يأتي مصدره ايضا على تفعال بكسر التاء نحو تملق تملقا و
تملاقا قال وزلزل زلزالا اقول اي الملاقي زلزل فانه يجيء المصدر منه زلزالا
بفتح الفاء والقياس ان يجيء بكسره والتفصيل فيه ان مصدر هذا
الباب اعني الرباعي المجرد اثنان احدهما فعللة والاخر فعلال بكسر
الفاء وقد يجيء مصدر للمضاعف من هذا الباب بفتح الفاء نحو زلزالا
وقلنا لا لنقل المضاعف لكن القياس كسرته فان قلت القياس (وانما غير المضاعف فلا يجوز الا الكسر)
فتح الفاء لانه يطرد بفعل في فتح الاول قلت يلزم بتقدير الفتح
الالتباس بالاسم الجاحل كالطحال والطخاخش والتنلسال قال الافعال
التي اقول لما فرغ عن بيان الاصل شرع في بيان الفرع فقال الافعال التي
يشتق من المصدر واحترز بهذا القيد عن الافعال التي ليست مشتقة
من المصدر نحو نعم وبئس وعسى وليس هكذا قيل لكن يمكن ان يقال
انها اشتقت من المصدر في اصل الوضع وتركت مصادرها كما تركت
دلالتها على الزمان قال وسنة للثلاثي اقول انهم وجدوا ما يكون حروفه
اصلية على قسمين قسم يكون حروفه الاصلية ثلثة فسموه ثلاثيا

[illegible]

ثلاثيا مجردا اما ثلاثيا فلكون حروفه الاصلية ثلثة واما مجردا فلتجرده
عن الزوايد وقسم يكون حروفه الاصلية اربعة فسموه رباعيا
مجردا على قياس ما مر والتسمية بالثلاثي بضم الثاء شاذ والقياس فتحها
لانه لغة منسوب الى الثلثة وكذا الرباعي والخماسي والسداسي فان قيل
لم قدم الثلاثي قلت لتجرده عن الزوايد وخفته بكونه على ثلثة احرف
والجواب المشهور والمذكور في شروح الصرف انه انما قدم الثلاثي لتقدمه
طبعا وفيه نظر لان التقدم الطبيعي وهو ان يكون المتقدم بحيث
يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة مؤثرة له فذلك الجواب غير مستقيم
اذ غير الثلاثي لا يحتاج الى الثلاثي مطلقا بل المحتاج اليه الذي يدعليه
لا الرباعي المجرد ومزيده واعلم انه بقي لك مما يهمك وهو ان الاصل
في كل كلمة من الاسم والفعل ان يكون على ثلثة احرف يبتدأ بها وحرف
يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ
يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كرهوا
مقارنتها ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا
او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي احدهما قلنا لما جاز الحركة والسكون (اي لم يجب حركة)
على المتوسط من حيث هو متوسط لا يتحقق التنافي وانه لابد للفعل
من فاعل تقوم به فان اقتضى بعده شيئا اي مفعولا يتجاوز منه اليه من غيره

ولابتنائها كونه ستة ابواب
لتقدمه على الرباعي المجرد وعكسه

رجيب بان الثلاثي هو الذي نسب
الى الثلثة والرباعي هو الذي نسب
الى الاربعة والثلثة متقدمة
على الاربعة بالتقدم
الطبيعي فينب
الى الثلاثي
مجازا
منه

وانما مثل بدوم محذوف
الاواض وقيس نحو بيع وقلع
عبر حنا عليه منه

المتوسط وسكونه من حيث انه متوسط
وان لم يخل عن احدهما في الواقع لم يتحقق
التنافي فيه

والسطة حرف فيسمى ذلك الفعل متعديا بالتجاوز صدره من عدا طوره
وهو اما متعد الى مفعول واحد نحو ضربت زيدا وحفظت كتابا او الى
مفعولين نحو علمت زيدا قائما وكسوت زيدا جبة واعطيت زيدا درهما
وجعلوا من هذا الباب المتعدي الى المفعول الثاني بواسطة الحرف نحو واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه او الى ثلثة مفاعيل نحو اعلمت زيدا
عمرا فاضلا وان لم يقتض بعده مفعولا بل ينحصر في فاعله ويلزمه فيسمى لازما
للزومه على الفاعل نحو حسن زيد وقد يكون لغة من باب واحد
متعديا ولازما نحو شكرته وشكرت له ونحو نقص وزاد ولذلك
يقال شيء ناقص ومنقوص وزايد ومزيد وقد يكون من بابين في
احدهما متعديا وفي الاخر لازما مثل حزنه بالفتح فهو محزون وحزن من الباب الرابع
(من الباب الاول)
بالكسر فهو حزين ومن الاول لا يحزنهم الفزع الاكبر ومن الثاني ولا هم
يحزنون وان اللازم يصير متعديا بنقله الى ابواب التعدي اما بزيادة
نحو اذهبته واخرجت واستخرجته او بالحذف نحو دحرج من تدحرج
وكسر من انكسر والمتعدي ايضا يصير لازما بنقله الى ابواب اللزوم اما
بزيادة نحو تفعلل من فعلل والنقصان نحو ذهب من اذهب كما
في عكس ما ذكر وكذا يصير اللازم من الثلاثي وغيره متعديا بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد وانطلقت به والفعل اذا تعدى بنفسه الى المفعول

الى مفعول يتعدى ثانيا بالحرف الى الاخر وان طريق معرفة الزايد في كل المزيد
فيه اما ان تضبط زيادة كل باب في محلها من الاول والاوسط و
الاخر كما سنذكره ان شاء الله تعالى او بنظر الى ميزانه فما هو زايد فيه
على فعل في مزيد الثلاثي وفعلل في مزيد الرباعي فهو زايد في تلك الكلمة
المزيد عليها مثلا اذا اردت ان تعرف الزايد في اكرم او تدحرج
ورايت ان ميزانهما افعل وتفعلل وان الزائد فيهما على فعل وفعلل هي
الهمزة في اول الاول والتاء في اول الثاني علمت ان الزائد في اكرم هي
الهمزة وفي تدحرج هي التاء وان اصلهما كرم ودحرج وعلى هذا الباقي
وانه يعبر عن الحروف التي هي الاصول بالفاء والعين واللام فيقال ضرب
على وزن فعل ويعبر عن الحرف الاصلي الزائد على الثلثة الاصول
بلام ثانية فيقال دحرج على وزن فعلل وجعفر على وزن فعلل وعن
الحرفين الاصليين الزايدين على الثلثة الاصول بلام ثانية وثالثة
فيقال جحمرش على وزن فعلل وهذا لا يكون الا في الاسماء وان فيه التطويل
اما اسم متمكن او فعل وكل واحد منهما اما مجرد او المزيد فيه وابنية الاسم
المجرد اما ثلاثي او رباعي او خماسي ان قيل لم يجئ منه سداسي قلنا
لئلا يتوهم انه كلمتان ركبت ويلزم الثقل الاكثر فللثلاثي عشرة
الاول فعل بفتح الفاء وسكون العين والثاني فعل بكسر الفاء وسكون العين

اي مطلقا سواء كان حرف الجر او الهمزة او التضعيف

والثالث فعل بضم الفاء وسكون العين والرابع فعل بفتح الفاء و
العين والخامس فعل بفتح الفاء والعين والسادس فعل بضم الفاء
والعين والسابع فعل بضم الفاء وكسر العين والثامن فعل بفتح الفاء
وضم العين والتاسع فعل بكسر الفاء وفتح العين والعاشر فعل
بضم العين وفتح العين نحو صتع وهو طير معروف وعلم وبرد وهو
الملون بالوان مختلفة وجمل وابل وطنب وهو حبل الخيمة وكتف
ورجل وضلع بالفارسية استخوان پهلو وصرد وهو طائر وللرباعي الاول
فعلل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام والثاني فعلل بكسر الفاء و
سكون العين وفتح اللام والثالث فعلل بضم الفاء واللام وسكون
العين والرابع فعلل بكسر الفاء واللام وسكون العين والخامس
فعل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الاول نحو جعفر ودرهم و
برثن وهو كف الاسد وزبرج وهو الزينة وقيل السحاب الرقيق
وقيل الذهب وفطحل وهو الزمن الذي لم يخلق بعد فهذه الاوزان
الخمسة متفق عليها وزاد الاخفش فعلل بضم الفاء وسكون العين و
فتح اللام الاول نحو جخدب وبرقع والباقون رواهما بالضم مثل برثن
وللخماسية اربعة سفرجل بفتح الفاء والعين وسكون الاولى وفتح
الثانية وجحمرش بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وكسر

ذكر الثانية وهي المرأة العجوزة وقذعمل بضم الفاء وفتح العين وسكون
اللام الاولى وكسر الثانية وهو قصير الضخم من الابل وجردحل بكسر الفاء
وسكون العين وفتح اللام الاولى وسكون الثانية وهو الجمل الغليظ
وابنية الاسم المزيد فيه كثيرة ومن اراد الاطلاع على اكثرها فلينظر
المفصل واما الفعل فجميع ابوابه خمسة وثلثون والمجرد منه ثلاثي
ورباعي ان قيل لم جاء من ابنية مجرد الاسم خماسي ايضا ولم يجئ
من مجرد الفعل قلنا لانه يلزم الثقل على الثقل اذ هو في المعنى يقبل لدلالته
على الحدث والزمان وغيرهما ولانه يتصل به الضمير المرفوع ويصير
كالجزء منه فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم والثلاثي منها ستة ووجه
ضبط كون الثلاثي ستة ان الماضية ثلثة ابنية فعل بفتح العين وفعل
بكسر العين وفعل بضم العين لان اوله لا يكون الا متحركا ومفتوحا لتعذر
الابتداء بالساكن واستثقال الضمة الاصلية والكسرة الاصلية عليه فعينه
ايضا لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية لان الاوزان
انما تعرف بحركة العين وما قبل لالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع
البارز بالنفس فلا يخ عن دور لان التقاء الساكنين انما لزم من سكون
اللام عند ذلك الاتصال وسكون اللام عنده انما لزم من حركة العين
لئلا يتوالى اربع حركات فان كان حركة العين التقاء الساكنين

علة والتقاء الساكنين لزم من سكون اللام والعلة سكون اللام
حركة العين يلزم دور فافهم وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى
ما كنا فيه وهو انه لما لزم من سكون العين اختلاط الابنية نبين ان
عين الماضي من الثلاثي متحرك وحركاته اما فتحة او كسرة او ضمة فاعلم
ان ابنية الماضي ثلث فحركة العين ان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر
عين مضارعه او يضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه
او يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر
بحسب الوقوع في ستة وهي ضرب يضرب ويجيء هذا الباب متعديا ولازما
نحو ضرب وجلس وقتل يقتل ويجيء هذا ايضا متعديا ولازما نحو نصر
وقعد وعلم يعلم وهذا الباب ايضا يجيء متعديا ولازما نحو علم وفرح
وفتح يفتح وهذا الباب ايضا يجيء متعديا ولازما نحو فتح يفتح وبرأ يبرأ
وكرم يكرم وهذا الباب لا يجيء الا لازما واما قولهم رحبتك الدار على وجه
الدعاء فشاذ في الاستعمال لا في الحقيقة اذ تقدير الكلام رحبت بك
الدار فحذفت الباء لكثرة الاستعمال واوصل الفعل كما في واختار موسى
قومه وحسب يحسب نحو وهذا الباب يجيء متعديا ولازما كحسب وورث
وهذا الباب كثير في المعتل الفاء الواوي وانما لم يجيء من مكسور العين
في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالانتقال بعد

بعد الثقيل او لان الخروج من الكسرة الى الضمة اللازمة ثقيل ولم يجيء
من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لانتفاء التدريج
بسبب الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم
الجمع بين الضم الثابت والكسر للضرورة وقيل انما وجب الضم في مضارعه
لان هذا الباب من اجل انه موضوع للصفات اللازمة والغرائز مثل
الحسن والقبح والكرم لا يكون الا لازما لانه لا يقتضي معنى التعلق
بالمفعول بل يختص بالفاعل فجعلوا الضم ايضا لازما له رعاية للتناسب
بين اللفظ والمعنى واما اختيار الضم دون غيره فلان معنى هذا الباب
هو اللزوم وهو في الحقيقة الضم الغير المفارق فاختير في اللفظ ايضا
الضم للتناسب واعلم ان المص قدم الثلثة الاول وهي ضرب يضرب
وقتل يقتل وعلم يعلم على الثلثة الاخير لكونها دعائم الابواب واما
تقديم بعض الاول على بعضها فلان المخالفة بين فعل يفعل بفتح العين في
الماضي وكسرها في المضارع اتم من المخالفة بين فعل يفعل بفتح العين في
الماضي وضمها في المضارع لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما ومن
قدم فعل يفعل بضم العين في المضارع على فعل يفعل بكسر العين في المضارع
نظر الى ان الضم علوي وقوي وان استعمال الكلمة في ذلك الباب اكثر
بالنسبة الى سائر الابواب وانما قدم فعل يفعل بفتح العين في الماضي

وضمها في المضارع على فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
لفتح عين ماضيه وكونه اكثر استعمالا كالباب الثاني واما تقديم بعض
الاخر على البعض فلفتح عين الماضي والمضارع في فتح يفتح واما تقديم
كرم على حسب فلان الضم قوي والكسر ضعيف ولان الضم بين الفتحة
والكسرة فقدم ما فيه الضمة على ما فيه الكسرة على ان باب حسب اقل
استعمالا واعلم انك ان اردت تفصيل سبب بناء كل باب من الثلاثي
المجرد فاستمع ما نتلو عليك من ان فعل بالفتح يجيء على معان كثيرة لا يتيسر
ضبطها لكثرة لغاته وسعة كلماته بعضها متعدية وبعضها لازمة لكن اذا ارادوا الغلبة في المغالبة
اي ان يقصد كل من الاثنين غلبة الاخر في الفعل المقصود لهما جعلوا
الباب الاول اذا لم يكن فيه حرف الحلق نحو عاذني فعزته اعززه
وما جاء فهجوته اهجوه الا في المعتل الفاء فانه لا يجيء من الباب الاول
وفي المعتل العين ومعتل اللام اليائيين فانه يجيء منه يفعل بالكسر صيانة
للياء نحو جايرته فجرته اجيره اي عارضته في الجري فغلبته وراميته فرميته
واذا كان فيه حرف من الحلق يجيء يفعل بالفتح للخفة نحو فاخرته ففخرته
افخره واما خاصمته فخصمته اخصمه بالكسر فهو من الشواذ واعلم انه ليس
في كل شيء يوجد هذا فلا يقال نازعته فنزعته لانهم استغنوا عنه
بغلبته في النزاع وان فعل بالكسر تكثر فيه العلل والاحزان واضدادها نحو

نحو سقم وحزن واشر وبهج وسود واللازم يجيء منه اكثر ومن ثمه
يجيء الصفة المشبهة منه غالبا وان فعل بالضم يكون للافعال الطبايع
والنعوت وكذلك يكون اسم فاعله الصفة المشبهة الدالة على الثبوت
نحو حسن وقبح وشجاع فهذا الباب لازم البتة فان الحسن والقبح و
الكبر صفات ثابتة لا تزول بعد عروضها ولو فرض زوال مثل الشجاعة
والجبن لا يضر بافادة الثبات لان الثبات لا يستلزم عدم الانقطاع
قال وفتح يفتح لا يدخل في الدعايم اقول ان قيل لا طائل تحت قوله وفتح
يفتح لا يدخل في الدعايم لان عدم الدخول علم من قوله وتسمى الثلثة الاول
دعايم الابواب قلنا انه لم يكتف على علم التزاما بل حاول زيادة التوضيح
او نقول لما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم
امرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال فهم ان انتفاء احدهما فقط
كاف في عدم الدخول في الدعائم فصرح بان عدم دخول الباقية انما هو
لانتفاء الامرين جميعا في نفس الامر ولو لم يتعرض بالتوضيح لم يعلم
ان عدم الدخول لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما معا في نفس الامر
ولما كان انتفاء الامر الاول في جميع الابواب ظاهرا اكتفى بذكره مرة
في اولها قال لعدم مجيئه بغير حرف حلق اقول اي لما لم يجيء باب فتح يفتح
بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال لان وجود المشروط قليل

بالنسبة الى وجود المطلق قيل انما اشترط فيه ان يكون في عينه فعله او
لامه احد حروف الحلق ليقاوم خفة الفتح ثقل حروف الحلق وفيه نظر لان
هذا الوجه يقتضي ان يجيء مثل دخل يدخل ونخب ينخب وجاء يجيء ونحت
ينحت على يفعل بالفتح الآن يقال دليل بعد الوقوع فالاولى في التعليل
ان يقال لما كان الباب الثالث مفتوح العين في الماضي والغابر
كان في غاية الخفة فاشترط فيه ان يكون عينه او لامه فانه لزوال
ثقلته بالسكون في المضارع احد حروف الحلق ليقاوم حرف الحلق
فتحة العين فلا يرد مثل دخل يدخل لان الفعل يجيء على يفعل بالفتح اذ
لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وهذا الجواب لا يكون جوابا
عن التوجيه الاول كما لا يخفى واعلم ان الحروف المسماة بحروف الحلق
يكون مخرجها مرتبة فيه فان الهمزة من اول المخارج مما يلي الصدر ثم يليها
الهاء ثم العين ثم الحاء غير المعجمتين فهما من وسط الحلق ثم الغين ثم الخاء
المعجمتان فهما ادنى الحلق **قال** واما ركن يركن وابى يابى **اقول** هذا الف
وقوله من اللغات المتداخلة والشواذ الى حال نشره على الترتيب يعني ان
ركن جاء من باب نصر ينصر وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع
من الثاني فقيل ركن يركن لا انه من باب فتح يفتح في الحقيقة وان
ابى يابى شاذ اي مخالف للقياس فان قيل كيف يكون شاذا فانه

فانه ورد في كلام الله تعالى وهو افصح الكلام نحو قوله تعالى الا ابليس
ابى واستكبر وقوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره قلنا كونه شاذا لا
ينافي وقوعه في كلام فصيح فان الشاذ عندهم يطلق على ثلثة معان
احدها ما يخالف القياس دون الاستعمال وثانيها ما يخالف الاستعمال
دون القياس وكلاهما مقبولان وثالثها يخالفهما وهو مردود
فان قيل ما الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف وبين الغالب
والكثير والقليل قلنا المراد بالشاذ في المشهور ما يخالف القياس قليلا
كان او كثيرا والمراد بالنادر ما قل وقوعه وان لم يكن على خلاف القياس و
المراد بالغالب كون الشيء على تلك الصفة والحالة اكثر كالصحة بالنسبة
الى الانسان والمراد بالكثير ما كثر وجوده لكن لم يبلغ مبلغ الغالب كالمرض
في الانسان والمراد بالقليل ضد الكثير فان قيل ان الالف من حروف
الحلق عند بعضهم قلنا على تقدير التسليم لا يجوز ان يكون الالف سببا
للفتح للزوم الدور لان وجود الالف موقوف على الفتح وهو سبب لها ولو
كانت الالف سببا للفتح يلزم الدور واجيب عن اصل السؤال بانه وجد فيه
الشرط لان ابى بمعنى امتنع وهو فرع بمعنى منع ولامه حرف الحلق فحمل الى عليه
فكان لامه حرف حلق فلا يكون شاذا **قال** واما بقي يبقى وفنى يفنى وقلى
يقلى **اقول** حقق لغة قبيلة طي يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي لكنهم

مطلب بالفرق بين الشاذ والنادر والضعيف وبين القليل والكثير والغالب

لوجود التوقف من الجانبين من جهة واحدة

لانه في الاصل ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

قد فروا من الكسرة الى الفتحة فقلبوا اليا الفا قال التفتازاني اما قلي
يقلي فلغة عامر والفصيح كسر العين المضارع وقول المص قد فروا
استيناف فكانه قال قائل ما فعلوا فيها فقال قد فروا **قال** على لغة من
قال كدت تكاد وهي شاذة **اقول** اعلم ان اصل كدت كودت بضم الواو
فنقلت ضمة الواو لثقل الضمة عليها الى الكاف بعد اسكانها لتدل الضمة
على الواو المراد حذفها او على كون عين الفعل مضموما فالتقى ساكنان
الواو والدال فحذفت قال بعض الشراح فاعل الاول بقلب الواو
المحذوفة اقول انه في هذا الوجه وان كان الاعلال على التدريج الا ان
ما ذكرناه اولى لان نقل الضمة الموجودة ارجح من اتيانها من الخارج
كما لا يخفى وهي اى هذه اللغة شاذة كفضل بكسر العين يفضل بالضم ومت
تدوم اصل دمت دومت فنقلت كسرة الواو لثقل الكسر عليها الى الدال
بعد حذف حركتها لتدل على ان عينه مكسورة ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين
قال بعض الشارحين فاعل الاول بالنقل والقلب والحذف والثاني بالنقل
فقط اقول ان القلب مع وجود اجتماع الساكنين مما لا وجه له اصلا
على ان التدريج يتحقق بقلب الواو الفا فالعدول عنه الى القلب باليا
ترجيح بلا مرجح يعني كما ان فضل يفضل ومت تدوم شاذان في
لغتهم كذلك كدت تكاد شاذ والقياس في كدت كودت بكسر الكاف من

من باب علم والقياس في فضل يفضل من باب نصر والقياس في دمت
دمت بضم الدال من باب حسن واعلم ان الزمخشري جعل كلها من
المتداخلة يعني قد جاء كود يكود من باب حسن وكود بالضم يكود
بالفتح من باب علم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني فصار
كود بالضم يكود بالفتح وقد جاء فضل بالكسر يفضل بالفتح وفضل
بالفتح يفضل بالضم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني فصار
فضل بالكسر يفضل بالضم وكذلك دمت تدوم **قال** واثنى عشر
لمنشعبة الثلاثي **اقول** واعلم انهم وجدوا الكلمات زيدت فيها على الثلاثي
والرباعي فسموها المزيد فيه لاشتمالها على الزيادة والمنشعبة لانشعابها
وتفرعها على الاصل فلما بين المص الثلاثي شرع في بيان منشعبة اي المتفرعة
عليه اما بزيادة حرف واحد او حرفين او ثلثة احرف لقصد زيادة
معنى من التعدية والتكثير وغيرهما فقال واثنى عشر اي واثنى عشر من تلك
الابواب الخمسة والثلثين لمنشعبة الثلاثي فان قيل لم قدم منشعبة
الثلاثي على الرباعي المجرد مع ان بعضهم قدم الرباعي عليها قلنا قدمها
عليه رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية واما من قدم الرباعي عليها
فنظر الى ان الثلاثي المجرد والرباعي اصلان فان قيل لم سميت ابواب
المزيدات بمصادرها قلنا لكون المصدر اصلا والتسمية بالاصل اولى

يعني يقال بهذا ابواب الانفعال و
التفعيل والاستفعال

واما في الثلاثة فلا يمكن هذه الكثرة مصادرها فاعلم ان الثلاثي
المزيد فيه ثلثة اقسام الاول ما يزاد فيه حرف واحد والثاني
ما يزاد فيه حرفان والثالث ما يزاد فيه ثلثة احرف فان قيل لم
لم يزد اكثر من ثلثة احرف قلنا لانه يلزم زيادة الزايد على الاصل
ويلتبس بالمركب من الكلمتين او يلزم الثقل الاشد فان قيل ان الزائد
على الثلاثي عند صاحب المقصود واربعة عشر بابا وعند الملص اثني
عشر فما التوفيق بين كلاميهما قلنا ان الملص نظر الى ان بابي افعنسس
واسلنقى مزيدان على الثلاثي ملحقان باحرنجم فعدهما من ملحقه وهو
نظر الى انهما مزيدان على الثلاثي مع قطع النظر عن كونهما ملحقين
باحرنجم والاولى ما ذهب اليه الملص كما ينكشف بعد بيان الفرق بين
الملحق والمزيد وسنذكره عن قريب ان شاء الله تع ثم اعلم ان
القسم الاول هو الذي زيد فيه حرف واحد ثلثة ابواب الافعال و
التفعيل والمفاعلة فان قيل لم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما
زيد فيه حرفان وما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف قلنا
رعاية للترتيب الطبعي فان قيل لم قدم اكرم على قطع وقطع على قاتل
قلنا لان الزايد في الاول مع كثرة استعماله وفي الثاني من جنس الاصول
واعلم ان افعل يجي لمعان الاول التعدية نحو اخرجته فيصير اللازم به

اللازم به متعديا والمتعدي الى مفعول واحد يتعدى الى مفعولين والمتعدي
الى مفعولين يتعدى الى ثلثة مفاعيل والثاني التعريض وهو ان يجعل
المفعول معرضا لاصل الفعل نحو ابعته اي عرضته للبيع والثالث
لصيرورة الشيء ذا كذا بعد ما لم يكن نحو اغد البعير اي صار ذا غدة
والغدة قطعة لحم صلبة يكون بين اللحم يقال بالفارسية دنبد و
مغنده وقريب منه ما يكون للدخول نحو اصبح وما يكون للكثرة نحو البن
الرجل وسنذكرها والرابع لوجود الشيء على صفة اي ان الفاعل وجد
المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة
في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا
وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا والخامس
للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اي ازلت
شكايته والسادس بمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته والسابع للزيادة
في المعنى نحو شغلته واشغلته والثامن للحينونة نحو احصد الزرع اي
حان وقت حصاده والتاسع للدخول في الشيء نحو اصبح الرجل اي دخل في
الصباح والعاشر للكثرة نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن والحادي عشر
للاتيان اي لمجيء الفاعل الى مكان اصله نحو ايمن اي اتى اليمن والثاني عشر
للحمل اي لحمل المفعول على اصله نحو اكذبته اي حملته على الكذب والثالث عشر

للدعاء نحو شفيته اى دعوت له بالشفاء والرابع عشر لمطاوعة فعل
بالتشديد نحو بشرته فابشر والخامس عشر لحصول السؤال نحو استنجدنى
فانجدته اى سال منى الاعانة فاعنته والسادس عشر لمطاوعة نحو كببته
فاكب هذا هو المشهور عندهم اذ فى غير هذه المعان واعلم انه قلما
ينقل الشىء الى افعل فيصير لازما نحو اكب واعرض يقال كببته اى القاه
على وجهه فاكب وعرضه اى لظهره فاعرض وقال الزوزنى لا ثالث لهما فيما
سمعنا وفعل يجىء لمعان ايضا الاول التكثير اما فى الفعل واما فى الفاعل
ان كان لازما واما فى المفعول ان كان متعديا نحو طوفت وموتت
الابل وقطعت الثياب وان فقد التكثير لم يسغ استعماله فلذلك كان
موتت شاة واحدة خطاء والثانى نسبة المفعول الى اصل الفعل و
الحكم نحو فسقته اى نسبته الى الفسق وكفرته اى حكمت بكفره والثالث
للتعدية نحو فرحته ومنه قولهم سلمكم الله والرابع للسلب نحو فزعته
اى ذلت فزعه والخامس بمعنى فعل نحو زلته وزيلته والسادس للصيرورة
نحو عجزته عاجزا والسابع للدعاء نحو بركته اى دعوت بالبركة وعليه نحو
عقرته اى دعوت عليه بالعقر وهو الهلاك والثامن للاتيان اليه نحو يمن
اى اتى الى اليمن والتاسع للحينونة نحو ظهر اى حان وقت الظهر والعاشر
بمعنى قبول الشىء نحو قوله صلى الله عليه وسلم القران شافع ومشفع اى مقبول

اى مقبول شفاعته والحادى عشر للحمل نحو حفظ الكتاب اى حمله على الحفظ و
الثانى عشر للعمل للتكرر نحو هلله اى للوجود شيئا فشيئا نحو وجبت
لاكون والثالث عشر بمعنى الحضور فى شىء مثل جمع اى حضر الجمعة و
الرابع عشر بمعنى تفعل نحو قدم بمعنى تقدم وقدس بمعنى تقدس
وفاعل ايضا يجىء لمعان الاول للمشاركة بين الاثنين اى نسبة اصله
الى احد الامرين متعلق بالاخر للمشاركة صريحا فيجىء العكس ضمنا
اى يكون نسبة اصله الى الامر الثانى متعلقا بالامر الاول مشاركا له ضمنا
والثانى بمعنى فعل اى التكثير نحو ضاعف بمعنى ضعف بالتشديد والثالث
للنسبة الى الفاعل لا للاشتراك اى بمعنى فعل نحو سافر الرجل اذا خرج
الى السفر والرابع بمعنى افعل اى للتعدية نحو عافاك الله بمعنى اعفاك اى
اعطاك الله العافية وعفا متعد ايضا لكنه يتعدى الى الذنب يقال
عفا عنه ذنبه ولا يتعدى الى المفعول له الا بلفظة عن وعافا متعد بلا
عن والمراد بكونه للتعدية هذا والخامس للاتيان اليه نحو يامن اى اتى
الى اليمن والسادس بمعنى المغالبة نحو كارمنى فكرمته **قال** وتفعل و
وتضارب وانحرف واحتقر **الاول** هذا هو القسم الثانى من اقسام الثلاثى
المزيد فيه وانه خمسة ابواب اما اوله التاء وهو التفعل والتفاعل واما
اوله الهمزة وهو الانفعال والافتعال والافعال لكن اخر الافعال لمناسبة

للمناسبة الجارية في البحث والمعنى وتكرار اللام فان قيل لم قدم تفضل
على تضارب وتضارب على انصرف وانصرف على احتقر قلنا اما الاول
فلان احدى الزائدتين من جنس الاصول واما الثاني فلان حركة تفضل
في زيادة التاء في الاول واما الثالث فلكون الزائدتين في الاول
واعلم ان تفعل يجي لمعان الاول التكلف ومعناه ان الفاعل يظهر
اصل الفعل ولم يكن حاصلا له نحو تفضل اي اظهر الفضل ولم يكن عليه
والثاني مطاوعة فعل ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على حصول
عن تعلق فعل آخر متعد كقولك كسرته فتكسر فقولك تكسر عبارة
عن معنى حصل عن تعلق متعد والثالث للاتخاذ اي جعل الفاعل المفعول
اصل الفعل نحو توسدت الحجر اي اتخذته وسادة والرابع للتجنب اي
لبعد الفاعل عن اصل الفعل نحو تحوب اي بعد من الحوب وهو الاثم
وتهجد اي بعد من النوم في الليل والخامس للدلالة على حصول اصل
الفعل مرة بعد اخرى نحو تجرعه اي شربه جرعة بعد جرعة والسادس
بمعنى استفعل اي للطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا والسابع للتشبيه
بالمتصف باصل الفعل نحو تجهر فلان اي تشبه بالمجاهدين والثامن للدعاء
نحو ترحم اي دعا بالرحمة والتاسع للانقلاب الى اصله نحو تحجر الطين
والعاشر لسؤال اصله نحو تعطى اي سال العطايا والحادي عشر للصيرورة نحو تمول

[illegible]

نحو تمول اي صار ذا مال والثاني عشر لمطاوعة افعل نحو اقعدت فلانا
فتقعد والثالث عشر لافادة الكمال في حق نوع نحو تقوس وتوحد
لان التكليف في غيره نوع كمالا بالنسبة اليه واعلم ان مصدر هذا الباب
يجي مضموم العين لان بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالفعل ويجي مكسور
العين من الناقص لئلا يلزم قلب الياء واوا نحو التمني والترجي والتغني
والتدني وتفاعل يجي لمعان الاول للمشاركة بين الاثنين فصاعدا
اي لمشاركة امرين فصاعدا في معنى مصدره ثلاثيه صريحا نحو تضاربا اي
اشتركا في الضرب والثاني لمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد والثالث للتكلف
للتكليف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه والحال انه منتف عنه والرابع لمطاوعة
فعل نحو نفعت الدراهم فتنافعت والخامس لمطاوعة فعل نحو كشفت
الشيء فتكاشف فان قيل ما الفرق بين تفاعل وتفعل مع اشتراكهما في ان
اصلهما ليس حاصلا للفاعل وان الفاعل فيهما يظهر حصوله له قلنا ان المتحلم
يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل والسادس ما الفرق بين فاعل
وتفاعل وانهما مشتركان في صدور الفعل عن الاثنين قلنا اما الفرق
اللفظي فهو ان تفاعل ناقص من فاعل مفعولا لان نسبة اصل الفعل
في تفاعل الى الامرين فصاعدا على سبيل التشارك صريحا وفي فاعل الى احدهما
صريحا والى الآخر ضمنا فصار تفاعل المبني من المتعدي الى مفعولين متعديا

بمعنى تفعل نحو تواثب بمعنى توثب
منه الوني وهو الضعف فان قيل م

لا واحد غير متعد نحو تضاربنا وصار المبني من المتعدي مفعولين متعديا
الى واحد نحو تجاذبنا الثوب واما الفرق في المعنى فهو ان البادي بالفعل
في فاعل معلوم واعلم ان حكم مصدره مثل حكم مصدر تفعل وانفعل يجي
لمطاوعة فعل بالتخفيف نحو قطعته فانقطع وصرفته فانصرف وقد يجي
لمطاوعة افعل على وجه الشذوذ نحو اسقفت الباب اي رددته
فانسقف فهو لازم البتة واشترط في هذا الباب ان يكون ما فيه
علاج يعني انفعل يكون مطاوعا لفعل يتعلق بالجوارح ومن ثمة قيل انعدم
خطاء وانما اشترط العلاج في هذا الباب لانهم لما خصوه بالمطاوعة
التزموا ان يكون مطاوعا لفعل بالاعضاء الظاهرة لان فايدته في الافعال
الظاهرة يظهر ولهذا لا يقال علمته فانعلم وقصدته فانقصد ويقال قلت
فانقال لان في القول يحتاج الى تحريك عضو وايضا لا يقال في حق
الباري انقدس كما يقال تقدس لانه لا تاثير للغير في ذاته تع وافتعل
يجي لمعان الاول لمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع والثاني بمعنى فعل نحو
جذب فاجتذب والثالث للاتخاذ نحو اختبز اي اخذ الخبز والرابع زيادة
المبالغة في المعنى نحو اكتسب معناه تصرف وبالغ في الكسب وهو زايد
على معنى كسب والخامس بمعنى تفاعل نحو اختصموا وتخاصموا والسادس
لمطاوعة افعل نحو احفظته فاحتفظ والسابع لقبول الفاعل اصل

اصل الفعل نحو انتصح اي قبل النصيحة وافتضح اي قبل الفضاحة والثامن
بمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا والتاسع بمعنى افعل للصيرورة نحو
اعتذر بمعنى اعذر اي صار ذا عذر والحاصل ان ابواب الخماسي كلها لوازم
الا اربعة ابواب فانها مشتركة بين اللازم والمتعدي وهو التفعل و
التفاعل والتفعل والافتعال قال اخشوشن واحرنجم واجلوذ واحمار
واحمر اقول هذا هو القسم الثالث من اقسام المزيد على الثلاثي وانه
اربعة ابواب الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال واما احمر
فمن القسم الثاني كما ذكرت علة مجيئه هذا فان قيل لم قدم احرنجم على اخشوشن
وهكذا قلنا لان الزائد فيه في الاول واحد وفي اخشوشن من جنس الاصول
وكل الزوائد في اجلوذ قبل الآخر ولم يلزم تاخير احمار اذ له بحث واما تقديم
احمار على احمر فلكون احمر من القسم الثاني واحمار من القسم الثالث
الذي نحن بصدده ولانه ابلغ من احمر في المعنى واعلم ان استفعل يجي
لمعان الاول الطلب وهو نوعان احدهما الطلب الصريح نحو استكتبته
اي طلبت الكتابة وثانيهما الطلب غير الصريح وهو يكون في غير ذوي
العقول نحو استخرجت الوتد من الحايط اي لم ازل حتى خرج والثاني لاصابة
الشي على صفته نحو استعظمته اي وجدته عظيما والثالث لتحول الفاعل الى
اصله استحجر الطين اي تحول الحجر اي صار حجرا والرابع بمعنى فعل نحو قر

والاستقرّ وقيل انه للطلب كانه يطلب القرار من نفسه والخامس للصيرورة
نحو استحجر الطين اي صار حجرا والسادس للسلب نحو استعتبته اي
ازلت عتابه والسابع للنسبة نحو استنسر البغاث اي انتسب الى النسر
والثامن للعمل المتكرر نحو استدرجه والتاسع للوجود على الحالة السابقة
نحو استهزلته اي وجدته مهزولا والعاشر لمطاوعة فعّل نحو وسّعته فاتّسع
والحادي عشر لمطاوعة افعل نحو اقرّ واستقرّ والثاني عشر للاستسلام
نحو استسلم الغيل وافعوعل يجيء للمبالغة فعل وافعل نحو اخشوشن الشيء
اي اشتد خشونته واعشوشبت الارض اي كثر اعشابه وقد جاء فيه لفظان
متعديان نحو احلوليته اي استطبته واعروريته اي ركبته عريانا وافعوّل
يجيء ايضا للمبالغة متعديا نحو اعلوّطني فلان اي لزمني ولازما نحو اجلوّذ بهم
السير اي دام مع السرعة وهو من سير الابل وافعالّ يجيء للمبالغة والتكثير
في الالوان والعيوب ولا يكون الا لازما يقال احمارّ اذا اشتد حمرته
والحاصل ان ابواب السداسي كلها لوازم الا باب استفعل و
افعوعل فانهما مشتركان واحمرّ كاحمارّ الا ان المبالغة في احمارّ
زائدة لزيادة حرفه وقيل ان احمرّ مقصور من احمارّ مثل مخبط و
مخياط فان قيل ان باب افعنلال وافعنلاء من المزيد على الثلاثي
وهما سداسيان فلم لم يذكرهما في القسم الثالث كما ذكر صاحب المقصود

المقصود قلنا جوابه ما مرّ من انهما لما كانا ملحقين بالخماسي ذكرهما عقيبه
قال احمارّ واحمرّ **اقول** اعلم ان اصل احمارّ احمارر واحمرّ احمرر فادغما
الراء الاولى بعد سلب حركته اولاهما للمجانسة اي ادغمت لاجتماع الحرفين
المتجانسين ويدل عليه اي على ادغام احمارّ من احمارر ارعوى اي عدم
ادغامه وخلاصة الكلام ان اصل احمارّ احمارر واحمرّ احمرر لانه لو
كان اصلهما احمارّ واحمرّ بالادغام لوجب ان يقال ارعوّ لانه من
باب احمرّ فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر
واحمرر وهذا الدليل مخصوص باحمرّ واما احمارّ فيعلم بالمقايسة اليه
ولكن سنذكر دليلا له ايضا فان قيل ما المانع من الادغام في ارعوى
قلنا اعلال الواو فان قيل قد اجتمع فيه مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام
فلم اختير تقديم الاول قلنا لان الاعلال يجب بمجرد النظر الى حرف
واحد من حروف العلة بخلاف الادغام والواحد قبل المتعدد او نقول
ارجح سبب الاعلال على سبب الادغام او نقول لو ادغم يلزم ان
يقال في المضارع يرعوّ فان قلت ان من القاعدة المقررة ان الالف
المنقلبة عن الواو تكتب بصورة الالف كما يلفظ بها والالف المنقلبة
عن الياء تكتب بالياء تنبيها على انها منقلبة منها وتلفظ بالالف
اذا كان الفعل معتل الاخر واما اذا كان الفعل اجوف فلا فرق بينهما

بعد القلب فلم كتبت الالف بصورة الياء في ادعوى مع اصله ادعوو
وهو ناقص قلت اعلال ادعوى ان كان بقلب الواو الفا من
اول الامر يكون كتابة الالف فيه بصورة الياء حملا على مضارعه و
ان كان بقلب الواو ياء اولا لوقوعها في الطرف لانعدام ضمة
ما قبلها و قلبت الياء الفا ثانيا فلا اشكال اصلا ويقال ادعوى
عن القبيح اذا الف عنه ويدل على ان اصل احمار احمارر احواوى من
الحوة وهى حمرة بضرب الى السواد فانه في الاصل احواو وكان
اصل ادعوى ادعوو اذ الواو وقعت في الطرف وما قبلها غير مضموم
فانقلبت ياء ثم قلبت الفا او الواو وقلبت الفا من اول
الامر لتحركها وانفتاح ما قبلها **قال** و واحد للرباعي **اقول** اى واحد
من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي المجرد واعلم ان القسمة
العقلية يقتضى ان يكون للرباعي المجرد اربعة وستون بناء لان
للفاء اربعة احوال الفتح والضم والكسر والسكون وللعين اربعة
ايضا فيحصل من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر بناء واللام
الاولى اربعة احوال كما للعين فيحصل لك من ضرب ستة عشر في
الاربعة اربعة وستون بناء لكن لم يجئ الا بناء واحد لانه يلزم توالى
اربع فتحات في بعضها واربع ضمات في بعضها واربع كسرات في بعضها و

في بعضها والتقاء الساكنين في بعضها والخروج من الكسرة الى الضمة
في بعضها وغير ذلك من الثقلة مع ان الفعل ثقيل و قيل انما جاء للرباعي
باب واحد لكثرة حروفه وجاء للثلاثي ستة ابواب لقلة حروفه
وفيه بحث لان باب الخماسى والسداسى كثير مع كثرة حروفهما
فان قيل لم جاء مصدر الرباعي اثنين قلنا لما كان انقص من الثلاثي
بحسب الباب فجاء مصدره اثنين ليكون كالجابر وقيل ان مصدره الاول
سماعي والثاني قياسي ثم اعلم ان الرباعي المجرد يجي لازما ومتعديا
والمتعدي نحو دحرج يقال دحرج فلان الشيء اذا ادوره واللازم
نحو دربخ يقال دربخ الرجل اذا طأطأ رأسه وقد يوخذ من كلام ليدل
على التكلم به نحو بسمل اى قال بسم الله ومنه قولهم حديث مروى
بالعنعنة اى بان يقال فلان عن فلان الى رسول الله صلعم ان قيل لم قيل في
وزن دحرج فعلل بتكرير اللام دون فعفل قلنا الاخر محل التغيير والزيادة
من جنسه انسب **قال** وثلثة لمتشعبة الرباعي نحو تدحرج واحرنجم
واقشعر **اقول** اى وثلثة من تلك الابواب الخمسة والثلثين لمتشعبة
الرباعي اى المتفرعة عليه اما بزيادة حرف واحد او حرفين دون الثلاثة
لما مر مثله في متشعبة الثلاثي اذا عرفت هذا فنقول الرباعي المزيد
فيه ثلثة ابنية بحكم الاستقراء وهى قسمان احدهما ما زيد فيه

حرف واحد وهو باب واحد وهو تفعلل كتدحرج وهو باب التفعلل
وهو مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج وثانيهما ما زيد فيه حرفان
وهو بابان احدهما افعنلل نحو احرنجم وهذا باب الافعنلال وهو
للمطاوعة ايضا يقال حرجمت الابل فاحرنجمت اى رددتها فارتدت
بعضها الى بعض وثانيهما افعلل نحو اقشعر وهذا باب الافعلال وهو
ايضا للمطاوعة يقال اقشعر جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة وجميع
هذه الابواب الثلثة للمطاوعة واللزوم الا تبرقع وتسربل اى لبس
البرقع والسربال فان قيل ما الفرق بين الملحق والمنشعبة مع انهما
زايدان على الثلاثي قلت اما لفظا فلان مصدر الملحق متحد بمصدر
الاصل نحو شملة وشملالا ودحرجة ودحراجا دون مصدر المنشعبة
نحو تدحرجا واما معنى فلان معنى الملحق لا على معنى الثلاثي فان معنى حوقل
معنى حقل ومعنى المنشعبة زايدا على معنى الثلاثي فان معنى تفضل زايد
على معنى فضل فان قيل لم قدم المنشعبة من الرباعي على ملحقه قلت
لانه لما ذكر منشعبة الثلاثي عقيبه كذلك ذكر منشعبة الرباعي بعده
فان قيل وجد تدحرج في بعض النسخ مقدما على احرنجم واقشعر وفي
بعضها بالعكس قلنا لكل منهما وجه اما الاول فلان المزيد فيه
واحد واما الثاني فلان احرنجم واقشعر متعد وهو غالب على الواحد

على الواحد فان قيل لم قدم احرنجم على اقشعر قلنا لتقدم الزايد فيه **قال**
وستة للملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى
اقول ستة من تلك الابواب الخمسة والثلثين ملحق بدحرج اى زيد
على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج وهو باب الفعللة نحو شملل واسرع
في السير والفوعلة نحو حوقل الرجل اذا صار ضعيفا من الكبر والفيعلة نحو
بيطر اذا عالج الدواب اى شق جرحها من بطر بمعنى شق ومنه البيطار
والفعولة نحو جهور اذا رفع صوته والفعنلة نحو قلنس اى لبس القلنسوة
والفعلاة نحو قلسى اى لبس القلنسوة وزاد صاحب الكشاف في كتابه
المسمى بالمفيد بابين احدهما شريف تقول شريفت الزرع اذا قطعت
شريافه اى ورقه الطويل الكثير الذى يخاف فساده وزيدت فيه الياء
اذ اصله شرف والثاني سنبل اذا اخرج الزرع السنبلة زيدت فيه
نون بعد الفاء فان قيل لم قدم شملل على حوقل وهكذا قلنا لان الزايد فيه
من جنس الاصول انما قدم حوقل على بيطر لقوة الواو من الياء
وقدم بيطر على جهور لتقدم الزائد وقدم جهور على قلنس لاشتراكه
مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة وقدم قلنس
على قلسى لتقدم الزايد فان قيل لم لم تدغم اللام في اللام في شملل قلنا
لئلا يبطل الالحاق فان قيل فلم قلبت الياء الفا في قلسى قلنا الاخ

اصله جهر زيد فيه

الواو بين العين واللام

وقيل اذا اعتمد بيديه على

[illegible]

على التغيير فلا يبطل الالحاق بتغييره واعلم ان الموازنة اتم من الملحق لان
اتحاد المصدر ليس بشرط فيه ولذا يقال افعل موازن تفعلل فان قلت
ان مصدر افعل وهو افعال متحد بمصدر فعلل وهو فعلال فيلزم ان
يكون باب الافعال ملحقا اذ مصداق الالحاق اتحاد المصدرين كما
سيجيء قلت المعتبر في فعلل هو المصدر الاول او نقول المراد من الاتحاد
توافق المصادر باجمع فان قيل ان مثل شملل على وزن فعلل فمن
اين يعلم انه رباعي مجرد ام ملحق به قلت ان استعمل ثلاثيه علم انه
ملحق والا فمجرد على انه لا يتكرر اللام في الرباعي لان مضاعفه ما يكون
فاؤه ولامه الاولى او عينه ولامه الثانية من جنس واحد بخلاف
شملل وكذا الحال في جلبب قال وخمسة لملحق تدحرج نحو تجلبب
وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن اقول خمسة من تلك الابواب
الخمسة والثلثين لملحق تدحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق
زيدت التاء في الاول وحرف جنس الاصول
بتدحرج وهي باب التفعلل نحو تجلبب اي لبس الجلباب وهي الملحفة
والرداء وباب التفوعل نحو تجورب اي لبس الجورب وباب التفيعل نحو
تشيطن اي فعل فعلا منكرا وباب التفعول نحو ترهوك اي تبختر في
مشيه وتكبر وباب التمفعل نحو تمسكن اذا صار مسكينا وزاد
الزمخشري في مفصل بابين وهما تفاعل وتكلم وقيل ان الملحق

[illegible]

ان الملحق لا يقصد بزيادة حرف معنى زايد بكماله وفي جعل هذين البابين
قد قصد ونقل رجوعه عن كونهما ملحقين عن كتابه المسمى بالمفيد و
اعلم انه قال بعضهم الالحاق في تجلبب لا يكون بزيادة الباء واما
التاء فهو للمطاوعة وكذا في غيره لان الالحاق لا يكون في اول الكلمة
وانما يكون حشوا او آخرا فان قيل ان زيادة الحرف انما يكون من
الحروف العشرة التي جمعها قولهم اليوم تنساه والباء ليست من
تلك الحروف قلنا لان الزيادة على قسمين احدهما من جنس الاصول
والثاني من غيره وكون تلك الحروف العشرة حروف الزيادة بالنظر
الى الثاني على ان كونها حروف الزيادة انما هي لغير الالحاق والتضعيف
فالضرب الاول من الزيادة المسماة بزيادة التكرير والتضعيف يكون
من نفس التركيب ويكون من الحروف كلها الا الالف فانه لا يكون اصلا
في الحروف نحو لا وما في الاسماء غير المتمكنة لمجاريتها مجرى الحروف نحو متى واذا
ولو كانت الالف اصلا في الاسماء والافعال يستحيل فيها التكرير لامتناع
التلفظ بالفين فان قيل لم قدم تجلبب على تجورب وهكذا قلنا
وجه تقديم تجلبب وتجورب وتشيطن كوجه تقديمات الثلاثة
الاول من ملحقات دحرج واما تقديم ترهوك على تمسكن فلاشتراكه
مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول قال واثنان لملحق احرنجم نحو

[illegible]

نحو اقعنسس واسلنقى **اقول** واثنان من تلك الابواب الخمسة والثاني

ملحق باحرنجم اى مزيدان على الثلاثي المجرد للالحاق باحرنجم احدهما باب الافعنلال

نحو اقعنسس من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد

الحدب وبناؤه لازم وثانيهما باب الافعلاء نحو اسلنقى اى نام على ظهره

وقفائه وهذا ايضا لازم ومطاوع لفعل نحو سلقاه فاسلنقى

وجاء كلمتان منه متعديتان وهما اسرنداه واغرنداه واعلم ان

الياء في مصدره انما قلبت همزة لوقوعها بعد الف زائدة فان قيل

لم قدم اقعنسس على اسلنقى قلنا لان احد الزوايد فيه من جنس الاصول

فان قيل لم حكم بان اقعنسس ملحق باحرنجم ولم يحكم بان استخرج

ملحق به مع انه على وزنه قلنا لا نعني بالالحاق الموازنة مطلقا بل وقوع

الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به فاستخرج

بالنسبة لاحرنجم ليس كذلك في الاصلية والزايدة جميعا اما

الاصلية فان الخاء في استخرج هو فاء ووقعت النون الزايد في

احرنجم موقعها واما في الزايدة فلان النون في الاصل بعد الفاء والعين

وليس في الفرع نون في موضعها واعلم ان بين اقعنسس واحرنجم

فرقا وهو ان تكرير اللام واجب في الاول دون الثاني فان قيل

لم لم يدغم اقعنسس مع ان فيه الحرفين المتجانسين المتحركين قلنا لئلا

يبطل

لئلا يبطل الالحاق او يلتبس بافعلّ ثم اعلم ان معرفة الزيادة والاصل

بالاشتقاق اصل ومعرفتها بغير هذا الاصل فرع عليه وذلك ان لما

حكمنا بزيادة الهمزة في نحو احمر واصفر واكرم ونحوها من المشتقات

بشهادة الاصول اذ لا همزة في الحمرة والصفرة والكرم حكمنا بزيادتها

فيما ليس له اشتقاق اذا كان بعدها ثلثة احرف اصول فصار ما له

اشتقاق بمنزلة الاصل وما لم يعرف له اشتقاق بمنزلة الفرع و

كذلك لما عرفنا زيادة النون نحو سكران بالاشتقاق جعلنا

باعتبار ذلك كل نون وقعت اخرا بعد الف قبلها ثلثة احرف

اصول زايدة ولذا حكمنا بالزيادة في سرحان واعلم انهم انما

احتاجوا الى زيادة الهمزة في اول استخرج ونحوه لسكون الاول

واما سكون الاول فلكراهة اجتماع اربع حركات متواليات في

انفعل وافتعل وحمل استفعل ونحوه عليه **قال** ومصداق الالحاق

اقول اى ما يدل على صدق الالحاق اتحاد المصدرين بعد الاتحاد في

سائر التصرفات وان اعترض بان مصدر احرنجم متحد بمصدر دحرج

فتذكر وانما جعل المصداق اتحاد المصدرين لانه اصل فان قيل هذا

الضابط لا يتناول الحاق الاسم اذ ليس له مصدر قلنا هذا ضابط

الحاق الفعل **قال** فصل في **اقول** هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره

بهذا فصل والقاعدة في قراءة الفصل هي انه لا يخلو اما ان يكون فيما
بعده لفظ في اولا فان كان الاول فانه ينون وان كان الثاني
فانه يسكن ولذا قيل الفصل ينون منهما وقيل يسكن منهما فصل
وهو مصدر في اصل الوضع وفي اللغة القطع والحجز يقول فصلت
بين الشيئين اذا فرقت بينهما وفي الاصطلاح علامة توزيع
بين الاثنين ولذا قيل ههنا بمعنى اسم الفاعل اي الفاصل بين
الكلامين كما سمي بالباب اول جملة من الكلام لان الدخول فيها
منه واعلم ان الفصل باعتبار معناه اللغوي الذي هو القطع
والحجز بين الشيئين ينبغي ان يوصل بين فيقال بين كذا وكذا الا
ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيقولون فصل في كذا كما
يقولون باب في كذا قال في الماضي اقول وهو فعل دل وضعا على معنى
وجد قبل زمان اخبارك فان قيل لم قدم الماضي على غيره من المشتقات
قلنا لان الزمان الماضي متقدم ولان الماضي اصل بالنسبة الى غيره فان
قيل لم لم يتعرض لتعريفه قلنا لشهرته او اعتمادا على انفهامه من
معناه اللغوي واعلم ان الماضي مشتق من المصدر بلا واسطة وطريق
الاشتقاق منه انك تحرك عين المصدر ان كان ساكنا وتعطي اللام
الحركة البنائية وتكتفي بالاخير ان كان العين متحركا قال نحو ضرب ضربا

ضربا ضربوا اقول انما قدم الغائب على المخاطب والمتكلم في المطردة لقلة
حروف مفردة لتجرده عن الضمير لفظا وحمل عليه التثنية والجمع وقدم المخاطب
على المتكلم لان كلمة الغائب في عدد الصيغ ومن قدم المتكلم نظر
الى انه مقدم بالاصالة لكونه مبدأ الكلام فان قيل لم لم يذكر غائب المذكر
مع مخاطبه والمؤنث مع مخاطبته بل خلط المذكر والمؤنث قلت المقصود
بيان الغيبة سواء كانت للمذكر او المؤنث وبيان الخطاب مطلقا ايضا
وبيان التكلم كذلك فان قيل لم قدم المفرد على التثنية والتثنية على الجمع
في الغائب والغائبة والمخاطب والمخاطبة والمتكلم وحده على المتكلم
معه غيره قلت رعاية للترتيب الطبيعي قال وانما بني الماضي لفوات
موجب الاعراب اقول انما بني الماضي لكون مقتضى الاعراب مفقودا فيه
وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هي موجب الاعراب في الاسم
وذهب بعض الشراح الى ان موجب الاعراب ههنا المشابهة التامة وذهابه
اليه يستلزم تكلفات في كلام المص مع كونه خلاف الواقع قال وعلى
الحركة اقول يعني مع ان الاصل في البناء السكون لوجهين احدهما ان
البناء ضد الاعراب والاصل فيه الحركة وهي ضد السكون فاعطي السكون
للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة تحتاج اليها في المعرب
ولا حاجة في المبني اليها قال لانه اخ السكون اقول يعني ان الالف

مركب من الفتحتين والسكون لازم للالف فكان الفتح جزءا مما هو
لازم السكون وهو الالف فكان بين الفتح والسكون مناسبة قال
ولم يعرب الى آخره اقول لما ورد السؤال بان موجب الاعراب لما كان
فوات هذه الثلثة لم بني الماضي واعرب المضارع مع ان موجب
الاعراب مفقود فيهما اجاب بقوله لم يعرب لان اسم الفاعل لم يؤخذ
منه اي من الماضي العمل اي لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه
بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وسره ان اسم الفاعل اذا كان
بمعنى المضارع يشبهه صورة كما يشبهه معنى واذا كان بمعنى الماضي لم يكن
موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا
في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان
موافقا في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله
ولما لم يأخذ اسم الفاعل من الماضي العمل لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل
فانه اعرب وان لم يوجد موجب الاعراب فيه لان اسم الفاعل اخذ منه
العمل اي يعمل اذا كان بمعناه فاعطاه الاعراب عوضا قال ولكثرة
مشابهته له اقول اي اقول بني الماضي واعرب المضارع مع فوات
موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهة المضارع باسم الفاعل كما يجيء
في فصل المستقبل قال يعني يعرب المضارع الى قوله لعدم مشابهته له اقول هذا

هذا تفسير ما سبق من كلامه يعني اعرب المضارع وان كان موجب
الاعراب مفقودا فيه ايضا لكثرة مشابهته لاسم الفاعل وبني الماضي
على الحركة مع فوات موجب الاعراب لقلة قوله لقلة باعتبار الاضافة
اي لقلة المشابهة اشارة الى بناء الماضي مطلقا وقوله مشابهته لا
من حيث انه مضاف اليه لقلة اشارة الى بنائه على الحركة فلا يكون قوله
على الحركة مستدركا واعلم ان اعراب المضارع رفع ونصب وجزم
كما ان اعراب الاسم رفع ونصب وجر الا ان هذه الوجوه التي في
الافعال ليست باعلام على معان كوجوه الاعراب الاسم يعني ان
الاعراب في الاسم انما كان للفصل بين المعاني وكل واحد من انواعه
امارة على معنى فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم
الاضافة وليس في الافعال كذلك وانما دخل فيها الضرب من الاستحسان
قال وبني الامر على السكون اقول اي بني الامر الحاضر على السكون لعدم
مشابهته الاسم بوجه ما بحذف حرف المضارعة كما يجيء في فصل الامر وحاصل
ان المضارع لما شابه الاسم مشابهة تامة اعرب والماضي لما لم يشابه
مشابهة تامة لم يعرب لكن لما شابهه من وجه بني على اصل البناء في الامر
الحاضر لما لم يشابه اصلا بقي على اصل البناء وهو السكون فان قيل
لم لم يقيد قوله مبني على الفتح بقيد ما لم يعرض مانع عنه اقول لان المراد

من البناء في قوله مبني اعم من ان يكون في اللفظ نحو ضرب او في التقدير
نحو رمى واما المانع الذي هو الواو في ضربوا والنون في ضربن فيذكرهما
الان فلا حاجة الى زيادة في القيد قال زيدت الالف اقول اي زيدت الالف
والواو والنون في اخر ضربا وضربتا وضربتما وضربوا وضربن وضربتن
حتى يدل الالف على هما واثنتا والواو على هم والنون على هن فان قيل ان كلا من هذه
الحروف ضمير بارز وفاعل للفعل لو كان هما وهموا وهن فاعلا
ايضا يلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان قلنا في عبارته تسامح و
المراد حتى يدل على ما يدل عليه هما وهموا وهن فان قيل لم خصت
الالف والواو والنون قلنا لان الاولى بالزيادة حروف العلة ولما
لم يجز دخول الياء على الفعل بعد اعطاء الالف والواو وصونا للفعل
عن اخي الكسرة اعطي لجمع المؤنث ما هو الاقرب الى حروف العلة وهو النون
فان قيل لم لم تعط النون لجمع المذكر والواو لجمع المؤنث قلنا لان
الواو اقوى من النون والمذكر مقدم فان قيل لم خص الالف بالتثنية
قلنا لانه اخف وهي مقدمة على الجمع وان الالف من اول المخارج وهو الحلق
على مذهب البعض والواو من اخرها وهي الشفة والجمع بعد التثنية قال حتى
لا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة اقول لنا فيه نظر وهو ان في علمنا خروجا من
الكسرة الى الضمة مع انه جائز بدون ضعف قال كتبت الالف في ضربوا

في ضربوا اقول فان قيل لم لم يعتبر اذا لم يتصل به الضمير قلنا الاعتماد الى مثاله وهو
ضربوا وا اقول لعل المص يترك هذا القيد فصر فائدة وهي انهم كتبوا بعد
واو الجمع الفا نحو ضربوا هم بالالف اذا كان هم تاكيدا للواو ولو ذكر ذلك
القيد يخرج مثل لانه متصل بالضمير صورة فان قيل لم يكتب الالف عند
اتصال الضمير قلنا لان الضمير كالجزء مما قبله فلا يقع الواو متطرفة فلا يلزم
الالتباس فان قيل ان وقوع الالتباس قليل اذ الالتباس في الاكثر لو صح
باتصال الواو الى الجمع والالتباس فيما لا يتصل به الواو صورة وهذا قليل
فلم لزم كتب الالف في جميع المحصول المواضع قلنا نعم لكن جعل الباب
كلا واحدا اجراء الى على وتيرة الاطراد على ان منهم من يحذف الالف
في الجميع وان لزم الالتباس لندرته وزواله بالقراين كما هو مذكور
في علم الخط واعلم ان واو الجمع قد يحذف مع الالف في الندرة كقول الشاعر
فلو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الشفاء فان كان الاول
في الاصل كانوا فحذف الضمير وبقي النون مضموما اكتفاء بالضمة قال
مثل نصر وتكلم زيد اقول لولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم ان
هذا نصر وتكلم زيد بضم الراء ومعه الواو للجمع او نصر وتكلم زيد بفتح
الراء والواو للعطف قال في مثل لم يدعوا اقول يعني لو لم يكتب الالف
بعد واو الجمع لم يعلم ان لم يدعو هو واو جمع فان قيل لم لم يعكس الامر

قلنا لان الواحد اصل والجمع فرع وعدم الزيادة اصل والزيادة فرع
فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وهذا اى عدم الفرق بين واو الجمع
وواو الواحد عند من لا يحذف بالجازم حرف العلة كما في قول الشاعر هجوت
زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع قوله هجوت
بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم شخص مفعول هجوت وهو غير منصرف
قوله ثم جئت جملة معطوفة على الاولى قوله معتذرا نصب على الحال
ضمير جئت قوله تهجو حال كانك لم تهج حيث جئت معتذرا ولم تدع اى لم تترك الهجو
يعني هجوت زبان في الواقع ولكن حيث اعتذرت فكانك لم تهجه و
لم يسقط الجازم الواو اقول فيه نظر لان مثل هذا شاذ ونادر والنادر
كالمعدوم عندهم فلا التباس بهذا النادر وكتب الالف غير واجب في مادة
فضلا ان يكتب في الجمع طردا للباب فالعلة ضعيف واقول ان يكتب
الالف بعد واو الجمع يرتفع الالتباس بالواحد ولكن يلزم الالتباس
بالتثنية في الصورة فانه لا يعلم ان صورة لم يدعو تثنية سقطت
نونه ام جمع اذ الجازم يسقط نون التثنية كما سقط نون الجمع فوقع من
الالتباس ووقع في الالتباس آخر **قال** جعلت التاء علامة للمؤنث
اقول اى جعلت التاء الساكنة في الوضع سواء كانت ساكنة بالفعل
كضربت او لا كضربتا وقامت الرجال علامة للمؤنث فرقا بين المذكر

اى عدم حذف الواو لضرورة الشعر كما صرح في شرح المفصل

وليشهد على ضعف هذا الوجه قوله فلا يرد

فان التاء ولكن فيهما التاء الساكنة

المذكر والمؤنث في ضربت اى في الفعل كما جعلت علامة في الاسم فان قيل
لم اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم قلنا تعادلا بينهما اذ الفعل
ثقيل والاسم خفيف فان قيل لم كتبت في الفعل ممدودة قلنا للفرق
بين تائى الفعل والاسم في الكتابة والتعظيم بشان الفعل فان قيل
لم زيدت في المؤنث للفرق دون المذكر قلنا اعتبار الاصالة المذكر وعدم
الزيادة ونظرا الى فرعية المؤنث والزيادة واعلم ان تاء التانيث
التي في الفعل تخالف بتاء التانيث التي في الاسم لفظا ومعنى اما لفظا
فلما مر واما معنى فلان تاء التانيث اللاحقة بالفعل لتانيث الفاعل
والتاء اللاحقة للاسم لتانيثه فالتاء كالجزء منه **قال** لان التاء
من المخرج الثاني **اقول** قد سمعت في اوايل الكتاب ان المخارج الكلية ثلثة
فالمخرج الثاني هو الوسط فان قيل لم اختصت التاء من المخرج الثاني قلنا
لكونها من حروف الزوايد على ان مثل هذا السؤال ورد غير معتبر **قال** في
ضربت وضربت **اقول** اى اسكن اللام اذا اتصل بالفعل الضمير المرفوع
المتحرك نحو ضربن وضربت بالحركات الثلث في التاء لدفع توالى اربع حركات
فان قيل لم يسكن ذلك الضمير لدفعه قلنا لانه لو اسكن يلتبس ضربت
بالمفرد المؤنث واما في ضربن فتبعا لضربت **قال** حتى لا يجتمع اربع حركات
متواليات **اقول** وذلك لاجتماع مستكره للمنفل على اللسان فان قيل

ونقض الضمير على القصير

[illegible] ضربت بسكون النون الا انهم حركوها طردا

اى العلة انما تقوم على اسكان اللام فى الثلاثى دون غيره قلنا نعم الا انهم
اسكنوا اللام فى غير الثلاثى ايضا اجراء للباب على وتيرة الاطراد وقيل
المحذوف باق فى مثل يغزون ويرمين لان حرف العلة بمنزلة الحركتين و
يمكن ان يجاب بانه بسكون حرف العلة لا يكون الثقل مع حصول الخفة
فلا يلزم ثقل اجتماع اربع حركات فاحفظ **قال** بل يقال ضربت انا
وزيد **اقول** اى لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد و
بدون الفاصل حتى لا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل وتقييد الضمير المرفوع
احتراز عن المنصوب والمجرور لان العطف عليهما جائز بدون التاكيد والمنفصل
احتراز عن المنفصل وانما قلنا بدون الفاصل لانه لو كان فاصلا يجوز
العطف بدون التاكيد لان طول الكلام يغني عنه فان قيل فوجب على
المص ان يذكر قيد وبغير الفاصل قلنا لما كان التاكيد والفاصل مشتركين
فى الطول بين المعطوف والمعطوف عليه اكتفى بذكر التاكيد كما اكتفى صاحب الكشاف
فى المفصل فان قيل لم لم يكتف بذكر الفاصل عن التاكيد قلنا لكون التاكيد اكثر
وقوعا ونقول ايضا ان الاصل فى جواز العطف هو التاكيد اذ بذلك
يظهر ان المتصل منفصل من حيث الحقيقة بخلاف الفاصل اقول فى هذه
المسئلة نظر وهو ان المعطوف بعد تاكيد المتصل بالمنفصل فى مثل قولك
ضربت انا وزيدا اما المتصل او المنفصل والثانى خلاف المقرر اى لا يكون

اى لا يكون مما نحن فيه بل يكون عطف اسم على اسم اخر نحو ضرب زيد وعمرو
والاول ملزوم المحذور **قال** لكون الحركة فيه عارضة **اقول** اى حركة
التاء لاجتماع الساكنين بسبب الحاق التثنية فان قيل فلم لم يعتبر
سكون التاء بالنظر الى الف التثنية قلنا للضرورة لانه لو حذف
التاء لانه علامة للتانيث ولا حذف الف التثنية لانه علامة للتثنية
فاعتبر صورة الحركة **قال** بخلاف هدبد **اقول** الهدبد اللبن الغليظ
والعلبط قطيع من الغنم والخبط الابرة الصغيرة والخياط الابرة
الكبيرة **قال** حذفت التاء فى ضربن **اقول** اصل ضربن ضربتن فلما حذفت
التاء لاجتماع علامتى التانيث اى التاء والنون لان النون وان
كان ضمير الفاعل الا انه علامة تانيث ايضا كما مر **قال** بخلاف
حبليات **اقول** فان قيل لم وجب قلب الف حبلى ياء فى الجمع قلنا لانه
اجتمع ساكنان وهما الف حبلى والف الجمع ولا يجوز حذف كل منهما اما
الاول فلانها بمعنى الكلمة وهو تانيثها وليست مثل فاء بعد وعين قل
ولام رمت فانها ليست بمعنى زائد على كونها اجزاء من الكلمة والا مثل
تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع عليها والثانى فللجمع فان قيل فلم لم يقلب
واوا قلنا لكون الياء اخف او نقول الياء يكون علامة للتانيث كما
هذى **قال** وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة **اقول** اى فى اللفظ اذ فى

اذ في التقدير مغايران لان فرتجا باعتبار كونه تثنية للمذكر صيغة وباعتبار
كونه تثنية للمؤنث صيغة اخرى فلا يكون منافيا لقوله فيما سبق يجئ على اربعة
عشر وجها واما نحن وهو تثنية انا وجمعه من غير لفظه مذكرا كان او
مؤنثا فلا فرق في التقدير قال وسوى بين الاخبارات اقول اي في نفس
المتكلم وانما سمي اخبارا لان المتكلم يخبر عن نفسه يعني ان صيغة المذكر
والمؤنث واحدة في المتكلم وحده وصيغة المذكر والمؤنث والتثنية
والجمع واحدة في المتكلم مع غيره قال لقلة الاستعمال في التثنية اقول اي
بالنسبة الى المفرد فان قيل الجمع قليل الاستعمال ايضا بالنسبة اليه قلنا
لا اذ فيه اتساع لان الجمع اذا كان قلة يستعمل في الثلثة والاربعة والخمسة
الى العشرة فاذا كان كثرة يستعمل فيما فوق العشرة الى ما بلغ فلا تعيين
فيما يستعمل الجمع بخلاف التثنية فان في حصولها احتياطا الى ضم احد المثلين
الى الاخر اذ لا يستعمل حقيقة الا في المثلين ففيه كلفة فلما كان استعمال
التثنية قليلا لم يحترز عن الالتباس الواقع فيها قال ووضع الضمائر للايجاز
اقول سوى بين ضمير تثنية المخاطب والمخاطبة للايجاز والاختصار فلما كان
ضميري التثنيتين واحدا وجب ان يكون لفظهما الظاهر ايضا واحدا قال
بعض الشارحين بهذا الدليل نعم على تثنية المخاطب والمخاطبة والاخبارات
وليس كذلك اذ الغرض من وضع صيغ متعددة لمعان متعددة كما كان

لما كان التحرز عن الالتباس على تقدير الاشتراك في صيغة واحدة بين
معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لم يقع فيه الالتباس كالمتكلم فانه
ليس فيه الالتباس كما صرح بقوله وعدم الالتباس فلا حاجة الى الاحتراز
فيه في التسوية لقلة الاستعمال والايجاز وبغيرهما بل المحتاج الى الاحتراز
هو التثنية فيجب حذف قوله وضع الى التسوية بين التثنيتين كما يدل
عليه السياق والسباق والا فالواجب تقديمه على قوله لقلة الاستعمال
وتأخيره من قوله وعدم الالتباس كما لا يخفى قال وعدم الالتباس في الاخبارات
اقول يعني انما سوى في الاخبارات لعدم الالتباس فيها لان المتكلم يرى
في اكثر الاحوال او يعلم بالصوت اذا كان المخاطب غير ناظر الى المتكلم
بكونه مشغولا بعمل او بمانع اخر واشتباه صوت المذكر بالمؤنث وبالعكس
فهو اقل القليل قال زيدت الميم في ضربتما اقول اي زيدت الميم في تثنية
المخاطب والمخاطبة نحو ضربتما مع ان القياس ان يقال ضربتا لان علم
التثنية الالف والجمع الواو الا انهم زادوا ميما حتى لا يلتبس الف ضربتا
بالف الاشباع علم الاشباع واقع في كلامهم كما في قول الشاعر اخوك اخو
مكاشرة وضحك وحياك الاله فكيف انت اي اخوك كان اخا المكاشرة
والاستشهاد فيه ان الالف في انتا الف الاشباع تولدت من اشباع فتح
تا انت فلو لم يزد الميم يلزم الالتباس لانه لا يعلم انه ضمير التثنية او الف

علم بيان الاشباع

الاشباع اقول فيه نظر لانه يلزم منه ان يكون في مثل نصر اشبع حتى
يدل على ان الف الف التثنية لا الف الاشباع فالاولى ان يقال
زيدت الميم في ضربتما لئلا يلتبس بتثنية المؤنث في الصورة وخصت
الميم لان الميم قريب من التاء في المخرج واعلم ان الاشباع هو الحركة
بحيث يتولد حرف وهو اما للتفخيم والتعظيم نحو الله واما لرفع الالتباس
نحو العلم فانه اذا قيل العلم يلتبس بالعلم الخاص واما لعدم مجيء الوزن
كواو مضروب لعدم مفعل في كلامهم كما يجيء قال لان تحت انتما مضمر
اقول فان قيل ان ضمير ضربتما هو البارز المتصل قلنا مراده باضمار انتما
تحت ضربتما انه ضمير منفصل له قال لقرب الميم من التاء في المخرج اقول
لان الميم من حروف الشفة والتاء من ما بين طرف اللسان واصول
الثنايا ومن قال انهما شفويان فقد سهى لان التاء ليست من حروف
الشفة واعلم ان هذا الوجه يصلح دليلا لتخصيص الميم من بين حروف
المباني مطلقا لا لمجرد زيادته في انتما وما ذكرناه من زيادة الميم في
ضربتما لا يحتاج الى التكلف كما لا يخفى فان قيل لم خصت الميم من الحروف
قلنا لان مشابهة الميم الحروف العلة اكثر من مشابهة ساير الحروف
لانها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج واحد
بالواو وان الباء والفاء ليسا من حروف الزوايد والواو اثقل من الميم

من الميم قال تبعا لها اقول قال بعض العرفين انما خصت الميم بزيادة
في انتما تبعا للفظ هما فان قيل هذا الدليل ضعيف لان الميم في هما
ليست بزايدة بل هي بدل من الواو والميم في انتما ليست ببدل
بل هي زايدة فلا يقاس احدهما على الاخر قلنا معنى الكلام انه لما ابدلوا
الميم في هو كما يجيء في المضمرات اختاروا الميم في جميع الابواب طردا له
يعني ان القياس ان يجيء هو هوا هو وافلما جعلوا الواو ميما في هوا
كان الانسب ان يزاد الميم في انتما طردا للباب واعلم ان التاء في
الضمير في انت هو ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب عند البصريين
واما عند الكوفيين فانت بكماله ضمير والتاء من نفس الكلمة وقيل ان
الضمير هو التاء وحده وكان ضميرا متصلا فلما اريد انفصاله زيد عليه ان
قال وضمت في ضربتما لانها ضمير الفاعل اقول يعني ان علامة الفاعل الرفع
في المعرب ولما كان الفعل الماضي مبنيا وكان التاء فيه ضمير الفاعل حركت
تحركة تشبه الحركة التي هي علامة الفاعل في المعرب في اللفظ والخط وهي
الضم وان كان القياس يقتضي ان يبقى فتحة المؤكد في المذكر وكسرته
في المؤنث فان قيل لم اشتركوا المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشتركوا
في الجمع قلنا جريا على منوال المظهر فان قيل ههنا اعتراض من وجهين الاول
ان الالف في التثنية مطلقا والواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث

ضمير فلو كانت التاء ايضا ضميرا على ما صرح به ههنا يلزم اجتماع ضميري
الفاعل في ضربتما والثاني انه سيصرح ان ضمير الجمع في ضربتم محذوف اي ضمير
الفاعل فيه محذوف وهو الواو وقال ههنا ضمير الفاعل التاء حيث بين
كلاميه تدافع قلنا انهم اختلفوا في ضمائر هذه الافعال قال بعضهم
ان الضمير الفاعل فيها التاء واما الالف في ضربتما والواو في ضربتم والنون
في ضربتن فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار بهذا
الى ذلك المذهب بقوله لانها ضمير الفاعل وقال بعضهم ان الضمير هو هذه
اعني الالف والواو والنون واما التاء فعلامة الخطاب واشار الى ذلك
المذهب حيث قال فيما سيأتي ان ضمير الجمع في ضربتم محذوف وقال بعضهم
ان الضمير مجموع التاء مع احد هذه الحروف وهذا المذهب ضعيف
اذ يكفي احدهما والاخر زائد ولذلك ترك الاشارة اليه فلما عرفت ما ذكرنا
انكشف لك اندفاع الاعتراضين اما الثاني فظ واما الاول فلانه لو
كانت التاء ضميرا في ضربتما كما هو مذهب بعض يكون الالف علامة
التثنية فلا يلزم اجتماع ضميري الفاعل عليه وان كان الالف ضميرا كما ذهب
اليه البعض فلا يلزم الاجتماع ايضا لان التاء يكون للخطاب خاصة واما
جواب بعض عن الاول بان اطلاق ضمير الفاعل على التاء ههنا مجاز
يعني ان التاء كانت ضمير الفاعل وعلامة الخطاب في الواحد وما جي الى

ولما جي الى التثنية كانت للخطاب المحض وضمير الفاعل هو الالف فخارج
عن التحقيق **قال** وفتحت التاء **اقول** يعني ان التاء لكونها ضمير الفاعل يجب
ان يتحرك بالضم لكنها فتحت خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس
في التثنية وتفصيل الكلام في هذا المقام ان التاء زيدت للمتكلم و
المخاطب والمخاطبة وحركت حذرا عن الالتباس بقاء الثانيث
واختيرت الضمة من بين الحركات لكونها علامة للفاعل واعطيت
للمتكلم لكونه مقدما وفتحت في المخاطب اذ بتقدير الضمة يلزم
الالتباس واختار الفتحة لكونها اخف وانسب بالمذكر المقدم فبقيت
الكسرة فاعطيت للمخاطبة في مثل ضربت والكسرة اخت الياء فناسب
اعطاؤها لها وقال بعضهم ان تاء المتكلم يشترك فيها المذكر والمؤنث
فكان يقتضي حركتين فخص بأثقل الحركات لان الاثنين احمل للتثقيل
من الواحد وقيل لان المتكلم يشبه الفاعل والمخاطب يشبه المفعول
والفاعل مرفوع والمفعول منصوب واختصاص الضمة والفتحة بهما
انسب **قال** حتى يطرد بتثنية **اقول** هذا يعم الزيادة وكون الزيادة
الميم وقيل انما زيدت الميم في ضربتم حتى لا يلتبس او هو بواو الاشباع
واما اختصاص الميم قلنا فلمناسبتها الواو التي هي علامة الجمع
المذكر في الغيبة **قال** لان اصله ضربتموا **اقول** بدليل عود الضمير عند اتصاله

بالضم نحو ضربتموه لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها كالتصغير والجمع
قال فحذفت الواو اقول لما كان ضم الميم لاجل الواو فلما حذفت الواو رجعت
الميم الى اصلها وهو السكون ولم يلزم كتب الالف التي يكتب بعد الواو
وقيل واذا حذفت الواو اسكنت الميم لانه ابلغ في التخفيف قال لا يوجد
في آخر الاسم اقول ان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان لفظ الفعل يعبر عن القليل
والكثير نحو قام زيد فيجوز ان يكون حدث قام مرة او مرارا بل ما يكون تثنية
وجمعا جمع فاعله في الحقيقة فلما ارادوا التثنية والجمع ثنوا الضماير وجمعوها
وقصدوا الى وضع متصلها بعدم اتيان نوني التثنية والجمع بعد الالف
والواو ووقع الواو في الجمع في الآخر وما قبلها مضموم فحذفت الواو ولان الميم
بمنزلة الاسم اذ جعل الفعل المضارع حرف المزيدات على الثلاثي اسما كمخرج
ومخرج وما سبب للاسم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر جنس الاسم في كلام
العرب واو ما قبلها مضموم لكونه مستثقلا الا هو فان قيل ان الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم اسماء آواخرها واو وما قبلها مضموم
فوجد غير هو في كلامهم قلنا مراده لا يوجد في آخر الاسم واو اصلية
ما قبلها مضموم الا هو والواو التي في الاسماء الستة زائدة للاعراب اذ
قد يكون الفا في حالة النصب وياء في حالة الجر او نقول ان اواخر الاسماء
الستة بالاضافة خرجت عن الطرف لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة

كلمة واحدة قال كما في العظاية اقول يعني ان الواو في ضربتموه
خرجت من الوقوع في الطرف الذي هو شرط حذفها بسبب اتصال الضمير
كما خرج الياء عن الطرف بسبب اتصال التاء بها في عظاية فلم تقلب
قبلها همزة ونائبا يقال وقعت بعد الالف الزائدة بل يجوز ان يقال
عظاية بلا قلب العظاية بالعين المهملة المفتوحة والظاء المعجمة من   انما كان يجوز اذ يجوز القلب ايضا فتأمل
القطع وهو الشدة قيل هو دويبة اكبر من الوزغة قال لان اصله ضربتن
اقول اي اصل ضربتم ضربتمو حملا على تثنية كما سيجيء في المضمرات ولئلا
يكون اصل بالميم ضموا التاء لمناسبة الضم الميم كذا قال سعد الله لكن الصحيح
انها ضمت لكونها علامة فاعل كما مر في ضربتما قال لقرب الميم من النون اقول
لان الميم من الشفة والنون من الثنايا وما بين طرفي اللسان ومن
قال لانهما شفويان فقد سهى قال ومن ثمة اقول يعني ومن اجل ان الميم قريب
من النون تبدل الميم من النون كما ابدلت النون من الميم في ضربتن في مثل
عنبر اي كل ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء كما في شنباء وعم بكر والى
هذا التعميم اشارة في قوله مثل وسنذكر وجه ابدال الميم من النون في بحث
الابدال ان شاء الله تعالى قيل ان عنبر يؤدى بلفظ الميم ويكتب بالنون تنبيها
على الاصل كما يكتب نحو من بعد ذلك في القرآن وكتابتها بالميم في المتن
لتصوير اللفظ قال قيل اصله ضربتمو اقول قيل هذا ملايم لان العلة التي ذكرت

في زيادة الميم في التثنية لم توجد هنا والاصل عدم الحمل اقول فلا بد بهذا القائل
من منع زيادة الميم في ضربتم للاطراد في التثنية والحمل عليها قال لطرد في جميع
نونات النساء اقول اي في كون ما قبلها ساكنا لان ما قبلها في نونات النساء
ساكن اما في ضربن فلما مر من انه يلزم اربع حركات متواليات واما في يضربن
وتضربن فحملا عليه واما في اضربن فللوقف واما في ليضربن ولتضربن و
لا يضربن ولا تضربن فللجزم قال لانها علامة اقول اي التاء علامة للخطاب
ولجمع المؤنث اعترض بان فيه علامة اخرى للخطاب ولجمع المؤنث
والجواب ان النون علامة حذف العلامة ليس على الاطلاق فلا بد من
قيد اذا لم توجد علامة اخرى قلنا كلام في ضربتن بالتخفيف وعدم علامة
اخرى فيه معلوم فلذا تركه قال فادخل النون اقول ان قيل لم اختيرت
النون مع ان الاولى هي زيادة حروف العلة قلنا لانه لم يمكن زيادة
حروف العلة اما الالف والياء فلخفة التاء واما الواو فلكراهتهم
اجتماع علامتي جمع المذكر وجمع المؤنث وقيل انما زيدت النون ليكون
بازاء الميم في جمع المذكر اذ الميم والنون متشابهتان في الغنة قال لان
تحته انا مضمر اقول قوله انا اسم لان ومضمر خبره وتحته ظرف للخبر قدم للاهتمام
وكذا الاعراب في امثاله وفي بعض النسخ وقع بتاخير الظرف وههنا
سؤال وجواب قد مر ذكرهما في قوله لان تحته انت مضمر قال فاخير التاء

التاء اقول فان قيل فلم لم يزد من حروف العلة قلنا اما الالف فلانه
يلزم الالتباس بتثنية الغائب واما الواو فللالتباس بجمع المذكر واما الياء
فلعدم تحملها الضمة قال لوجوده في اخواته اقول فان قيل لم زيدت
التاء في اخواته قلنا زيادته فيها حكم وضعي وسره انه لما كان المخاطب
من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد لينتبه عند سماعه والقي سمعه الى ما يلقى
اليه والحروف الشديدة ثمانية احرف وهي الهمزة والجيم والدال والتاء و
الطاء والباء والقاف والكاف يجمعها في اللفظ اجدت طبقك ولا يمكن
زيادة الالف كما مر وما عدا التاء ليس من حروف الزيادة فتعين التاء
للزيادة قال ثم زيدت الالف اقول فان قيل لم يزد لرفع الالتباس
من ساير الحروف قلنا لخفة الالف وهي مطلوبة عندهم قال وقيل تحته
انا مضمر اقول اي قيل انما زيدت النون في ضربنا لان تحته انا مضمر وفيه نون
ثم زيدت الالف لما ذكر في المتن فاختصت الالف بالزيادة لما ذكرنا او
لوجودها في انا وحمل هذا القول على التعميم بزيادة النون والالف من القصور
في المطالعة والتامل في كلام المصنف اعلم ان الاسم في انا هو الالف والنون
عند البصريين والالف الاخيرة اتي بها في الوقف لبيان الحركة فهي كهاء
في الوقف وعند الكوفيين مجموع الالفين والنون قال وتدخل المضمرات
اقول المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا والتقدم

لا فرق بين المضمر والضمير عند الكوفيين
وهما مترادفان واما عند البصريين فالضمير
نوع من الكنايات فكل ضمير مضمر وليس كل مضمر
[illegible]

٤٧

اللفظ اما تحقيقا واما تقديرا او تقدم ذكره معنى او حكما قيدنا الغائب
بتقدم الذكر اذ شرط الغائب ذلك ثم قسمنا تقدم الذكر الى انواع
احدها التقدم اللفظي التحقيقي نحو زيد ضرب والثاني التقدم اللفظي
التقديري نحو ضرب غلامه زيد والثالث التقدم المعنوي نحو من صدق
كان خيرا له والرابع التقدم الحكمي كما في ضمير الشان نحو هو زيد منطلق واعلم
ان الغرض من وضع المضمرات الايجاز والاختصار فان منها ما هو على
حرف ولا شك ان ما قلت حروفه كان اخف مما كثرت حروفه ورفع
التكرار ورفع اللبس الا ترى انك لو قلت جاءني زيد واكرمت زيدا
لا يعلم ان زيدا الثاني عين الاول او غيره لكن لو قلت جاءني زيد واكرمته
لم يحتمل ذلك ان قيل لم يقل وتتصل المضمرات مع ان الاتصال يعم
المستكن والبارز قلنا لئلا يفهم منه الاتصال اللغوي دون النحوي ثم
اعلم ان المضمرات ثلثة المرفوع والمنصوب والمجرور فالمرفوع والمنصوب
منها يدخلان الافعال من الماضي والمضارع والامر ادبها وغيرهما كما ستذكره
والمرفوع والمنصوب والمجرور كلها تدخل الصفات والمراد بها اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل كما ستبين ايضا والمنصوب
والمجرور يتصلان بالحروف والمجرور فقط يتصل بالاسماء غير الصفة كما
سيجيء بيانه فان قيل لم اطلق المرفوع والمنصوب والمجرور بالمضمرات

بالمضمرات مع انها مبنية والرفع والنصب والجر انواع المعرب قلنا مجازا
لكونها واقعة موقع المظهر وقائمة مقامه قال وهي ثم تنقسم اقول اي المضمرات
جميعها تنقسم الى ستين نوعا من جهة اللفظ وتسعين نوعا من جهة
المعنى ووجه الحصر لانها في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع والثاني مضمر
منصوب والثالث مضمر مجرور لانها كناية عن الظاهر وهو اما مرفوع
او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد من تلك الثلثة نظرا الى اتصاله
كل واحد منها وانفصاله فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة
اي اجعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه حتى يصير ما حصل من
الضرب ستة ثم اخرج المجرور المنفصل حتى لا يلزم جواز تقديم المجرور
على الجار يعني لما افتقر الى التقديم والتاخير في الضمائر بحسب اقتضاء المقام
كما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد قام وعمرا اكرمته
وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم
المجرور على الجار في المظهر لم يضعوا المنفصل للمجرور اذ لو وضعوه له
لزم جواز تقديمه على الجار وانه غير جائز فيبقى لك بعد الاخراج خمسة
ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو محتمل عند العقل ثمانية عشر صورة
لكن الكوفي يجمعه في الغائب والغائبة باشتراك التثنية وكذلك المخاطب
والمخاطبة في الحكاية بلفظين اي اكتفى بلفظ المفرد نحو انا ضربت في واحد

وانما سمي المتصل متصلا لاتصاله بما قبله
وانما سمي المنفصل منفصلا لانفصاله عما قبله

المتكلم المذكر والمتكلمة المؤنث والكتفى بلفظ الجمع نحو ضربنا في جماعة
المتكلم والمتكلمة المؤنث وفي تثنيتهما لان المتكلم يبصر في اكثر الاحوال
فيعلم انه مذكر او مؤنث او يعلم بالصوت واما اشتباه صوت
المذكر بالمؤنث وبالعكس ففي غاية القلة فلا اعتداد به كما مر فبقي لك
بعد اسقاط الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل اثنى
عشر نوعا واذا صار المرفوع المتصل الذي هو قسم واحد من تلك
الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا فيصير كل واحد من الاقسام الاربعة
مثل القسم الواحد اي المرفوع المتصل فيحصل بضرب الخمسة الى المتصلات
الثلث والمنفصلين في اثنى عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا
فثبت الحصر قال اثنى عشر للمرفوع المتصل اقول فان قيل لم قدم
المرفوع على المنصوب والمنصوب على المجرور ولم قدم متصل المرفوع
والمنصوب على منفصلهما قلنا لان المرفوع مقدم لكون حق الفاعل
التقديم وان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور بواسطة وان
المتصل مقدم لكونه اخصر ولذا قالوا الاصل في الضمائر الاتصال لزيادة
اختصاره ولشدة امتزاجه بمتعلقه وانما ينفصل لموجب وان المرفوع
والمنصوب اذا اجتمعا قدم المرفوع لشدة الاتصال نحو علمته وكذا تقدم
ما هو في حكم الفاعل من المفعولين نحو اعطيتكه ويجوز اعطيتك اياه واعطيته

واعطيته اياك في الانفصال قال نحو ضربا ضربنا اه اقول هذا مثال دخول
المرفوع على الفعل ومثال دخوله على الاسم المشتق نحو زيد ضارب اي ضارب
هو قال لاتحاد مخرجهما واجتماع الواوين اقول قوله اجتماع الواوين علة
لمطلق القلب المتضمن له قوله لكن جعل الواو ميما وقوله لاتحاد مخرجهما
علة للقلب الخاص اعني قلب الواو ميما وانما قدم هذه العلة مع ان
الاولى تاخيرها نظرا الى الظاهر من قوله لكن جعل الواو ميما قال وقيل حتى
يقع الفتحة على الميم القوي اقول اي قيل انما لم يبق التثنية على حالها لئلا
يقع الفتحة التي هي ثقيلة في حد نفسها من حيث انها حركة على الواو
الضعيفة وكون الفتحة خفيفة بالنسبة الى الضمة والكسرة فان قيل
فيلزم قلب واو هو ميما لهذه العلة قلت ان واوه يحذف في المعانقة
فلا تعتبر فيه ثقل الحركة قال وادخل الميم في انتما اقول يعني ادخل الميم
في انتما مع ان القياس ان يجيء انت انتا انتوا انت انتا انتن بالتخفيف
لئلا يلتبس الفه بالف الاشباع كما مر في ضربتما وحمل الجمع سواء كان للمذكر
او المؤنث عليه في ادخال الميم فقيل انتموا وانتمن ثم حذف الواو في
انتموا لما مر في ضربتموا من انه لم يوجد في كلامهم اسم آخره واو وما قبلها
مضموم ووقع الادغام في انتمن بعد قلب الميم نونا فقيل انتن كما مر
قال وفيه اقول انما ضم الهاء في قوله عليه الله للحمل على نحو منه او ضم للهاء

لغة اهل الحجاز مطلقا على الاصل قال ويجعل ما يلى الفا اقول لما كان
من الاصل فى هو ان يقال هو هوا هو واعلم ان الاصيل فى هى ايضا
هى هيا هين هذا مذهب البصريين لان الواو فى هو والياء فى هى من
اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم
والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما فى التثنية والجمع والاول هو
الاول لان حرف الاشباع لا يتحرك اذا عرفت هذا فاعلم ان يا هى
تجعل الفا وتجعل كسرة الهاء فتحة للالف اذا تعانق بشئ آخر نحو
لها وبها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر واختصت الالف للخفة وتفصيل
الكلام فى هذا المقام ان واو هو تقلب ياء اذا ولى الياء او الكسرة
لان الهاء حرف خفى فلا يكون حاجزا فلو لم يقلب ياؤه الفا لالتبس
المؤنث بالمذكر فى بهى وعليهى بعض لم يعلم ان هذه الصورة التى هى صورة
هى للمؤنث او اصله هو قلبت واوه ياء فان قيل لم قلبت ياء هى
فى ضربها مع ان الالتباس انما يلزم ان لو كان ما قبل الهاء مكسورا او ياء
ساكنة قلنا اطراد للباب فان قيل حذفت الواو فى هو اذا تعانق
بشئ وقلبت الياء فى هى عنده فلم لم يعكس الامر مع ان حرف
العلة وقعت فى الطرف فيهما قلنا ان فى هو مع وقوع الواو على
الطرف ما قبلها مضموم والضم اثقل قال على الياء الضعيف مع ضعفها

مع ضعفها اقول اى مع بقاء ضعف الياء لعدم سكون ما قبلها حتى يحصل
لها قوة كالياء فى ظبى والواو فى دلو وقيل الضمير يرجع الى الفتحة قال
نحو ضربه لا ضربنا اقول هذا مثال دخوله المنصوب الفعل ومثال دخول الاسم
المشتق نحو ضاربه ومثاله دخول الحرف نحو انه قال فى حاله وحدة اقول
فلهذا لا يقال ضربتك بفتح التاء وضربتنى بضم التاء بل يقال ضربت
نفسك وضربت نفسى فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره
لان المضاف غير المضاف اليه وان كان الامتزاج بينهما قال ولهذا
اقول اى ولاجل ان المفعول الاول فى افعال القلوب ليس بمفعول فى الحقيقة
بل المفعول فى الحقيقة مضمون الجملة والثانى وذكر الاول ليترتب الثانى
عليه قيل فى تقدير علمتك فاضلا علمت فضلك وفى تقدير علمتنى فاضلا
علمت فضلى وبهذا التقدير ظهر ان الاول ليس بمفعول فى الحقيقة قال و
اثنى عشر للمجرور المتصل نحو ضاربه الى ضربنا اقول لفظ المجرور كلفظ
المنصوب المتصل وذلك حملهم اياه عليه ووجه الحمل عليه لان المجرور مفعول
كالمنصوب لكن بواسطة فان قيل لم حملوه على متصله قلنا لان المجرور لا بد
وان يكون متصلا ومثال دخول المجرور الحرف نحو له والاسم الجامد نحو غلامه
فنعلم مما سبق ان المرفوع والمنصوب يدخلان الفعل وصاحب المجرور
يدخل الصفات والمنصوب والمجرور يدخلان الحرف والمجرور فقط يدخل

الاسم الجامد واعلم انك قد عرفت ان الاسم في انت واخواته هو ان و
باقي الحروف لحقت لتدل على من هو له وكذلك الاسم في هو واخواته هو الهاء
على الاصح وما في اياك واياي واياه فقد اختلفوا فيه فقال بعضهم ان ايا
اسم ظاهر وقال ابو اسحق انه ظ لكنه لازم للاضافة وقال ابن درستويه
انه متوسط بين الظ والمضمر كاسم الاشارة وقال المبرد هو اسم مبهم اضيف
الى ما بعده كاضافة كل وقال الكوفيون ايا عماد لما ياتي بعدها من الكاف والهاء
والياء في الضماير عندهم هي الحروف التي بعدها ايا حرف وقال بعضهم ان اياك
بكماله هو الاسم والمختار ان ايا اسم مضمر وما وقع بعدها حروف دالة على ما
هي له واليه ذهب سيبويه والاخفش وابو علي والمتاخرون كلهم ولا محل
لهذه الحروف من الاعراب وانما هي علامات كالتنوين وتاء التانيث وياء
النسبة ولكل من الطوايف حجج ومناقضات فلا نطول بذكرها الكتاب
قال جعل الواو ياء اقول لان من القاعدة المقررة ان الواو والياء اذا
اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون تقلب الواو ياء اما الان فخرجهما
وان كانا متباعدين لكن بمنزلة المثلين لما فيهما من المد فكان هو اجتماعهما و
اما انه لا يخلو ان يكون الاخيرة هي الواو والياء فان الاول يلزم الخروج من
ياء لازمة الى واو لازمة وهو اثقل كما ان الخروج من الكسرة الى الضمة
ثقيل وان كان الثاني يلزم الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة وهو

[illegible]

هو اثقل كما ان الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل فان قيل لم قلبت
الواو ياء عند اجتماعهما ولم يعكس الامر قلنا لان الياء خفيف ولكن
لهذا القلب شرايط بعضها عدمية وبعضها وجودية احدها ان يكون
الواو والياء في غير صيغة افعل لانها لم يقلب في ايوم في قولهم يوم ايوم
اي شديد الغم والثاني ان لا يكون ما فيه الواو علما نحو حيوة اسم رجل
وصيون لان الاعلام لا تنقل والثالث ان يكون الاولى ساكنة ليمكن
الادغام ويحصل التخفيف والرابع ان لا يكون الياء بدلا عن شيء كما
في ديوان اي اصله دوان لان البدل متاخر عن المبدل منه والحكم يتوجه على
المبدل منه دون البدل والخامس ان لا يكون للتصغير كما في اسيود تصغير
اسود فان ابدال الواو فيه ليس بواجب قال والمرفوع المتصل اقول اعلم
ان المضمر المرفوع المتصل دون المضمر المنصوب والمجرور دون المرفوع
المنفصل كما يكون بارزا نحو ضربت بالكاف وضربا وضربوا
يكون مستترا ايضا في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها قال في الغائب
اقول هذا وما يعطف عليه يحتمل ان يكون خبر المبتدا محذوف تقديره احدها
في الغائب وان يكون بدلا من قوله خمسة والثاني اولى اي يستتر الضمير المرفوع
المتصل جوازا في الغائب المفرد من الماضي والمضارع وامر الغايب ونهيه
نحو زيد ضرب وزيد يضرب وليضرب ولا يضرب قال وفي الغائبة اقول اي الضمير

ولا صيغة في الضماير المرفوع المتصل المستتر
لكونه اخفى من الابراز عند صون الالتباس
في المستتر لكونه اخصر من المنفصل ثم

المرفوع المتصل يستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة ماضيا ومضارعا
وامرا ونهيا نحو هند ضربت وتضرب ولتضرب ولا تضرب وانما يستتر
في الغائب المفرد والغائبة المفردة لان الغيبة ضعيفة فالخفة
الحاصلة بالاستتار مناسبة له فان قيل لم قيد ثم الغائب والغائبة
بالافراد قلنا احترازا عن تثنيتهما وجمعهما فان الضمير لا يستتر فيهما حذرا
عن الالتباس كما سيجيء فان قيل لم لم يعكس الامر قلنا الواحد لكونه
السابق احق بالخفة وسنذكره قال في المخاطب اقول اي الضمير المرفوع المتصل
يستتر وجوبا في المخاطب المفرد غير الماضي مضارعا وامرا ونهيا نحو
انت تضرب واضرب ولا تضرب فان قيل لم قيد ثم المخاطب بالمفرد
وبغير الماضي قلنا اما الاول فلما مر وسيجيء تفصيله واما الثاني فلما سنذكره
من ان الضمير لا يستتر في مخاطب الماضي قال وياء تضربين اقول قد عرفت
ان الضمير المرفوع المتصل يستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي
بلا خلاف واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند الاخفش
يستتر ليتحد مفردات المضارع في عدم ابراز ضميرها يعني ان انت مستتر
في تضربين والياء علامة الخطاب وفيما ذهب اليه الاخفش نظر لانه يلزم اجتماع
علامتي الخطاب اذ التاء علامة ايضا اللهم الا ان يقال ان التاء تجردت فيها
للتأنيث واما غير العلامة اي الجمهور فهي اي تلك الياء ضمير بارز للفاعل كواو

كواو يضربون وعلامة التأنيث والخطاب عندهم هو التاء فان قيل القياس
يقتضي ان تعين التاء للفاعل اي تزاد التاء موضع الياء فلم زيدت الياء
قلنا ان علامة الخطاب في اولها اعني التاء منعت عن زيادة تاء اخرى
فعينت الياء لمجيئها في هذي امة الله سواء كانت صيغة موضوعة للتأنيث
او كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه هكذا قيل وقيل ان زاد في هذا المذكر
وتا للتثنية ورمي بالياء وتا للمؤنث والزمه بالهاء فبدل من ذي فعلم
ان الياء للتأنيث وليست الف بدلا عن الهاء بل الامر بالعكس ولم تزد
في تضربين علامة للفاعل في موضع الياء من حروف انيت مع ان القياس
ان تزاد مما يضم في الشيء كما في الخطاب للالتباس بالتثنية في زيادة
الالف واجتماع النونين في زيادة النون وتكرار التاء في زيادة التاء
وابرزت الياء في تضربين ولم تبق للفرق بينه وبين جمعه اي تضربن ولم
يفرق بكسر ما قبل النون فيه وسكونه في جمعه اي لم يجز ان يستتر الياء في تضربين
ويفرق بالكسر والسكون حتى لا يلتبس نونه بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد
بالنون الثقيلة في الصورة ولم يفرق ايضا بحذف النون منه حتى لا يلتبس
بالمذكر فان قيل الاولى ان يقتصر على قوله حتى لا يلتبس اذ به يتم الالتباس
بالمذكر المخاطب والمؤنث الغائبة قلنا انما ذكر المذكر لمناسبة المؤنث
المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب فان قيل انه ناسبت الغائبة في التأنيث

ايضا قلنا لما كان الكلام في الخطاب خص بالمذكر المخاطب وان الالتباس بالوجهما
الالتباس بالاواذ المخاطب والغائبة متحدان في اللفظ قال وفي المضارع
اقول اى يستتر الضمير المرفوع المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا
سواء كان وحده او معه غيره نحو انا اضرب ونحن نضرب قال وفي الصفة
اقول اى الضمير المرفوع يستتر جوازا في الصفة مفردا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مؤنثا والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل وانما سميت هذه صفة لدلالتها على اتصاف الذات
بالمصدر نحو انا وانت او هو ضارب ونحن او انتما او هما ضاربان
ونحن او انتم او هم ضاربون وانا او انت او هي ضاربة ونحن او انتما
او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات نحو انا او انت او هو مضروب
ونحن او انتما او هما مضروبان او هما مضروبتان ونحن او انتن او هن
مضروبات ونحن وانا وانت او هو حسن وكذا في سائر الصفات والالف
والواو في هذه المواضع ليسا بضميرين لما سيجيء وانما استتر فيها ضمير لانه
لو ابرز يلزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع واضمر في المفرد
للاطراد واستتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر ان قيل الضمير المرفوع
المتصل يستتر في الظرف والجار والمجرور واسماء الافعال فلم لم يذكره
قلنا بحثه مقصور على بيان احوال المشتقات قال واستتر في المرفوع اقول يعني

يعني ان الاستتار لم يقع في جنس الضمير المنصوب والمجرور بل وقع في جنس
المرفوع لان المرفوع بمنزلة جزء الفعل لشدة احتياج الفعل الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل فان قيل الفعل لو دل على الفاعل يلزم ان يكون فعلا
واسما لدلالته على الحدث والزمان وعلى ذات الفاعل الذى هو غير مقترن
بالزمان قلنا ليس المراد ان الفعل يدل على الفاعل بل المراد ان الدال على الفاعل
هو الضمير وذلك الضمير استتر ولم يتلفظ اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل
ان قيل يجب ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير التثنية فلم قلتم ان المستتر
في ضرب هو هو وهو اكثر من الف ضربا قلنا المستتر هو هو مجاز لضيق
العبارة اذ لم يمكن ان يوضع للضمير المستتر لفظا اقل فعبر عنه بلفظ
الضمير المنفصل لكونه مرفوعا مثله قال فاستتر في الغائب والغائبة
اقول اى استتر هذا الضمير في الغائب المفرد والغائبة المفردة كما تقدم مثالهما
دون التثنية والجمع منهما يعني وقع الاستتار في الغائب المفرد والغائبة
المفردة دون تثنيتهما وجمعهما لان الاستتار اما ان يكون في التثنية و
الجمع ايضا او لم يكن في المفردين ايضا لا سبيل الى كل منهما لانه يلزم الالتباس
فاختص بالمفرد لان الاستتار خفيف فاعطاء الخفيف للمفرد الذى هو
اكثر الاستعمال اولى قال دون المتكلم اقول قيل هذا بدل عن قوله دون
التثنية والجمع مقصور ايضا والمبدل منه غير مقصود فالاولى ان يقال فيه

محذوف تقديره واستتر الضمير المرفوع في الغائب دون المتكلم **قال** قرينة
ضعيفة **اقول** القرينة فعيلة بمعنى المفعول ماخوذ من المقارنة وهي من
عداد الاسماء ولذلك دخلت التاء عليها والقرينة ما يدل على وجود الشيء
لان احد المقارنتين يلزمه الدلالة على وجود الاخر فلا ينافي كونها بمعنى
المقرونة فمعنى الكلام ان الاستتار قرينة اي مقرونة بالفاعل ودالة
على وجوده لكنها ضعيفة اذ الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز نائب عنه ودال
على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا
والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك
اللفظ بوجه فالاستتار قرينة ضعيفة والابراز قوية **قال** للمتكلم القوي و
المخاطب القوي **اقول** قوة المتكلم لكونه مبدأ الكلام وقوة المخاطب لكونه منتهى
الكلام وضعف الغائب لعدم دخله في تحصيل الكلام **قال** واستتر في مخاطب
المستقبل ومتكلمه للفرق **اقول** ان قيل هذا استدراك اذ قوله دون المتكلم
والمخاطب اللذين في الماضي يدل على استتار الضمير في مخاطب المستقبل ومتكلمه
قلنا انما ذكره لتصريح ما علم التزاما او لبيان علته وهي الفرق فان قيل الفرق
يحصل بالعكس قلنا انما لم يعكس لضعف المستقبل لكونه فرعا **قال** قيل ويستتر
في هذه المواضع **اقول** اي قال بعض الصرفيين ان الضمير المرفوع يستتر في هذه
المواضع لفظة دون غيرها لوجود الدليل في تلك المواضع المذكورة دون

دون غيره وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور
الفاعل اذ لا بد وان يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فمضمر بارز و
اذا لم يوجد الاول والثاني حكمنا انه مستتر لئلا يبقى الفعل بلا فاعل فلما
لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم انه مستتر
واذا حقق على هذا الوجه المقام لا يرد على قول الكلام **قال** والتاء في مثل
ضربت **اقول** عطف على قوله عدم الابراز فان قيل قوله لوجود الدليل وهو
عدم الابراز شامل للكل فلم ذكر دليلية التاء وغيرها قلنا حسب لكن لما
وجد دليل آخر اسند الحكم اليه **قال** وهي حروف **اقول** فان قيل لا يذهب
احد الى ان هذه الحروف اسماء فما الفائدة في نفيها قلنا دفع توهم المتوهم
لانه لما قال ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا
والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء كان مظنة عسى ان يتوهم ان التاء
في ضربتك ضربت بسكون التاء وغيرها اسم ايضا **قال** والصفة **قال** عطف
على قوله والتاء او عدم الابراز اي الدليل هو الصفة نفسها في مثل ضارب
وضاربان وغيرهما لان ضاربا موضوع للمفرد المذكر وعلى هذا القياس
قال لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة **اقول** اي لو كانت التاء ضمير الفاعل
وجب حذفها عند وجود الفاعل الظاهر لانه لا يجوز ان يكون للفعل الواحد
فاعلان اما لان معنى ضربت صدر الضرب عني وعن حرف جر يدخل على المفرد

وفيه اشارة الى ان الافراد عرضي بعضهم
بانه معادة له على المطابقة

دفع سؤال الشارح

الثاء في ضربت يدل على ان فاعله مؤنثة
مؤنث على التقدير فلا يكون بارزا اعلم انه
مستتر بدلالة التاء او على الطلب ودل
على ان فاعله مفرد مذكر ونحو
علمها

ومعنى ضربت صدر عنك الضرب
ومعنه ضرب صدر عنه الضرب منه

وما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحداً بالضرورة واما لان الفاعل
ما اسند اليه الفعل فلا يمكن نسبته على وجه الاسناد مرتين فان قيل انا
نجد اسناد الفعل الى اكثر من واحد في نحو ضرب الرجال وجاء القوم وقام
زيد وعمرو قلنا مرادنا انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية
بفعل واحد من غير بدل وعطف قال في مثل افعل اقول اي لا يجوز ظهور فاعل
الامر المخاطب ان قيل قد ظهر فاعل الامر المخاطب في قوله تع اسكن انت
قلنا ان انت ليس بفاعل اسكن بل تاكيد لانت المستتر فيه قال لدلالة الصيغة
عليه اقول اي لدلالة صيغة كل واحد من الافعال الاربعة على الفاعل المستتر
فان تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم الامر والنهي كذلك وان الهمزة في
المتكلم وحده والنون في المتكلم مع غيره يدلان على استتار انا ونحن فلا
احتياج في هذه الافعال الى الابراز فوجب الاستتار واما في غيرها فجائز
كما سبقت الاشارة منا الى كل واحد من مواضع الاستتار قال فصل
في المستقبل اقول المشهور ان المستقبل بفتح الباء وهو اسم مفعول بناء على انك
تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك او ان الزمان مستقبله الآن الصحيح و
مقتضى القياس بالمقابلة على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء اسم فاعل واعلم
ان المستقبل هو المضارع وهو فعل دل وضعاً على الحدث المقترن بزمان
الحال والاستقبال على البدلية ويتعاقب على اوله احدى حروف اتين بشرط

بشرط كونها زائدة على ثلثة احرف وقصد بزيادتها المضارعة ووجه ترك
تعريفه وجه ترك تعريف الماضي فان قيل لم قدم على الامر والنهي وغيرهما قلنا
لانها فروع بالذات ومن المصدر بواسطة واحدة وطريق الاشتقاق من
الماضي انك تزيد في اوله احدى الزوائد الاربع ويسمى التفضيل قال ويقال
له اه اقول اي يقال لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب وينصر وكذا الكلام
في قوله ويقال له ايضاً مضارع وبعضهم سماه ايضاً غابرا وبعضهم يسمى
الماضي به ايضاً لان الغبور من الاضداد يقال غبر الشيء اي مضى وغبر الشيء
اي بقي قال في الحركات والسكنات اقول فان قيل ان السكنات جمع واقله
ثلثة فيلزم ان يكون في ضارب ثلث سواكن قلنا جمع السكنات للمشاكلة
والاطراد بقوله في الحركات او ان الالف واللام اذا دخلا على الجمع يضمحل
عنه معنى الجمعية ويتناول ذلك الجمع على الواحد لانه يراد الجنس فاذا عرفت
هذا فاعلم انه انما سمي المضارع مضارعا لان المضارعة المشابهة وهو
يشابه الاسم من جهة اللفظ والاستعمال والمعنى فكانهما اخوان رضاعا
اما اللفظ فلمشابهته اسم الفاعل في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما
وعدد الحروف نحو ضارب ويضرب ومكرم ويكرم واما الاستعمال فمن
وجهين احدهما في وقوعه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب ومررت
برجل يضرب وفيه نظر لان الصفة ليست هي المضارع فقط بل الجملة

بخلاف نسبته على ... التعلق والايجاب تعدد المفعول

واعلم انه مشتق من الماضي

التناول على الواحد لا ينافي التناول على المتعدد منه

هذا الوجه ينتقض بالماضي على غير الثلاثي نحو قاتل وضارب منه

اعني المضارع مع فاعله المستتر فيه وثانيهما في دخول لام الابتداء اي
اللام التي تفيد التأكيد نحو ان زيدا لقائم وليقوم فان قيل لم تقدم
هذه مع انها للابتداء قلنا لانه لا يخ اما ان يدخل على ان او على ما يليه وكلاهما
غير جائز لكراهتهم اجتماع الحرفين المتفقين في المعنى وهو التأكيد فزحلوا ما
المعنى فمن وجهين على ما ذكره المص احدهما انه مشابه باسم الجنس في العموم
والخصوص يعني ان الجنس يختص بلام العهد بعد ان كان شائعا في امته
فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد
البلوغ على سبيل البدل واذا قلت الرجل باللام يختص بواحد منهم اي
بالمعهود كما يختص المضارع بسوف والسين واللام بعد ان كان صالحا
للزمان الحاضر والمستقبل وثانيهما انه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك
فكما ان العين مشترك بين الذهب والجارية وكفة الميزان والباصرة
والشمس وغير ذلك كذلك المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح
واعلم ان المراد بالحال اجزاء من طرف الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا
من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك هو العرف ولذلك يقال
زيد يصلي حينما يكون في الصلوة مع ان بعض اجزائها ماض وبعضها
مستقبل والا فلا وجود للحال في الحقيقة كما ليس للحال صيغة صالحة لانه اذا
مضى آخر جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يتخلل بينهما

بينهما شيء يسمى حالا واعلم ان الوجوه المذكورة ينتقض جميعها بالماضي لكنه
لا يضر لكونها وجوها لتسمية المضارع مضارعا لان الاطراد ليس بلازم في التسمية
اذ اعتبار التناسب في التسمية ترجيح الاسم على غيره حال الوضع الا انه يضر لكون
المضارع معربا بسبب المشابهة كما سلف فوجب بيان وجه ليس في الماضي وهو
ان للمضارع معان تتعاقب على صيغته وهي كونه مأمورا به نحو ليضرب وعلة
نحو جئتك لتكرمني ومستأنفا نحو لا تذهب انت تقتل كما ان للاسم معان
يتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فهذا اشتراكهما في الاعراب
قال وعينت الالف اقول لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع لاختلاف
معنيهما وتلك المخالفة اما ان يكون بنقص الحرف او بالزيادة لا وجه للاول كما تبين
في المتن فتعينت الزيادة وتلك الزيادة اما كانت في الاول ومن الآخر لما
ذكر في الكتاب ولم يكن في الماضي اي لم يكن المزيد عليه ماضيا والمجرد مستقبلا لما
عرفت في المتن ايضا ولم يكن الزيادة غير الحرف لئلا يلزم الزيادة او كانت حروف
المد واللين لكثرة دورها على السنتهم في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن
بعضها اعني الحركات وجريانها مجرى النفس واستئناس المسامع بها مستلزمة
للخفة الجابرة للثقل الناشئ عن الزيادة والحرف اما الصادر عن المتكلم وحده
او عنه مع غيره او عن الغائب والغائبة او عن المخاطب والمخاطبة طلبوا الآن يزيدوا
في الاول ودفاترك على المضارعة على هذه المعاني جريا على طريقتهم في طلب الايجاز

ما احتضوا و و في العلة لتلك الدلالة لما ذكرنا فعينت الالف للمتكلم وحده
لان الالف الى آخره ثم جعلوا الالف همزة باعطاء الحركة لامتناع الابتداء
بالساكن وعينت الواو اى عينت الواو للمخاطب مطلقا لكونها من
منتهى المخارج وهو الشفة ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو
نحو تراث بمعنى الميراث وتجاه بمعنى التلقاء والاصل وراث ووجاه حتى لا
لا يجتمع الواوات وهو مستكره لان الصوت الحاصل من اجتماعها يشبه نباح
الكلب واما نحو قوله تعالى ووري وواو نحو واقليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان
قطع الواو العطف لما يتعذر فيه لعدم الاجتماع في كلمة واحدة صار كان
الواوات لم يجتمع فيه اولان الواو الثانية فيه ساكنة يمكن ادغامها في الثالثة
فيندفع المحذور ربما بالادغام في الوصل وانما قلنا حتى لا يجتمع الواوات لان الواو ربما
تقع فاء الكلمة نحو وجل ووعد فلو زيدت عليها واو اخرى لعلامة الاستقبال
ثم دخلت عليه الواو العاطفة لاجتمعت الواوات فيكون ووجل برفع اللام
وقلبت فيما لم تقع الواو لاطراد الباب وجعلوا التاء المقلوبة عن الواو علامة
للخطاب اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله للمتكلم فيما سبق وللمخاطب ههنا والغائب
فيما يأتي يعم المذكر والمؤنث سواء كان المخاطب والغائب مفردهما او مثناهما
او جمعهما فان قيل لم قال الواو للمخاطب مع ان هذا الواو التي ابدلت عنها التاء
للغائبة والغائبتين ايضا قلنا ان الواضع وضع الواو للخطاب ثم ابدلت

ثم ابدلت تاء واما الغائبة والغائبتين فاتبعتا بالمخاطب ثانيا وقال بعضهم
التاء في الغائبة والغائبتين تاء التأنيث الساكنة فلما وقعت في الابتداء
حركت لتعذر الابتداء بالساكن فان قيل لم اتبعتا بالمخاطب مع ان الانسب فيهما
الياء لمجيئها في هي علامة للتأنيث قلنا انما لم يجعل الياء علامة لئلا يلتبسا
بالغائب والغائبين وان كانتا تلتبسان بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين
الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاقرب اشكل مع ان اتباع الغائبة و
الغائبتين بالمخاطب اولى من اتباعهما الى غيره لاشتراكهما في الماضي في جعل التاء
علامة نحو ضربت وضربتا وضربت فان قيل لم لم تزد التاء في جمع الغائبة مع
ان الاطراد مطلوب قلت لئلا يلزم اجتماع علامتي التأنيث التاء والنون قال و
من ثمة اقول اى لاستكراههم اجتماع الواوات قبل لا تزاد في اول كلمة واو ولم يوجد
الواو الزائدة في اول من كل كلمة باستقراء كلام العرب والاستقراء حجة عند
العلماء واما ان داود وورنتل اصل الود ونتل اسم بلدة وقيل هو الراهبة اى
الامر العظيم قال وعينت الياء للغائب اقول اى عينت الياء للغائب مفردا
كان او مثنى او مجموعا والجمع المؤنث الغائبة لان الياء من وسط الفم ولان
مخرج الياء متوسط بين مخرج الهمزة والواو وذكر الغائب دائر بين المتكلم
والمخاطب فناسبته الا انه عدل عن هذا في الغائبة والغائبتين كما عرفته
واعلم ان المراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم

والمخاطب اعترض بان الياء يستعمل في الواجب تعالى نحو يفعل الله ما يشاء ويحكم
ما يريد ولا يطلق عليه الغائب عند اصحابنا وانه تعالى ليس بمذكر تعالى عن ذلك علوا
كبيرا وانتم قلتم الياء للغائب المذكر ويمكن ان يجاب عن الاول بان اطلاق
الغائب عليه تعالى على مذهب المعتزلة والكرامية فانهم يقولون اذا دل العقل
على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه سواء ورد
به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر ايضا من اصحابنا على ان اصحابنا يطلقون
الغائب عليه تعالى في بحث الرؤية في الرد على المنكر من يقولهم وقياس الغائب
على الشاهد فاسد ويمكن ان يجاب عنهما معا بان المراد به اللفظ فاذا قلت
الله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب قال واذا كان
مع غيره اقول اما حقيقة نحو انا وزيد نفعل ونحو انا وزيد وعمرو نفعل او اعتبارا
لان المتكلم يستعمل هذه الصيغة اعتبارا لنفسه في الغائب ويستعمل في موضع
التعظيم تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة تجوزا كقوله تعالى نحن نقص عليك قال
عن هواء الخيشوم اقول الخيشوم اقصى الانف وهواؤه الصوت الخارج عنه ويسمى
غنة فالنون غنة تخرج من الخيشوم اذا كانت ساكنة كما ان حروف الحلق مخرجه
في الحلق وقيل عينت النون له للموافقة بينهما وبين نحن على قياس ما قيل
في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذا ترك ذكره قال وتسمى هذه الحروف اقول
اي الحروف التي تسمى في الاصطلاح الزوائد الاربع وهي التي يجمعها انيت وتسمى

وتسمى ايضا حروف المضارعة لحصول المشابهة بين المضارع وبين الاسم بسببها
فتحت طلبا للخفة لانه لا مجال لان يكون ساكنة لوقوعها في الابتداء ولا مكسورا
لانه يلتبس المضارع بلغة تعلم مع ان الكسر ثقيلة ولا مضمومة لئلا يلتبس
المعلوم بالمجهول في مثل نعلم ويلزم الثقل ايضا فتعينت الفتحة للخفة
الا في الرباعي والمراد بالرباعي ههنا ما كان ماضيه على اربعة احرف مطلقا وهو
فعلل وملحقاته والافعال والتفعيل والمفاعلة يعني ان حروف المضارعة
مضمومة فيهن لانه لا مجال للسكون كما مر وللفتح لانه يلتبس مضارع المزيد اي
مضارع الافعال بمضارع المجرد نحو يضرب فانه لا يعلم ان ماضيه ضرب او اضرب
وللكسر لثقلته لان من جملة الحروف الياء واذا كسر يلزم اجتماع الكسرات
فتعين الضم وهو وان كان ثقيلا لكن لم يبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها
او لان الضم فرع بالنسبة الى الفتح لان الثقيل فرع الخفيف والرباعي فرع الثلاثي
هكذا قيل وفيه نظر لان هذا انما يكون دليلا على المزيد على الثلاثي الا ان يقال ان
الرباعي فرع الثلاثي لان الثلاثي مقدم عليه لخفته بسبب قلة حروفه لكنه
يلزم ضم حروف المضارعة في الخماسي والسداسي بهذه العلة وقيل انما ضمت هذه
الحروف في الرباعيات لقلة استعمالها بالنسبة الى الثلاثي وفتح فيما عداهن
وان كن فروعا وقليل الاستعمال لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن ايضا يلزم
الثقل وكذا في الكسر قال اما بعد ربيع اصله بريع اقول يعني انتم قلتم ان حروف المضارعة

نفتح فيما وراء الابواب الاربعة وقولهم يهريق ليس من تلك الابواب المذكورة
مع ان حروف المضارعة مضمومة فيه والجواب ان يهريق من تلك الاربعة
اى من باب الافعال لانه في الاصل اراق يريق من الاراقة بمعنى الصب فزيدت
الهاء على خلاف القياس فصار اهراق يهريق اهراقا والامر اهرق والنهى
لا تهرق وفيه لغة اخرى هراق بقلب الهمزة هاء لاتحادهما في المخرج يهريق بفتح
الهاء لان اصله يأريق فلما قلبت الهمزة هاء لم يلزم اجتماع الهمزتين في المتكلم
هراقة فهو مهريق وذاك مهراق بفتح الهاء فيهما والامر هرق والنهى لا تهرق
وفيه لغة اخرى اهرق يهرق اهراقا من اراق بقلب الهمزة هاء ولا تم حذفت
الالف وللزوم الهاء صارت كلها كانها من نفس الكلمة ثم اتى بالهمزة للافعال
ان قيل اما كلمة فيها معنى الشرط فالفاء الجزائية لازمة لجوابها فلم لم يقل فاصله
يريق قلت ان ترك الفاء انما وقع من الناسخ ولذا وجدت في النسخ الصحيحة
على ان المراد باللزوم الثبوت الاكثرى لا الوجوب **قال** وتكسر حروف المضارعة
في بعض اللغة **اقول** اى فيما عدا لغة بنى اسد وقيل هذه اللغة بلغة تعلم و
بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتقوى احد الياءين
بالاخرى **قال** للدلالة على كسر عين الماضى **اقول** وعينت حروف المضارعة دون
غيرها للدلالة على كسرة الهجاء في الماضى لانحصار زائدة والتصرف في الزائد اولى
فان قيل لم خص على كسرة العين ولم يقل على كسرة العين والهمزة او على كسرة

او على كسرة الماضى ان كسرة حروف المضارعة في السداسى وبعض الخماسى للدلالة
على كسرة الهمزة في الماضى قلنا ترك ذكر الهمزة اكتفاء بذكر العين ووجه الاكتفاء
به كون العين اصلا في الاصل على ان في بعض النسخ وقع كما ذكرت **قال** وفي
مثل تتعلم وتتباعد وتتدحرج **اقول** اذا اجتمع تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل
وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب والمخاطبة مطلقا او الغائبة المفردة
والمثناة احديهما تاء المضارعة والثانية التى كانت في اول الماضى فيجوز
اثباتهما وهو الاصل للدلالة كل واحد منهما على معنى ويجوز حذف احديهما
نحو قوله تعالى فانت له تصدى اى تتصدى فانذرتكم نارا تلظى اى تتلظى و
لا تفاوتوا اى ولا تتفاوتوا والا تنابزوا اى ولا تتنابزوا وانما قلنا يجوز
حذف احديهما لانه لزم من اجتماعهما ثقل فدفعه اما بالادغام او بالحذف لا سبيل
الى الاول لانه لو ادغمت الاولى بعد اسكانها في الثانية يلزم اجتلاب الهمزة
لتعذر الابتداء بالساكن والحذف اسهل واولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما
والاتيان بالهمزة على ان همزة الوصل لا تدخل على المضارع لمشابهته بالاسم الفاعل
مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل عليه بخلاف الماضى
فانه قليل المشابهة ولذا جاز دخولها عليه نحو اثاقل مع ان وقوع الحذف في
القران دليل الجواز قال سعد الملة والدين اختلفوا في المحذوف فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل وذهب

لان التاء الاولى [illegible]
والثانية [illegible]

مطلب [illegible]
[illegible] تتفعل و تفاعل

مهما

وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة والمشاركة وحذفها
مخلّ لكن الاولى حذف الثالثة لان رعاية كونها مضارعا اوجب لان الوضع من
الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ وان المطاوعة
وسائر معاني الابواب فانما هي عارضة عليه مع ان الثقل انما يحصل عند
الثانية فاختار المص مذهب البصريين ولذا قال ويحذف التاء الثانية واعلم
ان المص انما مثل تتقلد وتتباعد وتتنجز بلفظ المبني للفاعل للتنبيه على
ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل
فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل على اكثر استعمالا
من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى ولانه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من
المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق هو التاء
المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل
وفعلل قال وسوى المخاطب واقول وسوى بين موحديهما وتثنيتهما في مجرد وجود
التاء كما تر فان قيل المناسب ذكر هذا البحث في تبيين التاء للمخاطب قلنا لما
كان له كلام طويل اخّره او نقول ان التاء في الغائبة تاء التأنيث الساكنة
على ما قال بعضهم كما تر لا التاء المبدولة من الواو ولا حاجة لايراده قال
لاستوائهما في الماضي اقول اي لاستواء المخاطب والغائبة في ماضيهما في مجرد كون
التاء علامة لهما لا في حركتها وسكونها ولكن لا يسكن التاء في غائبة المستقبل

في غائبة المستقبل كما اسكن في غائبة الماضي لضرورة امتناع الابتداء بالساكن
ولا يضم لبزول الاستواء حتى لا يلتبس الى قال موافقة بينهما وبين اخواتها
اقول اي بين الغائبة والمتكلم والمخاطب والغائب او بين ما به الاستواء اعني
التاء وبين الهمزة والنون والياء حاصل الجواب وان لزوم الالتباس لكن
فيه فائدة قال في آخر المستقبل اقول فان قيل ان النون انما تدخل بعد الالف و
الواو والياء قلنا ان هذه الحروف لما كانت ضماير الفواعل كانت شديدة
الاتصال بالفعل فجاز اطلاق الاخر قال علامة للرفع اقول يعني ان النون
في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون عوض عن الحركة في يفعل اي
في موحد كل واحد منها وانما عوض النون عن الحركة لانه لما وجب ان يكون صدر
الافعال معربة لبقاء مضارعتها بالاسم بعد لحوق هذه الضماير ولم يمكن ان تجعل
اللام محل الاعراب لما ذكر المص من ان اللام كانت بمنزلة الوسط والاعراب
لا يكون في الوسط وان هذه الضماير يقتضي كون اللام على وجه مخصوص فان
الالف توجب كونها مفتوحة والواو مضمومة والياء مكسورة ولان بعض
اعرابه الجزم ولو اجري عليها لزم التقاء الساكنين ولا يمكن حذف احدهما
ولم يمكن ايضا ان يجعل هذه الضماير محال الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الفعل ومحل الاعراب يجب ان يكون من نفس المعرب ولان بعضها
لا يقبل الحركة اصلا وبعضها يستثقل عليه بعض الحركات لزم زيادة حرف

تنوب مناب الحركة ولم يمكن زيادة حرف المد فاشبهها بها وهو النون لمكان
الضمائر لانه يلزم اجتماع الساكنين ولا يجوز حذف احدهما فزاد واحرفا
شبيها بها وهو النون فجعل علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لانه علامة
الفاعل ثم حذفوها في حال الجزم كحذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب
على الجزم لان الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما سيجيء فلما حمل النصب على الجر
في تثنية الاسم وجمعه حمل على الجزم في الفعل وكسرت النون بعد الالف في يضربان
وفتحت في يضربون حملا على ضاربان وضاربون وضاربين قال الا نون يضربن

كما انه كسرت النون في ضاربان وفتحت في ضاربون للفرق كما ذكر في موضعه

وهي علامة التأنيث اقول اي ان جميع النونات الداخلة على المضارع عوض عن
الحركة في يفعل ليكون علامة للرفع الا نون يضربن اي نون جمع المؤنث من
المضارع وهي علامة للتأنيث ولذا لا تسقط حال الجزم والنصب كما في فعلن
اي كالنون التي في جمع المؤنث من الماضي فان نونه علامة للتأنيث لا علامة للرفع
ولا ينافي كونه علامة للتأنيث كونه علامة للجمعية وضمير الفاعل ايضا قال فالياء
في تضربين اه اقول هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قلت ان نون يضربن
علامة للتأنيث لا للرفع ومن ثمة يقال بالياء دون التاء حتى لا يجتمع علامتا
التأنيث فما تقول في تضربين فانه اجتمع فيه علامتا الخطاب لان التاء
علامة الخطاب والياء ايضا عند الاخفش واجاب عنه المص بان ياءه
ضمير الفاعل لا علامة الخطاب ذهابا الى مذهب الجمهور والجواب على قول الاخفش مذكور

مذكور فيما سبق قال واذا دخل لم اه اقول لما فرغ من بحث المضارع الذي يتعلق
بصورته ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فيقول اذا دخل لفظة لم على المستقبل
ينقل معناه الى معنى الماضي وينفيه فيكون لفظه لفظ المضارع ومعناه
معنى الماضي المنفي نحو لم يضرب اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لان لفظة
لم شابهت بكلمة الشرط اعني ان في اختصاصهما بالفعل فكما ان ان ينقل معنى

لان حرف الشرط يقتضي الاستقبال والا لم يكون في الفعلية

الفعل الى المستقبل كذلك لم ينقل معناه وقد وقع في بعض النسخ النقل بعد
قوله بكلمة الشرط وهو ليس بصحيح لانه مصادرة على المطلوب ولو ذكر في هذا
الفصل حكم كون المستقبل منصوبا بحروف النواصب ومجزوما بحروف الجوازم

مطلب فصل في الامر

لكان احسن قال فصل في الامر والنهي اقول لما فرغ من بيان المستقبل شرع
في بيان الامر والنهي وانما قدم الامر على النهي لان الامر لطلب الفعل وهو وجودي
والنهي لتركه وهو عدمي واعلم انه لا فرق عندهم بين الامر والدعاء والالتماس وطريق
اشتقاق الامر انك تزيد في اول المستقبل اللام كما سيجيء وطريق اشتقاق
النهي انك تزيد في اول المضارع لا الناهية فهما مشتقان من المصدر بواسطتين
فالامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل فقوله صيغة جنس يشمل غير المحذور
ايضا والصيغة هي الهيئة الحاصلة للتركيب قيل بقوله صيغة يحترز عن الطلب
الذي يكون بالاشارة ولعل هذا بناء على ما قيل من ان الجنس اذا كان اعم
من وجه من الفصل يحترز به فقوله يطلب بها الفعل اما بفتح التاء الفوقانية

على ان يكون مخاطب المضارع من المبنى للفاعل واما بضم الياء التحتانية على ان يكون
غايب المضارع من المبنى للمفعول والفعل بفتح الفاء لانه مصدر وبكسر الفاء
اسم لقسم من اقسام الكلمة احترز به عن الافعال الطرية والنهى ونحوه عن
الفاعل احترز به عن قسم المبنى للمفعول لكنه يعم الفاعل الغايب والمخاطب
وعند بعضهم الفاعل المتكلم ايضا فان قيل لم خص بالمبنى للفاعل والاولى
ترك قوله عن الفاعل ليعم المبنى للمفعول قلنا انما خصه لكونه اكثر وقوعا
قيل التعريف يتناول الامر المبنى للمفعول لان المراد بالفاعل معناه الاصطلاحى
لا ما احدث الفعل فان قيل تعريف الامر عنه مانع لدخول مثل عفا الله في
موقع الدعاء ومثل الطلب بمثل الفعل ونحو كتب عليكم الصيام وغير
جامع لخروج مثل اترك قلنا المراد بالامر صيغة وضعت للطلب ومعنى
اترك كف النفس وهو فعل من افعالها فان قيل لم قدم الامر والنهى على اسمى
الفاعل والمفعول وغيرهما قلنا لانهما فعلان كالماضى والمضارع اولان
صورة المضارع باقية في الامر الغايب والنهى اولانهما اكثر تصرفا قال
قال نحو ليضرب اقول اى ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن اضرب
اضربا اضربوا اضربى اضربا اضربن هذا عند الاكثر والى لاضرب ولنضرب عند
من يجوز مجيء الامر المتكلم في المعلوم وانما قدم الامر الغايب على الحاضر لانه
صورة المضارع باقية فيه اولانه معرب بالاتفاق اولان الغايب مقدم

مقدم على المخاطب في الماضى والمضارع كما مر في فصل الماضى واعلم ان الامر
ان كان حاضرا يسمى امرا بالصيغة في الاصطلاح والافصح بالام وقد يحذف
اللام للضرورة واجاز الفراء عند غيرها ايضا مستدلا بقوله تعالى قل لعبادى
الذين امنوا يقيموا الصلوة اى ليقيموا ولم يكن جزمه لكونه جواب الامر
لان القول لا يصلح ان يكون سبب الاقامة ق لمناسبة بينهما ال فان
قيل ان المص عد الامر من مشتقات المصدر في صدر الكتاب وههنا صرح بانه
مشتق من المضارع قلنا ما ذكره في صدر الكتاب يعم المشتق بالذات و
بالواسطة ومعنى كلامه ههنا ان الامر انما اشتق من المضارع بالذات دون
الماضى لمناسبة بينهما في الاستقبالية اما المضارع فظ واما الامر فلان الانسان
انما يؤمر بما لم يفعله بعد واما قوله يا ايها النبى اتق الله فالمراد ما حصل
فيه وجد فيه معنى الاستقبال فقيل لا يجوز ان يؤخذ الامر من الماضى لانه يؤدى
الى تحصيل الحاصل والى تكليف ما لا يطاق لان ايجاد الموجود محال وهذا وجه التخصيص
بالنسبة الى الماضى واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء فليكون اقرب الى الضبط
قال زيدت اللام في امر الغايب اقول اى زيدت اللام للطلب في الامر الغايب في
اول المضارع كما سنذكره قال يهوى السمان اه اقول الهوى ان كان من الباب
الرابع يكون بمعنى الحب وان كان من الثانى يكون بمعنى الصعود والسقوط و
المراد ههنا هو الاول والسمان جمع سمينة والموصوف محذوف اى النساء السمان

تعالى يهوى اى فلان يهوى
بمعنى سقط الى اسفل

فشيبتني اي جعلتني تلك النساء ذات الشيب قبل وقت الشيب اما لكثرة مصاحبتي
بهن او لتعلقي بسائلاتهن وقوله قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان
القديم وبفتح الدال مصدر من قدم بضم الدال والمقصود هو الاول والمصراع
الثاني حال من المفعول في فشيبتني فان قيل لم وجد في النسخ الصحيحة بعد
البيت قوله اي حروف هويت السمان قلنا لتعيين حروف الزيادة من بين
حروف البيت لئلا يتوهم كون حروف الزوائد مجموع حروف البيت ونقل
عن المبرد انه قال سالت ابا عثمان المازني عن حروف الزيادة فانشد هذا
البيت فقلت اسالك عن حروف الزوائد تنشدني بيتا فقال يا احمر فقد
اجبتك مرتين وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان بل معناها انه
اذا اريد زيادة حرف من غير جنس الاصول ولغير الالحاق فانما تزاد منها لا من
غيرها فان قيل لم اختصت تلك العشرة بالزيادة دون غيرها قلنا لان اولى
الحروف بالزيادة حروف المد وسائر الحروف مشابهة بها فالهاء مجاورة
للالف في المخرج كالهاء واللام وان كان مجهورا لكنه يشبه النون وقريب منه
في المخرج ولذلك تدغم فيه النون نحو من لك والتاء من حروف المهموسة
والميم من مخرج الواو والنون قريب من الواو في المخرج ويشبه حروف
العلة في الامتداد **قال** وكسر اللام **اقول** اشارة الى جواب سؤال وهو ان حق
حروف المعاني الواردة على هجاء واحد البناء على الفتح كهمزة الاستفهام لانه في

لانه اخو السكون فلم لم تفتح لام الامر بل كسرت وتقرير الجواب ان لام الامر
مشابهة باللام الجارة في الصورة ووجه المشابهة ان الجزم في الافعال بمقابلة
الجر في الاسماء لانهما مشتركان في الرفع والنصب وفي الاسم جر وليس في الفعل
جر لان الجر انما يكون بحرف الجر او بالاضافة ولا مدخل لهما في الفعل فليس فيه الجر
بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فيكون عامل الجزم
بمنزلة عامل الجر فثبت ان لام الامر بمنزلة اللام الجارة ومشابهة بها
فكما ان اللام الجارة في الاسماء تكسر اذا دخل على المظهر كذلك يكسر لام الامر
وانما قلنا اذا دخل على المظهر تكسر لان اللام الجارة اذا دخل على المضمر تفتح
فان قيل لم كان كذلك قلنا انما كسر في الاول فرقا بينه وبين اللام الابتدائية
ولم يفعل الامر بالعكس لان في كسر اللام الجارة رعاية لجانب عملها وفتحت
في الثاني على الاصل اذ لا تدخل اللام الابتدائية على المضمر حتى يلزم الاشتباه **قال** و
اسكنت بالواو والفاء **اقول** اي كثيرا ما تسكن لام الامر بالواو والفاء العاطفتين
لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام و
حرف المضارعة وكذا الفاء معها كلمة واحدة على وزن فخذ وكبد ونحوهما
مما عينه مكسور وفاؤه مفتوح فتخفف باسكان العين واما ثم فحمل عليهما
لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعدها لكونها حروفا اكثر من
واحد وكذا كان اكثر القراء على التحريك في قوله تعالى ثم هو يوم القيمة من المحضرين

كما اسكن في فخذ اي كما تسكن العين كثيرا في فخذ بسلب حركتها او بنقل
حركتها الى الفاء فالفاء مفتوح في الاول مكسور في الثاني وفيه لغة اخرى هي
كسر الفاء والعين لان حرف الحلق لكونها قوية تتبع ما قبلها وهذه الوجوه
جائزة في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم او فعل كما في شهد قال
ونظيره اقول اي نظير لام الامر في الاسكان كثيرا سكون الهاء في هو وهي بالواو
والفاء وهمزة الاستفهام تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد ولا يجوز فيه
عضد بضم الفاء نقلا من العين لثقل الضمة وقد جوزه بعضهم قال وحذفت
حرف الاستقبال اقول اي حذفت حرف الاستقبال في امر الحاضر بعد حذف اللام للتخفيف
لكثرة استعماله اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق البصريين والكوفيين كما سيشير و
تفصيل الكلام في هذا المقام ان الامر المخاطب في الاصل كان باللام كما لام الغايب
لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وكذا الامر
المتكلم كان باللام في المعلوم والمجهول على مذهب بعض كما اشرنا فالصيغة ليضرب
ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن لتضرب لتضربا لتضربوا لتضربي لتضربا
لتضربن لاضرب لنضرب فستة للغيبة وستة للخطاب واثنان للمتكلم فلما
كثر استعمال المخاطب المعلوم اما موارد استعمال جنس الامر الحاضر بالنسبة
الى جنس الامر الغايب واما لان الغايب لبعده عنك اذا اردت ان تامره
امرت الحاضر ان يودي اليه نحو يا زيد قل لعمرو ليسعم ثم حذفت حرف الاستقبال للفرق بينه

بينه وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين الامر الغايب بدليل قوله في نزاع بناء
الامر الحاضر للفرق بينه وبين المضارع وانما لم يفعل المخاطب بالمعلوم في قوله
وحذفت حرف الاستقبال في المخاطب بناء على ما ذكر حكم المخاطب المجهول عقيبه
وقوله وعين الظرف الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق فيكون معناه عين
حذف اللام وحذف حرف الاستقبال في الامر الحاضر دون الامر الغائب لكثرة
استعمال الامر الحاضر المعلوم فالتخفيف به اولى ومعنى قوله ومن ثمة اي ومن
اجل ان حذف اللام وحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهول المخاطب
فان قيل ان قولكم اصل اضرب لتضرب يخالف ظاهر قول الصرفيين ان اصل امر
الحاضر مخاطب المضارع قلنا انهم يخبرون عما بقي بعد حذف اللام من صورة
المضارع المخاطب واذا عرفت بهذا الوجه المقام تسقط عنك الاوهام التي
تخيلها الاقوام قال واجتلبت الهمزة اقول ان قيل لم خص اجتلاب الهمزة قلنا
لانها اقوى الحروف لكونها من مبدا المخارج والابتداء بالاقوى اولى اولانها
تحذف من نحو اول الكلمة كثيرا فزيدت اولا جبرا لحذفها قال للافتتاح اقول
اي ليمكن الابتداء لان الابتداء بالساكن ممتنع قال ابن يعيش في شرح
المفصل وقد ظن بعضهم ان ذلك في لغة العرب لا غير وان ذلك ممكن في لغة
قوم اخرين ثم قال ولا ينبغي ان نشتغل بالجواب عن ذلك لان سبيل معتقد
ذلك سبيل من انكر العيان وكابر المحسوس ان قيل لم لم يتحرك ما بعد حرف المضارعة

حتى لا يحتاج الى الهمزة قلت لانه لا يخلوا اما ان يجعل مفتوحا او مضموما او مكسورا
وبتقدير الاول يلتبس بالماضى المعلوم وبتقدير الثانى يلتبس بالمجهول والكسرة
لا تدخل الفعل فى اوله الا فيما نقل من العين وانه عارض والبحث فى الاصل
والوضع قال وكسرت الهمزة اقول اى زيدت الهمزة ساكنة لتقليل الزيادة
ثم كسرت للاحتياج الى التحريك اولان حروف الهجاء ساكنة فزيدت ثم كسرت
وانما كسرت لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لان حركة الساكن لا يكون الا
حركة بناء رو ما للمناسبة بينهما فلا تناسب ابعد الحركات من الموجب وهو
الكسرة لعدم دخولها على القبيلتين من الموجبات وهما غير المنصرف والمضارع
بخلاف اخويها فانهما يدخلان عليهما اولان السكون فى الجزم عوض فى الفعل
من الكسرة فى الاسم فعوض الكسرة من السكون ايضا وانما سميت همزة الاولى
همزة وصل لانها انما دخلت للتوصل بها الى النطق بالساكن وسميت همزة
القطع همزة قطع لقطع ما بعدها عما قبلها قال ولم يكسر فى مثل اكتب اقول يعنى
ان همزة الوصل تكسر فى المفتوح العين والمكسور العين ولا يكسر فى المضموم
العين بل يضم مع ان الاصل فى همزات الوصل الكسر قال ومن ثمة يجعل واو
قنوة ياء قال اى ومن اجل عدم كون الساكن مانعا قويا لكونه كالميت جاز
واو قنوة ياء لانكسار ما قبلها اعتبارا وان لم يكسر ما قبلها حقيقة والقنوة
بالفارسية نگاه داشتن گوسفند براى نتاج الا ان ابن الحاجب جعل الساكن

الساكن حاجزا اذ عد قلب واوه ياء شاذا لعدم كسرة ما قبلها ويقويه
عدم كتابة الهمزة خبيث بالالف وبرء بالواو ودفىء بالياء ونقل ركن الدين
فى شرح الشافية عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت
لا من قنوت لكن ما ذهب اليه المص وغيره كالزمخشرى اولى واظهر اذ يرد
على ابن الحاجب الامالة فى شملال ويرد على ما نقل من ابن القطاع ان قنية
لا يمنع استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا قال وفتح الف ايمن اقول اى همزته
فان لفظ الالف يطلق على الالف والهمزة بالاشتراك او بالحقيقة فى
الالف والمجاز فى الهمزة او بكونها على صورتها فى بعض المواضع كما يجىء فى المهموز
او لكونهما متحدين بالذات لان الساكن المد والالف والمتحرك او غير المد
همزة فالاختلاف انما هو بالعوارض لهذا شبهوهما بالهواء والريح فكما
ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا واذا سكنت صارت هواء فكذلك
الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت صارت الفا قال لانه
جمع يمين اقول ذهب البصريون الى ان ايمن مفرد وهو من اليمن بمعنى البركة
فهمزته همزة وصل وانما فتحت مع ان الاصل هو كسرها للخفة لكثرة استعماله
وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين والف للقطع لانه افعل والف مفتوحة
ثم جعل للوصل اى عومل به ما عومل بالف الوصل اى اسقطت فى الدرج
لكثرة الاستعمال قال وفتح الف التعريف اقول ان حرف التعريف عند المبرد

هى الهمزة وعند الخليل مجموع الهمزة واللام فيكون نح معنى كلامه ان الف
التعريف اما وحده او مع اللام ليس للوصل بل الف قطع وانما اعطى له
حكم همزة الوصل كهمزة ايمن لكثرة الاستعمال وعند سيبويه هى اللام
وحده والهمزة للوصل واضافة الالف الى التعريف يكون لادنى ملابسة
فيكون معنى الكلام و فتح الالف للملابس للتعريف مع كونه للوصل و
الاصل فيه الكسر لكثرة الاستعمال وخفة الفتح **قال** وفتح الف اكرم **اقول**
قيل هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره ان قولكم فى كيفية اخذ الامر
منقوض بامر باب الافعال نحو اكرم فان ما بعد حرف المضارعة ساكن وعينه
ليس بمضموم بل مكسور ولم يزد فى اوله همزة وصل مكسورة بل همزة
مفتوحة مقطوعة والجواب ان همزته ليست من همزة الامر حتى تكسر بل الف
قطع زيدت للتعدية محذوفة من تاكرم اطرادا للباب فما بعد حرف المضارع
متحركة لان اصل تكرم تاكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم لان حرف المضارع
سوى حرف المضارعة هى حروف الماضى فجاؤا بالامر على الاصل المرفوض احترازا
بذلك عن وقوع الالتباس بين الامر من المجرد وبين الامر من المزيد فيه مثلا
لو قيل من تكرم الكرم بكسر الهمزة لم يعلم انه من الرباعى او الثلاثى واعلم انه
اطبق جميع الشارحين على ان يكون قوله وفتح الف اكرم اشارة الى جواب
السؤال الذى مر تقديره الان الحق انه اشارة الى جواب السؤال الذى قرر فى سوابقه بدليل السباق والسياق على ما لا يخفى على المتقن ومنشاء اتفاق
الشراح ان فى كتب الصرف يقع ذلك فى صدد بيان كيفية اخذ الامر وفى هذا
الكتاب لم يقع فيه فلا وجه للحمل عليه **قال** لاجتماع الهمزتين **اقول** يعنى لما اجتمعت
فى فعل المتكلم وحده همزتان حذفت احديهما ثم حذفت من الكل وان
لم يجتمع اطرادا للباب اذ اتحاد الباب اولى من اختلافه بل واجب عندهم
وقول الشارح على الكرسية معمما فانه اهل لان يوكرم ما شاذ واعلم
ان الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع هو ان كل فعل لم يكن فى ماضيه
همزة فهمزته فى الامر همزة وصل نحو اضرب من ضرب وكل فعل فى ماضيه
همزة وكانت الياء والمستقبل مضمومة فهمزته فيه همزة قطع نحو
نحو اكرم من اكرم يكرم والا فهمزة وصل نحو اجتمع من اجتمع يجتمع واستخرج
من استخرج يستخرج هذا فى الافعال واما فى الاسماء فما ثبت فى تصغيره
فهو الف القطع نحو اخ تصغيره اخى واب تصغيره ابى وما لم يثبت فى تصغيره
فهو الف الوصل نحو ابن تصغيره بنى واسم تصغيره سمى هذا اجمال وتفصيله
ان همزة الوصل اما فى الاسماء والافعال والحروف وما فى الاسماء فما خبرنا
سماعى وقياسى اما السماعى ففى عشرة اسماء والقياسى ففى كل مصدر
بعد همزته خمسة احرف فصاعدا وهو احد عشر مصدرا واما فى الافعال ففى
افعال تلك المصادر وفى صيغة امر الثلاثى واما فى الحروف ففى لام التعريف

قال ولا يحذف الف الوصل في الخط اقول يعني ان همزة الوصل تحذف في اللفظ
في حالة الدرج لعدم الاحتياج اليها ولا يحذف في الخط وتلك الحالة مع ان
الخط تابع للفظ لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها حتى
لا يلتبس الامر من الباب الرابع بالامر من باب التفعيل فانه لو حذفت
الهمزة بقي العين واللام والميم في الكتابة فيلتبس احدهما بالآخر قال
يعلم بالاعجام اقول الاعجام جمع عجم وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس ولذا
يقال خاء معجمة وغين معجمة فالاعجام هي الحركات والسكنات والنقاط
والتشديدات والمدات قال بين عمرو وعمر اقول اي فرقوا بين عمر بضم العين
وفتح الميم وعمرو بفتح العين وسكون الميم بان كتبوا الواو في الثاني في
حالة الرفع والجر دون حالة النصب لان الف التنوين تخلصه في حالة
النصب لانه منصرف بخلاف الاول فانه غير منصرف فلا يدخل التنوين حتى
يكتب الالف ويلزم الالتباس ويحتاج الى الفارق فان قيل لم ابدلوا
من التنوين الفا في حالة النصب قلنا لان التنوين نون زائدة تجري
مجرى الاعراب فانه من احكام الوصل فيحذف عند الوقف الذي يضاده
كالحركة اي كما لا يوقف على الاعراب فكذلك التنوين لا يوقف عليه
فابدلت التنوين الفا في حالة النصب للفرق بين المنصرف وغير المنصرف
في الكتابة فان قيل فلم لم تبدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع وياء في

وياء في حالة الجر بل حذفوهما فيهما عند الوقف قلنا لثقلهما ولانه في الرفع
لو قلبت واوا يلزم وجود اسم في آخره واو قبلها ضمة وفي الجر لو
قلبت ياء يلتبس بياء المتكلم ولانه تحذف الاكتفاء بالكسرة كما في قوله تع
الكبير المتعال ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ايضا حملا على الرفع والجر
ومنهم يبدل في الرفع والجر ايضا حملا على النصب وكلاهما ضعيفان فان قيل
لم لم يعكس الامر في عمرو وعمر قلنا لان عمرا اخف من عمر لان العين فيه
مفتوح والميم ساكن فالواو بالاخف يناسب قول الثقلة انما يلزم ان
لو يلفظ الواو في عمرو على تقدير كتب الواو فيه وليس كذلك الاسم
الآن يقال انه اذا تلفظ الواو يلزم الثقل لاجتماع الواو مع الضمة و
الخط تابع للفظ فلذا لم يكتب في عمر فتامل قال في بسم الله اقول يعني ان
قولكم لا تحذف همزة الوصل في الخط منقوض ببسم الله فانه حذفت
فيه همزة اسم في الخط والجواب انه لما كثر استعماله حذفت لان كثرة
الاستعمال يقتضي الخفة وكذا حذفت همزة الوصل في قوله تع افترى
بهمزة الاستفهام قبل همزة الوصل فحذفت همزة الوصل لفظا لوقوعها
في الدرج وخطا لتخفيف الكتابة وتحسينها وكذلك استكبرت قال و
ينجزم اذا اقول ان السكون عدم الحركة مطلقا والجزم هو السكون الذي
كان في المعرب والوقف هو السكون الذي كان في المبني فمعنى كلامه ان الامر

مطلب في الفرق بين الجزم والوقف

الغايب معرب بالاتفاق لسكونه جزم وهو مجزوم باللام المذكورة لان اللام
مشابهة بكلمة الشرط اعنى ان في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي الى المضارع
كذلك لام الامر ينقل الفعل من كونه اخباريا الى كونه انشائيا فلما تحققت
المشابهة عملت عملها الذي هو الجزم وقيل انما اعرب الامر الغائب بالسكون
مع ان المضارع معرب بالحركة لانه شابه الامر الحاضر وهو مبني ولم يكن في ذلك
فيه لوجود حرف المضارعة اعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون قال و
كذلك المخاطب اقول اي الامر الحاضر مثل امر الغائب مجزوم عند الكوفيين لانه
باللام المقدرة لان اصل اضرب لتضرب عند جميع الصرفيين ومن ثمة اي من
اجل ان اصل اضرب لتضرب قرء النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك فلتفرحوا
موضع فافرحوا فان قيل لم حصص هذه القراءة بالنبي صلعم مع ان جميع القراءة
واقع من النبي صلعم قلنا اراد به انه قراءة يعقوب واسند روايته الى النبي صلعم
ولم يقرؤا من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في الوبية وباقي القراء
يقرؤن من اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس الوبية قال فحذفت اللام
اقول اي حذفت اللام من لتضرب ثم حذفت حرف المضارعة اعني التاء للفرق
بين الامر الحاضر المعلوم وبين المضارع المخاطب كما سبقت فبقي الضاد
ساكنا فاجتلبت همزة الوصل للافتتاح ووضعت موضع التاء فاعطي
له اي الهمزة فان قيل يجب ان يقول لها قلنا تذكر الضمير الراجع الى الهمزة باعتبار

باعتبار الالف او اللفظ او المذكور او الموضوع موضع علامة الاستقبال
وما اشبهها من المجوز تذكير الضمير فان هذا الامر يسير ولذا قال الفضلاء الامر
في التذكير والتانيث سهل اي اعطي للهمزة اثر اي حكم علامة الاستقبال
وهو الاعراب فاعرب بالجزم باللام المقدرة قال في مثل قولك الخ اقول اي
اعطي حكم حرف الاستقبال للموضوع موضعها اعني الهمزة اعطاء عمل
رب للفاء رب وهو الجر في مثل قول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فقوله مثلك بكسر الميم واللام والكاف
اي رب مثلك وقوله حبلى اي المراة الحاملة صفة مثلك قوله قد طرقت اي
اتيت ليلا وقوله ومرضع اي ذات رضيع معطوف على حبلى فالهيتها اي اشغلتها
عن ذي تمائم اي حبلى للمراة ذي تمائم التمائم جمع تميمة وهي التعويذ الذي يعلق
في عنق الصبي وقوله محول اي عن صبي مضى عليه حول كامل صفة ذي ولم يعلل
محول بالنقل والقلب لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة اعني الحيل فالمعنى
رب امراة حبلى قد اتيتها ليلا ورب امراة ذات رضيع قد اتيتها ليلا
فاشغلتها عن ولدها الذي يعلق عليه التعويذ حفظا عن اصابة العين
لكمال حسنه ومضى عليه حول كامل فانت مثلهن فكيف لا تلتفت الي و
الاستشهاد ان الفاء في فمثلك موضوعة موضع رب ولذا سميت فاء
رب واعطي لها عملها هو الجر اقول هذا الوجه للكوفيين تنظير المطلوبهم

والاستدلال عليه بما هو مذهبهم ولكن للبصريين ان يقولوا ان اللام مجرور
برب المضمرة بعد الفاء قال وعند البصريين اقول ان الامر الحاضر معرب عند الكوفيين
كما عرفت واما عند البصريين فهو موقوف اى مبني على السكون لان الاصل في
الافعال البناء كما مر في اول فصل الماضي واما اعراب فعل المضارع فلمشابهته
الاسم مشابهة تامة واعطى الاعراب ايضا كما اعطى العمل لاسم الفاعل
كما عرفت واما بناء الماضي على الحركة فلمشابهته الاسم في الجملة كما سبق ايضا
ولما لم يبق المشابهة بين الامر الحاضر والاسم بوجه من الوجوه بحذف حرف
المضارعة كان البناء انسب وعلم ان ثمرة الخلاف بينهما انما يظهر في
اطلاق الجزم على السكون الامر الغايب والوقف على سكون الامر الحاضر
قال ومن ثمة اقول اى ومن اجل ان بناء الامر الحاضر انما هو بعدم بقاء المشابهة
بحذف حرف المضارعة قيل فلنتوضأ معرب بالاجماع لوجود علة الاعراب
وهي حرف المضارعة حاصل الكلام ان علة وجود الاعراب في المضارع
وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة الموجبة ثابتة
سليمة عن المخالفة وكان حكم تلك العلة وهو الاعراب ثابتا لان ثبوت
العلة يستلزم ثبوت الحكم ولذا قيل فلنتوضأ معرب بالاجماع من
الفريقين لوجود حرف المضارعة وهي محذوفة في محل النزاع فكانت
علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا لان حذف حرف المضارعة سبب
سبب لانتفاء العلة وانتفاؤها علة لانتفاء الاعراب فحذف حرف المضارعة
سبب لانتفاء الاعراب وبهذا ظهر الجواب عن حمل الكوفيين الامر على
النهي على انا نقول ان تنزال وتراك مبني لقيامه مقام الامر المخاطب وهو
انزل واترك اجماعا فلو لا انه مبني لما يكون ما ناب منابه مبنيا فان
قيل ان حروف المد واللين يحذف من اخر الامر المخاطب كحذفها في اخر
الامر الغايب والجحد نحو اغز وليغز ولم يغز وهو جزم فكذا هذا
قلنا حذفها ليس للجزم بل للسكون لان هذه الحروف مشابهة بالحركة
قال وزيدت في اخر الامر اقول اى مطلقا سواء كان غايبا او حاضرا وسواء
كان معلوما او مجهولا وانما زيدت في الاخر لانه محل التغيير ولانه لو زيدت
في الاول لاجتمعت الزايد تان وهما نونان النونان لتاكيد الطلب المفهوم
من الامر والنفقيلة اشد تاكيدا من الخفيفة وانما لا تدخلان الا على الافعال
المستقبلة خاصة التي فيها معنى الطلب وتوثران فيها تاثيرين احدهما
في اللفظ وهو اخراج الفعل الى البناء بعد ان كان معربا والثاني في المعنى
وهو اخلاص الفعل للاستقبال بعد ان كان يصلح للحال والاستقبال قال
ليضربن اقول ان قيل لم يذكر مثال الخفيفة اقول لانها لا تدخل الجمع فلا بد
من بيان ذلك اولا وتثنية وبعد بيان حكمها لم يذكر مثالها اعتمادا
على فهم المتكلم بالمقايسة الى الثقيلة قال وفتح الباء اقول معناه حرك

والاطلاق على ضعفه وفوده اختص لنون التاكيد في المستقبل ولا بد منها ان الامر والنهي والدعاء والتمني والعرض والاستفهام والقسم...

بحركة الفتح والا لا يتم التقريب ولم تحرك بغير الفتحة بل اختيرت هي
للخفة اولانه لو ضم يلتبس بالجمع وان الضمة ثقيلة ولو كسر يلتبس
بالمفرد المؤنث ويلزم دخول الكسرة على الفعل ولانه اذا ركبوا
كلمة مع كلمة فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر قال وحذف واو
ليضربوا اي عند اتصال النونين وكذا الكلام في حذف الياء اقول وانما حذفتا
لانه لو لم يحذفا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده في الخفيفة وحذفتا
في الثقيلة ايضا وان كان اجتماع الساكنين على حده للاطراد على ان الكلمة
صارت طويلة بنون التاكيد وان الواو والياء ثقيلتان اقول فيلزم
من حذف الواو والياء جواز حذف الضمير مع انه غير جائز قال حتى لا يلتبس
بالواحد اقول ان قيل ان نون التاكيد المثقلة مفتوحة في المفرد ومكسورة
في التثنية فكيف يلتبس التثنية بالمفرد قلنا في حالة الوقف ولا التباس
في الجمع المذكر والمفرد المؤنث للفرق بالضم والكسر وقيل انما لم يحذف الالف
لانه لا يلزم اجتماع الساكنين لان الخفيفة لا تدخل التثنية وتدفع ثقل
استطالة الكلمة خفة الالف وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية قال وكسر
النون الثقيلة بعد الف التثنية اقول يعني كسر النون الثقيلة بعد الف التثنية
مع ان الاصل هو الفتح مشابهة اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها
بعد الالف ان قيل لو قال بدل قوله بعد الف التثنية بعد الالف لكان اصوب

اصوب ليشمل الالف الزايدة للفصل قلنا لما كانت هذه العلة موجودة
في الالف الفاصلة علم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة
يستلزم الاشتراك في الحكم ولهذا ترك ذكر هذا الحكم عند ذكر الالف الزايدة او
نقول ان المص في صدر بحث المثنى فذكر انها مكسورة بعد الف ولم يذكر هذا
الحكم عند ذلك الالف الزايدة لانفهام حكمها ههنا او نقول يحتمل ان يكون كسر
النون المثقلة بعد الف التثنية للمشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الف
التثنية وكسرها بعد الالف الزائدة ايضا للاتباع لها قال لان ما قبل الثقيلة
يصير مبنيا اقول لان اعراب المضارع للمشابهة بالاسم او للاعطاء عوضا
عن العمل ولما اتصل به النون التي من خصايص الفعل ورجح جانب الفعلية
ورجع الى البناء وصار النون بمنزلة جزء الكلمة تعذر الاعراب سواء كان
بالحركة او بالحروف اذ لا يكون الاعراب في الوسط فحذفت علامة الاستقبال
لان الجمع بين الاعراب والبناء ممتنع ولم تحذف نون التاكيد ليضيع العمل
ويبطل الغرض قال فرارا عن اجتماع النونات اقول ان قيل لم لم تحذف ان
في صورة كلمة ذكر اجتمعت النونات فلم لم تدخل الف الفصل قلنا للندرة
فان قيل لم لم يحذف احدى النونات حتى لا يحتاج الى الالف قلنا لا يمكن
الحذف اما نون نفس الكلمة فللاخلال بالبناء واما نون التاكيد فللزوم
بطلان الغرض ان قيل لم اختص الالف قلنا لخفتها قال وحكم الخفيفة

اقول اى حكم النون الخفيفة من حركة ما قبلها وحذف الواو والياء وحذف
نون الاعراب معها حكم المثقلة لان المثقلة اتم من المخففة كما ذكرنا
لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى مثل السين وسوف قال لا تدخل
بعد الالفين اقول اى فى فعل الاثنين وجمع المؤنث فان قيل لا يلزم اجتماع
النونات فى الخفيفة فى جماعة النساء حتى لا يحتاج الى الالف ويلزم اجتماع
الساكنين على غير حده قلنا انما جبر زيادة الالف فى الخفيفة لان الثقيلة
هى الاصل والخفيفة فرعها واذا ادخلت الالف مع الثقيلة فيها فيلزم
مع الخفيفة حملا عليها وان لم يجتمع النونات لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
الا ترى ان يونس حين ادخلها فى فعل جماعة النساء ادخل الالف وقال
اضربنان دون اضربن فان قيل ان اصالة الثقيلة انما هو عند الكوفيين
لا عند البصريين قلنا لان المراد باصالتها انها تفيد التاكيد مما افادته الخفيفة
واصالتها بهذا المعنى متفق عليه واذا عرفت ان اصالة الثقيلة باى اعتبار
فقد رفع سؤال من قال المناسبة المعلومة من قوانينهم يقتضى اصالة
المخففة لان التاكيد فى الثقيلة اكثر والمناسبة ان يبقى من الخفيفة اليها
فان قيل الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام قلنا هذا صحيح اذا لم يلزم
من عدم الجريان عليه فساد وههنا ليس كذلك فانه يلزم فيه مزية الفرع على الاصل
قال لاجتماع الساكنين على غير حده اقول اى على غير مرتبته وانه غير جائز ولا يمكن

[illegible]

ولا يمكن حذف احدهما اما الالف فى التثنية فلانه يلتبس بالواحد واما
فى الجمع فيلزم اجتماع النونات واما حذف النون فيهما فلما مر غير مرة وتحريكها
خلاف وضعها وانما قال على غير حده لانه ان كان على حده جاز وهو ان يكون
الاول حرف مد وهو الواو والياء والالف سواكن والثانى مدغما فى حرف آخر
نحو دابة لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك
فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق اجتماع الساكنين الخالص
سكونهما هذا ما هو المشهور ولكن جوز قوم اجتماع الساكن كما فى الوقف
على الثلاثى الساكن الاوسط كزيد وعمرو بل جوزوا فى غير لغة العرب جمع
الساكنين قبلهما حرف مد فيجتمع ح ثلثة سواكن كما يقال فى الفارسية
كارد وكوشت ومن منعه جعل نحو ما ذكرناه من الصور حركة مختلفة خفية
جدا فلا يجب على ما ينبغى فيظن انه اجتمع ساكنان او اكثر واما اجتماع الساكنين
فى حرف مد او حرف ساكن بعده حرف مد فلا نزاع فى امتناعه قال وعند يونس
اقول اى النون الخفيفة تدخل بعد الالفين قياسا على الثقيلة عند يونس
لانها اختان فكانه يكتفى بادنى شرط التقاء الساكنين وهو المد الذى فى
الالف ونظير ذلك محياى بسكون ياء الاضافة فى قوله تعالى ومحياى ومماتى لله
رب العالمين قال وكلاهما تدخلان فى سبعة مواضع اقول اى النون
الثقيلة والخفيفة تدخلان فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فى الجملة وعدمها

[illegible] فى اجتماع الساكنين

وفى التعبير بالدخول اشارة الى انهما لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضى والمضارع الخالص للحال تمت

الامر كما مر والثاني النهي نحو لا يضربن والثالث الاستفهام نحو هل تضربن
والرابع التمني نحو ليتك تضربن والخامس العرض نحو الا تضربن وفي هذه الخمسة
معنى الطلب اما في الامر والنهي والاستفهام فظ واما في التمني والعرض فلانهما
بمنزلة الامر والسادس القسم اي جوابه نحو والله لاضربن فهذا يدل على الطلب
بالالتزام وان لم يكن فيه معنى الطلب في الحقيقة لان الغالب يكون قسم
المتكلم على ما هو مطلوب فيلزم الطلب اي طلب جوابه والسابع النفي والدخول
فيه في نفس الامر اما جواز الدخول فيه نحو لا تضربن فلتشبهه بالنهي في الصورة
في كونهما غير مثبتين وكون حرفهما الا فكان فيه معنى الطلب **قال** والنهي مثل
الامر **اقول** لما فرغ عن بيان الامر شرع في بيان النهي وتعريفه صيغة يطلب
بها ترك الفعل عن الفاعل فان قيل لم ترك تعريفه قلنا بناء على ان اللازم
انما توقف بعلكاتها او لشهرته وعرف بعض الشارحين بانه طلب كف عن
الفعل استعلاء وقيل هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن دونه وقيل
قول القائل لغيره لا تفعل على وجه الاستعلاء وكل هذه التعريفات ليست
على اصطلاحهم لانهم لم يعتبروا الاستعلاء كما مر في الامر واعلم ان النهي مثل الامر
في جميع الوجوه المذكورة من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني
التأكيد الا ان النهي سواء كان غائبا او مخاطبا معرب بالاجماع لوجود
علة الاعراب وهي حرف المضارعة واما طريق اشتقاقه من المضارع فبزيادة

فبزيادة لا الناهية فينجزم بها **قال** ويجيء المجهول **اقول** لما فرغ من بيان
اقسام الفعل المبني للفاعل شرع في بيان اقسام الفعل المبني للمفعول اي
المجهول وهو فعل غير صيغته بعد حذف فاعله واسند الى مفعوله بان اقيم
المفعول مقام الفاعل نحو ضرب عمرو في ضرب زيد عمرا ومر بزيد في مررت
بزيد ويضرب حالا في يضرب زيد حالا ويسمى ايضا المبني للمفعول وهو شائع
عند النحاة والمجهول شائع عند الصرفيين والاشياء المذكورة هي الماضي و
المضارع والامر والنهي لكن الحكم يعم النفي الا انه اكتفى باتحاد صورة النهي
فان قيل لم لم يذكر مثال مجهول الامر نحو لتضرب والنهي لا تضرب قلنا اكتفاء
بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته يعلم ان مجهولهما مثل مجهوله
فان قيل ان قولكم منقوض بنحو ضربت بضم الضاد وكسر الراء فانه مجهول
ضربت بفتح الضاد ولم يحذف الفاعل فيه قلنا لا نم ان مجهول ضربت ضربت
بل مجهوله ضرب بحذف تاء الضمير واما ضربت فهو مجهول ضربني زيد فضرب فعل
ماض والنون نون الوقاية والياء ياء المتكلم منصوب المحل على انه مفعول
ضرب وحينئذ زيد مرفوع على انه فاعله وبني للمجهول بحذف الفاعل ثم قلبت
ياء المتكلم لمناسبتها في التكلم واستغني عن نون الوقاية وضم اوله
وكسر ما قبل الاخر ونقول ان ضربت مجهول لضرب زيدا اياي بحذف الفاعل
وعدا من الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم

واذا لم يجز المتصل وههنا ليس كذلك فصار ضربت او ان اباي موضوع
للنصب فاذا كان قائما مقام يكون مرفوعا ومنصوبا معا فلزم نقل
الى الضمير المرفوع فان قيل فعلى ما ذكرت كان ينبغي ان يجيء في الصيغة
ضرب مع انه يجيء ضربت قلنا انما اورد واضربت تقريبا الى فهم المبتدي
ان قيل لم لا يجيء من المصدر معلوم ومجهول كما من اسم الفاعل والمفعول
قلنا اما المصدر فله معلوم ومجهول لكن صيغتهما واحدة كما مر في صدر الكتاب
واما اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم المفعول فهو موضوع للمفعول
قال والغرض من وضعه اقول اي الغرض من حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه
فقوله اما لخساسة الفاعل تعليل لحذف الفاعل الذي تضمنه قوله والغرض من وضعه
كما قررناه آنفا فلا يرد سؤال من قال الصواب طرح اللام عما بعد اما
وعما هو معطوف عليه على انه لو طرح اللام لم يصح المعنى لان الغرض من وضع
المجهول ليس خساسة الفاعل بل حذفه لخساسة فاعلم ان الغرض منه اما لفظي
او معنوي اما الاول فهو كقصد الايجاز او موافقة المسبوق السابق او
اصلاح النظم او لتوافق القوافي او لتقويم السجع واما الثاني فهو كخساسة
(نحو خرج اللص)
الفاعل والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظمة الفاعل و
(نحو شتم الامير)
المفعول حقير فتصونه عن لسانك او لشهرة الفاعل فتترك لئلا يكون ذكره عبثا
(نحو سرق المال)
او جهل المتكلم الفاعل او ايثار غرض السامع او ابقاء المتكلم غرضه او ستر

(نحو خلق الانسان)

[illegible] الطرفية فيصح ان يقام
مقامه وجاز الارتفاع [illegible]

او ستر الفاعل خوفا منه او خوفا عليه وغير ذلك مما تقرر في علم المعاني قيل
المفعول ضد الفاعل فكيف يكون نائبه واجيب بان للفعل طرفين طرف
الصدور وطرف الوقوع فبينهما الان فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا
باصداره شيئا وتحقق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد ان يرتفع ارتفاعا
اقول في هذا الكلام منافقتان احديهما ان يكون الفاعل طرف الصدور
مناف لقوله ان فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باصداره والثانية
ان قوله وقد تحقق الاسناد الى مصادرة على المطلوب لان حاصل السؤال لم اسند
الفعل الى المفعول مع انه ضد الفاعل قال واختص بصيغة فعل اقول انما غيرت
هيئة المبني للفاعل لتدل الهيئة الحاصلة على تخصيص تعلق الفعل بالمفعول
واختص بفعل لان معنى المجهول غير معقول اذ المعقول اسناد الفعل الى الفاعل
فجعل لفظه ايضا غير معقول وهو فعل ليناسب اللفظ المعنى او لان هذا
الوزن ثقيل فاختير لقليل الاستعمال ولانه من ضرورة معنى الفعل ما يقوم
به فلما حذف منه ذاك كان يجب ان يلحق في بادي النظر بقسم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون في الاسماء فان قيل لو كسر الاول وضم الثاني يحصل
هذا الغرض قلنا نعم ولكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس
لانه طلب الخفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر
وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف ليس بشيء لان المفعول

عوضٌ عنه وهو كافٍ فان قيل لم لم يكتف بضم الاول قلنا لئلا يلتبس
مجهول الماضي بمجهول المضارع المتكلم في باب الافعال نحو اعلم ولا اعتداد
بحركة اللام فان قيل لم لم يكتف بكسر العين قلنا لئلا يلتبس المجهول بالمعلوم
في علم **قال** ومن ثمة **اقول** اي ومن اجل كون هذه الصيغة اعني فعل غير معقول
لا يجيء في كلام العرب كلمة على هذا الوزن الا دئل وهو من الجبل ودئل وهو
دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لكثرة في
كلامهم **قال** في الزوايد من الثلاثي **اقول** اي ما كانت حروف ماضيه اكثر من ثلثة
احرف مطلقا **قال** بضم الاول وفتح ما قبل الآخر **اقول** اي سواء كانت تلك الفتحة
اصلية كما في الرباعي وملحقه وعارضة كما في سائر المزيد وسواء كانت تلك
الفتحة اصلية كما في يتفعل ويتفاعل وتفعلل او عارضة كما في غيرها **قال** الا في
سبعة ابواب **اقول** ليت شعري لم قصر على سبعة ابواب ولم يذكر اجلوذ واخرنجم
واقتوى واقعنسس واسلنقى **قال** فصل في اسم الفاعل **اقول** لما فرغ عن بيان
قسم الافعال شرع في بيان قسم الاسماء وابتداء باسم الفاعل فان قيل لم قدم
اسم الفاعل على المفعول قلنا لان الفاعل عمدة في الجملة الفعلية والمفعول فضلة
وكذا اسمهما او لان الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم والمفعول بمنزلة الفعل المجهول
او لان الفاعل بمنزلة العلة او لانه اكثر تصرفا وهو مشتق من المضارع
بالذات عند المص كما سيجيء وقال بعضهم مشتق من الماضي وطريق الاشتقاق سيأ

بناء على ان الماضي اصل له

سيأتي فهو مشتق من المصدر بواسطتين او بواسطة فان قيل لم سمي
اسم الفاعل بلفظ الفاعل دون المفعل والمستفعل قلنا لان اسم الفاعل اسم
ما فعل الشيء والفاعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف المفعل والمستفعل يعني
انما سمي نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وقد اطلقوا اسم الفاعل على من
لم يفعل الفعل كالمنكر والجاهل بناء على الاغلب وقيل انما سمي بلفظ الفاعل
الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي فجعلوه اصل الباب لان التسمية
بالاصل اولى وفيه نظر لان قصدهم باسم الفاعل ليس اسم الصيغة
الكائنة على وزن فاعل بل المراد اسم من قام به الفعل وهو الفاعل فقوله
اسم جنس يتناول المحدود وغيره وقوله مشتق يخرج المصادر واسماء
الجوامد وقوله من المضارع لبيان الواقع وقوله لمن قام به الفعل اي مدلول
المصدر يخرج غير الصفة المشبهة واسم التفضيل من اسماء المفعول و
الموضع والزمان والآلة فان قيل يخرج عن التعريف نحو زيد مقابل عمرا
وانا متقرب منه ومتبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر قلنا المراد بمن قام
به الفعل في الجملة اما قيامه بنسبة الى ما ينسب الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه
بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا فان قيل الاولى ان لا يقول
لمن لان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه من اولي العلم بل وضع

لمعنى قايم بذاته سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة قلنا فهو
تغليب العاقل على غير العاقل او اقول ان من قد يستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان
وضعها على الاطلاق لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى
صيغة اسم الفاعل تقول في حسن حاسن الآن او غدا كذا في المفصل و
كذلك يخرج اسم التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة
المشبهة فان معنى كريم والكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لا انهما حدثا
له وما قيل ان افعل التفضيل يخرج بقوله لمن قام به الفعل لانه لمن قام به
الكرم الفاضل او ان زيادة الكرم كرم فيصدق عليه انه قام به اصل الفعل
فان قيل التعريف ليس بجامع لانه لا يشمل نحو مؤمن وكافر وواجب وقديم
وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم فان كلا منها ليس بمعنى الحدوث
بل بمعنى الاستمرار قلنا المراد بالحدوث بحسب الوضع او لان الاستمرار مدلول جوهر
الكلمات لا مدلول الصيغة وبه يندفع سؤال من قال ان قائما في زيد ليس بقايم
لا يدل على من قام به الفعل قال للمناسبة بينهما في الوقوع صفة للنكرة اقول
ان هذه المناسبة انما توجد بعد الاشتقاق فكيف يكون سببا لاشتقاق
اسم الفاعل من المضارع فافهم قال على وزن فاعل اقول اي ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد مطلقا يجيء على وزن فاعل ان قيل لو قال بعد قوله

اصل الفعل غير صحيح لان الكرم مثلا لمن قام به الكرم

بعد قوله على وزن فاعل غالبا لكان اولى لانه قد يكون على وزن فعيل وفعول
قلنا اعتمد على [illegible] ذكر حكم فعيل وفعول عن قريب وقيل ان الفعيل والفعول
لا يدلان على من قام به الفعل الا بعد ان يقدر على بناء فاعل فما يكون اسم
الفاعل في فعيل وفعول حقيقة صيغة فاعل لا غير ان قيل ان اسم الفاعل هو
ما كان على وزن فاعل واسم المفعول ما كان على وزن مفعول فلم يأتون بهو
وذاك في بيان الصيغة فيقولون فهو ناصر وذاك منصور قلنا لان الناصر
والمنصور ضربان فلا بد لهما من مبتدا او اقول لما فهم من قولهم نصر شخصان
احدهما من صدر عنه النصرة والآخر من وقع عليه النصرة قالوا فهو اي الشخص
الذي قام به النصر ناصر وذلك اي الشخص الذي وقع عليه النصر منصور ووجود
الفاء في لفظ فهو يدل على اولوية الثاني وقس عليه اللازم فانه يفهم منه
شخص واعلم ان فاعلا لاسم الفاعل قد يؤخذ من الاسم نحو فارس فانه
ماخوذ من فرس لكن تعريف اسم الفاعل لا يصدق عليه وان فاعلا في المذكر
بدون التاء لتقدم المذكر وعدم الاحتياج الى الزيادة ابتداء وفاعلة في
المؤنث بالتاء المتحركة للفرق بينهما وانه اذا لم يكن في الفعل اشتراك بين
المذكر والمؤنث لا حاجة الى التاء لانها للفرق نحو حايض وعاقر كما في القرآن
وامرأتي عاقر ومن الفاظ الفقه انت طالق ومن هذا القبيل لفظ [illegible]
المؤنث للمرأة وقد تدخل التاء نظرا الى الاصل نحو حامل وحاملة من الحمل

بمعنى الحبل واذا كان من الحمل بكسر الحاء بمعنى الثقل فحامل لا غير هذا عند الكوفيين
واما عند البصريين فالوصف غير مستمر لان العرب يقول رجل ايم وعانس وامراة
ايم وعانس لان الايم من لا زوج له رجلا كان او امراة وسواء كان
قبل التزوج او بعده والعانس من تاخر تزوجه الآن بتجاوز وقته فهو
يطلق على الرجل وان كان في المراة اغلب ونقل عن الفراء امراة مجنة
لزوجها وامراة محب لزوجها وكلبة مجربة وامراة مصبية مع عدم الاشتراك
لان الاجراء كون الكلب الانثى ذات اجراء جمع جرو والاصباء كون المراة
ذات صبيان وان اسم الفاعل يجمع جمع سلامة في المذكر بالواو والياء
وفي المونث بالالف والتاء وجمع تكسير الذي هو سماعي في المذكر على كمل
وطلبة وصحاب وجلوس وجنى ويجوز فيه كسر الفاء اتباعا للعين و
على نصار وبزل وركب وفعلان ولعل اصل جيعان في جمع جايع جوعان
كسر ما قبل الواو وقلبت ياء للخفة وعلى قضاة وفرهة وخدم وهلكى
وجاء شباب في شاب وفي المونث على فواعل كالكوافر والجوادي ويستقل
هذا الجمع فيما يكون الفاء واوا خصوصا في العطف نحو وواربت فقلبت
واوات كما استثقلوا جمع زاوية على زواوي فقالوا زوايا ومن النوادر
فوارس في جمع فارس **قال** وحذفت علامة **اقول** هذا بيان طريق اشتقاق
اسم الفاعل من المضارع اى حذفت علامة الاستقبال وادخل الالف للوقف

للفرق بينه وبين الماضي وخصت الالف من بين حروف العلة بالزيادة لخفتها و
وحصل ادخالها بين الفاء والعين لانه لو زيدت في الاول يلزم الابتداء بالساكن
ولو حركت مع انه خروج عن اصل وضعها يلتبس بالمتكلم المعلوم من يعلم اوبالماضي
الافعال صورة ان فتحت ويلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول من يعلم
ويلزم النزول من الضم الى الكسرة من يضرب ان ضمت مع كونه ثقيلا ويلتبس
بالامر من يضرب ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة من ينصر ان كسرت
ولو زيدت في الاخر يلتبس بتثنية الماضي الغائب بعد تحريك الفاء المضمومة
ولم تزد بعد العين لان الاولى ان تزاد في قرب من حروف المضارعة ولئلا
يلتبس بفعال نحو نزال **قال** وكسرت عينه **اقول** اى كسر عين المضارع في اسم الفاعل
لان بتقدير الفتحة يلزم الالتباس بماضي المفاعلة وبتقدير الضمة يلزم الثقل
وبتقدير الكسرة ايضا يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة في الوقف لكن اختير على
الكسرة مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل
لان بتقدير الضم يلزم اثبات بناء لم يوجد في كلامهم وان الالتباس في حال
الوقف وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى لان الامر مشتق من المضارع والفاعل
مشابه به اولانهما مشتقان من المضارع اذا عرفت هذا فاعلم ان مراد المص
بقوله كسر عينه ظاهر اى فيما لم تكن مكسورة **قال** ويجيء الصفة المشبهة **اقول**
اى اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل فقط ثبوتا فقولنا اسم يتناول

في بحث الصفة المشبهة

من فعل لازم يخرج اسم الفاعل المتعدي وقولنا لمن قام به الفعل يخرج كالزمان

المحدود وغيره وقولنا مشتق يخرج الاسماء الغير المشتقة وقولنا اسم
سوى اسم الزمان والمكان والآلة
المفعول وغيره واسم المفعول المتعدي وقولنا لمن قام به الفعل يخرج ظاهراً
بحرف التعدية وقولنا يخرج اسم التفضيل اذ فيه الزيادة كما ان فيه اصل الفعل
وقولنا ثبوتا يخرج اسم الفاعل اللازم وليس المراد بالثبوت انها ليست
موضوعة للحدوث وكذلك ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة بل
اي موضوعة للقدر المشترك اي لاتصافه بالمصدر كمعنى نحو حسن في اصل الوضع
ليس الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او كلها لكن لما لم يكن بعض الازمنة
اولى من البعض كان الظاهر ثبوتها في الجميع الآن يقوم دليل للتخصيص ببعضها
ان قيل لم سميت الصفة المشبهة بالمشبهة قلنا لانها مشابهة باسم الفاعل معنى لانها
لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك
فان قيل لم لم يتعرض لتعريفها قلنا لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل فان
قيل لم قدمها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي قلنا لانها مختصة بالثلاثي
ان قيل لم قال على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغة
اسم الفاعل والمفعول قلنا لانهم لم يجروا فيها قياسا يضبط بالاصل بل ابوابها
مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت بشيء منها على القياس
الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت على افعل نحو ابيض وابلج واعور
والا الجوع والعطش وضدهما فانها اتت على فعلان اذا عرفت ما ذكرناه فاعلم

فاعلم ان الصيغ المذكورة في المتن هي فرق بفتح الفاء وكسر العين هو الجبان
من الباب الرابع
وهذا غالب من فعل بكسر العين وقد جاء من مكسور العين مضموم العين نحو ندس
بالكسر والضم لمن يدق النظر في الامور وقد جاء منه على فعيل نحو سليم وعلى فعل
بالضم الفاء وسكون العين نحو حر ونحو شكس بفتح الفاء وسكون العين
من الباب الرابع
من فعل بكسر العين لمن ساءت اخلاقه ولا يبعد ان يكون الرب والحق منه وان احتمل
ان يكونا في الاصل مصدرين وكذلك البر ويقال رجل طلق المستبشر الوجه ولئي محض
اي خالص ورذل اي حقير ويحتمل ان يكون اصل الخير هذا اي يكون مخفف خير نحو
من الباب الخامس
سيد وميت ونحو صلب بضم الفاء وسكون العين من فعل بضم العين من
الصلابة ضد الرخاوة وقد جاء هذا الوزن للمفعول نحو اكل وشول ويجيء
الصفة من فعل بالضم على فعيل غالبا نحو شريف وكريم ونحو ملح بكسر الفاء وسكون
من الباب الاول
العين من فعل ايضا من الملوحة واذا كان من الملاحة بمعنى الحسن واللطافة
يجيء مليح وملاح مثل شجيع وشجاع ونحو جنب بضم الفاء والعين من الجنابة
اي البعد من فعل ايضا ونحو حسن بفتح الفاء والعين منه ايضا قال الله تعالى قل هو
الله احد الله الصمد بمعنى السيد من صمده اذا قصده وهو السيد المقصود مطلقا
ولا عجب ان يكون العجب منه وقيل انه مصدر ومنه العزب للذي لا زوج له من الرؤبة
والبطل للشجاع من البطولة واذا كان من البطالة يقال بطال ومن البطلان
باطل وهذا الوزن قد يكون للمفعول نحو حسب بمعنى محسوب ونقض بمعنى

يقال ماء ملح وما قال مليح

جمعه على فعال على غير القياس ومعناه حسنه وحسن

منقوض اى محرك لسقط ما فيه ونحو خشن بفتح الفاء وكسر العين من فعل
بضم العين من الخشونة ضد اللين فان قيل لزم التكرار لانه ذكر فرق اولا
قلنا ان فرق من فعل بكسر العين وخشن من فعل بالضم هكذا قالوا لكن فيه
بحث لان المقصود بيان الصيغة لا بيان كل صفة مشبهة من كل باب ونحو
شجاع بضم الفاء فعل بالضم من الشجاعة ونحو جبان بفتح الفاء والعين منه
ايضا من الجبن بمعنى الخوف يقال رجل جبان وامراة جبان فهو مؤنث
ونحو عطشان بفتح الفاء من فعل بالكسر من العطش بمعنى الظماء وقد يتحرك
العين اذا كان في معناه اضطراب وحركة الحيوان ونحو احول بفتح الهمزة مثل احمر
تأنيثه على حمراء وتثنيته على حمراوان وجمعها حمر ويقال في بادي العين بيض
في جمع ابيض صيانة للياء قال وهو مختص بباب فعل الالوان اقول اى وزن افعل
مختص بباب فعل بكسر العين الالسنة من وزنه فانها يجيء من فعل بالضم نحو
احمق وهو قليل العقل وادق وهو ما لا يعلم عملا اصلا وادم اصله ادم قلبت
الهمزة الفاء وهو بالفارسية كندركون وارعن وهو ما يخدع بسهولة والسمر وهو
ما يكون اميل الى السواد وبالفارسية سياه كون والعجف وهو بالفارسية لاغر
وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وهو ما لا يقدر على الكلام وقال الفراء احمق من
حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بالضم وكذلك اى كما ان احمق من فعل بالكسر
ولغة في فعل بالضم الستة الباقية يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة

لغة في فعل بالضم قال ويجيء افعل اقول اى ان افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
يجيء للتفضيل الفاعل وهو اى افعل التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره فقولنا ما اشتق من فعل يشمله وغيره وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيره والمراد
بالزيادة على الغير الزيادة في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد
وغالب وطائل ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل على افعل فخففا بالنقل
والاستغناء وقد يستعملان على الاصل في لغة ردية وتأنيث افعل فعلى نحو
العظمى والطوبى تأنيث الطيب قلبت ياؤه واوا والكائن الدنيا تأنيث ادنى
وانثى اسم على ذلك الوزن بدون المذكر وجاء جبلى بمعنى ذات الحمل بلا مذكر و
لا قصد التفضيل وجاء افعل بلا فعل احنك الشاتين من الحنك اى اكلهما وجمع
افعل على افاعل نحو الافاضل والاعالي وفعلى يجمع على فعل بضم الفاء وفتح العين
نحو فضل ووجه عدم التعرض لتعريفه ووجه ايراده في فصل اسم الفاعل ووجه
تقديمه على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ذكره في الصفة المشبهة ان
قيل ما الفرق بين التفضيل والمبالغة مع انهما للزيادة على اصل الفاعل
قلنا ان التفضيل يلاحظ فيه النسبة بين الشيئين زيادة ونقصانا وقوة
وضعفا ويفضل احدهما على الاخر مثل زيد اعلم من عمرو اى اقرب من الكمال منه

في العلم وان المبالغة لا يلاحظ فيها النسبة بل يلاحظ فيها المعنى القوي وثبوت
الشيء بدون النظر الى الغير مثل زيد علام وان كل مبالغة يصلح للتفضيل فانه يجوز
في زيد علام اعلم من اهل زمانه وليس كل تفضيل يصلح للمبالغة مثلا تقول النمل
اكل من الذرة وهي اصغر النمل ولا تقول النمل اكالة اذ يقال كل نملة تاكل في سنة
حبة حنطة واعلم انه لا يجوز استعمال اسم التفضيل الا باللام او الاضافة
حالة التعريف او بمن حالة التنكير ظاهرة او مقدرة نحو زيد الافضل وافضل
الرجال وعلى هذا في التثنية والجمع والمونث ولا يجوز الجمع بين التعريف ومن
فلا يقال زيد الافضل من عمرو واذا جاء بمن يستوي فيه المذكر والمونث والجمع وباللام
يونث ويثنى ويجمع نحو احب النبيين الافضلين والخلفاء الافاضل ونحو
خير النساء عائشة او فاطمة الفضليان وازواج النبي الفضليات وبالاضافة
يجوز الامران قال ولا يجيء من المزيد فيه اقول اي افعل التفضيل لا يجيء من المزيد فيه
غير الثلاثي مطلقا بل انما يجيء من الثلاثي مجرد جاء منه فعل تام مثبت متصرف قابل
معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز عن احنك الشاتين ونحو افرس من غيره
من الغرو سية فانهما شاذان وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان
وصار اذ لم يسمع اكون واصير وقولنا مثبت احتراز عن نحو ما انبس بكلمة
اي ما تكلم فانه لا يقال انبس ومتصرف احتراز عن نعم وبئس فانه لا يقال
انعم وابأس وقولنا قابل معناه احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه

فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع قال ولا من لون ولا عيب
اقول اي ان اسم التفضيل كما لا يجيء من غير الثلاثي لا يجيء من الثلاثي الذي
في معناه لون او عيب سواء كان العيب ظاهرا او باطنا واما نحو اجهل
واضل فهو على غير القياس ولزاعم الفضلاء احمق من الشواذ مع انه من العيوب
الباطنة واما اذا قصد تفضيل غير الثلاثي وتفضيل اللون والعيب من
الثلاثي فتوسل باشد ونحوه مما يمكن على حسب غرضك ويؤتى بمصدره
منصوبا على التمييز فتقول هو اكثر منه دحرجة وافتقارا واشد استخراجا
واحسن بياضا وافحش عمى ويجوز التوسل فيما يجيء منه التفضيل نحو قولنا
هو اشد منهم قوة واكثر جمعا فانه يمكن ان يقال اقوى منهم واجمع قال لان
فيهما افعل يجيء للصفة اقول هذا بناء على تقدم بناء الصفة على بناء التفضيل
والامر كذلك اذ ما يدل على مطلق الثبوت مقدم على ما يدل على زيادته قال و
لا يجيء التفضيل المفعول اقول في اسم التفضيل ثلثة شرائط قال لان الفاعل
مقصود اقول فان قيل المراد بالفاعل ههنا اسم الفاعل والمقصود في الكلام فاعل
الفعل والفضلة في الكلام المفعول والمقصود ههنا اسم المفعول قلنا الفاعل
في الصيغة اعني اسم الفاعل دال على الفاعل في الكلام وكذا المفعول فان
الضارب في قولنا يضرب زيد عمرا زيد والمضروب عمرو قال يمكن التعميم في
الفاعل اقول لان الفاعل يجيء من المتعدي واللازم فلو جعلوه للمفعول

العيوب

مثال السواد

لبقى الكثر الافعال عاريا عن التفضيل لان المفعول لا يجى من اللازم و
وجود المفعول بدون الفاعل نحو مجنون ومبهوت اقول قال ونحو اشغل
اقول اى ورد السؤال القاعدة التى ذكرنا من ان افعل لتفضيل الفاعل دون
المفعول بقولهم اشام واشهر واعرف وانكر وارجى واسر واعز
والوم واحمد وفى دعاء الرسول صلعم اللهم اجعل حبك احب الاشياء
على واجعل خشيتك اخوف الاشياء عندى وبقولهم هو اى فلان اشغل
اى اكثر مشغولية من امراة ذات النحيين والنحى بالكسر ذق السمن وقصتها
ان امراة من بنى تيم اللات بن ثعلبة حضرت سوق عكاظ قريبا من مكة
ومعها نحيا سمن فذهب خوات بن جبير الانصارى بها مكان خال وفتح
احدهما وذاقه ودفع اليها فامسكته باحدى يديها ثم فتح الاخر وفعل به ما
فعل بالاول فامسكته بيدها الاخرى ثم جامعها ولم تقدر على دفعه لحفظها فم
النحيين فضرب فضرب بها المثل فى الاشتغال ثم اسلم خوات وشهد بدرا
فقال له رسول الله صلعم كيف شرادك اى هربك يكنى عن فعله على ذات النحيين
تلطفا فتبسم عليه وقال رسول الله ايضا مزاحا كيف فعلت على ذات
النحيين فقال يا رسول الله قد رزقنى الله الاسلام واعوذ من الحور وتلك
فعلة جاهلية يا رسول الله فان التفضيل فى اشغل للمفعول وقيل يجوز ان
يقال اشغل من ذات النحيين ليربها فلا يكون شاذا اقول لو اختار اللف

اللف والنشر على الترتيب فى ايراد الاسولة لكان احسن قال ونحو اعطاهم اقول
اى اورد السؤال على قوله لا يجى من المزيد فيه بقولهم هو اى فلان اعطاهم
فى تفضيل المعطى اى اكثر للدينار والدراهم واولاهم فى تفضيل المعطى من
الايلاء بمعنى الاعطاء فان قيل لم حكمتم بانهما من المزيد فيه قلنا لعدم بناء
الثلاثى منهما نحو عطى وولى واكرم من زيد اى اشد اكراما وهذا المكان
اقفر اى اشد قفارا وهذا الكلام اخصر اى اشد اختصارا وهو افلس
من ابن المذلق اى اكثر افلاسا وهو رجل من بنى عبد شمس ما كان يحصل
فى بيته مدة عمره قوة ليلة هو كان هو واباؤه واجداده كذلك فان كلها
من الزوايد قال واحمق من هبنقة اقول اى ورد السؤال على قوله ولا من لون
وعيب بقولهم هو اى فلان احمق من هبنقة اى اشد والكثر حماقة فان
قيل لم حكمت بان احمق اسم التفضيل لم لا يجوز ان يكون صفة مشبهة قلنا
استعماله بمن يدل على انه اسم التفضيل وهبنقة لقب رجل وهو رئيس الاحمقين
واسمه يزيد بن مروان بن قيس بن ثعلبة انه يتخذ لنفسه طوقا من عظام
ليعرف به نفسه فاصبح يوما ورأى ذلك الطوق على اخيه فقال يا اخى انت انا
فمن انا ومنه يقال ذو الودعات وقيل من حمقه انه ضل له بعير فهو ينادى
من وجد بعيرى فهو له فقيل له فما نفعك فقال فاين حلاوة الوجدان فيضرب
به المثل فى الحمق فالحماقة من العيوب واجاب المصنف عن الكل بانها شاذة

واعلم ان اول من الكلمات المشكل التصحيح فقيل هو افعل بلا فعل لعدم هذا
قول من قال اصله ووّل فقلبت الواو الاولى همزة لكثرة الثقل بتكرير
الحروف الثقيلة وقوة المتكلم في الابتداء بالهمزة اذ ح يكون اصل
فعله وَوَل فيكون فاؤه وعينه حرف علة وهو لم يوجد في الفعل بل في
الاسم وقيل اصله أوْأل من وأل بمعنى نجا فابدلت الهمزة واوا على غير
القياس في الانسب انه يكون بمعنى المفعول لان كل ما يكون اول يلتجأ اليه فيكون
ملجأ ويؤيد كون اصله هذا اتيان جمعه اوائل لكن تقلب الهمزة ياء لدفع
الثقل قبائل وشرائب بالهمزة دون القلب واما جمعه على اوالى فبالقلب
مكانا وذاتا وقيل اصله أأول من آل امراءه اى اصلحها ومن آل الامير رعيته اى
اساسها واحسنها او من الآلية اى رجع فقلبت الواو همزة اما لكثرتها
او على وجه الشذوذ واعلم ان الاولى والاولى كلمتان لا يراد بها التفضيل
ومثلهما الاوسط والوسطى اللذين من اخواتهما واما الاوسط بمعنى الاشرف
فهو للتفضيل واعلم ان الخير والشر يستعملان مصدرا واسما وصفة وتفضيلا
يقال خار زيد خيرا فهو خاير بالتخفيف وخيّر بالتشديد وقوم اخيار وخيار
وهي خيرة خيّرة مخففا ومشددا والمشدد منهما اقل وجودا ويقال
شرّ فلان شرّا وشرارا وشرارة فهو شرّ وشرير وهم اشرار وشرار
والشراء ويقال في تفضيلها هو او هي او هما او هم او هن خير منه او شر

[illegible]

او شر منه او خير الناس او شر الناس ولا يقال اخير واشر فقوله نعم الشر
اريد كلمتان مركبتان من همزة الاستفهام والشر ولذلك دخل التنوين
واعلم ان وزن افعل يجيء ايضا للتعجب نحو ما احسن العلم واقبح الجهل ويكون
ما بعده منصوبا او ضميرا منصوبا نحو ما احسنه وهل اصل ما الاستفهامية على
الابتداء في الفعل ضمير الفاعل لها وما بعده مفعول ويجيء على وزن
فعيل اى كما يجيء اسم الفاعل على وزن مفاعل يجيء ايضا على وزن
فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ومريض بمعنى مارض ويستوي فيه المذكر والمؤنث
اذا كان بمعنى المفعول وذكر الموصوف فرقا بين الفعيل الذي بمعنى الفاعل
وبين الفعيل الذي بمعنى المفعول وتمام البحث ان الفعيل قد يكون بمعنى
الفاعل وح يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء سواء كان موصوفه مذكورا
او غير مذكور نحو رجل نصير وامرأة نصيرة وقوله يا بنات العيش انا بالمكان
قتيل وقتيلاه فدانكم ان قيل لم اعطى الفرق للفاعل دون المفعول قلنا
لان عدم الاستواء اصل فاعطي للفاعل الذي هو اصل فان قيل اذا ذكر الموصوف
لا حاجة الى التاء للفرق بين المذكر والمؤنث قلنا نعم لكن الاصل في الفاعل
اجرى على اصله اعني الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وقد يكون بمعنى المفعول
وح يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان الموصوف مذكورا نحو رجل قتيل
وامرأة قتيل اما لسوى المذكر والمؤنث فرقا بين الفاعل والمفعول كما

اى في الفعيل في مفرده وتثنيته وجمعه

كما عرفت واما اذا لم يكن مذكورًا فيفرق بالتاء حتى لا يلتبس المذكر بالمؤنث
نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان فان قيل فاذا فرق في الفعيل
الذي بمعنى المفعول اذا لم يكن الموصوف مذكورًا يلزم الالتباس بالفعيل
بمعنى الفاعل اذا لم يكن موصوفه مذكورًا قلنا اكتفي بالتوبنه الحالية او المقالية
واعلم ان صيغة الفعيل غالب في اللازم نحو كريم ولطيف وحليم وعظيم وقد
يوخذ من المتعدي للثبات والزيادة كاسماء الله تع من العليم والقدير
والسميع والبصير وان هذا الوزن قد يجيء بمعنى المفعل نحو نذير بمعنى المنذر
والمفاعل نحو عشير بمعنى المعاشر وان الفعيل قد يكون جمعًا نحو عبيد وكليب
في جمع عبد وكلب ويستعمل التفضيل في بعض الجموع ويجمع فعيل على فعلاء
نحو فقهاء في جمع فقيه وهذا الجمع كثير الاستعمال وعلى فعال بكسر الفاء نحو كرام
وعظام وعلى افعال نحو اشراف وعلى افعلاء نحو اصدقاء وهذا الجمع كثير ايضا
ويجمع بريئة على برايا مثل خطيئة وخطايا اصله خطائي كشرائف وكرائم و
لطائف فاجتمع همزتان فاستثقلت لكون الهمزة ثقيلة فابدلت
الثانية ياء لكسرة ما قبلها فاستثقل ايضا لثقل الهمزة مع ثقل صيغة الجمع
وحروف العلة فقلبت الياء الفا ثم قلبت الهمزة الاولى ياء لزيادة
الخفة ومثله العطايا والمطايا وقد يدخل على فعيل تاء للمبالغة نحو الخليفة ويجمع
على ظاهره نحو خلائف وعلى المعنى نحو خلفاء وجاء يتيم ويتامى وفعيل بمعنى المفعول

المفعول يجمع على فعلان غالبا نحو ولدان جمع وليد بمعنى مولود ويجمع في المذكر
والمؤنث على فعلى واما مرضى في جمع مريض الذي هو الفاعل فمحمول على جرحى
في جمع جريح ثم قوى ذلك بانهم حملوا ابواب هالك وميت على فعيل فقالوا
هلكى وموتى مع المخالفة لفظا للموافقة معنى وبالجملة ان هذا الجمع انما يجيء
بما في معناه داء وحزن ولكن يشكل بنحو **قال** الا اذا جعلت الكلمة
من عداد الاسماء **اقول** اي يستوي المذكر والمؤنث اذا كان الفعيل بمعنى المفعول
وذكر الموصوف الا اذا جعلت الكلمة من عداد الاسماء اي الفعيل من قبيل
الاسماء الغير المشتقة دون الصفات وح لا يستويان بل يفرق
بالتاء ليكون دليلا على النقل الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف
مذكورًا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فالذبيح
اسم لحيوان مذبوح **قال** وقد يشبه به **اقول** اي وقد يشبه بالفعيل الذي
بمعنى المفعول الفعيل الذي بمعنى الفاعل في الاستواء اي يستوي فيه المذكر
والمؤنث ايضا نحو قوله تع والملائكة بعد ذلك ظهير وما يدريك لعل الساعة
قريب وان رحمة الله قريب من المحسنين **قال** ويجيء على فعول **اقول** يعني
ان اسم الفاعل قد يجيء على وزن فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره
نحو منوع بمعنى كثير المنع وفي بعض النسخ يجيء فعول للمبالغة اي سواء
كان بمعنى الفاعل او المفعول الاول انسب لما سبق ولما سيأتي ويستوي

اى في فعول المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى الفاعل وذكر الموصوف وتفصيل الكلام
ان الفعول كالفعيل قد يكون بمعنى الفاعل وح يستوى فيه المذكر والمؤنث
اذا كان الموصوف مذكورًا واما اذا لم يكن مذكورًا فيفرق بالتاء لئلا يقع
الالتباس بين المذكر والمؤنث وقد يكون بمعنى المفعول وح يفرق المذكر
والمؤنث بالتاء سواء كان موصوفه مذكورًا او غير مذكور فان قيل اذا
فرق المذكر والمؤنث في الفعول الذى بمعنى الفاعل اذا لم يكن الموصوف مذكورًا
يلزم الالتباس بالفعول الذى بمعنى المفعول اذا لم يكن موصوفه مذكورًا قلنا
جوابه ما مر من انه اكتفى بالقراين وقد يجئ فعول بمعنى المفعل نحو رسول بمعنى
المرسل وقد يجئ لما يفعل به الوضوء لما يتوضأ به ويجمع فعول على فعل بضم الفاء
والعين وعلى فعلاء بضم الفاء وقريب ان يكون العقلاء والجهلاء على هذا الجمع
وعلى فعالى بالفتح الضم نحو غيارى في غيور وعلى فعاء نحو اعداء في جمع عدو وعلى
فعع نحو عدى في جمعه ايضا ولا نظير له وعلى فعاعل وفعل بضم الفاء وسكون العين
نحو عجائز وعجز في جمع عجوز وقد يستوى في فعيل وفعول الواحد والجمع نحو هم
قليل وصبور وهم قليلون وصبورون واعلم انه لما كان الغرض هو الفرق
بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صدر عدم الاستواء بذكر
امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله
فاللقيط هو الصبى الذى يسقط عن بطن امه والحلوبة بمعنى المحلوبة وهى

الناقة التى يؤخذ لبنها فلا يجوز ان يقال في مقابل المذكر بعير حلوب **قال**
واعطى الاستواء في فعيل للمفعول **اقول** انما اعطى استواء المذكر والمؤنث في
فعيل عند ذكر الموصوف للمفعول وفي فعول عنده ايضا للفاعل طلبا للعدل
بين الفعيل والفعول اى لئلا يكون الاستواء للمفعول وعدم الاستواء للفاعل
فيهما فانه كالجور فان قيل لم لم يعكس الامر بان يكون الاستواء في الفعيل
للفاعل وفي الفعول للمفعول قلنا لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والواو
كثير الاستعمال بجريانه في الافعال كلها ولطفه فيه مطلوبة ولا شك في الاستواء
خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال **قال** ويجئ للمبالغة نحو صبار **اقول** فاعل يجئ
اما في قوله نحو صبار واما ضمير مستتر فيه راجع الى اسم الفاعل اى يجئ للمبالغة
الفعل من الفاعل نحو صبارا ولان اسم الفاعل يجئ للمبالغة سماعا مثلا نحو
صبار بفتح الصاد وتشديد العين وقد يؤخذ هذا الوزن من الاسم لاصل
معنى ذلك الاسم نحو حمار وبقال وسكاك من الحمار والبغل والسكين ونحو
سيف مجزم بمعنى وزنا مجزم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين للمبالغة
الجازم بمعنى القاطع من الباب الرابع فان قيل لم ذكر السيف معه قلنا
لتعيين كونه مثالا للمبالغة لان وزنه مشترك بين الالة وبين مبالغة
الفاعل كما صرح به ونحو فسيق بالكسر وتضعيف العين للمبالغة الفاسق من
الباب الخامس ونحو كبار بضم الاول وتخفيف الباء من الباب الخامس في مبالغة

مطلب في بحث صيغ المبالغة

ونحو عطار وبقال وحمار من العطر والبقل والحمر

كبيرة

كعجاب لمبالغة عجيب ونحو طوال بضم الاول وتشديد الثاني من الباب الاول
لمبالغة طويل وقراء وكذبوا بآياتنا كذابا بالضم حملا على الجمع او المبالغة لان
هذا يجيء الجمع المكسر من المذكر للاسم الفاعل فان قيل فعلى هذا يكون هذا
الوزن مشتركا بينه وبين المبالغة فلم لم يذكره كما ذكر اشتراك وزن
مجرم قلنا بناء على شهرة هذا الوزن في الجمع ونحو علامة من الباب الرابع
ونسابة من الباب الثاني في مبالغة عالم وعالم بالانساب اصلهما علام
ونساب ادخلت التاء للمبالغة فان قيل لم اورد مثالين قلنا تنبيها
على كثرة استعمال هذا الوزن فان قيل فعلى هذا يلزم ايراد مثالين لنحو صبار
قلنا كثرة استعمال وزنه مشهورة ونحو راوية بفتح الفاء وكسر العين من
الباب الثاني من روى الحديث ونحو فروقة بفتح الفاء وضم العين وتخفيفها
لمبالغة فارق والتاء للمبالغة فاني صيغة مبالغة يكون تاؤه لزيادة
المبالغة او جردت الصيغة عن المبالغة ونحو ضحكة بضم الفاء وفتح العين
في مبالغة ضاحك وقوله ضحكة بسكون العين لمبالغة اسم المفعول وفي مختار
الصحاح وغيره ان ضحكة بفتح الحاء كثير الضحك وبسكونها الذي يضحك عليه
الناس للسخرية فان قيل فعلى هذا لم يوجد عن بيان تجميع اوزان مبالغة اسم
الفاعل قلنا نعم الاولى ذلك تماما بأن ضحكة بفتح العين اورد عقيبه وعليه قراءة
ويل لكل همزة لمزة بسكون الميم فيهما فانهما اذا كانا بفتح الميم يكونان بمعنى

بمعنى العياب والطعان واذا كان بسكونها يكونان بمعنى المسخرة التي يأتي
بالاضاحيك فيضحكون منه ويشتمون وعليه قراءة يوم الجمعة بالسكون
والفتح بمعنى اليوم الزوج المجموع اي جمعه الشرع او بمعنى يوم الوقت
الجامع بالجمع البالغ مبلغ الكثرة والقواة بالضم للانباع ونحو جذامة
اي سريع القطع للموت والتاء فيه كالتاء في علامة ونحوه نحو مسقام بالكسر
والسكون بمبالغة سقيم وهذا الوزن مشترك بين الالة والمبالغة والكلام
فيه كالكلام في طوال ونحو معطير لكثير العطر وهما يجمعان على مفاعيل ونحو
محاويج جمع محواج اي كثير الحاجة ومساكين جمع مسكين والستة الاخيرة من
الباب الرابع وقد يبنى للمبالغة من المزيد على ما بني للحاصل الثلاثي وهو دراك
من الادراك وحساس من الاحساس وجبار من الاجبار ورشاد من
الارشاد واليم من الايلام وسميع من الاسماع وبصير من الابصار وكون
هذه المذكورات من المزيد على الاستواء واعلم ان وزن فاعول قد يستعمل
اسما نحو الصابون والناموس لصاحب سر الملك وقد يستعمل في مبالغة
الصفة نحو الفاروق لعمر رضي الله عنه لكونه فارقا بين الحق والباطل على اكمل
فرق بمهابته وشجاعته قال واما قولهم سكينة اقول المكين مفعيل من
السكون وهو الذي اسكنه الغير قال وان لم يدخل الهاء اقول انما الحق
الهاء على التاء لانها تصير هاء في الوقف على ان في بعض النسخ وقع التاء

[illegible]

من بيان اسم الفاعل من الثلاثي وما يتعلق باسم الفاعل منه شرع م

قال لانه نقيضه اقول وللنقيض مناسبة وهي ان النقيضين غالباً يتلازمان
في الخطور بالبال لشهادة الوجدان فانه متى خطر بالبال الحركة يلزم ان السكون
وكذا الراحة مع الالم والصحة مع السقم قال وصيغته من غير الثلاثي اقول
لما فرغ في بيانه من غير الثلاثي مطلقا فصيغته من باب غير الثلاثي على
مستقبل ذلك الكتاب كائنة بميم مضمومة اي تحذف حرف المضارعة ووضع
الميم المضمومة في موضعها وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو
مختار ومحمر فان قيل لم اختير الميم للزيادة قلنا الاصل فيها حرف العلة
فلما تعذر زيادتها كما ذكر الشراح تعين الميم لان الميم قريب من الواو
في المخرج على انها حروف العلة الزوائد فان قيل لم كسر العين قلنا فرقا
بين الفاعل والمفعول فان قيل لم يعكس الامر قلنا لان الفتح اولى لما
كثير المعنى او نقول تبعا لفعلهما يعني الفاعل ماخوذ من الفعل المضارع الذي
مكسور ما قبل آخره وتبعا لمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور
العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر والمفعول ماخوذ من المضارع المجهول
الذي هو مفتوح ما قبل آخره ان قيل من القاعدة المقررة ان الادغام
متمنع في المتمكنين اذ الزم منه الالتباس كما يصرح به فلم جاز في مجاب
ومنجاب مع ان الادغام فيهما يؤدي الى اللبس باسم المفعول قلنا انه
لم يدغم فيهما بل حكى فيهما الادغام المحقق في الفعل قال ونحو مسهب اقول لا بين فائدة

مسهب

فائدة مطردة في اسم الفاعل من المزيد ورد السؤال مسهب فانه للفاعل
على صيغة المفعول بضم الميم وفتح ما قبل الاخر القياس كسره لانه من
اسهب الفرس اذا اتسع في الجري يقال اسهب الرجل اذا اكثر في كلامه
ودعائه وكذا محصن من احصن ويافع على صيغة فاعل الثلاثي المجرد و
القياس موفع لانه من ايفع الغلام اذا ارتفع وبلغ واجاب المجيب بانه
شاذ لا اعتداد به ولا يقاس عليه من غرائب القراءة مردفين بضم
الدال في الفاعل تبعا للميم من الارداف ومن قرأ بفتح الدال جعله مفعولا منه
ومن غرائب الاوزان تشاع في جمع مفتوح بحذف الميم والتكرير كما يقال
في جمع سفرجل سفارج وعندليب عنادل مثل بما بل لفظا ومعنى قال
وبني ما قبل تاء التانيث على الحركة اقول يعني بني اخر اسم الفاعل عند اتصال
تاء التانيث به مع انه معرب لان ما قبل التاء اي اخر اسم الفاعل صار باتصاله
بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يجري في الوسط وما هو بمنزلته بهذا التعليل
لمطلق البناء الاصلي والعارضي قال كما في نون التاكيد اقول اي بني اخر اسم الفاعل
باتصال التاء كما بني ما قبل نون التاكيد اي اخر الكلمة عند اتصال النون للعلة
المذكورة وكما بني ما قبل ياء النسبة في نحو نصري الا انه على الكسرة للمباد قال
فصل في اسم المفعول اقول لما فرغ عن اسم الفاعل شرع في اسم المفعول فان قيل لم قدم اسم المفعول
على اسم الزمان والمكان وان كل منهما مشترك في الاشتقاق قلنا لان اسم المفعول
ادمن المضارع المجهول

يدل على الذي يفعل به فهو اولى بالتقديم وهو مشتق من المضارع بالذات تبعا
لاسم الفاعل للموافاة بينهما وطريق اشتقاقه سيأتي فهو مشتق من المصدر
بواسطتين ان قيل لم سمي اسم المفعول باسم المفعول مع ان المفعول حقيقة
هو المصدر قلنا المراد بالمفعول مفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعت
عليه الضرب ولكن حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار و
المجرور كان قائما مقام الفاعل فهو اسم ما فعل به او نقول انما سمي بالمفعول
لانه وزن في الثلاثي كما مر في اسم الفاعل فقوله اسم يتناول المحدود وغيره و
قوله مشتق يخرج الاسماء التي لا يكون مشتقة وقوله من يفعل على بناء المجهول
يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل الفاعل واسماء الزمان و
المكان والآلة وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج التفضيل الذي بمعنى المفعول
نحو اعذر والوم واشغل لان اشتقاقه من يفعل بضم الياء ليس باعتبار وقوع
الفعل بل باعتبار اتصاف الزيادة على الغير وان وقع عليه الفعل او نقول انه ليس
للاحتراز لان جميع القيود ليس بواجب ان يكون قيدا احترازيا بل قد يكون
لبيان الواقع وتحقيق الماهية فلا يكون ذلك القيد مستدركا وقال بعض
الشارحين او جري مجرى الواقع عليه بعد قوله لمن وقع عليه الفعل ليشمل نحو
اوجد ضربا فهو موجد وعلمت عدم زيد فهو معلوم اقول لا حاجة الى هذا
القيد لان المراد من الوقوع ليس الامر الحسي بل المراد التعلق المعنوي وهو

وهو تعلق فعل الفاعل بشيء قال على وزن مفعول اقول قيل لو قال غالبا لكان
احسن لانه يجيء على وزن فعيل وفعول واجيب بانه انما ترك هذا القيد لانه
لما يتبين مجيئه على وزنهما علم ان قوله محمول على الغالب ويجيء اسم المفعول على
فعال مثل كتاب وفراش وهما بمعنى مكتوب ومفروش ومما هو دون ذلك منه
الفعالة بالضم لما فضل كالفضالة والنخالة والعصارة والسلالة و
نقض بكسر النون وسكون القاف بمعنى المنقوض وكذا الذبح وهزء بضم
الهاء وسكون الزاء بمعنى المهزوء ولو حرك الزاء لكان بمعنى الفاعل قال فادخل
الميم اقول هذا بيان اشتقاق اسم المفعول اي حذفت حرف المضارعة
من يضرب وادخل الميم مقامها وانما اختير الميم كما مر في فاعل المزيد على الثلاثي
ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بالمفعول من باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس بالآلة
ثم ضم الراء اي لم يبق على الفتح او لم تكسر حتى لا يلتبس بالموضع من مفتوح
العين ومضمومها وبه من مكسور العين فصار مضرب بفتح الميم وضم الراء ثم اشبع
الضمة لانعدام مفعل بغير التاء في كلامهم واما مفعلة بالتاء فهو موجود
نحو مكرمة ومقبرة فصار مضروب فان قيل اذا زيد في اسم المفعول حرف فانه
يلزم مزية الفرع على الاصل لان اسم الفاعل زيدت حرف واحد قلنا الزائد
في اسم المفعول هو الميم واما الواو فهي متولدة من اشباع الضمة فلا اشكال
قال وغير مفعول الثلاثي اقول هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره

ان يقال غير مفعول الثلاثي في الالتباس على تقدير ضم الميم دون الميم باب
الافعال ودون الموضع على تقدير فتح الراء وكسره مع ان تغيير احدهما
بزوال الالتباس وتحقيق الكلام ان يقال ان القياس في اسم المفعول من
الثلاثي ان يكون على وزن مضارعه كاسم الفاعل الا انه لما لزم الالتباس
بينه وبين ما من باب الافعال وجب تغيير احدهما فغير واما هو من الثلاثي
لتغيير اخيه وهو اسم الفاعل منه دون مفعول الافعال لعدم تغيير اسم
الفاعل منه والتغيير في الثلاثي من وجهين احدهما ان الزيادة فيه ليست في موضع
الزيادة في المضارع بخلاف باب الافعال والثاني ان حركة الفتح والضم
ليس لحركة المضارع بل الكل مكسور المعين الثاني فقط قال بفتح ما قبل
الاخر اقول فرقا بينه وبين الفاعل ولم يعكس لما مر والفتح اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا كما مر قال فصل في اسم الزمان والمكان اقول لما فرغ عن بيان
اسم المفعول شرع في بيان اسم الزمان والمكان والغرض من وضعهما
الاختصار لانك تفيد بهما مكان الفعل وزمانه ولولاهما لزمك ان تاتي بلفظ
المكان والزمان ولما كان الغرض الاصلي من فن الصرف بيان الابنية
وتفاصيل ما يعرض عليها من الاحوال والاحكام وكيفية اخذ بعضها عن بعض
والاحوال والاحكام انما توجد ان في اسم الزمان والمكان من الثلاثي ذكر
ما فيه واكتفى بذكر مفعول غير الثلاثي لان الزمان والمكان والمصدر الميمي على صيغة

على صيغة المفعول منه فان قيل لم لا يجئ الكل واحد منها صيغة على حدة قلنا
لكثرة الحروف فان قيل ما المناسبة بين هذه الثلاثة وبين المفعول حتى جعلوا
على وزنه قلنا لان الزمان والمكان والمفعول مشتركة في كونها محلا للفعل
واما المصدر الميمي فمحمول على الزمان والمكان لاتحاده بهما في بعض الثلاثي ان
قيل لم قدم اسم الزمان والمكان على الالة قلنا لكونهما شبيهين بالمفعول
قال اسم المكان اقول ان قيل لم قدم اسم المكان قلنا لان لفظ المكان مفعل
اذ اصله مكون او لكثرة استعماله ولان الفحص عن احواله وتوقيف احواله و
احالهما على المكان في الزمان وتقديم الزمان في العنوان لدفع توهم من يتوهم
ان الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان ان قيل لم اشتقاقه من المضارع
المعلوم مع ان المناسب ان يشتق من المجهول لمناسبته بينهما وبين المفعول
قلنا لان اختلاف الصيغة انما يكون باعتبار اختلاف حركة عين المضارع
وهو لا يتصور الا في المضارع المعلوم فقوله اسم يتناول المقصود وغيره وقوله
مشتق يخرج الاسماء الغير المشتقة وقوله من يفعل بفتح الياء يخرج اسم
المفعول وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدا الموقوف قال فزيدت الميم
اقول هذا بيان طريق اشتقاق اسم المكان اي زيدت الميم مقام حرف المضارعة
بعد حذفها ودك لحركتها قال وصيغته اقول اي صيغة اسم المكان من مفتوح العين
مطلقا مفعل بفتح الميم والعين نحو مذهب من ذهب يذهب فان قيل لم فتحت

هم

تسمية الزمان والمكان ظاهر

وبها او اسم الزمان والمكان مشتقان عن المصدر ... بالذات ومن المصدر ... الاشتقاق ...

لم فتح العين منه قلنا تبعا للعين مضارعه على ان الفتح اخف قال الا من
المثال اقول اى الواوى الغير المضاعف اما غير الواوى فالمكان منه مفعل نحو
مبقط اما مضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة فان المكان فيه بكسر
العين سواء كان فعله مفتوح العين او المضموم او المكسور نحو الموجل
والموسم والموعد ولم يذكر المص مثال المكسور العين لكثرته والمضموم
العين لقلته قال حتى لا يظن ان وزنه اقول لئلا يظن ان موعل مثل جورب
وهو ليس باسم المكان والزمان فيه بحث وهو ان المكان من الصحيح
كالمذهب قد يظن ان وزنه جعفر مع انه لم يكسر فالاولى ما قال بعضهم
انما كسر العين في المثال الواوى لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه
وذلك لما قيل من ان المسافة بين الفتح والواو بعيدة بخلاف الواو و
الكسر لان الواو من الشفة والفتحة جزء الالف وهو من اقصى الحلق والواو من
الشفة والكسرة جزء الياء وهو من الحنك قال ومن باب يفعل اقول اى
وصيغة اسم المكان من مكسور العين مفعل بالكسر للموافقة ومنه قولنا
مولد نبينا مكة اذا اردنا المكان او ربيع الاول اذا اردنا الزمان او عام الفيل
بنصب العام للظرفية اذا اردنا المصدر لكن المشهور فيه الميلاد قال الا
من الناقص اقول اى الياى اذ لا واوى من يفعل بالكسر فانه اسم المكان بفتح
العين منه نحو المرمى وقد علم من تخصيصه بقوله من يفعل انه يجى من يفعل

من يفعل بالفتح ويفعل بالضم على الاصل لعدم المانع وهو توالى الكسرات و
روى ماوى واجيب بانه لكسرة الامالة فلا اعتداد به قال ولا يبنى من يفعل
مفعل اقول اى لا يبنى اسم المكان من المضموم العين على وزن يفعل بالضم لثقل
الضمة او لعدم مفعل في كلامهم فقسم اسم مكان يفعل بالضم بين مفعل
بالكسر ومفعل بالفتح فاعطى للمفعل احد عشر اسما نحو المنسك لمكان العبادة
او النحر لوجه الله والمجزر لموضع جزر الابل وهو نحرها والمنبت لمكان النبات
والمطلع لموضع الطلوع والمشرق لمكان الشروق والمفرق لمكان الفرق ومنه
مفرق الراس لوسطه لانه موضع فرق الشعر والمسقط لموضع السقوط ومنه
هذا مسقط راسى اى حيث ولدت والمسكن لمكان السكون والمرفق
لموضع الرفق وهو منتهى العنق والمسجد اسم للبيت المبنى للسجدة سواء سجد فيه
بالفعل او لم يسجد وبالفتح اسم المكان يسجد فيه اى موضع جبهتك وتجوز الفتح
في كلها وقرى مطلع الشمس لكل جعلنا منسكا بفتح السين وكسرها واستمر
فتح المسكن والكل من الباب الاول الا المرفق فانه من الباب الخامس ايضا
والمجزر فانه قيل من الثانى وقد يدخل على بعض ابنية اسم المكان تاء التانيث
اى يونث بناء على انهم ارادوا البقعة او زيدت للمبالغة نحو المنزلة بفتح
الزاء وكسرها بمعنى المنزل والمهلكة والماكلة والمظنة بكسر الظاء من يظن بالضم
شاذ وجمعها منازل ومهالك ومظان ويجمع على هذا الوزن ما ليس فيه تاء

واما نحو المقبرة والمشرقة بالضم فقد قيل انه من جملة الاسماء التي لا يراد منها صدور
الفعل في موضع بل هي كسائر الاسماء الجامدة وضرب منها مارية بالضم و
الفتح ومكرم ومكرمة بالضم فيهما ومعون ومعونة والجمع مارب ومكارم و
معاون واذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة بالفتح بلزوم التاء الا انه ليس
اسما للمكان بل هي في الحقيقة صفة الارض التي يكثر فيها ذلك الشيء والارض
مؤنث فكانت صفتها كذلك نحو ارض مسبعة اي كثير السبع ومأسدة اي
كثير الاسد وكذا مأذبة ومحياة ومفعاة ومفناة ومبطخة هذا في الثلاثي ويقال
في غيره ارض كثيرة الضفادع والثعالب لا مضفدعة ومثعلبة لكراهة الثقل
قال اسم الزمان مثل المكان **اقول** اي اسم الزمان اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه
الفعل وهو مثل اسم المكان في جميع الاحكام نحو مقتل الحسين لزمان قتله وهو
يوم العاشر من المحرم كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء وكما يقال عجبت
من مقتل فلان اي من قتله **قال** فصل في اسم الآلة **اقول** لما فرغ عن بيان اسم
الزمان والمكان شرع في بيان اسم الآلة وهو مشتق من المضارع بالذات وطريق
اشتقاقه اما ما كان على وزن مفعل فبزيادة الميم موضع حرف المضارعة وما كان
على مفعال فبزيادة الميم والالف وما كان على وزن مفعلة فبزيادة الميم والتاء وانما
اشتقها من المضارع لموازنتها اياه ومن المعلوم لان الآلة وان كانت واسطة
بين المفعول والفاعل لكن تعلقها بالفاعل اقدم واولى من ثمه جعلوا الآلات من تتمة

من تتمة الفاعل ليصح اختصار العلل الناقصة في الاربع فقوله اسم يتناول
المحدود وغيره بقوله مشتق خرج مثل السيف والسكين وغيرهما لانهما
ليست باسم الآلة في الاصطلاح لانها كاليوم والليل في باب اسم المكان
وبقوله ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه او ينقل بشيء من مكان
الى مكان وقيل في تعريف المص دور واجيب بان المعرف هو المضاف
فقط لا من حيث انه مضاف والاضافة لتعيين المضاف الذي هو الاسم
والحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فان قيل يلزم
المحذور المذكور لان الاسم جزء من الحد قلنا المراد بالمعرف هو الاصطلاحي
وبما ذكر في التعريف هو اللغوي وبعض الشارحين اجاب عن اصل السؤال
بانه عرف الآلة الاصطلاحية باللغوية فانه وقيل عليه لا معنى في الاصطلاح
للآلة بل لها معنى في اللغة واما اسم الآلة فله معنيان فانه لغة يتناول نحو
الابرة والسيف ولا يتناولهما الاصطلاح واعلم ان اسم الآلة لا يبنى من
الافعال اللازمة كما يدل عليه تعريف الآلة ولا من المزيد لعدم امكان محافظة
حروفها في مفعل **قال** وصيغته مفعل **اقول** اي صيغة اسم الآلة مفعل بكسر
الميم وفتح العين فان قيل لم يذكر لهذه الصيغة مثالا قلنا بناء على ظهورها
وكثرة استعمالها واصالتها لان ما عداها متفرع بزيادة ولهذه النكتة قدمها
على غيرها والمثال المذكور في كتب الصرف لهذا الوزن نحو محلب وهذا في الحقيقة

اسم لما يجلب فيه لكن لما كان يستعان فيه في الطرح جاز اطلاق اسم الالة
عليه واليه اشار الجاربردي بعد ذكر تعريفه كل اسم اشتق من فعل آلة لما
يستعان في ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به والمكسحة فانه اسم
لما يكسح به وقد يطلق على ما يفعل فيه اذا كان ما يستعان به كالمحلب ان قيل
لم لم يذكر المص المكسحة والمصفاة قلت لقلة استعماله قال ومن ثم قال
الصرفيون اقول اي ومن اجل ان صيغة مفعل لاسم الالة قال الصرفيون بيناء وبنوا
فيه اسم الالة واسم المكان وبناء المرة بكسر الميم وفتح العين للالة اي
لاسم الالة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة من مرات الفعل وهي
ما دل على اصل الكيفية والسكون للحالة اي للنوع وهي ما دل على كيفية التي عليها الفاعل
والفعلة بكسر الفاء والسكون عند صدور الفعل منه واعلم ان الفعل الذي
يراد منه المرة والنوع ان كان ثلاثيا مجردا لا تاء في مصدره فالمرة منه
فعلة بفتح الفاء نحو ضربة وشربة اتيته اتيانة ولقيته لقاءة والقياس اتية
ولقية والنوع منه فعلة بالكسر ان لم يكن فيه تاء فالمرة توصف بالوحدة
نحو رحمة واحدة والنوع بغيرها نحو رحمة حسنة وان لم يكن ثلاثيا ولا تاء
في مصدره فالمرة بالتاء نحو دحرجة واحدة واجامة واستخراجة والنوع يوصف
بغير واحدة وان كان فيه التاء فالمرة توصف بالوحدة والنوع بغيرها قال
وكسر الميم اقول اي كسر الميم في وزن اسم الالة مع ان القياس الفتح لتعينه مقام

وبناء النوع وهو فعلة والمفعل بفتح الميم والعين للموضع اي للمكان والمفعل م

والفعلة بكسر الفاء م

مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين المكان من المفتوح العين والمضموم
العين فان قيل لم لم تضم قلنا لئلا يلتبس بالمفعول من باب الافعال و
لم يعكس لان الموضع اكثر استعمالا والفتح لخفته اولى بما هو كثير الاستعمال
قال ويجي على وزن مفعال اقول اي اسم الالة يجي على وزن مفعال كما يجي على وزن
مفعل ومفعلة ويجي هذا الوزن اعني وزن مفعال للمصدر والزمان والمكان
ان نقل عن الجوهري ان الميعاد المواعدة والوقت والموضع قال نحو
مقراض ومفتاح اقول ويجمع المفتاح على المفاتيح من نوادر الابنية نحو
اسلوب بمعنى الفن على اساليب واما الاخدود بمعنى الشق المستطيل
فهو افعول بمعنى المفعول في الاصل كما ان السجو بالمعنى الكواب وشروب افعول
بمعنى الفاعل ونحو اقليم يجمع على اقاليم ايضا ونحو اقليد يجمع على مقاليد والظاهر
ان يجمع اقاليد وهو ايضا جاء ونحو ابريق وقنديل يجمعان على اباريق وقناديل
ونحو يعسوب ملك النحل يجمع على يعاسيب ومثل اليعقوب واليعاقيب الذكر
الحجل واما يعقوب علم رجل فهو اسم اعجمي ونحو عصفور يجمع على عصافير و
جيشوم يجمع على جياشم وصنوبر يجمع على صنابر وشرذمة يجمع على شراذم
ومن غرايب الجموع عبيد وكليب في جمع عبد وكلب وعبدان بالضم والكسر
وعبداء ومعبوداء في جمع عبد ايضا والاهالي والليالي بزيادة الياء على الاصل
الليل وسنابر في جمع سنور والاكاسرة في جمع كسرى لقب ملك العجم كما ان

كما ان قيصر لقب ملك الروم **قال** ويجيء مضموم العين **اقول** اي يجيء اسم الآلة حال كونه
مضموم العين والميم على خلاف القياس نحو المسعط والمنخل والقياس كسر
الميم وفتح العين لكن قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني
المسعط والمنخل اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث
انه يجعل فيه السعوط فهو اسم موضوع لآلة مخصوصة بلا اشتقاق ونوع ان
الجاري على الفعل لا يختص بآلة مخصوصة وهذه الآلة مخصوصة كسائر الاسماء
الجامدة فلا يقال مسعط الا للاناء الذي يجعل فيه السعوط ولو جعل السعوط في
وعاء غيره لم يسم مسعطا وكذا غيره بخلاف الجاري على الفعل فانه لو كسح بثوب
مثلا يسمى ذلك الثوب مكسحة وكذا لو فتح بخشب يسمى ذلك الخشب مفتاحا
وحكم المسعط والمنخل حكم اخواته وهي المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة فالمسعط
ما يجعل فيه السعوط وهو بالفتح الدواء الذي يصب في الانف والمنخل ما ينخل به
الدقيق والمدق ما يدق به الشيء كآلة القصار ونحو الهاون والمدهن ما يجعل فيه
الدهن من زجاج او غيره والمكحلة وعاء الكحل زجاجا كان او غيره والمحرضة
وعاء الحرض وهو الاشنان واعلم انا نذكر الكلمات المشتبهة بعضها مع بعض اما
بالوضع او الادغام او الاعلال والمكتنفات بالنوع التقديري متضمنا للقوانين و
نذكرها في الاقسام كلها وان ذكر المص بعضها اما في الصحيح فان وزن افعل
الذي للتفضيل او الصفة يشتبه بنفس متكلم المضارع المفتوح العين نحو اعلم وشبه

ويشتبه الثلثة ماضي الافعال حالة نصبها نحو رأيت احمر واحمر ولن احمد فرأيت
قرينة الاسمية ولن قرينة المضارعية ويشتبه بنفس متكلم المضارع المكسور
العين بامر الافعال وقفا نحو اضرب ويشتبه مجهول مضارع الافعال بمجهول
الثلاثي مطلقا نحو يكرم وامر التفعل والتفاعل ما فيه في المفرد وقفا وفي
التثنية والجمع مطلقا في الاقسام كلها ويشتبه فاعل الثلاثي بامر المفاعلة في المفرد
وقفا نحو عامل وامرها اياهما في الاحوال اذا دخلت الخفيفة نحو ضاربن بحركة
الباء ومثله سوّ فانه مصدر يشبه امر ساء يسوء مؤكدا بالخفيفة في الاحوال
والنون فيه وفيما قبله وامثالهما كتابة بان يكتب بالنون في الامر ولا يكتب
اسم الزمان والمكان للمصدر الميمي في الاكثر ويشبه احدهما بالآخر مطلقا و
يشبه المفعول الفاعل في فعيل وفعول باب الافتعال باب الانفعال اذا
كان الفاء نونا نحو انتظم وانبث هذا ما وجدنا من امثلة الصحيح ثم اعلم
انا قد وعدنا في اول الكتاب ان نذكر المصغر والاسم المنسوب. فالان نذكرهما
فالمصغر هو المزيد فيه ليدل على تقليل وقيل يخرج عن هذا التعريف ما يكون للتعظيم
كدويهية وللشفقة كيا بني واجيب ان الداهية اذا كانت عظيمة تدل على
سرعة وصولها فيكون لتقليل المدة والشفقة لا ينافي العلة ثم ان الاسم
الذي يراد تصغيره اما متمكن او غير متمكن فالمتمكن يضم اوله ان لم يكن مضموما
ويفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا والحقت ياء ساكنة ثالثة ويكسر ما بعد الياء

في الاسم الذي على اربعة احرف نحو جعيفر الا في تاء التانيث والفي التانيث
والالف والنون المشبهتين بهما والف التكسير نحو غليمة وحبيلي وحميراء
وسكران واجمال ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي واما الخماسي فتصغيره
مستكره لسقوط خامسه نحو جحيمر في جحمرش ومنهم قال جحيرش بحذف الميم
وفريزق في فرزدق وقال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل فلذلك اي لاجل ان
الاسم المتمكن يضم اوله ويفتح ثانيه وتزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الرباعي
ولا يزاد المصغر على اربعة اصول لم يجيء في غير الاربعة الا مع تاء التانيث والفي
التانيث والالف والنون المشبهتين والف التكسير الا فعيل وفعيعل و
فعيعيل لان الاسم الذي هو غيرها ان كان ثلاثيا كان تصغيره على فعيل وان كان
رباعيا من غير مدة قبل آخره كان على فعيعل نحو جعيفر وان كان رباعيا قبل آخره
مدة كان على فعيعيل نحو سليطين في تصغير سلطان ولا يعنون بفعيل وفعيعل
وفعيعيل باعتبار الفاء والعين ولهذا يقولون مكيرم داخل في فعيعل ولو عنوا
باعتبار الفاء والعين واللام يقولون مكيرم داخل في مفيعل واعلم ان تصغير المركب
من كلمتين نحو بعلبك وحضرموت وخمسة عشر لا يكون على احد صيغ الامثلة بل
نقول في التصغير بعيلبك وحضيرموت وخميسة عشر وفي اثنا عشر ثنيا عشر
وفي المؤنث ثنيتا عشرة ويعلم مما ذكرنا ان ضم الاول وفتح الثاني ليس مختصا
بالمتمكن وانه اذا اريد تصغير الاسم فلا يخلو ذلك الاسم اما ان يكون قد حصل فيه التغيير

التغيير اولا فان لم يحصل فحكمه ظاهر وان حصل فالتغيير اما بالقلب او بالحذف
او بالزيادة فان كان بالقلب فالقلب اما لازم او غير لازم ونعني باللازم ما كانت
علة القلب ثابتة في المكبر والمصغر وبغير اللازم ما كانت العلة في المكبر
دون المصغر فان كان غير لازم فيرد الى اصله نحو باب يقال بويب وميزان
يقال مويزين اذ علة المقتضي للقلب انعدم وان كان لازما لا يرد نحو قائم
لان موجب قلب الواو همزة كونه اسم فاعل من الاجوف وذلك موجود في التصغير
ايضا فيقال قويئم بالهمزة ومثل تراث لان علة قلب الواو ضمها وهي
موجودة في التصغير فان قيل ان زوال مقتضي القلب لو كان موجبا للرد
الى الاصل لوجب ان يقال في تصغير عيد اصله عود عويد لانعدام كسرة ما قبل
الواو الساكنة في التصغير مع انهم يقولون فيه عييد قلنا انما قالوا عييد فرقا
بينه وبين تصغير عود او نقول كما قيل في تكسيره اعياد بدون الرد فرقا بينه
وبين جمع عود لم يرد فيه ايضا لان التصغير والتكسير من واد واحد وان
كان التغيير بالحذف اي بقي الاسم على حرفين فلا يخلو من ان يكون من غير زيادة
فيه او مع زيادة فان كان من غير زيادة فيرد ما حذف منه حتى يصير على مثال
فعيل وهو على ثلثة اضرب ما حذف فاؤه او عينه او لامه نقول في عدة
وعيدة في منذ اسما منيذ وفي دم وفم دمي وفمي وان كان مع زيادة فاما
ان يمكن جعل الاسم بها على فعيل اولا فان لم يكن فهو قسمان احدهما ان يكون

صحة

الزيادة همزة وصل كابن واسم فانك لو بنيت منهما فعيلا حذفت الهمزة وتحرك
ما بعدها واما ان تحذف فتخل بفعيل او بنيتها فتخالف وضعها وتنطق مع
الاستغناء عنها وصلا والثاني ان يكون الزيادة تاء التأنيث كبنت وهنت
اصلها بنوة وهنوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك يكتبون
التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها ولو بنيت منها فعيلا من
غير رد المحذوف لاعتددت بتاء التأنيث لانها يتم فعيل ولو حذفتها لا يستقيم
بناء فعيل من غير رد المحذوف فوجب رد المحذوف الا انه لا يحذف التاء
لبقاء المعنى الذي اتى بها وهو التأنيث لكن لا يجعل حكمها حكم التاء التي قبل
التصغير لخروجها عن التعويض وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها فنقول بنية
وهنية هذا اذا لم يمكن جعل الاسم بالزيادة على بناء فعيل وان امكن فحكمه
ان يستغنى بالزيادة عن المحذوف نحو ميت فان اصله ميّت فالباقي بعد الحذف
مما يمكن بناء فعيل منه وهو ميت وناس اصله اناس فنقول في تصغيره نويس
ويجوز رد المحذوف ايضا نحو ميّت وانيس واذا ولي ياء التصغير واو نحو
عروة او الف منقلبة عن واو نحو عصا او عن ياء نحو فتى او الف زائدة نحو
رسالة قلبت تلك الحروف ياء وادغمت فيقال عرية وعصية ورسيلة
اما في عروة فلاجتماع الواو والياء واما في عصية ورسيلة فلانهم اضطروا
تحريك الالف قلبوها ياء وكذلك الهمزة المنقلبة عن واو وياء بعد الالف نحو

كساء وعطاء فيقال كسيّ وعطيّ لانه لما زيدت ياء التصغير ثالثة
قلبت الالف التي بعد ياء التصغير ياء كما مر وادغمت ياء التصغير فيها ثم ترد
الهمزة التي هي بدل من الواو والياء الى اصلها لزوال موجب القلب ثم قلبت
ثم تقلب الواو ياء ان كانت الهمزة بدلا عن الواو لكسر ما قبلها فحذف الياء
الاخيرة لاجتماع ثلث ياءات فان قيل ما ذكرتم منقوض بلغة من يقول
في تصغير اسود وجدول اسيود وجديول مع انه ولي ياء التصغير واو قلنا
تلك اللغة ليست بفصيحة والاجود اسيّد وجديّل واعلم انا قد ذكرنا ان
التغيير اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة فلما ذكرنا الاوليين فشرع
في الثالث فنقول تلك الزيادة اما حرف تأنيث او لا فان لم تكن حرف
تأنيث فاما كلمة براسها كما في بعلبك او لا فاما ان يكون مدة او لا فهذه
اربعة اقسام فان كان الاول وهو ان تكون الزيادة حرف تأنيث فاما
ان يكون تاء والفا مقصورة او ممدودة فان كانت تاء فاما ان يكون ظاهرة
او مقدرة والظاهرة ثابتة ابدا كصنوبرة في ضاربة وان كانت مقدرة
فيظهر في الثلاثي كعيينة وشذ نحو عريب ولا يظهر في الرباعي لاستثقال كعقيرب
واما قولهم في تصغير قدام قديّمة فشاذ وان كانت الفا مقصورة وهي رابعة
تثبت كحبلى وان كانت غير رابعة حذفت استثقالا نحو جحجبى في تصغير جحجبى
وان كانت ممدودة تثبت سواء كانت في الثلاثي او في غيره لانها

لما زادت على حروف الثلاث كلمة اخرى فتثبت كما تثبت بك في بعلبك وانما
تثبت الكلمة الثانية لئلا يلتبس بتصغير غير المركب وهذا هو القسم الثاني
والقسم الثالث ان يكون الزيادة هي المدة فتلك المدة اما ثانية او ثالثة
او رابعة وان كانت ثانية نحو لوزنج فانها لا يتغير بل تفتح نحو لويزة
وان كانت ثالثة نحو عمود فقد مر حكمها في قولنا واذا ولي ياء التصغير والرابعة
وهي ان كانت بعد كسرة التصغير يقلب ياء وان لم تكن ياء نحو مفيتيح
في تصغير مفتاح والقسم الرابع وهو ان يكون في الاسم الثلاثي زيادتان
ليست احديهما المدة التي تقع بعد كسرة التصغير رابعة تحذف في التصغير
اقلهما فائدة نحو مطيلق ومغيلم في منطلق ومغتلم وان تساوت
زايدتان ففي بدل الخيار كقليسنة وقليسية في قلنسوة او الزيادات
الثلث غير المدة التي يقع بعد كسرة التصغير من الثلاثي تبقى في تصغير
الزيادة الفضلى من الزيادات وتحذف الاخريان فيقال في مقعنسس مقيعس
او في الاسم الرباعي فتحذف الزيادة مطلقا سواء كانت احديهما فضلا او لا نحو
قشيعر في تصغير مقشعر ويجوز التعويض عن حذف الزائد بمدة بعد كسرة فيما
ليست فيه المدة كمغيليم في مغتلم واعلم ان جمع القلة اذا اريد تصغيره تصغير
على بنائه كقولك في اكلب اكيلب واما جمع الكثرة فله مذهبان احدهما ان
يرد الى واحده فيصغر عليه ثم يجمع على ما يستوجبه من الواو والنون او الالف والتاء

والتاء فانك ترد غلمان الى غلام وتصغيره غليم ثم تجمعه على غليمون وتقول
في دور دويرات فان قيل كيف جمع غلام بالواو والنون مصغرا مع انه
لا يجوز ذلك حين كونه مكبرا قلنا لان المصغر كالصفة اه والثاني ان يرد
الى بناء جمع قلة مفرده ان كان لمفرده جمع قلة ثم يصغر جمع قلة تقول
في دور ادير فان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى واحده ثم جمعه جمع السلامة
لمذكر او مؤنث فان قيل اذا رد جمع الكثرة الى جمع القلة للتصغير فاتت
الكثرة قلنا لا لانه يستعار صيغة القلة للكثرة هذا حكم الجمع واما حكم اسماء
الجموع فحكم الاحاد تقول قويم ورهيط هذا الذي مر ذكره هو القياس
واما ما هو شاذ فهو على ثلثة اقسام لان شذوذيته اما من جهة اللفظ
او من جهة المعنى واما الذي من جهة اللفظ فكانيسيان والقياس انيسان
واما الذي من جهة المعنى فقسمان لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء
الذي يصغر عندهم مستصغرا فشذوذه للمعنوي اما لانه ليس المراد انه
صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو مستغن عن التصغير
بهذا المعنى لكنه افاد تقريب ما بينهما من التفاوت واما لان المراد الاستصغار
لكن لا في الصغر بل في شيء آخر كقولهم ما احيسن زيدا فان التصغير الوصف
بالصغر والفعل لا يصح وصفه بالصغر وانما المعنى تصغير من نسب اليه الفعل
ومن الاسماء ما جرى في الكلام مصغرا نحو جميل وكعيت لطائرين وكميت للفرس

واعلم ان لهم في التصغير بابا آخر وهو ان يحذف جميع الزوائد ثم يصغر
على ما بقي فيقال في اسود سويد وفي احمد حميد ويسمى هذا التصغير الترخيم تشبيها
له بالترخيم واعلم انهم خالفوا في اسماء الاشارة والموصولات التي يصغر تصغير
الاسماء المتمكنة للايذان من اول الامر انها غير متمكنة فالحق قبل آخره ياء
وزيد بعد آخرها الف عوضا عن ضم الاول وفتح الثاني في المتمكن وقالوا في
ذا ذيا وتا تيا واولا اوليا ومن الاسماء ما لا يصغر كالضماير ومتى وحيث
واين وعند ومع وغيره وحسبك والاسم العامل عمل الفعل واما الاسم
المنسوب فهو الاسم الملحق باخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة
الى الاسم المجرد عن تلك الياء والنسبة مما تطرق على الاسم لتغييرات شتى لانتقاله
عن معنى الى معنى وحال الى حال فالتغييرات على ضربين جارية على القياس المطرد
في كلامهم ومعدولة عن ذلك فمن الاول حذف تاء التأنيث مطلقا لانهم
استكرهوا وقوع التاء وسطا فان قيل فينبغي ان يجب حذف الالف ايضا
اذ لا يجوز وقوعها في وسط الكلمة قلنا لا نم ذلك لان التاء علم للتانيث
وليست الالف كذلك لانها تقلب الى حرف آخر فلا يكره وقوعها في الوسط وحذف
نون التثنية والجمع الاعلام لامتزاجهما بالاسم وبفتح الثاني المكسور من نحو دئل
لئلا يجتمع كسرتان بالياء ويحذف الواو والياء من كل فعيلة وفعولة فيقال
فيهما حنفي في حنيفة وشنئي في شنوءة الا ما كان مضاعفا او معتل العين كقولهم

نحو شديدي وطويلي في شديدة وطويلة ومن كل فعيل بضم الاول وفتح العين غير
المضاعف نحو جهني في جهينة ويحذف الياء من المعتل اللام في فعيل وفعيل اذا
نسبت اليها ويفتح العين في النسبة الى فعيل وتقلب الياء الاخيرة واوا نحو
في غني غنوي وامية اموي واما المعتول من المعتل اللام فكالصحيح تقول
عدوي ويحذف الياء المتحركتين كل مثال قبل آخره ياءان مدغمة احداهما في
الاخرى فتقول في سيد وميت سيدي وميتي وتقلب الالف الاخيرة الثالثة
والرابعة المنقلبة عن واو وياء واوا نحو عصوي ورحوي وملهوي ومرموي
ويحذف غيرها اي الالف التي هي غير الالف الثالثة او الرابعة وتلك الالف اما غير منقلبة
او خامسة منقلبة او غير منقلبة او سادسة غير منقلبة والياء المكسور ما قبلها في
الآخر لا يخلو اما ان يكون ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة والثالثة يقلب
واوا كقولك عمودي وفي الرابعة وجهان الحذف وهو احسنها والقلب كقولك
قاضي وقاضوي ويحذف ما سواهما كمشتري ومستقي وتقول في نحو غزو و
ظبي مما كان في آخره واو او ياء غزوي وظبوي واختلف فيما لحقت التاء من
ذلك فعند سيبويه والخليل الافضل وقال يونس في ظبية وقنية ورقية
ظبوي وقنوي ورقوي وكذلك ابنية الواو كغزوة وعروة ورشوة وما في
ياء مشددة بعد ثلثة احرف وان كانت تلك الياء الاخرة غير زائدة ففيها
وجهان احدهما مرموي في مرمي بحذف احدى اليائين وقلب الياء الاخرى واوا

وفي بني ... الا الافصح ... الكسر لحصول الخفة
بالسكنة التي قبل الكسرة وان كان فيه
اجتماع الكسرات مع اليائين ثم

وفتح ما قبل الواو والثاني مرمي تحذفهما وان كانت زائدة نحو كرسي
فتحذف كلتا اليائين فيقال شافعي وكرسي ايضا والاسم الذي اخره همزة
بعد الف قلبت همزته واوا ان كانت للتأنيث نحو صحراوي وتثبت على
الاكثر ان كانت اصلية فنقول في قراء قرائي وان لم تكن الهمزة للتأنيث
ولا اصلية فالوجهان جائزان نحو كسائي وكساوي والاسم الذي يقع فيه الياء
بعد الالف الزائدة وبعدها تاء التأنيث وصحت تلك لوجود التأنيث فيه نحو
سقاية فالقياس في النسبة اليه ان يقال سقائي بالهمزة لانه لما حذفت التاء
للنسبة وجب قلب الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وجوز بعضهم القلب
الى الواو والاسم الذي تقع فيه الياء بعد الف مقلوبة عن حرف اصلي يجوز راييي (بسكون ما قبل الياء)
براءات وراي بالهمزة وراوي والاسم الذي كان على حرفين وكان متحرك الاوسط
في الاصل فان كان المحذوف منه لاما ولم يعوض المحذوف همزة وصل كاب واخ يجب
رد المحذوف نحو ابوي واخوي ولو عوض همزة الوصل لم يجب الرد نحو ابن فان قيل
ما ذكرتم منقوض بدم يقال في النسبة دمي كما يقال موي قلنا انه فعل بسكون
العين عند سيبويه والاخفش وان كان المحذوف من ذلك الاسم الفاء وذلك اللام
معتل اللام نحو شية اصلها وشية حذف منها الفاء وعوض التاء وجب رد
المحذوف ايضا نحو وشوي وقال الاخفش وشيي بابقاء الياء على الاصل وان
كانت لام الاسم الذي على حرفين صحيحة والمحذوف منه غير اللام نحو عدة اصله وعد

وعدوسه اصله سنه لم يرد المحذوف نحو عدي وسهي وفيما سواهما يجوز الامران
وهو ثلثة اصناف الاول المحذوف اللام الذي سكن وسطه ولم يعوض همزة
وصل نحو يد والثاني المحذوف المتحرك الاوسط الذي عوض فيه من المحذوف همزة
وصل كالاسم اصله سمو نحو غدي وغدوي وابني وبنوي واخت وبنت كاخ
وابن عند سيبويه اي تحذف التاء وقال يونس اختي واعلم انه ينسب الى الصدر
من المركب فنقول معدي وحضري وخمسي واما المركب من المضاف والمضاف
اليه فلا يخلو من ان يكون اعني المضاف اليه مقصودا في الاصل كابن الزبير وابن
عمرو ينسب الى الثاني فيقال زبيري او لا يكون الثاني مقصودا في الاصل كعبد
مناف وامرء القيس فيقال عبدي وامرئي واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد فيقال
في كتب وفرايض كتابي وفرضي واما مساجد علما فمساجدي كانصاري **قال** ([illegible] المضاعف)
الباب الثاني في المضاعف **اقول** هو في اللغة اسم مفعول من ضاعف يقال ضاعف
الشيء اذا زيد عليه مثله وجعل اثنين وفي الاصطلاح ان يجتمع الحرفان المتماثلان
او المتقاربان في كلمة او كلمتين او التف احد المثلين بالاخر في كلمة وقد فرق
بينهما بامر المثلين الاخرين ان قيل لم لم يعرفه قلنا اعتمادا على انفهامه
من معنى اللغوي ومن تعريف الصحيح ان قيل لم سمي المضاعف به دون المكرر (والمضاعف من الرباعي يسمى مطابقا بفتح الباء)
قلنا بهذا السؤال دوري ان قيل لم قدم هذا الباب على المهموز قلنا لقربه
من الصحيح بسبب قلة التغير ان قيل لم لم يذكر مضاعف الرباعي وخص بالثلثي

مضاعف الثلاثي قلنا لانه لا يجئ ولا احكام لمضاعف الرباعي وان كان فاؤه
ولامه الاولى من جنس واحد نحو زلزل وعينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو
وسوس هذا لكن لا وجه لترك مضاعف المزيد فيه الا ان يقال يعرف احكامه
بالمقايسة الى الثلاثي **قال** ولا يقال له صحيح **اقول** اي لا يقال للمضاعف صحيح
بشهادة انهم اخرجوه عن التعريف الصحيح لصيرورة احد حرفيه حرف علة
في نحو تقضى البازي في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي
اذا البازي كسر ابصر بأن قضاه فانكدر وقوله ابتدروا اي عجلوا وقوله الباع اي
قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا وقوله
بدر اي اسرع وقوله ابصر بدل من قوله كسر وحال بتقدير قد وقوله خربان جمع
خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى وقوله انكدر اي نزل حاصل المعنى ان ذلك
الممدوح اسرع الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهوا على
الصيد كاسرا جناحيه والاستشهاد فيه ان اصل تقضى تقضض مصدر من التفعل
ابدلت الياء من الضاد الاخيرة لاستثقالهم اجتماع ثلث ضادات وانما خصت
الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيلة بالنسبة
الى الياء ولا يجوز ابدال الالف لضمة ما قبل الضاد المبدل منه فتعين الياء لان
ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا ان قيل لم لم يحذف الضاد لذلك الاستثقال
قلنا لئلا يلزم انهدام البنا وكسر الضاد المضمومة لاجل اليا وانتصا

وانتصابه في البيت على انه مفعول مطلق لبدر وهكذا قيل **قال** نحو سر اه **اقول**
سر من السر وهو قطع سرة الولد وفر من الفرار وهو الهرب وعض من
العض وهو الاخذ بالسن وحب من الحب ولب من اللب وهو العقل واعلم
انه لم يذكر للمضارع في الموزون لعدم الالتباس وانما ذكر في الوزن تبعا لبيان
الابواب **قال** من جنس واحد **اقول** اي اما في الذات او في الصفة كالطاء والتاء
كما يدل قوله فيما سياتي فيكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسية كما سيجئ في
بحث تاء الافتعال **قال** او متقاربان **اقول** اي الحرفان المتقاربان في المخرج
قال لثقل المكرر **اقول** يعني التلفظ بالحرفين المتماثلين ثقيل كما يشهد به الوجدان
ولذا شبه بعضهم اللافظ بهما بالماشي بالقيد وبالمتورجله الى مكانه الاول في
المشي وباعادة الحديث مرتين فيدغم المثل الاول في المثل الثاني والمتقارب
الاول بعد الجعل مثلا للثاني في المتقارب الثاني لتحصل نوع من التخفيف **قال** نحو مد اه
اقول هذا مثال لاجتماع الحرفين من جنس واحد في الذات واما الامثلة الباقية فلاجتماعهما
من جنس واحد في الصفة لافتقاره الى التفصيل والادغام لما كان قد يقع في
المتقاربين كما يقع في المتماثلين وجب ذكر مخارج الحروف واعلم ان جملة مخارج
الحروف ستة عشر مخرجا والمخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده واذا اردت
ان تعرف مخرج حرف سكنه وادخل عليه همزة الوصل ثم تلفظ به فانظر الى منتهى
الصوت فحيث انتهى فثمه مخرجه فللهمزة والهاء والالف اقصى الحلق وللعين

والحاء اوسطه وللهاء والغين ادناه وللقاف اقصى اللسان وما فوقه من
الحنك وللكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف وللجيم والشين والياء
وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك وللضاد اول حافة اللسان
وما يليها من الاضراس وللراء ما هو ادخل في ظهر اللسان واللام ما دون اول
حافة اللسان الى منتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى فويق الضاحك
والناب وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وللدال والطاء والتاء
ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وللصاد والزاء والسين ما بين الثنايا
وطرف اللسان وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا
وللفاء باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا وللباء والميم والواو
ما بين الشفتين والسادس عشر الخيشوم ومنه الغنة وهي التي تظهر من تسريب
الهواء بعضا الى جانب الانف وبعضا الى الفم مع انطباق الشفتين وان
اردت تصوير المخارج فانظر الى هذه الصورة واعلم ان الحروف تنقسم الى المجهورة
والمهموسة والى الشديدة والرخوة والى ما بين الشديدة والرخوة والى المطبقة
والمنفتحة والى المستعلية والمنخفضة وحروف الحلق والقلقلة وحروف الصفير
وحروف الذلاقة والمصمتة واللينة والى المنحرف والمكرر والهاوي والمهتوت
فالمجهورة والمهموسة يجيء ذكرهما في الكتاب والشديدة ما في قولك اجدت
طبقك والرخوة ما عداها وما بين الشديدة والرخوة لم يروعنا والمطبقة يجيء ايضا

ايضا والمنفتحة ما عداها والمستعلية يجيء ايضا في الكتاب والمنخفضة ما عداها
وحروف القلقلة في قولك قد طبج وحروف الصفير الصاد والزاء والسين و
حروف الذلاقة ما في قولك مر بنفل والمصمتة ما عداها واللينة حروف اللين
والمنحرف اللام والمكرر الراء والهاوي الالف والمهتوت التاء واعلم ان الهمزة
لا تدغم في مثلها الا في قولك سأّال ودأّاس والداءات في اسم واحد والالف
لا تدغم في مثلها لانه يجب تحريك المدغم فيه فيكون همزة وكون الاول كالثاني
شرط الادغام ولا في مقاربها لئلا يزول ما فيها من المدة والاستطالة والهاء
تدغم في الحاء ولا يدغم فيها الا مثلها والعين تدغم في مثلها وفي الحاء ولا يدغم
فيها الا مثلها والحاء تدغم في مثلها وتدغم فيها الهاء والعين والغين والخاء تدغم ن
في مثل كل واحدة منهما والقاف والكاف كالغين والخاء والجيم تدغم في مثلها
وفي الشين وتدغم فيها الطاء والظاء والدال والتاء والشين لا تدغم الا في مثلها
وتدغم فيها ما يدغم في الجيم واللام والياء يدغم في مثلها وتدغم فيها الواو والنون
والضاد لا تدغم الا في مثلها ويدغم فيها ما يدغم في الشين الا الجيم واللام ان
كانت للتعريف فهي لازم ادغامها في مثلها وفي الطاء والدال والتاء والظاء
والذال والثاء والصاد والسين والزاء والشين والضاد والنون والراء
وان لم تكن للتعريف كلام هل فادغامها جائز والراء لا تدغم الا في مثلها
وتدغم فيها اللام والنون تدغم في حروف يجمعها يرملون والطاء والدال والتاء

والظاء والذال والثاء تدغم في بعضها والفاء لا تدغم الا في مثلها وتدغم فيها الباء
والباء تدغم في مثلها وفي الفاء والميم ولا يدغم فيها الا مثلها والميم لا تدغم الا
في مثلها وتدغم فيها النون والباء **قال** خرج شطأه وقالت طائفة **اقول**
هذان مثالان للمتقاربين في المخرج فالجيم قلبت شيناً في الاول لتصير مثلاً لها
ثم ادرجت فيها في التلفظ دون الخط لكونهما في كلمتين والتاء قلبت طاء
في الثاني وادغمت في التلفظ ان قيل لم اورد للمتقاربين مثالين قلنا
لان احدهما للمتقاربين المتحركين والثاني للساكن اولهما واعلم ان الادغام
في المتماثلين اقوى من الادغام في المتقاربين لانه لا قلب فيه وانه في كلمة واحدة
اولى لان حروف كلمة واحدة لازم بعضها ببعض فيلزم الثقل فيكون احتياجه
الى الادغام اشد **قال** الادغام **اقول** اعلم ان الادغام افتعالا اي ادغاما
بالتشديد من الفاظ البصريين وافعالا اي ادغاما بالتخفيف من عبارة
الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح الباث الحرف في مخرجه
مقدار اللباث الحرفين وكذا فسره جار الله العلامة في حواشيه وهو محمود
بن عمر الزمخشري ولقب لكثرة مجاورته بيت الله تعالى حتى حكي انه الف
الكشاف في حرم الكعبة شرفها الله تعالى واعترض بعضهم على هذا بوجهين
اما اولا فلان الادغام ليس بالباث الحرف بل لا بد للادغام من حرفين
احدهما المدغم والآخر المدغم فيه واما ثانيا فلانه ليس كالباث الحرفين

الحرفين فانا نعلم بالضرورة التفاوت بين زمان التكلم بمد مصدراً والتكلم
بغير مد فلو قال اللباث الحرفين قريبا من اللباث حرف لكان اوجه **قال**
اسكان الاول **اقول** قيل في هذا التعريف نظر لانه يتناول الحرفين اللذين
اولهما ساكن نحو مد مصدراً واجاب عنه سعد الملة والدين انه لما ذكر
ان المتحرك يسكن عند ادغامه علم ابقاء الساكن بالطريق الاولى واجيب
بان المراد من الاسكان وجدان الاول ساكنا ان قيل لم اشترط في
الادغام سكون الاول قلنا ليتصل بالثاني اذ لو كان متحركا لانفصل
للفاصلة وهي الحركة ان قيل لم اشترط تحرك الثاني لانه مظهر للاول و
الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره ان قيل لم يدغموا
الثاني في الاول قلنا لانه لو ادغم الثاني في الاول لوجب اسكان الثاني
على ما سبق آنفا فيمتنع اتصال الف الضمير وواوه وياءه لالتقاء الساكنين
قال حرف واحد في الكتابة **اقول** لانهم ينقصون حرفا واحداً في الكتابة في كل
مشددا اذا كانا في كلمة واحدة وذلك للتخفيف **قال** وحرفان في اللفظ و
الكتابة **اقول** اي الحرف ينفصل في الكتابة بخلاف لام التعريف نحو الرحمن و
الرحيم فانه لا يكتب مع ما ادغم فيه حرفا واحداً لعدم كون المدغم والمدغم فيه
في كلمة ولانه لو كتب لام التعريف مع الذي ادغم فيه حرفا واحداً نحو الرحمن
وارجل لالتبس بما دخل عليه همزة الاستفهام بخلاف الذي والذين فانهما

يكتب بلام واحدة لان اللام فيهما لا ينفصل فصار كالجزء وكتب نحو
اللذين في التثنية بلامين فرقا بينه وبين الجمع ان قيل لم لم يعكس الامر قلنا
لان الجمع ثقيل والخفة فيه انسب واعلم ان الالف بعد الميم في الرحمن
ثابت لفظا محذوف خطا لكثرة الاستعمال وما قيل ان الرحمن خماسي
في اللفظ رباعي في الخط ليس بشيء لانه غير موافق للمتن وانما هو ناظر
الى لفظ رحمن بدون الالف واللام مع انه لم يكره فيه الادغام و
الكلام في الادغام وادغام حرف التعريف انما هو في الحروف التونية
نحو الرحمن الصبور الشكور وادغامه في الحليم القدير المريد الكريم فلا فرق
بين اللام وما بعدها قال الاول ان يكونا متحركين اقول اي القسم الاول
من الاقسام الثلثة التي هي لاجتماع الحرفين المتماثلين في الثلاثي ان يكونا
متحركين حال كونهما في كلمة واحدة قيل فلو قال في كلمة لكان اولى لئلا
ينتقض بنحو ضرب بكر واجيب بانه انما ترك هذا القيد اكتفاء بالامثلة
الآتية نحو رد وعض على وجه في بعض النسخ قال الا في الالحاقيات
اقول اي الادغام واجب في القسم الاول من الاضرب الثلثة في جميع
الصور الا في الالحاقيات فان الادغام فيها غير واجب بل ممتنع نحو
قردد وهو الارض الغليظة المرتفعة فانه ملحق بجعفر فلم يكن فيه الادغام
واجبا بل جائزا حتى لا يبطل الالحاق لانه لو ادغم لم يراع المقابلة بين

بين الملحق والملحق به حركة وسكونا مع انها واجبة ولا يبطل بالقلب
في الآخر مطلقا وفي غيره ان بقي الحركة والسكون على حالهما نحو بوطر مجهول
بيطر قال والاوزان التي اه اقول مجرور عطفا على الالحاقيات اي الادغام
واجب في الضرب الاول الا في الاوزان التي يلزم فيها الالتباس بمثال آخر
على تقدير الادغام فيختل فهم المعنى نحو صكك بفتحتين وهو عيب
في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين
جمع جدة وهي الخطة التي في ظهر الحمار بفتحتين ما بقي من آثار الديار
الخرابة ونحو مدد بمعنى الزيادة وعدد معناه بالفارسية شمار و
شطط بمعنى مجاوزة الحد فان الادغام فيها غير جائز حتى لا يلتبس
الصكك بصك بالفتح والتشديد بمعنى كتاب القاضي والسرر بسر
وهو ما تقطعه القابلة وهو موضع القطع من سرة والجدد بجد بالضم و
التشديد بمعنى البئر في الطريق والطلل بطل وهو المطر الضعيف و
مدد بمد وعدد بعد مصدرين معناهما بالفارسية شمار كردن وشطط بشط
اسم نهر ان قيل لم لم يذكر وجه عدم الادغام في فوول واقتتل وتتباعد
وتتنزل وتتقلد قلنا اما فوول فانه داخل لزوم الالتباس واما اقتتل
فسيجيء في بحث يخصم واما تتباعد وتتنزل وتتقلد فمن عدم جواز الادغام
فيها فلم يبق لنفي غير مذكور قال ولا يلتبس اقول هذا جواب عن سؤال مقدر

وتقديره ان يقال ان الالتباس كما يلزم في حسكك وغيره يلزم في مثل رد فانه لا يعلم ان اصله ردد بفتح العين او غيره وفي مثل فر فانه لا يعلم ان فر بالفتح او غيره وفي عض فانه لا يعلم ان اصله عضض بكسر العين او غيره فلم وقع الادغام فيها فالجواب انه لا التباس فيها في الحقيقة وان وقع في الصورة لان رد يعلم من يرد ان اصله ردد اي لما كان عين مضارعه مضموما علم ان عينه مفتوح لانه اذا كان عين المضارع مضموما فلا يخلو اما ان يكون من الباب الاول او الخامس لا غير ورد ليس من الباب الخامس لان المضاعف لا يجيء منه الا لبب وحده فعلم انه من الاول وفر ايضا اي كرد يعلم من يفر اي لما كان عين مضارعه مكسورا علم ان عينه مفتوح لانه اذا كان عين المضارع مكسورا فاما ان يكون من الباب السادس او الثاني فاذا انتفى الاول لان المضاعف لا يجيء من الباب السادس تعين الثاني وعض ايضا يعلم من يعض اي لما كان عين مضارع عض مفتوحا علم ان عينه مكسور لانه اذا كان عين المضارع مفتوحا فلا يخلو من ان يكون من الباب الثالث او الرابع فاذا انتفى الاول لان المضاعف لا يجيء من الباب الثالث تعين الثاني قال ولا يدغم حيي اقول هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره انكم قلتم اذا اجتمع حرفان المتجانسان من جنس واحد في الذات في كلمة واحدة يجب فيه الادغام الا ان يكون

الا ان يكون مانع فلم لم يدغم حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه لا الحاق ولا لبس واجاب المص بقوله ولا يدغم حيي في بعض اللغات حتى لا يقع الضم على الياء في يحيى يعني لو ادغم في الماضي لوجب في المضارع ولو ادغم لزم الضمة على الياء المشددة الضعيفة فان قيل ما منعتم واقع في كلامهم نحو هذا حيي ومنه قوله تع لا اله الا الله هو الحي القيوم قلنا الكلام في الفعل واما في الاسم فيدغم فان قيل لم لا يجوز ان يدغم في الماضي فقط ولا يتبع المضارع به كما ان اتباعه به ليس بلازم في الاعلال كما في تقول قلنا نعم وقع الادغام في بعض اللغات بناء على ما ذكرته لان الميسور لا يسقط بالمعسور كما اشار المص بقوله في بعض اللغات على انه لا يمكن اتباع المضارع بالماضي في الادغام في يحيى لانه اجتمع فيه موجب الادغام والاعلال فيقدم الاعلال عليه فلا يوجد موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيا بلا ادغام الا ان ذلك البعض الذي لم يدغم راعى اطراد الماضي بالمضارع وقال بعضهم في وجه عدم الادغام في حيي ان الياء غير لازمة لانها تسقط تارة نحو حيوا وتقلب اخرى نحو يحيا فكانه لم يجتمع المثلان فان قلت من القاعدة المقررة كتب الالف في صورة الياء اذا كانت منقلبة عنها فلم وجد يحيا بالالف في النسخ المعتبرة قلنا انما كتبت في صورة الالف كراهة اجتماع اليائين وهذا الكلام ليس من عندي بل وجدت في كلام محمد بن عمر

للجلبي

مطلب ... كتابة الالف في يحيا ... الياء

كما في ... اذا ... الادغام والاعلال ... بتقدم الاعلال على الادغام ...

فی حواشیه على شرح سعد الملة والدین للزنجانی فانه قال كل الف رابعة فصاعدا
فی الاسم او فی الفعل یكتب باء تنبیها على انها قلبت من الیاء الا فیما كان
قبل الالف یاء فانها یكتب الفا كحیا فعلا كراهة اجتماع الیائین الا فی یحیى
علما فانها یكتب یاء مع ان ما قبلها یاء للفرق بین یحیى علما وبینه فعلا قال
ضرورة اقول انما قال ضرورة بعد قوله یجب لان الادغام فی هذا القسم ضروری
ولو فی كلمتین بخلاف القسم الاول فان الادغام فیه ممتنع فی بعض المواضع
وفی بعضها جائز وفی بعضها مختلف لا مطرد واما فی هذا القسم فاضطراری
الا ان یقع التباس فاحش ان قیل یدل كلامه على ان یكون الادغام واجبا
فیما یكون فیه الحرفان الغین فلو قال الا ان یكون الغین لكان اصوب قلنا
انما ترك هذا القید بناء على ان ادغام الالف غیر جائز اصلا كما تری وهو لیس فی
منزلة الاعتبار حتی یحترز عنه على انه استغنی عن القید بالمثال قال على وزن
فعل اقول ای بسكون العین رفع به توهم ان یكون اصله مد بحركة الاولی
بمعنى الزیادة قال بعض الشراح قوله على وزن فعل زاید وقال الواجب بان
یقال المقصود من ذكره الشعار بانه مصدر لا فعل ماض ولا امر ومعناه لاحتمال
كون العین متحركا ثم قال لو اجیب بان یقال بسكون العین یعلم بالادغام
رددناه لان الادغام یترك كثیرا ثم قال فلو قال نحو مد مصدرا ولو قال على
وزن فعل بسكون العین لكان اولى والجواب ان استعمال اللفظ على وزن

على وزن فعل شایع فی تعبیر الكلمة التی یكون عینها ساكنة او نقول كون
مد مصدرا یعلم من المحل وذكر قوله على وزن فعل للتحقیق والتاكید او
نقول لا احتیاج الى ان یقال مصدرا او بسكون العین اذ العبرة فی
الامتیاز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس و
الاشتباه فی النقش ولذلك لا یبالون بالاشتباه فی الخط فیتركون
الاعجام كثیرا قال والثالث اقول ای القسم الثالث من الاقسام الثلثة
ان یكون اول المثلین متحركا وثانیهما ساكنا سكونا لازما بدلیل قوله
فیما بعد هذا اذا كان سكونه لازما وسكون الوقف لیس بلازم فلا حاجة
الى ان یقال بغیر الوقف فان الادغام فی هذا القسم ممتنع سواء كان
فی كلمة نحو ظللت او فی كلمتین نحو رسول الحسن لعدم شرط الادغام وهو
تحرك الثانی قال فتقع من ورطة اقول المراد بالورطة الاولى ثقل المكرر الذی فیه
غرض الادغام وبالورطة الثانیة لاجتماع الساكنین بل هذا افرار من
المطر ووقوع تحت المیزاب قال ولكن جوزوا اقول كونه استدراكا
من قوله ممتنع اولى من ان یكون جوابا عن سؤال مقدر قال نظرا الى اجتماع
المتجانسین اقول ای لما كان اجتماع الحرفین المتماثلین ثقیلا ولم یمكن
الادغام حتى یوجد الخفة المطلوبة حذفوا احدهما فی بعض المواضع
سیما على ان الخفة توجد بالحذف ما بالادغام ثم فی نحو ظلت اصله ظللت

فاندفع سؤال الشارح رحمه

فان فيه اجتمع المثلان ولم يمكن الادغام فان قيل لم لم يجب تحرك الثاني
حتى لا يكون الحذف ضروريا قلنا لان ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لا يكون
الا ساكنا واعلم انهم اختلفوا في المحذوف فذهب بعضهم الى ان المحذوف
اول المثلين لان الحذف كالادغام في التخفيف فكما يدغم الاول ينبغي ان
يحذف واختار المص هذا المذهب حيث قال في اقررن فحذفت الراء الاولى
وذهب بعضهم الى ان المحذوف هو الثاني لان الثقل انما يحصل عنده
ثم اعلم انه اذا حذف الاول مع حركته بقي الفاء على اصله مفتوحا واذا
نقلت حركته الى الفاء بعد سلب حركة الفاء مكسورا من هذا يعلم ان
حذف الاولى اولى لانه على تقدير حذف الثاني يلزم العمل الكثير فان بعد
حذف الثاني لا يخلو اما ان يحذف حركة العين ليكون ما قبل الضمير ساكنا فيبقى
الفاء مفتوحا على اصله واما ان تنقل الى ما قبلها بعد سلب حركته فيصير الفاء
مكسورا هذا اي كون الحذف اولى انما يكون اذا لم يكن في الاخر واما اذا كان
فيه فيقلب الثاني كما في تقضي البازي لان الاخر محل التغيير **قال** وعليه
قراءة **اقول** اي على الحذف للتخفيف قراءة وقرن لانه ماخوذ من القرار
مضاعف من الباب الثاني وفعله قر يقر فاصل قرن اقررن لان الامر
يجيء من تقر اقرر فيكون جمع المؤنث اقررن فحذفت الراء الاولى
نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقلت حركتها الى القاف بعد حذفها ابقاء

ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ثم حذفت المجتلبة لعدم
الاحتياج اليها فصار قرن فان قيل قوله فحذفت الراء الاولى ينبغي
ان يكون النقل بعد الحذف قلنا الوضع الاصح حذف الراء فلا حاجة في النقل
بعد حذفها **قال** وقيل من وقر يقر وقارا **اقول** اي قال بعضهم ان قرن
من وقر يقر اي انه من المثال لا من المضاعف فح لا يكون مما نحن فيه
قال واذا قرأ وقرن **اقول** اي القراءة مضاعف يستعمل من الباب الرابع
كما يستعمل من الباب الثاني فح يكون قرن بفتح القاف لان الامر
من تقر يجيء اقرر وجمع المؤنث اقررن **قال** اذا كان عارضا **اقول**
العارض هو الذي يكون للوقف وبواسطة شيء لا يكون جزءا من
الكلمة فانه غير مانع وجوب الادغام **قال** يجوز الادغام **اقول** هذا لغة
بني تميم واستدلوا على جواز الادغام بان سكون الحرف الثاني عارض
فلما كان عارضا جاز تحريكه فحركوه رعاية للادغام **قال** وعدمه **اقول**
هذا لغة اهل الحجاز واستدلوا بان الشرط منتف وانتفاء الشرط
يستلزم انتفاء المشروط مع ان الخفة موجودة **قال** نحو امدد و
مد **اقول** الاول مثال عدم الادغام والثاني مثاله وهو في الاصل امدد ا
نقل حركة الدال الاولى الى الميم استغني عن الهمزة وحركت الثانية
لاجتماع الساكنين وبالفتح للخفة فهو مجهول ماضيه لكنه يختلف في

في التقدير فان اصل الماضي مُدد بضم الميم والامر امدد كما ان اصل عض
في معلوم الماضي عضض والامر اعضض وكلما اردت ان ترجع الامر
الى اصله تحرك العين بعد اعادة الهمزة بالحركة التي في الفاء لانها منقولة
منه ونحو سر بضم السين اصله اسرر بضم الراء وعز اصله اعزز بكسر الراء
الاولى وصب بفتح الصاد اصله اصبب بفتح الباء قال ولا يجوز الادغام
في امددن اقول اي الادغام ممتنع في كل فعل اتصل به البارز المرفوع
المتحرك كتاء المتكلم والمخاطب ونون المتكلم في الماضي ونون جماعة
النساء مطلقا لان سكون الحرف الثاني لازم بسبب لازم فيصير السكون
كسكون الطاء في دخرج بخلاف امدد ولم يمدد فانه فيهما بسبب الجازم
وهو ليس بجزء حتى يكون سكونه لازما وانما قلنا ان سكون امدد بسبب
الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفي نحو امددن ولم يمددن اعتبر
اللازم دون العارض لكون اللازم اقوى ومثال المضاعف من يفعل بكسر العين
نحو احب يحب احبابا فهو محب وذاك محب احب بالفتح والكسر واحبب
وخفف يخفف تخفيفا فهو مخفف وذاك مخفف وحاج محاجة فهو
وذاك حاج وحاج بالكسر والفتح ونحو تعزز وتماد واعتد وانعقد
واستقر وحكم احمر واحمار واقشعر مثل حكم المضاعف قال ويجوز الادغام
اذا وقع الحرف اقول هذا الجواز اعم من الوجوب والا لانتقض بعض الامثلة

الامثلة وانما قلبت تاء الافتعال مع هذه الحروف التي هي اربعة عشر
حرفا لانه بينها وبين ما قلبت اليها مباعدة في الصفات ومقارنة في المخارج
فيقلبونها الى مقارب لها موافق لصفتها قال شاذ اقول يعني قلبت
الياء تاء في اتخذ اذا كان من الاخذ شاذ لانه قلب الياء المقلوبة الى التاء
واما اذا كان من اتخذ من الباب الرابع بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه قال
نحو اتجر اقول اصله ائتجر اي عمل التجارة فادغمت التاء في التاء وجوبا قال
ونحو اثار اقول اصله اثتار اذ هو من الثار اي قتل القاتل والادغام
فيه واجب على الساكن وسيجيء تفصيله ونحو اثغر من الثغو اي نبت ثغره
وهو ما تقدم من الاسنان قال وحروفها اقول اي المهموسة من الهمس وهو
الصوت الخفي وحروفها عند المتقدمين عشرة تجمعها قولهم ستشحثك خصفه
معناه ستلح عليك هذه امراة اذ الشحث الالحاح في المسئلة وخصفه
اسم مراة فقلبت التاء هاء فصار مثلا وعندهم ما عدا هذه العشرة مجهورة
وهي تسعة عشر حرفا تجمعها قولهم ظل قو ربض اذا غزا جند مطيع والقو
المكان الخالي والربض الحظيرة والماوى وصاحب المفتاح ادخل في المجهورة
التاء والكاف والمهموسة سبعة احرف من المجهورة وهي الذال والزاء والظاء
والضاد والعين والغين واللام قال فيجوز لك الادغام اقول اي اذا كانت
التاء والثاء من المهموسة يعني تقارب مخرجهما فربما ظهرا وتعل الجمع بين التاء

وهو جمع ... فانه من تنزل الادغام
العشرة مع ... او التسعة منهم

والثاء في التلفظ واتحادهما في الصورة يجوز لك الادغام بجعل الثاء
تاء وبالعكس بخلاف قرب السين والثاء في السمع وبخلاف الجمع بين التاء
والسين وعدم الاتحاد في الصورة قال الجاربردي اذا كان تاء افتعل
تاء وجب الادغام بقلب الاولى الى الثانية وهو الافصح لان الاول
هو الذي يدغم فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه ويجوز قلب الثانية الى
الاولى وهو فصيح ثم قال وذكر في الهادي انه اذا كان فاء افتعل تاء يجوز
البيان لاختلاف الحرفين ثم قال واوجب الزمخشري اي الادغام وقد
نص سيبويه على جواز البيان اذا عرفت هذا فاعلم ان المص تبع الزمخشري
اذا لم يذكر البيان فان قيل اذا كان قلب التاء الى الثاء افصح من العكس
فالاولى ان يقول فيجوز لك الادغام بجعل الثاء تاء والتاء ثاء قلنا
نعم الا انه قدم قلب الثاء نظرا الى انه مثال ظاهر لما كان بصدده قال
نحو ادان اقول اصله ادتان من دان من الباب الثاني اي اخذ الدين واصل
دان دين قال ولا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال اقول المقصود من كلامه
هذا انه لا يجوز فيه غير الادغام والمراد بالتخصيص تعيين طريق الادغام
لا للاحتراز عن ادغام الدال في التاء بعد قلب الدال تاء فلا يكون التعليل
اي قوله لانه اذا جعلت للقيد اي لادغام الدال في الدال بل لمطلق وجود
الادغام وعدم جواز البيان فان قيل يفهم مما ذكر تم جواز ادغام الدال

ادغام الدال في التاء بقلب الدال تاء فلم لم يقع قلنا لانه يلزم الالتباس فلا يعلم
انه من الدين او من السين بمعنى الزين هكذا قيل قال لانه اذا جعلت اقول
اي انما وجب الادغام في ادان ولم يجز البيان لانه اذا جعلت التاء دالا
يلزم ان يكون من جنس واحد فيدغم الاول في الثاني هذا حاصل معنى كلامه قال
بعده اقول قوله اذا جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما ان التاء والدال
لم يبقيا على حالهما والآخر قلب احدهما الى الآخر فقوله بعده على ان الاول
و قوله لقرب الدال من التاء في المخرج علة للثاني فان قيل الظاهر ان يقول
لقرب التاء من الدال لان الدال اصل والتاء فرع فاعتبار القرب في الفرع
اولى كما لا يخفى قلنا نعم لكن لما كان مخرج التاء مبدا المخرج النوع الذي للتاء
والطاء والدال جعله اصلا قال ونحو اذكر اقول اصله اذتكر من الباب الاول قال
لان الدال من المجهورة اقول اي لان الدال من حروف المجهورة والتاء من المهموسة
فبينهما بعد في الصفة فجعل التاء دالا كما ادان للعلة المذكورة فان قيل لم
لم تجعل التاء ذالا من اول الامر قلنا لعدم قرب مخرجهما قال ونحو ادان اقول
اصله اذتان من ذان واصل ذان زين وهو من الزين ويجوز فيه اذدان
بالبيان ولا يجوز ادان بقلب الزاء دالا لان الزاء اعظم منه في الامتداد
فان قيل اذا قلبت الزاء دالا يكون دالا فلا يبقى عظمها لان الدال لا عظم لها
من الدال الاخر قلنا ان في الدال المقلوبة من الزاء عظما نظرا الى انها مبدلة

من الزاء فالدال المبدلة منها اعظم نظرا الى الدال الاصل اقول ان الزاء المقلوبة
من الدال المقلوبة من التاء اصغر من الزاء الاصلية وهو اعظم من الزاء المقلوبة
مع اتحاد المخرج فيها نحو اذدان فالمحذور باق وسنذكر الدفع قال ونحو استمع
اقول اصله استمع من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لتقارب مخرجهما
واتحادهما في الهمس ولا يجوز بقلب السين الى التاء فلا يقال اتمع لعظم السين
في الامتداد فان قيل لا يبقى العظم بعد قلبها تاء قلنا يبقى نظرا الى الاصل
فان قيل ان السين المقلوبة من التاء اصغر من السين الاصلية فيلزم ادغام
الاصلية فيها المحذور المذكور اقول نعم الا انه ادغم على الشذوذ كما قال ابن
الحاجب ان في استمع يتمع شاذا على الشذوذ واراد بالاول الادغام وبالثاني
قلب الثاني الى الاول وكذا الكلام في اذان ونحوه ويجوز البيان نحو استمع وهو
حسن لاختلافهما في الذات قال ونحو اثتبه اقول اصله اشتبه من شبه قال ونحو
اصطبر اقول اصله اصتبر من صبر من الباب الثامن قال يجوز فيه اصطبر اقول اي يجوز فيه
قلب التاء طاء ولا يجوز ابقاء التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة
والتاء من المنخفضة فوجب ان يقلب التاء الى حرف يوافق ما قبلها في الصفة
لان النطق بالحرفين المتباعدين فيها متعسر قال ونحوها اقول الضمير يرجع الى
المستعلية لا الى المستعلية المطبقة لان الثلثة الاخيرة ليست منها اي
الحروف المستعلية حروف صططضظخغق وهي ان يرتفع اللسان عندها الى الحنك

الى الحنك الاعلى وهو على نوعين لانك اما ان تطبق على مخرج الحرف من اللسان
ما حاذاه من الحنك اي يصير الحنك الاعلى كالمطبق على مخرج الحرف من اللسان
وهي المطبقة وهي الاربعة الاولى واما ان لا تطبق وهي المنفتحة وهي الثلثة الاخيرة
فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق اي كل مطبقة مستعلية وكل مستعلية
ليست بمطبقة قوله التاء من المنخفضة عطف على الصاد والمنخفضة
وهي ان لا يرتفع عندها اللسان الى الحنك الاعلى واعلم ان التسمية بالمستعلية
المطبقة لهذه الحروف السبعة مجاز كقولك ليل نائم ونهار صائم لان المستعلي
والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه يستعلي عندها اللسان ويطبق
عندها اللسان والتسمية بالمنخفضة للحروف التي هي ما عدا المستعلية مجاز
ايضا قال فجعل التاء طاء اقول هذا الكلام يدل على معنيين احدهما انه لم يبق التاء
على حالها والاخر انها قلبت طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما فقوله
للمباعدة بينهما علة للاول اي لم يبق التاء على حالها للمباعدة بينهما في صفة
الاستعلاء والانخفاض وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للثاني اي
اختيرت الطاء لقلب التاء من الحروف المستعلية المطبقة لقرب التاء من
الطاء في المخرج قال كما في ست اقول ان التاء في اصطبر لم يبق على حالها للمباعدة
بينها وبين الصاد في الصفة وقلبت طاء لقربهما في المخرج كذلك السين الثانية
في سدس اي ان الدال والسين متباعدان في صفة الجهر والهمس فلهذه المباعدة

لم يبق السين على حالها وقلبت تاء لقرب السين من التاء في المخرج ثم ترك الدال
ايضا على حالها للمباعدة بينها وبين التاء في المهموسية وقلبت تاء للمقاربة
بينهما في المخرج وهذا الادغام شاذ لكنه لازم اما كونه شاذا فلما مر واما
لزومه فلانه لم يستعمل الا كذلك قال نحو اضرب اقول اصله اضترب لانه من ضرب
قال ونحو اطلب اقول اصله اطتلب لانه من طلب من الباب الاول ولم تبق التاء
على حالها للمباعدة بينها وبين الطاء لان التاء من المهموسة والمنخفضة وقلبت
طاء لقرب بينهما في المخرج وكذا الكلام في اظلم قال ونحو اتعد اقول اصله اوتعد لانه
من وعد قال لانه لو لم يجعل تاء لتصير ياء اقول فان قيل لو قلبت الواو لغير التاء
لا يلزم المحذور فلم تعين التاء قلنا لمناسبة بينهما في القرب في المخرج مع انه
شايع في كلامهم مثل تراث قال فيلزم كون الفعل مرة يائيا اقول اي ان لم يقلب
الواو تاء تنقلب ياء لكسرة ما قبلها فيلزم الاختلاف بين الماضي والمضارع
فان قيل ان الاختلاف انما لا يجوز اذا كان اصليا واما الاختلاف العارضي
فهو جائز بل واقع كقيل يقول وغزي يغزو ورمي يرمي قلنا الحال على ما ذكرت
لما امكن لهم عدم الاختلاف العارضي بقلب الواو تاء لم يرضوا به ايضا قال
نحو اتسر اقول اصله ايتسر لانه من يسر على وزن حسن ان كان من اليسر وهو
ضد العسر ومن يسر على وزن ضرب ان كان من الميسر وهو القمار وفي مثل
ايتكل لانه من اكل قال وادغام اتخذ شاذ اقول هذا الجواب سوال مقدر وهو ان يقال

انا نقال انكم قلتم اذا لم تكن الياء لازمة لا تدغم والياء في اتخذ ليست
بلازمة لانها اذا جعلت ثلاثيا يكون مهموزا مع ان الادغام واقع
فاجاب بالنص وادغام اتخذ شاذ واعلم ان قوله هذا عطف على قوله لا تدغم
من حيث المعنى فتقدير الكلام ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام
شذ ادغام اتخذ اذا كان ثلاثيا اخذ قال ويجوز الادغام اقول هذا الجواز
ليس بل اعم من الوجوب حتى ان الادغام في يقتل اصله يقتتل ليس بواجب
لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية وقيل في شرح المفصل اجتماع
التائين في افتعل ليس بلازم لان عين افتعل قد يكون تاء وقد لا يكون
نحو اكتسب فاذن لم يكن اجتماع التائين فيه لازما فيجوز فيه الادغام
والاظهار والاظهار افصح فاذا لم يجب في افتعل ففي غيره اولى قال اذا وقع
بعد تاء الافتعال اقول غاية نحوا تاء الافتعال يقلبها الى جنس الحروف لمباعد تها
في الصفات قال يقتل اقول اصله يقتتل من القتل نقلت حركة التاء الاولى
الى القاف ثم ادغمت الاولى في الاخرى قال ويبدل اقول اصله يبتدل من
البدل قلبت التاء دالا لقربهما في المخرج ثم ادغم الدال في الدال بعد نقل
حركة الاولى الى الباء ووجد في بعض النسخ يبتدر موضع يبتدل من بدر
اي اسرع قال ويعذر اقول اصله يعتذر من العذر قلبت التاء ذالا ثم ادغم
الذال في الذال بعد نقل حركة الاولى الى العين قال وينزع اقول اصله ينتزع

٤٧

قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء بعد نقل حركة الاولى
الى النون قال ويبسم اقول اصله يبتسم من البسم قلبت التاء سينا
لاتحادهما في صفة الهمس ثم ادغم السين في السين بعد نقل حركة الاولى
الى الباء قال ويخصم اقول اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء لقربها
في المخرج ثم الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية ثم ادغم الصاد
في الصاد بعد نقل حركة الاولى الى الخاء قال ويفضل اقول اصله يفتضل من
الفضل وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا كما مر قال وينظر
اصله ينتظر من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء كما مر قال ويلطم اقول
من اللطمة وهي الضرب على الوجه بباطن الراحة قلبت التاء طاء ووجد في
بعض النسخ يرطم موضع يلطم يقال ارتطم عليه امره اذا لم يقدر على
الخروج منه قال لضعف استدعاء المؤخر اقول هذا من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك تقديره لضعف استدعاء المقدم المؤخر
والمراد بالمقدم تاء الافتعال وبالمؤخر عين الكلمة ووجه الضعف كونها
زائدة على ان القياس قلب الاول الى جنس الثاني قال حتى لا يلتبس
بماضي التفعيل اقول اي لا يجوز الادغام في ماضي هذه الامثلة عند بعض الصرفيين
لان عندهم اذا قصد الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها وحذف المجتلبة
لعدم الاحتياج فيصير اختصم مثل خصّم فلا يعرف انه من الافتعال او من

التفعيل وعند بعضهم يجوز بناء على ان فعلا قد يلتبس فعلا او نحو
احمرّ فانه يكون ماضيا وامرا واكتفاء في الفرق بالمضارع فيقال قتّل
اصله اقتتل نقلت فتحة التاء الاولى الى ما قبلها وحذفت الهمزة ثم
ادغمت فيستبين الميل الى هذا المذهب فيما بعد بقوله ويجوز في مستقبله
كسر الفاء وفتحها كما في الماضي وصرح الزمخشري بهذا المذهب في المفصل
ونقل عن البعض كسر الفاء اذا انفتح الاول فلا التباس يجيء بكسر الفاء
اي ومنهم من يحذف الحركة ولا ينقلها فيلتقي ساكنان فيحرك الفاء
بالكسر لانه الاصل في تحريك الساكن على انه قد يكسر اول الفعل نحو بعت ويحذف
المجتلبة وتقول في اختصم مثلا خصّم بكسر الفاء ولا التباس ح قال نظرا الى
سكون اصله اقول اي يجيء عند بعضهم بالمجتلبة ولا التباس نظرا الى سكون
اصل الفاء والى ان الحركة العارضة كالمعدوم فيحتاج الى المجتلبة ولا التباس
ح ايضا بهذا اي الاتيان بالمجتلبة اذا كان الفاء مكسورا اما اذا كان مفتوحا
فلا يؤتى بها لان الفتحة وان كانت عارضة لكنها حركة احد حروف الكلمة
فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة ولذلك جاز اخصاما بفتح الخاء
مع المجتلبة كما سيجيء قال ويجوز في مستقبله اقول اي ومن فتح قال في المستقبل
يخصّم بنقل الحركة ومن كسر سواء كان مع المجتلبة او لا قال في المستقبل
يخصّم بتحريك الحرف الساكن بالكسر قال ويجيء خصاما اقول اي يجيء خصاما

[illegible]

لامتناع الابتداء بالساكن منه

بنفسه الى اتباعها للحركة التي هي موجودة بعدها ان اعتبرت حركة الصاد المدغم
فيها فان قيل انما قال ههنا ان اعتبرت حركة الصاد ولم يعتبر في مخصوص قلنا
اشارة الى الاتيان في حصا ماضعيف اذ الحرف المدغم فاصل قال ويجيء اخصما
اقول اي بالمجتلبة وبكسر الخاء وفتحها بناء على ان الحركة عارضة اما فتح الخاء
فانه للخفة او للاتباع او كسرها لالتقاء الساكنين واما على تقدير كسرها
بنقل حركة التاء فلا يحتاج الى المجتلبة قال نحو اطهر اقول بتشديد الطاء و
الهاء قلبت التاء طاء للمباعدة بينهما في الصفة ومقاربتهما في المخرج وادغم
بعد سلب الحركة الاولى ثم اجتلبت الهمزة ليمكن الابتداء ونحو ادثر اي
تلفف بثيابه وازمل مثل لفظا ومعنى قال اسطاع اقول اصله استطاع
حذفت التاء للتخفيف وروى الاخفش عن بعض العرب استاع يستيع
يحذفون الف المفاعلة فيقولون لم ابل بكسر اللام وسكونها في لم ابال تخفيفا
واعلم ان الكلمات المشتبهة بعضها ببعض في المضاعف ما نتلو عليك فالامر
من يفعل بالضم يشبه بالماضي المجهول نحو مد ومن يفعل بالفتح نحو عض حال
اختيار الفتح للخفة وعليه الحال بين متكلم المنصوب وبين ماضي الافعال
وافعل التفضيل والصفة المشبهة وكذا بين فاعل الثلاثي واسم المفاعلة
يشبه الامر من مفتوح العين المؤكد بالخفيفة المصدر نحو عض والفارق
النظري كتابة النون ويشبه مضارع فاعل معلومه بمجهوله مطلقا نحو يحاد

نحو يحاد وامره بماضيه مبني مفتوحا نحو حاد وفاعله بمفعوله نحو حاد وكذا في الافعال
والانفعال وغيرهما وكذا يشبه امر الافعال والافعيلال ماضيهما قال
الباب الثالث في المهموز اقول المهموز في اللغة اسم مفعول من همز وفي
الاصطلاح ما فيه همزة ووجه ترك تعريف المضاعف ووجه تسميته به ظ
فان قيل لم قدم المهموز على ابواب المعتلات قلنا لان الهمزة حرف صحيح في
نفسها ولا يجري فيها ما يجري في حروف العلة في كثير من الابواب فناسب
ان يقدم على ابواب المعتلات ويؤخر عن المضاعف كما عرفت ولم يذكر الملحق
مزيد الثلاثي المهموز وانما نذكره قال وهو يجيء اقول واعلم ان الهمزة لا تقع
في الاصول اكثر من واحدة لثقلها وثقلها فهو لا يجيء الا على ثلثة اضرب
مهموز الفاء نحو اكل ويسمى القطع ايضا لقطع ما قبلها عن الاتصال
بما بعدها لثقلها ومهموز العين نحو سال ويسمى النبر ايضا والنبر الرفع بالصوت
ووجه التسمية به ارتفاع الحنك بذلك ومهموز اللام نحو قرا ويسمى الهمزة
ايضا قال وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح اقول اعلم ان الهمزة كساير الحروف
في مجيئها متحركة وساكنة وكل واحد منهما تخفف لانها ادخل الحروف في الحلق
واخرجها فتثقل ولذا قال سيبويه انها كالتهوع اي التقيؤ والتخفيف
لغة قريش واكثر اهل الحجاز واما التحقيق فلغة تميم وقيس قياسا
على ساير الحروف والفارق ما ذكر والاصل ان يجعل بين بين لانه

تعرفه وجه تركه

تخفيف مع بقائها من وجه ثم الابدال لانه اذهابها مع عوض فالاولى ان
يذكر المص التخفيف على هذا الترتيب فتخفف الهمزة باحد ثلثة اشياء
لكن شرط تخفيفها ان لا يكون مبتدأ بها كما يجيء انما قلنا مبتدأة
بها ولم نقل ان لا يكون في الاول لان الهمزة الكائنة في اول الكلمة قد تخفف
اذا اتصل بكلمة اخرى نحو جاء اشتراطها قال وجعل بين بين اقول ويسمى
هذا تسهيلا وتليينا وخلطاً وهو قسمان احدهما مشهور وهو ان يجعل
الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها اي يجعل بين مخرج الهمزة وبين
الحرف الذي يكون اخا لحركة الهمزة كما تقول سئل بين الهمزة والياء و
ثانيهما غير مشهور وهو ان يجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها
اي يجعل الهمزة بين نفسها وبين مخرج الحرف الذي يكون اخا لحركة ما قبلها
كما تقول سئل بين الهمزة والواو وهمزة بين بين ساكنة عند الكوفيين
ومتحركة بحركة ضعيفة عند البصريين ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع
الساكن فيه فلا يقع في اول الكلمة قال اذا كانت ساكنة اقول قال الجاربردي
وانما تعين الابدال اي القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن
جعلها بين بين لا المشهور وهو ظ ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث
لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها قال
تقلب بشيء اقول اذا كانت الهمزة ساكنة واريد تخفيفها وطريقه

وطريقه ان تبدل الهمزة الى حرف وهو من جنس حركة ما قبلها جوازا قال
للين عريكة الساكن اقول قوله للين عريكة اشارة الى انتفاء المانع وقوله
واستدعاء ما قبلها اشارة الى المقتضي وهذا القول كثير في كلامه ولا تغفل
في مقامه قال ولوم اقول اللئيم دني الاصل شحيح النفس وهو ضد الكريم
قال اذا كانت متحركة ومتحركا ما قبلها اقول انما تعين في هذه الصورة بين بين
اذ القلب لا يمكن لعدم سكون الهمزة والحذف كذلك لانه لا يبقى ما يدل
عليها من الاثار اذ نقل حركتها لا يمكن قال ثم تثبت اقول اي تحرك الهمزة وما قبلها
تثبت الهمزة مع تخفيفها بين بين لقوة طبيعتها بسبب الحركة قال نحو سال
اقول مراده من كون الهمزة متحركة وكون ما قبلها متحركا مطلق الحركة نحو سأل
ولؤم وسئم وجؤن ورؤس وسئل ومرئ ومستهزؤن ومستهزئين
قال الا اذا كانت اقول وهذا استثناء من قوله ثم تثبت نحو المئر جمع مئرة وهي
الحقد والجؤن جمع جؤنة وهي ظرف العطر قال قلبنا فتحة صارت اقول
اي فتحة الهمزة سال صارت قوية بمقارنة مثلها لانه يحصل من المقارنة و
الاجتماع ما لا يحصل عند الانفراد كقوة الحبل المؤلف من الشعرات قال لا
هناك المرتع شاذ اقول هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان قولكم
الهمزة المفتوحة ما قبلها لا تقلب منقوض بقول الفرزدق راحت بمسلمة
البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع لان اصل هناك هنأك قلبت الهمزة

الفا مع كونها وما قبلها مفتوحين واجاب المص بانه شاذ لا اعتداد به واعلم
ان الفرزدق يهجو عمر الفزارى حين ولى على العراق بدل آل عبد الملك ومسلمة
ابن عبد الملك فقوله راحت فعل ماض بمعنى ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية
ومتعلقة به وقوله البغال فاعل راحت اى ركب البغال وانتقل من العراق
الى الشام وقوله عشية ظرف راحت اى بعد الظهر وقوله فارعى امر مخاطب
من الرعى لجماعة المخاطبين وقوله فزارة منادى حذف منه حرف النداء اسم
قبيلة وقوله لا هناك دعاء عليه من هنئت الطعام وقوله المرتع فاعل
لا هناك يعنى قد ركب بمسلمة البغال وذهب فارعى يا فزارة في المرتع لا هناك
المرتع قال ولكن تليين اقول اى لا يحذف الهمزة اولا بل تليين ابتداء بسلب
الحركة اذ التخفيف بالتدريج اولى قال فيه اقول فيما اذا كانت الهمزة متحركة
وساكنا ما قبلها قال تليين تحريكها اقول اى في الجملة قبل التليين بسلب الحركة
فتكون مستعدة بالتليين والتصرف قال ثم يحذف لاجتماع الساكنين
اقول اى بعد التليين بسلب الحركة يحذف الهمزة لاجتماع الساكنين احدهما
الهمزة والاخر ما قبلها الذى هو ساكن وانما تعين الحذف ح لانه لا يمكن
بين بين لانه قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين ولا القلب
لعدم ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها مع ان حذفها ابلغ في التخفيف فنبقى
من عوارضها ما يدل عليها وهو الحركة المنقولة الى الساكن ما قبلها قال ثم اعطى

ثم اعطى حركتها الى ما قبلها اقول اى بعد حذف الهمزة اعطى حركتها لما قبلها وانما
يحذفونها مع حركتها ابقاء لما يدل عليها من الاثار ورجح جار الله العلامة
في المفصل تقديم النقل على الحذف بقوله والقيت حركتها وحذفت لكن
الاوجه ما ذكره المص قال و فاصحيحا اقول اى في كلمة الهمزة وانما قيدنا به لانه
قد يكون الحرف الصحيح في غير كلمة الهمزة كما سيجى قال او واوا او ياء اصليتين
اقول اى في كلمة الهمزة لانه قد يكونان اصليتين في غير كلمة الهمزة كما سيجى
ايضا ومثال الواو والياء الاصليتين نحو شى وسوء قال او مزيدتين
لمعنى اقول المراد من المعنى الالحاق لان نظرهم لما كان الى جهة اللفظ كان
المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق واما ما
يتعلق بغير اللفظ كالياء في خطيئة للفاعلية والواو في مقروءة للمفعولية
والياء في افيئس للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى
عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة بدون التقييد بكونها لمعنى مع انها
زائدة لمعنى قال نحو مسلة وملك اقول هذان مثالان لما يكون ما قبل الهمزة
حرفا صحيحا في كلمة واحدة واصل مسلة مسألة ولينت الهمزة بسلب حركتها
وحذفت لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها الساكن فان قيل لم
لم يكتف في مثاله ما يكون قبل الهمزة حرفا صحيحا بمثال واحد قلنا ايذانا
بان حركة الهمزة والسكون ما قبلها قد يكونان عارضين كما يكونان ا

اصليين كما في ملك لان اصله ملاك الذي هو اصل ملك مالك بتقديم
الهمزة فقلبت قلب مكان وقدمت اللام فصار ملاك لينت
الهمزة ثم حذفت كما في مسئلة فصار ملك واشار المص الى هذا بقوله
من الالوكة وهي الرسالة فالملك مفعل بمعنى المفعول ولكن اجمعوا على
الاصل وقالوا ملائكة والتاء لتاكيد الجمع كتاء حجارة قال والحمر اقول هذا
مثال لما يكون ما قبل الهمزة حرفا صحيحا في غير كلمة الهمزة قال ويجوز فيه
لحمر اقول قال الزمخشري في المفصل اذا خففت همزة الاحمر على طريقها فحركت
لام التعريف اتجه لهم في الف اللام طريقان حذفها وهو القياس و
ابقاؤها لطرو الحركة فقالوا الحمر ولحمر قال وجيل وجوبة اقول هذان مثالان
لما يكون ما قبل الهمزة واوا او ياء مزيدتين لمعنى في كلمة الهمزة فاعلم ان
اصل جيل جائل زيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جيئال ثم خففت
فصار جيل واصل جوبة جأبة زيدت الواو للالحاق بجعفرة فصار جوأبة
ثم خففت فصار جوبة وجيل اسم للضبع وجوبة اسم موضع او اسم
ماء من مياه الوب في طريق البصرة او اسم سبع قال وابو يوب وابتغى
مره اقول هذان مثالان لما يكون الواو والياء اصليين في غير كلمة الهمزة
فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة اصل الاول ابو ايوب واصل الثاني
وابتغى امره وابو ايوب اسم صحابة من الانصار وابتغى امره مخاطبة

مخاطبة من الابتغاء قال في هذه الاشياء اقول الظاهر انه اشارة الى الامثلة
الاربعة ويحتمل ان يكون اشارة الى الواو والياء الاصليين والمزيدتين
لمعنى هذا اولى لشموله لخو شي وسو قال لغوتها اقول لقوة حروف العلة بان
كانت اصلية كما هو في شي وسو وابو يوب وابتغى مره او في حكمها كما
في جيل وجوبة قال وطرو الحركة اقول اي عليها لان الحركة منقولة اليها من الهمزة
فيكون عارضة والعارضة كالمعدوم عندهم قال واذا كان ما قبلها اقول اعلم
ان الالف والواو والياء تسمى حروف العلة لمشابهتها العليل في التغير او لان
العليل انما يلفظ باللفظ المركب من تلك الحروف وتسمى ايضا حروف اللين
باعتبار سكونها لان فيها اللين عند التصويت بها وتسمى ايضا حروف المد
باعتبار مجانسة حركة ما قبلها وتسمى ايضا مصوتة وما لا يكون كذلك من
الحروف تسمى صامتة فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس فالالف حرف مد
ولين مصوتة ابدا لانه ساكن دائما وحركة ما قبلها فتحة ايضا والواو والياء
تارة حرف لين كما في قول وبيع مصدرين واخرى حرف مد ومصوتة كما في يقول
ويبيع وتارة ليستا حرفي مد ولا لين بل بمنزلة حرف صحيح كما في وعد ويسر
فاذا كان ما قبل الهمزة المتحركة حرف لين مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك الحرف
فان كان ياء او واوا مدتين او ما يشبه المدة جعلت الهمزة مثل ما قبلها
جوازا ثم تدغم لاجتماع المثلين قال كياء التصغير اقول مثاله ياء التصغير

وضع تسمية حروف العلة

من الامراض كذلك لهذه الحروف تغيرات

بالمدة لانها في رجيل مثلا في مقابلة الف التكسير في رجال مثلا قال لان نقل
الحركة اقول هذا جواب عن اعتراض مقدر تقديره ان يقال لم تعين القلب
ولم تنقل حركة الهمزة الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا
او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى فاجاب بان نقل الحركة من
الهمزة الى ما قبلها يفضي الى تحميل الضعيف وان كانت عارضية والمراد
بالضعيف حرف اللين المزيد لغير الالحاق فتعين ان النقل لا يمكن حتى
توجد تخفيف الهمزة بالحذف واما وجه عدم امكان التخفيف بين بين
فهو ما ذكره الجاربردي من ان همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم
اجتماع الساكنين لان ما قبلها الهمزة ساكن قال فتدغم اقول الفاء للتوجيه
بانه فرع على القاعدة جزئياتها فقال فتدغم نحو خطيئة اما جزائية اي اذا كان
الامر كذلك فتدغم نحوه لا يقال فيلزم التكرار لانه قال اولا ثم ادغم لانا
نقول الثاني حاصل الكلام وليس هو كالاول قال نحو خطيئة اقول هذا مثال
ما يكون فيه الياء المدة الزائدة لان اصله خطيئة قال مقروءة اقول هذا مثال ما
يكون فيه الواو المدة الزائدة قال وافيس اقول هذا مثال ما يكون فيه ما
يشبه المدة لان اصله افييس تصغير افوس والافوس جمع فاس والفاس
ما ينحت به الحطب قال وهو الياء الضعيفة اقول اي يلزم تحميل الضعيف
في الادغام كما يلزم ذلك في النقل وهو اي الضعيف الياء المكررة والواو

153

والواو الثانية فالفرق بين النقل والادغام ان الضعيف في النقل هو
الياء الاولى والواو الاولى وفي الادغام هو الياء الثانية والواو الثانية
قال الياء الثانية اصلية اقول اي الياء الثانية والواو الثانية اصلية
اي منقلبة عن الهمزة الاصلية فلا يكون ضعيفة قال كياء جيئل اقول اي
كما لا يكون ياء جيئل وواو جوءبة ضعيفة بسبب زيادتهما لمعنى وهو الالحاق
قال وان يكون ما قبلها الف اقول اي ان كان حرف اللين الفا جعل الالف اي الهمزة
بين بين قال لان الالف اقول اي انما تعين بين بين لان الالف لا تحتمل الحركة
حتى يلين الهمزة ويحذف وتنقل حركتها الى ما قبلها ولا يقبل الادغام حتى
تقلب الهمزة الفا وتدغم الالف في الالف وانما يجعل بين بين المشهور
لان ما قبل الهمزة ساكن فان قلت كما لا يجوز الحذف والقلب لا يجوز
بين بين لانه يلزم اجتماع الساكنين لسكون الالف وقرب همزة بين بين
من الساكن قلت ذلك لخفاء الالف فكانه ليس قبل الهمزة شيء او اقول
ان المد في الالف قائم مقام الحركة قال نحو سائل وقائل اقول يعني ان المذكور
فيما سبق اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة واما اذا اجتمع الهمزتان في كلمة
وكانت اولهما مفتوحة والاخرى ساكنة تقلب الثانية الفا وجوبا لتناسب حركة
ما قبلها نحو آخر اصله ءاخر وهو اسم التفضيل وآدم اصله ءادم وهو الصفة
المشبهة قال الا في ائمة اقول قيل عليه ان هذا الاستثناء ليس بمستقيم لان الكلم السابق

فاصيغ التخفيف لا يبنا ولا يقلب مثلا ان الهمزة
لا يقع بعد الاصول الثلاثة ... وكلا اولى الهمزتين
زائدة وليست الثانية زائدة لا ... زيادة الهمزة
او الواو لان عدم الانصراف ... فيه اعلم

١٥٤

قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا واجيب بان الحكم السابق هو قلب الهمزة
الثانية الفا وجوبا وابقاء الالف على حالها واعلم ان اصل ائمة اأممة اجتمع
الاعلال والادغام فقدم الاعلال عليه فجعلت الهمزة الثانية الفا كما في آخر
ثم قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى فادغمت في الثانية فاجتمع
ساكنان ولم يحذف الالف هربا من الالتباس بآمة بفتح الهمزة والتشديد
وآمة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها
دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا للثقل واعلم ان المشهور عند البصريين
ادغام الميم اولا بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لانكسارها
لكن ما ذكره المص اولى والايمة جمع امام كالامثلة جمع مثال والآنية جمع اناء
قال وعند الكوفيين اقول اى عند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية حتى لا يلزم
اجتماع الساكنين بعد ادغام الميم في الميم فيحتاج الى قلبها ياء قال وقرئ عندهم ائمة
اقول يعني قرئ عند اهل الكوفة ائمة بالهمزتين والادغام قال اجتماع الساكنين
في حده جائز اقول حاصله ان بعد قلب الهمزة الثانية الفا في آممة وبعد ادغام
الميم في الميم لا احتياج الى قلب الالف ياء عند البصريين لان اجتماع
الساكنين على حده جائز قال الالف في آمة ليست بمدة اقول المدة اى الالف التي لا يكون
منقلبة من شيء او يكون منقلبة عن واو ويا وههنا ليست كذلك قال
واذا كانت مكسورة اقول اى اذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين في كلمة

في كلمة مكسورة لسكونها وانكسار ما قبلها قال او شذ اقول اصله او شذ من الاثر
بمعنى الرواية ومنه الخبر المأثور او من الاثر بمعنى الاختيار قال واما خذ وكل
ومر اقول والاصل اؤخذ واؤكل واؤمر حذفت الثانية ثم استغني عن همزة
الوصل وهذا الحذف واجب في الاوليين دون الثالث لعدم بلوغه مبلغهما
في كثرة الاستعمال وعليه التنزيل نحو خذ من اموالهم وكلوا من الطيبات
وأمر اهلك ولهذا قال سعد الملة في نظم هذه الثلثة في سلك واحد تسامح
قال هذا اى قلب الهمزة الثانية الساكنة الفا او واوا او ياء قال واذا كانتا
اقول قال الجاربردي والاقسام اثنى عشر الثانية مفتوحة مع ما قبلها اربعة
احوالي ويتحقق بذكر لفظا اصر بعد جاء وبذرا من تلقاء ولم يورد
ومكسورة وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظا بل بعدها ومضمومة قبلها
الاربعة ويتحقق بذكر لفظا اولئك بعدها قال تخفف الثانية عند الخليل
اقول اى تخفف بجعلها بين بين قال الجاربردي يجوز تخفيفهما اى ابقاء الهمزتين
من غير تغيير لان كون اجتماعهما عارضا هون امر الثقل وتخفيفهما كما يلزم
الثقل من اجتماعهما وتخصيص احديهما تحكم لكن الخليل يخفف الثانية لان
الثقل انما يحصل عندها وابو عمرو يخفف الاولى لان الاستثقال لا يحصل
الا باجتماعهما فعلى ايهما وقع جاز فالاولى اولى قال وعند بعض العرب اقول
قال ابن الحاجب لم يثبت ادخال الالف الا في جلاجل بين التقاء انت

ام ام سالم ولا يجوز اظهار تلك الالف في الخط كراهة اجتماع ثلث الفات
على صورة الالف وانما ادخلوا بين الالف الهمزتين حرصا منهم على
اثباتهما وهربا من اجتماعهما كما ادخلوا بين النونات في اخشينان و
البيت لذي الرمة ايا حرف نداء ظبية الوعساء منادى مضاف الوعساء
الارض اللينة ذات الرمل والجلاجل بفتح الجيم الاولى وكسر الثانية اسم
موضع النقا بالقصر الكثيب من الرمل ام سالم اسم حبيبة قال في اول كلمة
اقول اي اذا كانت مبتدأ بها ولم يتصل بها كلمة اخرى قال لقوة المتكلم في الابتداء
اقول فلا يكون مستثقلة حتى يحتاج الى التخفيف في قبيل التخفيف بالقلب
والحذف لعدم تقدم شيء عليها ويجعلها بين بين لكراهتهم الابتداء بالساكن
فان قيل ما ذكرتم منقوض بخذ وكل ومر وقد قلنا حذفها فيها للاستغناء
لا للتخفيف وقلب همزة اراق هاء نحو هراق لا للتخفيف كما مر قال وكذلك
الاناس اقول اي كما ان حذف الهمزة في اول الكلمة في ناس اصله اناس شاذ كذلك
الاه منكرا كما اختاره القاضي وهو فعال بمعنى المفعول لانه مالوه اي معبود
من اله لمن عبد او للتحير فيه من اله اذا تحير اذ العقول تحيرت في معرفته فحذفوا
الهمزة حذفا غير قياسي قال ابن يعيش في شرح المفصل فحذفوا الهمزة
تخفيفا لكثرة دوره اقول فعلى هذا لا يكون حذفها غير قياسي لان كثرة
الاستعمال موجب التخفيف فلا يكون دليلا قويا فيما كثر استعماله قال ثم

اي احترازا عن اجتماع النونات

ثم فصل المستقبل

اقول لقوة المتكلم في الابتداء

قال ثم ادخل الالف واللام اقول اي بعد حذف الهمزة ادخل الالف واللام
عوضا عنها ولهذا اجيز نداؤه نحو يا الله مع ان اجتماع آلتي التعريف
غير جائز وقطع فيه همزته مع ان همزة التعريف للوصل وانما اختص قطع
الهمزة بالنداء اذ هناك يتجرد الحرف للتعويض مضمحلا عنه معنى التعريف
حذرا عن اجتماع حرفي التعريف وفي غير النداء يجري على الاصل لانه لا يلزم
اجتماع آلتي التعريف وقال ابن يعيش ثم ادخلت الالف واللام للتعظيم
ودفع الشيوع الذي ذهبوا اليه من تسمية اصنامهم وما يعبدونه الهة فصار لفظ
الله ولزمت الالف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة الى آخر كلامه
فالمفهوم الصريح منه ان لا يكون الالف واللام ابتداء عوضا عن الهمزة بل
لزومهما كالعوض وبعد ادخال الالف واللام ادغم لام التعريف في اللام
فصار الله وهذا الوجه اصح قول سيبويه قال وقيل اصله لاه ال اي قال بعضهم
اصله لاه معرفا بدخول اللام اولا كما اختاره صاحب الكشاف فخففت
الثانية وعوض عنها لزوم الالف واللام وهذا الكلام ههنا استطرادي
لان بحثنا في الهمزة المبتدأ بها التي يحذف على غير القياس وفي هذا الكلام ليس
كذلك ولم يحذف حركتها ايضا حتى يكون على غير القياس قال فنقل حركة الهمزة
الى اللام اقول تفصيل الكلام في هذا المقام انه اما ان لا يحذف الهمزة
بالحركة او يحذف بها والاول حذف على القياس والثاني على غير القياس

وان كان الاول فلزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام
ونقل الحركة في كلمتين في حرفين متجانسين على سبيل اللزوم والحال لا نظير له
ونقل الحركة اي مثل ما بعدها والحال انه يوجب اجتماع المثلين المتحركين و
تسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه
فيما بعد الهمزة والحال ذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كل
ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر
الموجودات وحاصل هذا الشرح انه اذا كان حذف الهمزة على القياس يكون
لزوم الحذف وغيره على خلاف القياس وان كان الثاني فيستقيم لزوم التعويض
ووجوب الادغام لان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت
يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ح ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع
العوض والمعوض عنه وحاصل هذا الشرح انه اذا كان حذف الهمزة على غير القياس
يكون ما ذكر من لزوم التعويض وغيره على القياس في هذا الاسم لا يخلو عن خلاف
القياس فيه فيتوافق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تع خارجا عن دائرة
العقل وطرف القياس يعني كما تحيرت الاوهام في ذاته وصفاته كذلك في
اللفظ الدال عليه انه اسم مشتق او صفة مشتقة او غير مشتقة علم او غير علم قال
كما في يرى اقول تشبيه لفظة الله بيرى في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها لا في
الادغام واراد بهذا ربط بحث يرى بما تقدم قال دون اخواته اقول المراد

156

المراد باخوات يرى ما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن سواء كان فعلا او اسما
قال لا يجب بنى في ينأى اقول اي لا يجب حذف الهمزة في مضارع نأى وهو ينأى
لفقدان الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال والثاني في اللغة البعد قال و
يسل في يسئل اقول اي لا يجب الحذف ايضا في مضارع سأل وهو يسأل لفقدان
الشرط الثاني وهو اجتماع حرف العلة مع الهمزة قال ومرى في مرئي اقول اي
لا يجب الحذف في اسم المفعول من رأى وهو مرئي لفقدان الشرط الثالث
واعلم انه يفهم من قوله لا يجب جواز الحذف قال المستقبل يرى اه اقول فان
قيل لم اورد امثلة المضارع بتمامها على ما وجدت في النسخ القديمة قلنا لان
في صيغ المستقبل بحث يتعلق بالهمزة كما نذكره بعيد هذا بخلاف الماضي قال
لكن حذف الالف اقول اي حكم يرون ونحوها في لزوم حذف الهمزة وقلب
الياء الفا لكن حذف الالف المقلوبة من الياء في يرون لان اصله يرأيون
قلبت الياء الفا كما في يرى ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرأون
ثم خففت كما في يرى قال وحركت الياء في يريان اقول كما عادت الالف يرى
في التثنية ياء دفعا لاجتماع الساكنين والحذف غير ممكن للالتباس بالمفرد
كما سنذكره وحركت الياء والحركة عليها غير ثقيلة لطروها فهي كالمعدومة واختير
الفتح لان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا قال فيلتبس بالواحد اقول اي في
اللفظ لان الف التثنية تكتب بالالف والالف المقلوبة من الياء تكتب

بالياء ق واصل ترمين ترميين ال اى اصل الواحد الحاضر قال اذا ادخلت
اقول اى اذا ادخلت انت على ترمين نون التثقيلة فى حال دخول حرف الشرط
عليه حذفت نون الاعراب لدخول حرف الشرط علامة للجزم وبالحاق
النون يجتمع الساكنان ياء التانيث والنون المدغم ولم يمكن حذف
احدهما اذ لا يدل شئ على الياء ويلزم ابطال الغرض من زيادة النون
فحركت الياء بالكسر دفعا لاجتماع الساكنين وخص الكسر ليطرد فى جميع
نونات التاكيد فان ما قبلهن يكون مكسورا لاجل الياء المضمر فى الحاضرة وبعد
حذف الياء ابقى الكسر ليكون دالا على الياء نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء فيه
كسر اطرادا اذ الياء تصير ما قبل النون واعلم انه لا وجه للتخصيص بالثقيلة
بكسر الياء فانها تكسر عند دخول الخفيفة ايضا حال دخول حرف الشرط نحو اما
ترين قال كما فى اخشين اقول اى كما كسر ياء الضمير فى اخشين اصله اخشي
بسكون الياء فلما لحق الثقيلة اجتمع ساكنان فحركت الياء بالكسر للاطراد
قال ويجوز بها الوقف اقول اى يجب دخول هاء الوقف عند الوقف لئلا يلزم
الابتداء بالساكن ان اسكن الراء والوقف على المتحرك ان لم يسكن نحو ره
اصله اراى فحذفت همزته كما فى يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون اى علامة للوقف
ثم استغنى عن الهمزة ثم لحق الهاء قال فيجىء بالياء فى رين اقول اى اعيدت اللام
المحذوفة فى رين اما على مذهب الكوفيين فلانعدام السكون الحكمى باتصال نون

157

نون التاكيد لان الجزم من الاعراب ولا يكون فى وسط الكلمة لان نون
التاكيد بمنزلة الداخل واما على مذهب البصريين فلانعدام السكون الوقفى
اذ الوقف لا يكون فى الوسط ايضا فيعود ما حذف لاجل السكون او نقول
الياء فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح وانت تعيد الحركة ثمه عند لحوق النون
دفعا لاجتماع الساكنين فكذا تعيد ما هو بمنزلة الحركة وهو اللام لانعدام
السكون وكون الاخر محلا له قال ولم يحذف واو الجمع فى رون اقول لعدم
ضمة ما قبلها حتى تدل عليها فان قيل لم لم يعد اللام فى رون قلنا لان حذف
الياء التى هى اللام لالتقاء الساكنين اذ اصله ريوا فاسكنت الياء او
قلبت الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار رو ثم لحق به نون التاكيد
فاجتمع الساكنان ولم يحذف احدهما اما الواو فلما ذكروا اما النون فلما مر
فى اما ترين فحركت الواو بحركة مناسبة بها فحركتها عارضة فلو اعيد اللام للزم
التقاء الساكنين تقديرا او كذا رين قال بخلاف اغزن اقول اى حذف واو الجمع
فيه لضمة ما قبلها فان قيل لم لم يعد اللام فيه ايضا قلنا لانك لو قلت اغزون
على وزن انصرن يلزم حذف الواو لالتقاء الساكنين لان الضمة تستثقل
على الواو كما استثقلت اولا ولان حركتها عارضة فان قيل لا حاجة الى الحذف لان
اجتماع الساكنين فيه على حده قلنا نعم لكن لما كان الكلمة ثقيلة وطويلة
بسبب اتصال النون لزم حذف الواو قطعا فلا فائدة فى الاعادة ثم الحذف

قال الفاعل راءٍ اقول اصله رائي استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت لالتقاء
الساكنين الياء والتنوين فان قيل التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر
للتأكيد فلما حذفت الحركة حذف التنوين لان انتفاء المتبوع يستلزم
انتفاء التابع فكيف يتصور الساكنين بعد حذف الحركة قلنا تبعية
التنوين لها في الظهور والتلفظ في الوجود والتقاء الساكنين يتصور
باعتبار وجوده في نفس الامر وان لم يتلفظ فافهم فانه نفيس فان قيل
لم حذفت الياء دون التنوين قلنا لان دابهم حذف الساكن الاول
او لان التنوين علامة الانصراف فحذفها مخل قال لان ما قبل الالف اقول اي لا يحذف
همزة راءٍ لان طريق التخفيف في الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها نقل الحركة
الهمزة الى ما قبلها بعد التليين وهذا لا يمكن في راءٍ قال اري يرى اراءة اقول
الاولى ان لا يكون الحذف واجبا في مضارع هذا الباب لانه يلتبس بمضارع
المجرد عند الذهول عن الحركة الا انهم حذفوا الهمزة فيه وجوبا لكثرة الاستعمال
تقول ارى اصله ارأى ومضارعه يرى اصله يرئي وامره ارِ اصله ارءِ وفاعله
مُرٍ اصله مرءٍ ومفعوله مُرًى اصله مُرْءًى ومصدره اراءة اصله اراي على وزن
اكرام قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة فصار اراءًا ثم نقلت
حركة الهمزة الى الراء وحذفت فصار اراءً ثم عوضت تاء التأنيث عن
الهمزة كما عوضت عن الواو المحذوفة في اقامة فصار اراءة ويجوز اراءً بلا تعويض

158

بلا تعويض لان ذلك ليس مثل اقامة لانها لم يحذف من فعله بخلاف ذلك
فلما حذفت في اقامة ما لم يحذف من فعله التزم التعويض وههنا حذف ما
حذف من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض فيجوز اراءً واراءة ايضا نظرا
الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء هذا على تقدير تقديم حذف الهمزة والتعويض
عنها بالتاء وانما قلنا ان ياء اراءً قلبت همزة لاجل وقوعها طرفا بعد الف
زائدة لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة تقلبان الفا
لانهما لا يعتد بالالف اي لا يعتبر حاجزا فصار حرف العلة كانه ولي
الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او نزول الالف منزلة الفتحة
ان زيادتها عليها وانها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة الفا كما
يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الاولى
لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخرة لالتقاء الساكنين فانقلبت
همزة ولهذا القلب شرايط احدها ان تكون الواو والياء طرفا لانهما
كانتا حرف اعراب وههنا لا يعتلان لعدم تحملها الحركات ولهذا لم تجب في نحو
النهاية وثانيها ان يكونا بعد الالف لانها بمنزلة الفتحة والثالث ان يكون
الالف زائدة لانها حينئذ يكون في حكم الساقط ولان الاصلية ان تكون منقلبة
عن غيرها فلو اعلت الواو والياء بعدها للزوم اجتماع الاعلالين وذلك
نحو داي وثاي من ذويت وثويت الا ان عينهما اعلت وسلمت لامهما

وكان الاصل ان يعتل اللام ويفتح العين لكنهما الحقتا في الشذوذ بالرائية
والغاية قال المفعول مرآى اقول اى ما يرى مرأى بفتح الميم وكسر الهمزة م
غير قياس كما مر اقول حيث قال وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة
الاستعمال فانها غير موجبة للحذف بل انما يلتزم اليه اذا لم يوجد قياس
يوجب الحذف وللقائل ان يقول ان المص وضع القياس في حذف الهمزة
حيث قال اذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكن وههنا كذلك الآن
يقال لما لم يحذف الهمزة في ماضي يرى مع ان المضارع فرعه كان الحذف
غير قياس قال فلا يستتبع المفعول والخبره اقول الضمير المستكن راجع
الى الفعل وللمفعول مفعول غيره منصوب بعطف عليه والمراد بالفاعل و
الامر وللموضع قال في هذه الاشياء اقول اى المفعول والموضع والالة دون
الفاعل لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة كما مر قال اى نظائرها
اقول اى من المضارع والامر والنهي قال غير مستعمل اقول اى لم يقع استعماله في
كلامهم قال المهموز الفاء اقول اى المهموز الفاء يجيء من غير الباب السادس
اى من الاول نحو اخذ يأخذ واثر يأثر من الاثر بمعنى الرواية ومن الثاني
نحو ادب يادب من الادب والمادبة بمعنى الدعوة الى الطعام
لا من الادب بمعنى التاديب والتادب فانه من باب حسن فان قيل
لم قدم باب نصر على باب ضرب مع ان عادته عكسه قلنا نظرا الى كثرة استعمال

استعمال المهموز الفاء من الاول ولكثرة استعمال خصوص المثال ومن الثالث نحو
اهب يأهب يقال اهب الرجل اذا استعد ومن الرابع نحو ارج يارج اى
فاح طيبا ومن الخامس نحو اسل يأسل بمعنى استرسل قال والمهموز العين
اقول اى المهموز العين يجيء على ثلثة ابواب من الثالث نحو رأى يرى ومن
الرابع نحو بئس يبأس من البأس وبئس يبأس بؤسا بمعنى شدة الفقر
والحاجة ومنه البائس للفقير المحتاج والبأساء بمعنى شدة الحال والبأس
يكون بمعنى الشدة ومنه عذاب بئيس بمعنى شديد ورجل بئيس للشجاع القوي
ومن الباب الخامس نحو لؤم يلؤم بمعنى الرذالة والخساسة قال والمهموز
اللام اقول اى المهموز اللام يجيء من اربعة ابواب من الثاني نحو هنأ يهني
بمعنى انهضام الطعام ومنه قولهم هنأك ومن الثالث نحو سبأ يسبأ
اى اشترى ومن الرابع نحو صدئ يصدأ بمعنى التدنس صدأ الحديد ونحوه
قال النبي صلعم ان هذه القلوب تصدأ كالحديد ومن الخامس نحو جرؤ يجرؤ
من الجراءة وهي الشجاعة فان قيل لم قدم الباب الثالث على الرابع مع ان
الباب الرابع لدخوله في الدعائم يستحق التقديم قلنا نعم لكن قدمه نظرا
الى فتحة عين ماضيه قال ولا يجيء في المضاعف اقول اى قد يجيء في المضاعف
لان المهموز الفاء نحو أنّ يئنّ أنينا اى فزع يفزع واطّ يأطّ اطيطا
وهذه الاختصارات استقرائية قال ولا تقع الهمزة اقول لما جعل المص المهموز

[margin:] ونحو قولهم لا باس [illegible] بمعنى العذاب

[margin:] الاطيط صوت الرحل والابل من ثقل الاحمال عليها

قسما واحدا من الاقسام السبعة ولا يبعد ان المتعلم يتوهم ان المهموز
لا يجتمع مع قسم اخر والا يلزم تداخل الاقسام رفع هذا التوهم بهذا
الكلام والا فهذه الحكم وما يتفرع عليه بديهي لا حاجة الى ذكره واد
الواد بالفارسية زنده در گور كردن وهو من الباب الثاني ويجيء
بابه فيقال المثال المهموز العين قال ووجا وار اى ضرب بالسكين وهو
من الثالث ويجيء للمثال المهموز اللام قال ان وجاء اقول اصل ان اون
اى فرح وبابه نظر واصل جاء جيا وبابه ضرب ويقال للاول الاجوف
المهموز الفاء وللثاني الاجوف المهموز اللام قال نحو ابى وراى اقول يقال
للاول الناقص المهموز الفاء وللثاني الناقص المهموز العين قال نحو واى
اقول اى وعد وبابه ضرب ويقال له اللفيف المفروق المهموز قال نحو اوى
اقول اى التجاء وبابه ضرب قال النبي صلعم السلطان ظل الله ياوى اليه كل
مظلوم ويقال له اللفيف المقرون المهموز الفاء ومثال المهموز من الزوايد
نحو آنس يونس ايناسا فهو مونس اى انس لا توحش ويشاكل واجبه
وامره بماخذ المفاعلة وامرها وآخذ مواخذة وايتمر وتأزر واستانف
واطمان بمعنى سكن وقس عليها ما لم نذكر قال وتكتب الهمزة اقول اى ذكر
بحث الهمزة باعتبار اللفظ شرع في بحثه باعتبار الخط قال في كل الاحوال
اقول اى سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة او صلبية او منقلبة

او منقلبة نحو اخ وام وابل وسواء كانت الهمزة قطعا او وصل نحو اكرم
واضرب وانصر قال لخفة الالف اقول اى اذا وقعت الهمزة في اول الكلمة لا يمكن
التخفيف في اللفظ كما مر فخففوها في الخط لئلا تذهب الخفة بالكلية فيكتبونها
على صورة الالف قال للتشاكله اقول اى ليوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها
وتنبيها على جواز قلبها اليه قال واذا كانت متحركة اقول وما قبلها اما ساكن
او متحرك نحو يسأل ويلؤم ويئس ونحو سال لؤم وسئم والاعتراض بان
هذا الحكم منقوض بميئ وجوئ فان الهمزة فيهما في الوسط ومتحركة مع انها
لم يكتب على وفق حركة نفسها بل على وفق حركة ما قبلها واجيب بان
هذا الحكم انما يكون اذا كانت حركة ما قبلها فتحة كما اشار بالمثال الصاحب
كذلك واشار بعدم ايراد المتحركة الساكن ما قبلها الى ان فيها اختلافا فمنهم
من يحذفها ان كان بتخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم ومنهم من يحذف
المفتوحة فقط بعد النقل نحو يسل قال واذا كانت متحركة اقول اى الهمزة
المتحركة في آخر الكلمة يكتب على وفق حركة ما قبلها متحركا لان الحركة الطرفية
عارضة فعلم منه ان الهمزة الواقعة في آخر الكلمة اذا كانت ساكنة
وما قبلها متحركا نحو لم يقرأ يكتب على وفق حركة ما قبلها بطريق الاولوية
قال لا يكتب في صورة بشيء اقول بل يحذف من الخط واما المكتوب في
ضبث وغيره فانما هو علامة للهمزة ليعلم ان هناك همزة في اللفظ

واما ما كتب على خلاف القياس نحو البطوء والعطي فمن جهل الكاتب قال
نحو جنب ودفء وبرء اقول الجنب والبرء والدفء ما يحصل من البهائم
مثل البانها وما ينتفع به منها والبرء من برئت من المرض برءا بالضم
واعلم ان كل اسم ممدود فلا بد من همزته اما ان يكون اصلية فتركها في
التثنية ولا تقلبها مثل قراآن في تثنية قراء بضم القاف وتشديد الراء
بمعنى المتنسك العابد والجمع قراؤن وهو ايضا يكون جمع قارئ او يكون
للتأنيث فتقلبها في التثنية واوا لا غير تقول صفراوان او تكون منقلبة
من واو او ياء ففيها يجوز الامران مثل رداآن ورداوان وقد قلبت
واوا في المقلوبة من الهاء وقرئ فالتقى الماوان كما قرئ الماء والكلمات
الملتبس بعضها ببعض في هذا الباب وهي ان شبه خذ وكل ومر امرا
لاجوف نحو قل ويشبه نحو ت من الاتيان امر اللفيف المقرون نحو ق
ومثل سل مثل خف ومجهول مضارعه مجهول مضارع المثال بعد قلب الهمزة
نحو يوكل من الاكل والوكالة ويشبه ماضي الافعال ماضي المفاعلة في مهموز
الفاء معلوما ومجهولا نحو آمن واومن وامره امره معلوما نحو آمن و
نحو آخذ واوخذ وهو من المواخذة وماضي الافتعال منه ماضي المثال و
الصحيح نحو اتخذ من الاخذ واتكل من الوكالة واتبع من التبع قال الباب
الرابع في المعتل اقول هو في اللغة اسم فاعل من اعتل والمراد منه ههنا ما

ههنا ما اعتل فاؤه لانه لما كان حرف العلة في اوله فكانه كان هو المعتل على انه
لا يجب الاطراد في التسمية واعلم انه قدم ما لا يكون فيه حرف العلة متعددا
اعني المثال والاجوف والناقص على ما يكون فيه حرف العلة متعددا اعني
اللفيف لكثرة استعماله واجابة او لان الواحد قبل المتعدد وقدم المعتل
الفاء منه على المعتل العين لتقدم الفاء على العين وكون ماضيه كالصحيح قال
ويقال للمعتل الفاء مثال اقول انما ترك لتوقفه الكنفاد بمعناه اللغوي من اضافة
المعتل الى الفاء لفظية كاضافة الحسن الوجه قال وعدم الاعلال اقول
عطف تفسير للصحة ويلزمه كونه مثله في تحمل الحركات والفائدة من التفسير
دفع توهم من يتوهم من قوله في الصحة كون حروفه صحيحة والارادة
من قوله في الصحة تحمل الحركات خلاف المتبادر قال وهو يجيء من خمسة
ابواب اقول اي من باب نصر بالاستقراء نحو وعد عدة ويسر يسرا و
وجل وجلا ووهب هبة ووجه وجاهة وومق مقة قال فاتبع كسعيد
في الحذف اقول يعني ان اللغة العامرية ضعيفة لخروجها عن القياس
في حذف الواو في يجد بالضم ولم يوجد في استعمال الفصحاء فكان الحذف
فيه على طريق الاتباع لا على طريق القياس وهذا في لغة غيرهم من باب
ضرب قال ووقر ووقر اقول من الوقر بمعنى تثقيل الاذن فهو متعد
لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار بمعنى الحلم والرزانة

لانهما لازمان وقوله وُقرئ بالضم الواو ويدل على انه متعد لان المجهول لا يجي من
اللازم قال وينبع وينبُع اقول من ينبع التمر بمعنى نضج لكنه لازم ومجي المجهول
بنا فيه وانما اورد من الواوي مثالين تنبيها على كثرته قال لعود المتكلم
اقول يعني ان الاعلال بتغير حروف العلة للتخفيف والمتكلم عند الابتداء اقوى
فلا يحتاج الى الخفة لا اصلية منه فلم يعلل قال غالبا اقول احتراز عن بعض
حروف الابدال فانه قد يكون حرفا صحيحا كما يجي قال يكون لحرف العلة
اقول الباء زائدة في المنصوب للتاكيد كما في قوله تع لا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي الحرف المقلوب به غالبا يكون حرف العلة والمراد بحرف العلة الالف كما
يدل الحرف المستفاد من الاخر في قوله حروف العلة لا يكون الا ساكنة قال
في الاول والاخر اقول اي لا يقال تعد عدة وفيه لغة وقوله حتى لا يلتبس
بشيء اي حتى لا يلتبس بالمستقبل والاخر بالمصدر في نقل الحروف وان لم يلتبس
بالحركات قال في العدة اقول اصله وعد بكسر الواو مصدر وعد نقلت كسرة الواو
الى العين لثقلها عليها مع اعتلال فعلها فحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا
عنها وقيل اصلها وعدة نقلت كسرة الواو الى العين ثم حذفت ايضا ثم جعل
لزوم التاء عوضا عن الواو المحذوفة واعلم ان لحذف الواو من المثال
شرايط احدها ان يكون مصدرا والثاني ان يكون الواو مكسورة و
الثالث ان يعتل فعله ولذا لم يحذف من نحو الوجهة والوجه بالكسر لانهما اسمان

اسمان للمكان المتوجه اليه ولا من الوعد والوجه بالفتح لعدم الكسرة ومن نحو
الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل والشرط بهذه الشرائط الثلثة
اما الاول فلانه لو لم يكن مصدرا صار كل منهما اجنبيا فلا حاجة الى
طلب التشاكل واما الثاني فلان الحذف للتشاكل فلا بد من ان يوجد فيه
شيء مما استثقل في الفعل واما الثالث فليمكن الحذف للتشاكل و
اعلم ان التاء تجعل عوضا عن حرف العلة تخفيفا اما عن الفاء نحو عدة
واما عن العين نحو ثبة من ثاب بمعنى رجع اصله فيه بكسر الفاء ونحو ثبة
بمعنى وسط الحوض الذي يثوب اي يجتمع فيه الماء او بمعنى الجماعة من الناس
اصله ثوب بضم الثاء واما عن اللام وهو كثير الوقوع كالاول نحو عزة
بمعنى فرقة من الناس اصله عزي بالكسر ومثله اللغة من اللغو بمعنى
الصوت والتكلم اصله لغي او لغو والجمع لغى ولغات ومثلها السنة
بفتح السين على قوله وفي قول نحو فيه الهاء واصله سنه واما بكسر السين
بمعنى النعاس فمن الوسن قال للالتباس اقول اي لئلا يلزم الالتباس
بالمستقبل قال ويجوز في التكلان اقول اصله الوكلان لانه من الوكل و
هو اظهار العجز والتفويض الى الامر الى الغير والاعتماد عليه قال ويجوز
حذفها اقول اي حذف التاء مطلقا اي سواء كان في حالة الاضافة
ام لا قال واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اقول اصله عدة الامر فحذف البيت

الذين اذا بايعتهم جدعوا وان ابصف قوما تخلفوا في الوعد يعني
انتم من الذين اذا وعدوا اخلفوك والاستشهاد ان التاء التي عوضت
عن الواو حذفت قال لان الاضافة تقوم مقامها اقول حاصل هذا الكلام
جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز حذف التاء مطلقا
بان يقال ان حذف التاء في الشعر في الاضافة ودعواك مطلقة والحال انه
جائز فيها لان الاضافة بسبب استلزامها المضاف اليه تقوم مقام التاء
فلا يتم التقريب ولا يحصل المقصد قال وكذا الاقامة اقول اصلها اقوام
ونقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا كما في اقام ثم حذفت الالف
المقلوبة لالتقاء الساكنين وعوضت عنها التاء في الاول والمحذوف
الف افعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه وعين الفعل عند الاخفش
ولكل منهما وجه تطلع عليه قال ومن ثمه اقول اي ومن اجل ان حكم الاقامة
والاستقامة ونحوهما مصدر في العدة ويجوز اي يجب لانه لكثرة
قرب مخرجيهما صارا كانهما من جنس واحد فيثقل ثقلة تامة فيجب الادغام
قال فحذفت الواو اقول ان قيل لم تعين حذفها قلنا لعدم امكان حذف
غيرها اما الياء فلانها علامة المضارعة واما الكسرة فلانها علامة نوع
الابنية ان قيل لم لا يحذف الياء لسواد كان عين فعله مفتوحا او مضموما
او مكسورا قلنا لان الياء خفيفة في نفسها ووقوعها بين مجاد وكثير في الكلام

لا يستلزم الثقل بما بينهما من الجنسية فلم يحتج الى التخفيف وما نقل من نحو
يئس وييسر بحذف وما ليس بقلبها الفا للتخفيف من الشواذ قال
من الكسرة التقديرية اقول يعني بها الياء وبالضمة التقديرية الواو وبالكسرة
التحقيقية كسرة العين واما اذا زالت كسرة العين عادت الواو لزوال
علة الحذف نحو لم يوعد ولم يولد قال ومثل هذا ثقيل اقول ان قيل هذه
الثقلة موجودة في مضارع اوعد بعد حذف الهمزة فلم لم تحذف فيه قلنا
لا ثقلة فيه لسهولة النطق لانضمام ما قبلها لانه يحصل به الجلوة او اقول
يلزم الالتباس عند الذهول عن الضمة وقيل ان الواو لتقويها بضمة ما قبلها
قويت على الثبات قال الاجبك ودئل اقول الاول اسم قبيلة او جمع الجبل
وهو الطريق والثاني اسم دويبة يقال له بالتركي [illegible] وقيل اسم رجل
قال نظرا الى حرف الحلق اقول ذكر التفتازاني في هذا المقام محذورات
احدها انه لم لم تعد الواو بعد زوال كسر العين وثانيها ان كسر العين مع
حروف الحلق كثيرة في الكلام نحو بعد فلم لم يفتح العين وثالثها ان
ماضي يسع ووسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين
وهو شاذ مع وقوعه في قوله تعالى وسع كرسيه السموات وذلك الجواب بانه قد
وقع هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التاويل
لئلا يلزم هدم قاعدتهم وكذا الكثرة العلة في هذا الفتح فانها مستبانة

تذكر بعد الوقوع قال لان اصله يأوعد اقول ان قيل كانت الالف مانعة
عن سقوط الواو ولم تكن مانعة عن القلب واواً في نحو يوسر قلنا
لانه على تقدير سقوط الواو يبقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم
يترك الاصل قال الامر عد اقول هذا امر من وعد والامر من وجل ايجل بقلب
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واذا ازيلت الكسرة عادت الواو
نحو يا زيد ايجل بالواو لفظا فالياء خطا لان الاصل في كل كلمة ان تكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والابتداء فيه بالياء و
تقول في الزوايد اوعد يوعد ايعادا فهو موعد وذاك موعد اوعد لا توعد
وايسر يوسر ايسارا فهو موسر وذلك موسر ايسر لا توسر ونحو
اتخذ اتعد يتعد واتسر يتسر نحو استوعد يستوعد والكلمات المشتبه
بعضها ببعض ان مثل يجد غالبا حالة النصب يشبه مثل يئس ومخاطبا
مثل تبع ومتكلما مثل ادب ومثل يجد في مثل ييئس ومثل عد وضع
مثل كل وخف في المفرد المذكر والجمع المؤنث قال الباب الخامس في الاجوف
اقول هو في اللغة اما صفة مشبهة بمعنى المتكون جوفه خاليا واما اسم
تفضيل بمعنى المفعول اي ما جعل جوفه خاليا وفي الاصطلاح ما كان عين
فعله حرف علة وجه ترك تعريفه الاكتفاء بوجه تسميته وكذا وجه الترك
في الناقص واللفيف فان قيل لم قدم على الناقص قلنا لتقدم العين

العين على اللام ولان بعض الاجوف لا يعتل كالحي بخلاف الناقص ولان
الاجوف يصير في المتكلم على ثلثة احرف والناقص على اربعة احرف
والثلثة مقدمة على الاربعة ولم يذكر ايضا المهموز من الاجوف وانا
نذكره قال ويقال له اجوف اي ويقال لما صدق عليه اسم الاجوف اجوف
لخلو وسطه الذي هو بمنزلة جوف الحيوانات عن الحرف الصحيح لوقوع
حرف العلة فيه ويقال له ايضا المعتل العين الوسط لوقوع حرف العلة
في عين فعله ووسطه قال على ثلثة احرف في المتكلم اقول فان قيل ان
الحرف الثالث ضمير الفاعل فلا يكون الفعل على ثلثة احرف بل على حرفين
قلنا لما كان شدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل عده الصرفيون من
حروفه فان قيل هذا الوجه انما يكون وجها في الثلاثي دون المزيد كانقدت
واستقمت قلنا نعم الا انه يستتبع به تبعا له فان قيل لا وجه للتخصيص بالمتكلم
فانه يكون في المخاطب ايضا على ثلثة احرف قلنا لما كان المتكلم مقدما على غيره
كما ذكر في فصل المضارع خصصه بكونه على ثلثة احرف من ثلثة ابواب
اي من دعائم الابواب بحكم الاستقراء فان قيل فوجد من الباب الخامس
نحو طال يطول قلنا لعدم مجيء غير هذه الكلمة لم يعتبره نحو قال يقول و
كان يكون وقد يحذف نونه للتخفيف ولكثرة الاستعمال نحو لم يك
نحو باع يبيع ان اصل قال قول وباع بيع قلبت الواو والياء الفا

لانهما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفا وذلك لوجهين الاول
ان كل واحد منهما مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة
ما قبله اجتمع في التقدير اربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستثقل
فاجتنبوه بقلبها الفا والثاني ان الواو والياء اذا تحركتا صار كل منهما
حرف مد وبعضا او بمنزلة حرفي مد فالواو المفتوحة كواو والف
والمكسورة كواو وياء والمضمومة كواوين وكذا حكم الياء واجتماع
حروف العلة مستثقل فقلبوهما الى الالف لانه حرف يؤمن معه من الحركة
قال اصلا اقول اي قاعدة لان الاصل والقاعدة والضابطة هو القانون
بمعنى واحد اي الامر الكلي الذي هو مشتمل بالقوة على جميع احكام جزئياته
فقوله يخرج جميع المسائل منه اي يحصل ويعرف جميع المسائل المتعلقة
بالاعلال على وجه التفصيل من ذلك الاصل قال في غير الفاء اقول اي الذي
وقع في الابتداء لان الفاء الذي لم يقع في الابتداء داخل في الحكم نحو
موسر قال فاضرب الاربعة في الاربعة اقول توضيح الكلام هو اما ان يكون
ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة اما ان يكون ساكنة او مفتوحة
او مكسورة او مضمومة ويكون ما قبلها مضموما وحرف العلة اما ان يكون
ساكنة او مكسورة او مضمومة او مفتوحة ويكون ما قبلها مكسورة وحرف العلة
اما ان يكون ساكنة او مفتوحة او مضمومة او مكسورة ويكون ما قبلها ساكنا وحرف

هذا قسمة نحوية

وهذا القسم لا يوجد لتعذر اجتماع الساكنين تأمل

حرف العلة اما ان يكون مفتوحة او مكسورة او مضمومة او ساكنة قال واستدعاء
ما قبلها اقول يعني بما قبل حرف العلة بعد الحرف لانه قد ذكر في علم الكلام ان الابتداء
بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد كما مر الاشارة من ممتنع بالاتفاق
واما الابتداء بالساكن الصامت اعني غير حرف مد ولو كان حرف علة اولا
فقد جوزه بعض ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات فكما لا يمكن
الابتداء بالصوت لا يمكن ببعضها ويمكن بالصامت الساكن بعد الحركة
ولا يجوز ان يتقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع
اتفاقا قال نحو ميزان اقول ان الاعلال الواقع في الاجوف على ثلثة اقسام
الاول ان يكون بالقلب والثاني ان يكون بالاسكان بنقل الحركة او بلا اسكان
فقط والثالث ان يكون بالحذف والقسم الاول على ثلثة اقسام اما ان
يكون بانقلاب الواو والياء الفا او يكون بانقلابهما همزة او يكون بانقلاب
الياء الى الواو او بالعكس في هذا التقسيم انما هو لمنع الخلو لا لمنع الجمع
لجواز ان يجتمع بعضها ببعض قال لخفة الفتحة اقول اي المقتضي للقلب
الخفة وهي موجودة فيما يكون حرف العلة ساكنة ويكون ما قبلها
مفتوحا كالخفة الفتح والسكون قال وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال اقول انما
جوز ذلك البعض هذا القلب نظرا الى انه في حركة الساكن واستدعاء قبلها
وقصر الى زيادة التخفيف قال الجاربردي وقد جاء تبت اليك فتقبل تابتي

٣٤٠

وصمت ربي فتقبل صامتي اي توبتي وصومي قال تبعا للبغوي اقول انما قلبت
الواو في الاخرة ياء للاطراد ببغوي فلا اشكال في كلامه فان قيل لم قلبت
في بغوي قلنا لوجود القاعدة وهي ان كل واو اذا وقعت رابعة او
ما فوقها تقلب ياء لان الواو ثقيلة والكلمة الزائدة حروفها على الثلثة
ايضا ثقيلة فيجتمع الثقيلان فتقلب واوها ياء الا اذا انضم ما قبلها فان
الواو لا تقلب في ذلك ياء لان الواو اذا انضم ما قبلها يكن كثير الثقل لمناسبة
الواو بالضمة نحو يدعو فان قلت الواو في عدوّ رابعة وما قبلها غير مضمومة
فلم لم تقلب ياء قلت لان المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموم او اول
نقول لم تقع الواو رابعة او لان الساكن كالميت او لان الغرض هو التخفيف
وهو حاصل بالادغام وكذا الكلام في نظائره قال نحو كينونة اقول يعني
اصله كونونة بفتح الكاف وبالواو لانه ماخوذ من الكون قال اصله كينونة
عند الخليل اقول اي لا نعلم ان اصل كونونة بالفتح والواو لان الاصل عند الخليل
كيونونة فلا يلزم قلب الواو الساكنة المفتوح ما قبلها قال كما خففت
في ميت اقول قال الجاربردي في شرح الهادي لم يلزموا هنا التخفيف والتزموها
في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع تاء التانيث قال وقيل اصله كونونة
اقول قال الجاربردي قال الكوفيون هو مغير بابدال الضمة اوله فتحة ان اصله
كونونة على وزن [illegible] ودين الطبيعة وهو ضعيف لانه لو كان كذلك لكن

لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قال ثم فتح حتى لا يجتمع الياءان واوه
اقول لو ابقي على ضم الاول للزم قلب الياء واوا في الياءات للقاعدة المقررة
فيلتبس بالواوي فهذا هو الوجه لابدال الضمة فتحة والصيرورة مصدر
صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقيل
وهي النوم قبل الظهر قال ثم جعل الواو ياء اقول اي بعد ابدال الضمة جعلت الواو
في الواويات ياء لكثرة اليائيات فهذا هو الوجه لابدال الواو ياء قال
ومن ثمه اقول هذا اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها لا اليه فيكون المعنى ومن
اجل قلة الواويات لا يجيء منها غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم
والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع وهو
بمعنى القيء قال وفي الثلثة الاخيرة اقول اما فيما يكون ما قبل حرف العلة مفتوحا
وحرف العلة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة نحو بيع وخوف وطول
قال يسكن حرف العلة اقول ان مذهب ابن الجني تمكين حرف العلة اولا
مبادرة الى دفع الثقل عن القليل ومساعدة الى التخفيف بازالة ما
ثقل على الضعيف لقوة الداعي في العقلاء الرحماء الى طلب الخفة على الضعفاء
وهذا هو طريق الاطباء في رفع العلل والامراض فانهم انما يبتدؤون
من الاسهال الى الشرع قال ثم تقلب الفاء اقول واعلم انه لا بد لكل من موقفه
شيء وهو ان الالف لا يكون اصلا في الافعال والاسماء المتمكنة سواء كان

عينا اولاما وتكون اما زائدة او بدلا فلا ترى الفا وقعت في اصل الثلثي كيبب
فاء او عينا اولاما ولكنك تجدها اذا وقعت مواقع الاصول منقلبة
اما عن ياء واما عن واو نحو باع وقال واذا كانت في موضع العين
وجهل اصلها فالاولى ان يكون من الواو وان كانت في موضع اللام فالاولى
ان يكون من الياء كذا قالوا فانما يكون الالف اصلا في الحروف نحو ما
ولا وفي الاسم غير المتمكن نحو متى لان هذه الكلمات لا يكون لها اشتقاق
وتصرف فيصح ان يدعى في الفاتها انقلاب عن واو وياء فالالف في
باب منقلبة عن الواو وفي ناب عن الياء يدلك على ذلك ابواب وانياب
والف الرحى منقلبة عن الياء لقولهم رحيان وفي قال وباع عن الواو و
الياء بشهادة المصدر والمضارع لان الفعل الثلاثي حروفه كلها متحركة
والالف لا تقبل الحركة ولو جعلت اصلا في الاسم فاما ان يجعل فاء او عينا
او لاما والاول لا يمكن والثاني لا يتاتى الا في فعل بفتح الفاء وسكون
العين اذ الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا والثالث ممكن في الظاهر
لكنه يؤدي الى ان يجعل الكلمة مبنية غير مستحقة للحركة وذلك محال
في الاسماء المتمكنة لان اواخرها يستحق الحركة ولا يجب لها السكون فقط اذا كن
في فعل قوله اذ شرط الاعلال سبعة كما ذكر في المتن وانما اشترط كون حرف العلة
في فعل او في اسم على وزن فعل لانه لو لم يكن كذلك يكون الكلمة مستغنية عن الخفة

167

عن الخفة التي حصلت من الاعلال واما اذا كانت في فعل فيكون محتاجا الى
الخفة لثقل الفعل واذا كانت في اسم على وزن فعل فيكون محتاجا
اليها ايضا لشبهه بالثقيل انما اشترط ان لا يكون حركة حرف العلة
عارضة لانه لو كانت عارضة لا يكون الكلمة محتاجة الى الخفة لان العارض
كالمعدوم وانما اشترط ان لا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون لانه لو
كانت فتحة ما قبلها في حكم السكون لا يكون قوية للاستعلال وانما اشترط ان
لا يكون في معنى الكلمة اضطراب وتحرك لانه لو كانت كذلك لا يبقى فيها بعد
الاعلال ما يدل على اضطراب معناه وانما اشترط ان لا يجتمع في الكلمة اعلالان لان
لانه لو اجتمعا يلزم انهدام بناء الكلمة وانما اشترط ان لا يلزم في مضارع
الفعل الماضي ضم حرف العلة على تقدير الاعلال لانه مرفوض في كلامهم وانما
اشترط عدم ترك الدلالة على الاصل لانه يفوت الغرض على تقدير الاعلال
اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله اذا كانت حركتهما غير عارضة ظرف لقوله
اذا كن في فعل او اسم على وزن فعل وقوله لا يكون فتحة ما قبلها في حكم
السكون جملة حالية معطوفة على قوله اذا الى حركتهن غير عارضة لان
الحال في معنى الظرف فيكون تقدير الكلام اذا كن في فعل وقت كون حركتهن
غير عارضة وحال ان لا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال ان لا يكون في معنى
الكلمة اضطراب وحال ان لا يجتمع الاعلالان وحال ان لا يلزم ضم حرف العلة

في مضارعه وحال انه لا يترك الدلالة على الاصل فان قيل لم قدم الشرط الاول
على الثاني والثاني على الثالث وهكذا قلنا اما الاول فلانه متعلق بنفس
الكلمة لا بالنظر الى معناها واما الرابع فلانه مشترك بما قبله في الكون
متعلقا بقابلية المحل وامكان الاعلال بخلاف الثلثة الباقية فانها تتعلق
بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة واما الخامس فلانه متعلق على تقدير
الاعلال بفساد الكلمة في نفسها لا في غيرها واما السادس فلان دفع الضرر
مقدم على جلب النفع قال نحو قال اصله قول ودار اصله دور اقول انما اعلا
بسبب الحركة للخفة ثم قلبت الواو فيهما الفا قال ويعل مثل دبار اقول
فان قيل الاحسن تاخير قوله ويعل الى قوله للمتابعة حتى لا يقع في العلة
لئلا يفصل الفصل بين ما اعل لوجود الشرائط وبين ما لا يعل لفقدان
الشرائط قلنا نعم لكن المص قدمها اهتماما بدفع الاعتراض المقدر ونظرا
الى انه مناسب بما قبله في وجود الاعلال قال ومثل قيام يتبع الفعل اقول
يريد ان القيام انما اعل للاطراد بفعله في الاعلال كما مر في صدر الكتاب
قال ولا يعل مثل الحوكة اقول هذا عطف على قوله ومن ثمه يعل واعلم ان الحوكة
جمع الحائك من الحياكة والخونة جمع الخائن وصيدى هو الحمار الذي يميل عنقه
ظله لنشاط وصورى اسم ماء بقرب المدينة او اسم امراة قال بعلامة
التانيث اقول هي الهاء في المثالين الاولين والالف في الاخيرين قال حتى

قال حتى يدل على الاصل يعني لو اعل حرف العلة في هذه الاشياء لم يعلم
انها واوي او يائي قال في حكم عين اعور اقول اي انما لم يعل نحو عور مع
مع وجود المقتضي لان ما قبل الواو في حكم عين احول في السكون لكون
معناهما واحد فان قيل لم لم يعل اعور بنقل حركة الواو وقلبها الفا
والاستغناء عن الهمزة او بعدم الاستغناء قلنا لانه على الاول يلتبس
بمضاعف باب المفاعلة نحو مادّ وعلى الثاني بماضي باب الافعال في الصورة
نحو اجاب فان قيل انكم قلتم ان عور انما لم يعل لان عينه في حكم عين اعور
فيلزم من هذا حمل الثلاثي على المزيد واتباعه به قلنا لا ضير فيه لان الاصل
في الالوان والعيوب ان يكون من باب افعل وافعال لشهادة اختصاصهما
بهما والبواقي محذوفات منهما حتى قيل ان عور منقوص من اعور وحول
من احول فكل فعل كان منهما وليس منهما فهو تابع لهما فهذا عكس سائر
الابواب قال صاحب الكشاف في المفصل ومنهم من ابلج الاصل فقال عار
يعار قال الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا اقول اوله تسائل بابن احمر من
راه والباء في بابن بمعنى عن والهاء منصوب راجع الى ابن احمر والهمزة
في اعارت للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون التاكيد المخففة
للوقف اذ اصله تعارن فالمعنى تسائل من راى ابن احمر عن حاله هل
صارت عينه عوراء او لم تعر والاستشهاد في قلب الواو الفا في عار ولم تعارن

ولم ينظر الى اصالة افعل وافعال قال وحكم الف تجاوز اقول انما لم يعل اجتوروا لانه في حكم الف تجاور لكون معناهما واحدا فان قيل لم يعل تجاور مع ان الحرف الساكن ليس بحاجز حصين قلنا دفعا للالتباس لانه لو اعل لاجتمع الساكنان ثم يحذف احدهما فيلتبس بمضارع الثلاثي في الصورة نحو يقال وبمضارع مجهول باب الافعال في الصورة نحو تجالي قال نحو الحيوان اقول وهو مصدر في اصل الوضع كالنزوان لكن يستعمل صفة مشبهة كما يستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل قال حتى يدل حركته على اضطراب معناه اقول ان في الحيوان لم يوجد فيه الشرط الرابع كما لم يوجد الشرط الاول ولم يذكره لان مراد المص حمل عدم اعلال لانتفاء شرط من الشرايط قال محمول عليه اقول ان المص حمل عدم اعلال الموتان على الحيوان و لم يعلل بانتفاء الشرط الاول اشارة الى فائدة وهي ان الاعلال كما يكون بالتبعية كما في ديار يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية قال حتى لا يجتمع فيه اعلالان اقول لان اصل طوى طوي بفتح الهمزة الياء فاعل بقلب الياء الفا فان اعل بقلب الواو الفا ايضا اجتمع الاعلالان فان قيل اذا كان الاصل طوى بفتح الياء فلم اعل اللام دون العين قلنا لان آخر الكلمة اولى بالتغيير والنقص وفيه قال نحو العقود اقول وهو العقصاص لم يعل واوه بالقلب الفا مع ان العلة موجودة فيه لانه لو قلبت لم يعلم انه واوي او يائي قال من جنبه اقول اي بعد حذف حركة حرف العلة قال غيبة ونومة اقول هما مبالغة اسم الفاعل في الغيبة الذي

وقال الشارح الغيبة جمع غايب والنومة جمع نايم منه

الذي يكثر غيب الناس والنومة كثير النوم وكذا اللومة كثير اللوم كذا في بعض شروح المفصل قال مثل دول اقول الدول جمع دولة قال ثم يحذف اقول ثم يضم ما قبل الواو ليثبت قال لضعف حرف العلة اقول لانها متولدة من الحركات قال ولكن يجعل في نحو الخاف اقول اي ان هذه الثلثة مشتركة في نقل حركة حرف العلة الا ان حرف العلة يجعل الفا في نحو لفتحة ما قبلها قال ولين حركة الساكن العارض اقول انما وصف الساكن بالعارض لان الغرض من الاعلال الخفة فاذا كان سكون حرف العلة عارضا يكون في حكم المتحرك فيكون منافيا للخفة واما اذا كانت حروف العلة ساكنة بالسكون الاصلي فيكون غير منافية للخفة والسكون ولذا لم يجعل الواو الفا في الخوف قال حتى لا يلتبس بالافعال اقول اعترض عليه بان الافعال جمع فعل واقل الجمع ثلثة عندهم فيلزم الالتباس بثلثة افعال واجيب بانه انما قال بالافعال لذكره لفظ نحو في قوله ولا يعل نحو اعين واد ور فيكون ايراد الجمع باعتبار اشتماله قوله على اعين واد ور ونحوهما مثل اقوس جمع قوس وانوب جمع ناب او نقول ان اعين جمع تكسير لعين واد ور لدور فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا يراد الاحاد على ما تمهد من القاعدة ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد فيكون تقدير الكلام انه لا يعل نحو اعين واد ور حتى لا يلتبس كل واحد من تلك الاحاد بواحد من الافعال فانك اذا نقلت حركة الياء على العين ثم كسرت لتسلم الياء وقلت

اعين يلزم الالتباس بمتكلم مضارع عان وهو بمعنى اصابة العين وايضا
اذا نقلت حركة الواو على الدال وقلت ادور يلزم الالتباس بمتكلم وحدها
مضارع دار قال حتى لا يبطل الالحاق اقول فانه لو اعل جدول لا يكون على
مثال جعفر الجدول النهر الصغير قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اقول ان
اصل قوم قووم فلو اعلت الواو الثانية بنقل حركتها الى الاولى و
قلبت الفا يلزم ان تقلب الاولى ايضا الفا لان حركتها للزومها
غير عارضة لان المراد بالعوض عدم الثبوت كما في واو دعو القوم
وانما قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال ولم يقل حتى يجتمع الاعلالان مع ان
المراد هنا لان الاعلال الثاني اى اعلال الواو الاولى انما لزم من الاعلال
الاول اى من اعلال الواو الثانية بخلاف طوى قال حتى لا يلزم الساكن
في اخر المعرب اقول توضيح الكلام ان الذي لو اعل بنقل الحركة في حالة الرفع
يلزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها او تبدل ضمة كسرة صيانة
للياء وان اعل في حالة النصب يلزم قلبها الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها في الآن وان اعل في حالة الجر يبقى الياء على السكون فيلزم في اخر
المعرب حرف ساكن في الاحوال الثلثة بلا ضرورة لان الخفة حاصل بسكون
ما قبلها بخلاف العصا اذ ما قبل حرف العلة فيه متحرك وبخلاف نحو خوف
اذ لا يلزم من الاعلال محذور قال ومخيط منقوص من مخياط اقول انما لم يعل

انما لم يعل مخيطا ومقول مع انه لا يجتمع الساكنان بتقدير الاعلال لان الاعلال
المخيط منقوص من المخياط والمقول منقوص من المقوال فلا يعلان تبعا
لهما قال لم يعل الاقامة مع حصول اجتماع الساكنين اقول لان اصلها اقوام نقلت
حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وعوضت عنها تاء في الاخر قال كاعلال اخواتها اقول اى كما يلزم اجتماع الساكنين
من اعلال تقويم ونحوه يلزم اجتماعهما من اعلال اقامة فلو اعلت قال
تبعا لقام اقول اى نعم يلزم من اعلال اقامة اجتماع الساكنين ايضا لكن
اعلت تبعا لقام قال لم لا يعل التقويم تبعا لقام اقول اى لان الاقامة
والتقويم مصدران لمزيد الثلاثي فلم اعل احدهما بتبعية الثلاثي دون
الاخر ابطل قوله استتباع لقام اى نعم انهما مصدران لمزيد الثلاثي
لكن اعل احدهما دون الاخر لانه وقع مانع لاعلال ذلك الاخر هنا وقوله
فاعل لابطل والضمير راجع الى القائل وقوله قوم مفعول القول لقوله والاستتباع
مصدر مفعوله متروك فالتقدير ان قول القائل قوم ابطل ان يطلب قام
بتبعية التقويم في الاعلال قال ولا يصلح اقام ان يكون متبوعا لقام اقول
هذا جواب عن اعتراض مقدر توجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون قام متبوعا
في استتباع التقويم باقام فانه اعل مثل قام وتقرير الجواب ان يقال نعم
ان اقام اعل مثل قام لكن اعلاله لم يكن بالاصالة بل اعل بتبعية قام فلا يكون

اعلاله غير اعلال قام فلا يصلح ان يكون مقويا للقام فهذا معنى قوله لانه ليس
بثلاثي اصيل اي اقام ليس بثلاثي اصيل حتى يكون اعلاله بالاصالة والاستقلال
فيكون مقويا للقام بل اعلاله بالتبعية فلا يكون مقويا للقام ق ولا يعل
ما اقوله ال على وزن ما افعله وهو فعل التعجب ق واغيلت المرأة ال اي سقت
الغيل بفتح الغين اسم لبن المرأة الحامل اي ارضعت المرأة ولدها لبن
الحمل فهي مغيلة وتلك مغيلة ق واستحوذ ال في الصحاح استحوذ عليه الشيطان
اي غلب قال ولا يعتبر الاشتراك الضمني اقول اي لا يعتبرون الاشتراك الحاصل
بغير الفصل فان الاشتراك في قلن وقع من الاعلال بدون قصد الاشتراك
قال بين المعلوم والمجهول اقول اصل بعن في المعلوم بيعن بفتح الياء وقلب
الياء الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين ثم كسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة
فصار بعن واصل في المجهول بيعن بضم الباء وكسر الياء نقلت كسرة الياء الى الباء
وحذفت الياء فصار بعن ق او غفلة الواضع اقول اي من نسيانه وغفلته
عن الاول بان وضع اولا لاذا ثم وضع لذاك غافلا عن الوضع الاول بناء على تجويز
ان يكون الواضع غير الله واما على تقدير كونه تعالى واضعا فبسبب الاشتراك الابتلاء
قال ولا يفرق بين فعلن وفعلن اقول اي بعد الاعلال التقاء بالفرق التقديري
وهو انه لما جاء الطويل من باب طلن علم ان اصله طولن لان الفعيل
يجيء من الباب الخامس غالبا لان مجيئه من اللازم اكثر كما ذكرنا وجئنا قال

171

قال انه يعلم من يخاف ويبيع اقول اي يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن
لان المضارع اذا كان مفتوح العين فلا يخلو اما ان يكون من الباب الثالث
او الرابع ولا يجوز ان يكون خفن من الثالث لان باب فعل يفعل لا يجيء بغير
حرف الحلق في العين او اللام فثبت انه من الرابع ويعلم من يبيع ان اصل
بعن بيعن لان المضارع اذا كان مكسور العين فلا يخلو اما ان يكون
من الباب الثاني والسادس ولا يجيء الاجوف من السادس فثبت انه من
الثاني قال اصله اقول اقول هذا على تقدير ان يوخذ الامر قبل اعلال المضارع لكن
يجوز اخذه بعد الاعلال بان يحذف حرف المضارعة من تقول وتقول قل قال
بالداخليتين اقول فان قيل الاولى ان يقال بمنزلة الداخليتين فلم قال كالداخليتين
قلنا للمبالغة في كونهما بمنزلة الداخلة قال وهو بمنزلة الداخلة اقول اي نون
التاكيد بمنزلة الداخلة لانه تحقق معنى الفعل ويؤكده قال لان التاء ليست
من نفس الكلمة اقول اي ان الحركة والمتحركة كليهما عارضان فيه دعانا فكانت
التاء في حكم الساكن تقديرا في قولا وقولن وان كانت الحركة عارضة
لكن المتحرك من نفس الكلمة فلا تكون الواو في حكم الساكن ق كما في كساء اصله
كساو قال اي قلبت الواو الفا فاولا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما
قيل الواو الفا في كساء اصله كساو ومن الكسوة قال ثم جعل الهمزة اقول
اي بعد قلب واو كساو الفا جعلت الالف الثانية همزة لانه كرهوا

كسر هو حرف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصوراً فتعين قلب
الثانية **قال** فصارت همزة **اقول** ومن العجايب انهم في المود لم يعتبروا الاصل
وجعل الهمزة فيه منقلبة عن الالف في قوائل اعتبر الاصل وجعل من قبيل
اوايل اصله قواول واما نقطها بهمزة قائل فسهو فاحش ولذا يسمونها
نقطة الحماقة وحكي ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتشبهين بخدمة
العلوم الادبية زايرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطاً بنقطتين
من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال الرجل خطي فنظر الى صاحبه وقال
قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج في تلك الساعة **قال** ويجيء في البعض
بالحذف **اقول** اي يجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف بحذف العين على غير
القياس **قال** نحو هاع **اقول** انه من الهواع وهو القيء **قال** ولاع **اقول** انه من اللوع
وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب **قال** ويجيء بالقلب **اقول** اي
لا يجيء اسم الفاعل من الاجوف بالقلب المكاني وهو نقل الحرف عارية من عوارضها
من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما موضوع لعارض الآخر
هكذا اعتبر فوه **قال** نحو شاك اصله شائك **اقول** اصل شائك شاوك من الشوك
وهو تمام السلاح والشائك ذو السلاح فلما قلب صار شاكو فانقلب
الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار شاكي ثم اسكنت الياء في حالة الرفع
والجر لثقل الضمة والكسرة عليها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار شاكي

[illegible]

172

شاكي نحو هذا القول جاءني شاك ورأيت شاكيا ومررت بشاك واما من قال
شاك بالرفع في الاحوال الثلث كلها فقد حذف العين للتخفيف وبعضهم قلب
الواو في شاوك الفاعل مقتضى القياس فاذا عرفت ما ذكر ففيه ثلثة
اوجه فان قيل ما ذكرتم من الاصل بنا في قوله اصله شائك قلنا
معنى كلامه انهم لو لم يقلبوا شاوك كان حقه ان يقال شائك **قال**
اصله واحد **اقول** نقل الواو الى موضع اللام ولا يمكن الابتداء بالالف
فقدم الحاء عليه فصار حادو وقلبت الواو ياء فصاري حادي فاعل
اعلال غاز كذا قالوا ولكن لا يصدق عليه تعريف القلب المكاني المذكور
آنفا فتأمل **قال** ويجوز القلب في كلامهم **اقول** اي القلب المكاني ليس
امرا مستبعدا لانه واقع في كلامهم **قال** اصله قووس **اقول** اي اصل القسي
بكسر القاف والسين قووس وهي جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو
الاولى لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو مثل عصوو وهو
جمع عصا وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها في الآخر بعد الضمة اذ لا عبرة
بالواو الساكنة وتنزلوا الواو الاولى بمنزلة الضمة فقلبوا الواو الثانية
ياء على حد قلبها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء وسبقت احديها
بالسكون فقلبت الواو الاولى ياء ايضا فادغمت فيها ثم كسرت السين لصيانة
الياء ثم كسرت القاف للاتباع ونقل النقل من الضمة الى الكسرة فحصل

حتى قال ومنه اينق اقول اي من القلب المكاني اينق اصله انوق جمع
ناقة ثم قدم الواو على النون دفعا لثقل الواو فصار اونق ثم جعل
الواو ياء على خلاف القياس لمجرد التخفيف قال فحذفت الواو الزائد اقول
قال سعد الملة فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي
كالياء من غاز مع وجود التنوين واذا التقى الساكنان والاول حرف
مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل من ذلك انما يكون اذا
كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما حرف
علة قال وقال سيبويه في جوابه اقول اجاب سعد الملة بغير هذا الجواب المذكور
في المتن بان يقول لا نسلم ان الواو علامة بل هي اشباع الضمة لرفضهم
مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم فقط بدليل
كونها علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو قال ثم كسر الياء حتى تسلم
الياء اقول اي كسر الياء لتسلم الياء من قلبها واوا للضمة ما قبلها وانما فروا
من قلب الياء واوا لانه يلزم على تقدير القلب التباس بناء اليائي بالواوي
هكذا قيل وفيه نظر لانه منقوض بنحو موعد وموسر فانه لا يلتبس احدهما بالاخر
مع ان احدهما واوي والاخر يائي قال فاعطي الكسرة ما قبلها اقول لتدل على الياء المحذوفة
ولئلا يلتبس بالواوي قال كما مر في بعض اقول لعل ما مر وقع من طغيان القلم
فالعبارة كما في بعض اي كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء في بعض لان اصله بيعن

[illegible]

173

بيعن قلبت الياء الفا فاجتمع الساكنان فحذفت الالف لوقوع التقائهما
ثم كسرت الباء لتدل على الياء المحذوفة ولئلا يلتبس بالواوي قال الموضع
مقال اقول فان قيل لم لم يذكر اسم الالة قلنا لانه يجيء على مفعال ومفعول وقد
ذكرهما في بحث التقويم قال كسكون اسد اقول بضم الهمزة وسكون العين جمع
اسد نحو قوله تع اذا كنتم في الفلك وجرين بهم لو لم يكن الفلك جمعا
لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل او جرت لان الفلك بمعنى السفينة
وكقولهم ناقة هجان اي بيضاء ونوق هجان اي بيض فالكسرة في الاول كالكسرة
في كتاب وفي الثاني كالكسرة في رجال قال وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة
مع الواو اقول على ان فيه حمل الياء الاخف على الواو الاثقل قال اعطي كسرة
الواو لما قبلها اقول اي بعد سلب حركة ما قبلها اعطي الكسرة لما قبلها وانما
لم يذكره لان اعطاء الحركة لما قبلها يستلزم قال لكسرة ما قبلها اقول و
سكونها وانما لم يذكره اكتفاء بما علم التزاما من قوله اعطي كسرة الواو لما قبلها
اذا عرفت هذا فاعلم ان هذه اللغة افصح اللغات اذ لا ثقل في هذه
اللغة لان فيه حمل الواو الثقيلة على الياء الخفيفة فصار قيل واما
قوله تع قيله فهو مصدر مضاف قال وفي لغة تشم اقول الاشمام تهيئة
الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو
فصيح غير افصح لمقارنة ضمة ما قبل الياء مع الياء قال وكذلك بيع واختير

[illegible]

وانغيد وقلن وبعن اقول فانه في بيع يجوز اسكان الياء لنقل الكسرة
عليها ثم قلب الياء واوا لضمة ما قبلها وسكونها فيكون بوع ويجوز فيه نقل
كسرة الياء على ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها فيكون بيع ويجوز فيه الاشمام
ايضا ومثل اختير وانقيد خذ والنعل بالنعل اما قلن فاصله قولن
بضم القاف فحكمه مثل حكم قول الا ان الواو محذوفة لالتقاء الساكنين
واما بعن فاصله بيعن بضم الباء فحكمه مثل حكم بيع الا ان الياء محذوفة
لاجتماع الساكنين قال وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اقول
اي سوى قلن بين المعلوم والمجهول على اللغة الضعيفة في المجهول اذ تقول في
المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن وفي المجهول قول قولا قولوا قولت
قولتا قلن واما في غير اللغة الضعيفة فلا يلزم التسوية لانك تقول في
المجهول فيه قلن بكسر القاف وسوى بين المعلوم والمجهول على لغة بيع لانك
تقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن وفي المجهول بيع بيعا
بيعوا بيعت بيعتا بعن واما في لغة بوع فلا يستلزم التسوية اذ تقول
في المجهول فيه بعن بضم الباء قال اكتفاء بالفرق التقديري اقول لان اصل
قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن بالضم واصل بعن في
المعلوم بيعن بفتح الباء وفي المجهول بيعن بالضم فالضم في قلن عارض
للدلالة وفي المجهول اصلي والكسر في بعن في المعلوم للدلالة وفي المجهول منقول

منقول من العين واعلم انه يعتل في هذا القسم من الزوايد اربعة ابواب
فقط باب الافعال نحو اقام يقيم اقامة مقيم مقام اقم لا تقم اصله
اقوم يقوم اقواما مقوم مقوم اقوم مجهولها اقيم يقام لا تقم و
كذلك اباح وباب الافتعال نحو اعتاد يعتاد اعتيادا ويحتمل الفاعل
والمفعول اعتد لا تعتد وباب الانفعال نحو انقاد ينقاد انقيادا منقاد
انقد لا تنقد وباب الاستفعال نحو استفاد يستفيد استفادة مستفيد
مستفاد استفد لا تستفد وقد لا يعتل من هذا نحو استحوذ كما مر وسلم في
باقي ابواب المزيد نحو قوم وتقول كما مر وعاوز وتقاول وغير ذلك و
لا يجيء من هذا القسم مهموز العين واما مهموز الفاء فنحو آل يؤول مثل رجع ومنه
المآل والتأويل واد يئيد ايدا بمعنى اشتد وقوي ومنه تأييد الله ومهموز اللام
فنحو ساء يسوء سوءا بالفتح وساءة والاسم السوء بالضم ومنه السيئة مقابل الحسنة
اصلها سيوئة ومنه الاساءة ضد الاحسان والمساوي بمعنى المعايب في جمع مساءة
بقلب الهمزة ياء تخفيفا فكان من كلام المعلم جمع المعصية نقول في الامر
سؤ سوءا وهذا الوزن يكون للتأنيث ايضا واعلم ان الكلمات المتشابهة
بعضها ببعض في هذا الباب انه يشبه امر من يفعل بالضم ماضيه في جمع المؤنث
معلوما نحو قلن كما مر ومن يفعل بالكسر معلوما ومجهولا نحو بعن كما ذكرنا
ويشبه ماضي الافعال من جمع المؤنث الى المتكلم ماضي الثلاثي المهموز الفاء

معلوما ومجهولا نحو اجيبي واجيبن ويشبه جمع المؤنث امر الافعال
المكسور العين من الثلاثي المهموز الفاء مثل قوله تع واقمن الصلوة واتين
الزكوة واطعن الله ورسوله ويشبه مثل لن اجيب مثل اجيب الماء ومثل
خافوا امرا مثل خافوا ماضيا ومثل خافن امرا مونثا بالخفيفة مثل غاز
لفظا لا كتابة ويشبه كل ماض على وزن قال اذا دخل عليه همزة ماض افعال
مثل اجاب الماضي ويشبه ماضي الافتعال والانفعال معلوما امر الثلاثي
المفتوح العين نحو ارتب وارتبن وانقو وانقن واعلم ان في اسم
التفضيل من الاجوف يقال اقوم قيلا وابين سبيلا وفي نحو ما اجود
عرفه بالضم بمعنى الموقة واطيب عرفه بالفتح بمعنى الرائحة الطيبة وفي نحو
هذا اسود العين وابيض الوجه بلا اعلال في الكل بالنقل والقلب للفرق
بين الافعال والاسماء او لعله مما سبق واكثر ما ذكروا من القواعد على
الغلبة لا اللزوم قال الباب السادس في الناقص اقول هو في اللغة اسم
فاعل من نقص اللازم وفي الاصطلاح ما كان لام فعله حرف علة فسقط
وجه تفريعه على اللفيف مر في المثال ولم يذكر ايضا المزيد من الناقص و
كما لم نذكره قال لانه يجيء على اربعة احرف اقول فان قيل يلزم ان يسمى صحيح
بذي الاربعة بمعنى العلة نحو ضربت قلنا الاطراد ليس بلازم في التسمية
واعلم ان ههنا اسولة واجوبة قد ذكرناها في الاجوف قال فهو لا يجيء

175

لا يجيء اقول اي بحكم الاستقراء لا يجيء من الباب السادس ويجيء من سائرها نحو قضى يقضي
قضاء ونحو دعا يدعو دعاء ونحو رضي يرضى وذكو يذكو فحذفت الالف
لان الواو ضمير وهو لا يحذف قال وكذلك رضوا اقول تشبيه رضوا برموا
في حذف لام الفعل قال بعد حذف الياء اقول اي ضم الضاد في رضوا بعد حذف
الياء المقلوبة من الواو اذ الاصل رضِيُوا والان اصل مؤخذه رضوا
بدليل الرضوان قال وتحذف الياء في رمتا اقول اي بعد القلب الفا اذ
الاصل رميتا قال وان لم تجمع الساكنان اقول اي صورة على تقدير قلب
الياء الفا نحو رماتا فان قيل اذا كانت تاء رمانا في حكم الساكن يلزم
اجتماع الساكنين من التاء والالف قلنا نعم لكنهم لم يعتبروا سكون
التاء مع الف التثنية اذ لو اعتبروه يلزم حذف التاء او الالف وكلاهما باطل
اما التاء فلانها علامة التانيث واما الالف فلانها ضمير الفاعل بخلاف الالف
المقلوبة على ان حركة التاء انما هي لصحة دخول الف التثنية فلا وجه لاعتبار
عدمها حتى يلزم حذف الالف قال فاسكنت الياء اقول الظاهر مراده
اسكان الياء بنقل الحركة لانه لم يتعرض لضم الميم لكن يجوز حمل كلامه على اسكان
الياء بنقل الضمة بقرينة قوله ضما بعد في اعلال يرمون ثم ضم الميم لاجتماع
الواو قال وسوى بين الرجال والنساء اقول اي سوى لفظ جمع الرجال والنساء
قال في مثل يعفون اقول اي في الغيبة من الناقص الواوي قال الواو

وقوله ويعفوه نحو ادعو ودعى ودعاه لعصاه ولكن يدعو او دعى الا بمنع فعال وعال انه بنحو وعلى علية ودعاه اى الكلمات او دعوه [illegible]

ويأن عدم اعتبار سكون التاء مع الف التثنية في رمتا

[illegible]

في الفاء اصلية والنون علامة للتأنيث اقول اما الواو في جمع الرجال
فليست باصلية بل زائدة علامة للجمع والنون علامة الاعراب قال ومن
ثمة لا تسقط اقول اما نون جمع الرجال فتسقط في النصب والجزم لانها
ليست علامة قال واذا دخلت الجازم اقول اي اذا دخلت انت الجازم
على يرمي تسقط انت الياء علامة للجزم كالحركة في الصحيح لان شان الجوازم
الاسقاط فلما لم يجد الجازم الحركة اسقط الحرف ولذا شبهوها بالشربة
الاطباء فانها تسوق الاخلاط واذا لم تجدها تنقص من البدن قال ومن ثمة
اقول اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط
انت الياء حالة الرفع علامة للوقف كما في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله
يسري ويوم يدع الداع ويوم يأت لا تكلم نفس الا باذنه والكبير المتعال
ويوم التناد كما انك تسقط الحركة من الصحيح حالة الرفع للوقف نحو يضرب
قال فحذفت الياء علامة الجزم اقول فان قيل ان الجزم انما يستعمل في المعربات
والامر الحاضر مبني على المذهب الاصح فالعبارة الصحيحة ان يقول للوقف او
للسكون قلنا نعم لكن هذه المناقشة في كلامه قوله واذا دخلت الجازم تسقط الياء
علامة للجزم واعلم انه قد يدخل على ارم هاء السكت فيقال ارمه ومنه الهاء
لتسكن وتزاد لبيان الحركة زيادة مطردة في نحو قولك فيمه ولمه والاصل فيم
ولم واصلهما فيما ولما اعني اذ دخلت حرف الجر على ما الاستفهامية ثم حذفت

ثم حذفت الالف للفرق بين الخبر والاستخبار وبنيت على الفتح لتدل على الالف
المحذوفة ثم كرهوا بالسكون لزوال الدليل فاتوا بالهاء ليقع عليها بالسكون
وتسلم الفتحة التي هي دليل على المحذوف وتلزم تلك الهاء للفعل الامر اذا كان
باقيا على حرف واحد وتزاد عند الوقف الشين على كاف المؤنث لبيان الحركة
نحو اكرمتكش ومررت بكش وتسمى الكشكشة وهي لغة تميم وقد تزاد عند البعض السين
كاف المؤنث ايضا لذلك نحو اكرمتكس ومررت بكس وتسمى الكسكسة وسواء
كان الوقف على الهاء والشين والسين يكون ساكنا لان الوقف ضد الابتداء
فلما لا يكون المبتدء به الا متحركا فكذلك الموقوف عليه لا يكون الا بضده وهو
السكون والموقوف عليه لا يخلو من ان يكون اسما وفعلا او حرفا فالكلام اذا
كان اخره حرفا صحيحا وكان متصرفا لم يخل من ان يكون مرفوعا او مجرورا او
منصوبا فالوقف على المرفوع على اربعة اوجه بالسكون والاشمام والروم و
التضعيف فالسكون هو الاصل والاشمام تهيئة العضو المنطق بالضم لا بصوت
وذلك بان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه
النفس فيراهما المخاطب مضمومتين وهو مختص العين لانه تحريك عضو من جسدي
ولا يكون الاشمام في النصب والجر لان الفتحة من الالف والالف من الحلق والان
الكسرة من الياء وهي من داخل الفم واما الروم فهو ان تروم التحريك فتاتي بالحركة
خفيفة فهو صويت ضعيف فيسمعه الاعمى ويراه البصير كما قال الشاطبي عن الروم

بيان في الاشمام والروم

والاشمام قد سال سائل وفرق بينهما في اللفظ غير عسر فقد يدرك الروم البصير وغيره
ولا يدرك الاشمام غير بصير واما التضعيف فهو ان تضاعف الحرف الموقوف
عليه بان تزيد عليه مثله فيلزم الادغام نحو هذا خالد فيشترك في غير الاشمام
اي الاسكان والروم والتضعيف المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون
والمنصوب المنون يبدل من تنوينه الف كما مر في الوقف بابدال وعمرو والتضعيف
مختص بما ليس في اخره همزة حتى لا يلزم اجتماع الثقلين وان يكون الكلمة
صحيحة لانها لو كانت منقوصة يدخل الاشمام والروم لبيان الحركة وان
يكون ما قبل الاخر متحركا حتى لا يلزم اجتماع الساكنين وبعض العرب ينقل حركة
الحرف الموقوف عليه وكسرة الى الساكن قبله في غير الهمزة فيقول هذا بكر ومررت
ببكر واذا كان اخر الاسم معتلا وما قبله ساكن فهو في الوقف كالصحيح والمتحرك
ما قبله ان كان ياء فقد اسقطها التنوين نحو قاض يوقف على ما قبله وقوم
يعيدونها ويقفون عليها وان لم يسقطها التنوين يوقف على الاخر وان
كان الفا قالوا في ان كنت هذا عصا وحبلى واعلم ان الفعل الصحيح يوقف عليه
كما يوقف على الاسم والمعتل يوقف عليه في الرفع والنصب باثبات لامه نحو يغزو
ويرمي ويخشى والجزم والوقف بالحاق الهاء نحو لم يغزه واغزه ويجوز الحذف
نحو لم يغز واغز ونقول في الاسم غير المتمكن في الوقف انا بالالف انا بالها
وهو بالاسكان وهوه بالهاء واكرمتك واكرمتكه وغلامي وغلاميه وغلام في قراءة

في قراءة ابي عمرو وربي اكرمن واهانن والنون الخفيفة التي هي من حروف المعاني
تبدل الفا في الوقف في نحو قوله تع لنسفعا قال الاصلية اقول وقيل لا حاجة
الى هذا القيد واجيب نعم الا ان المص انما ذكره لئلا يتردد السامع في بادي
الامر من اطلاق لفظ الياء لخفة النصب قال انما عبر عن الفتح بالنصب اقول
للمناسبة قال ثم حذفت اقول اي الياء لان الواو علامة للرفع قال لاجتماع
الواو اقول ههنا مضاف محذوف تقديره لاستدعاء صيانة الواو لانه
لو لم يضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلتبس الرفع
بالنصب والجر قال واذا اضفت التثنية اقول اي اذا اضفت انت تثنية
رام قال الى نفسك اقول اي الى ياء المتكلم قال راميان اي حالة الرفع اقول اصله راميان
فلما اضفته الى ياء المتكلم حذفت نون التثنية كما عرف في موضعه فصار راميي
ثم ادغمت الياء الثانية التي هي علامة النصب والجر في الياء الثالثة التي هي
ياء الاضافة فصار راميي قال واذا اضفت الجمع اقول اي اذا اضفت جمع
رام الى نفسك فقلت راميّ بياء في حالة الرفع والنصب والجر اصله في الرفع
رامون فلما اضيف الى ياء المتكلم حذفت النون وقلبت الواو ياء لاجتماعهما
وسبقة احديهما بالسكون ثم ادغمت الياء في الياء وكسر الميم لتصح الياء وحال
النصب والجر رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون ثم ادغمت
الياء في الياء قال واذا اضفت التثنية اقول اي اذا اضفت تثنية مرمي

الى ياء المتكلم قلت مرميّاى بتشديد اليا الاولى وتخفيف الثانية حالة
الرفع واصله مرميانى فان في حالة النصب والجر مرميّى باربع ياءات اقول الياء
الاولى هى المقلوبة من واو المفعول والثانية هى لام الفعل والثالثة هى
علامة النصب والجر والرابعة هى ياء الاضافة اصله مرميّينى قال اذا اضفت
الجمع اقول اى اذا اضفت جمع مرمىّ الى ياء المتكلم قلت مرميّى باربع ياءات ايضا
الاولى هى المقلوبة من واو المفعول والثانية هى لام الفعل والثالثة علامة
الرفع في حالة النصب والجر في حالتهما والرابعة ياء الاضافة الا ان لام
الكلمة مكسورة فيه مفتوحة في التثنية قال وحكم تغزّى ايغزو اقول اى حكم الناقص
الواوى حكم اليائية واعلم ان مثال المزيد في هذا القسم اعطى يعطى اعطاءً بالهمزة
لما عرفت فهو معطٍ وذاك معطى اعط لا تعط ومثال ابنية الماضى اعطى اعطيا
بقلب الواو ياء لوقوعها رابعة كما مرّ اعطوا بسكون الواو اعطت اعطتا اعطين
والمضارع يعطى يعطيان يعطون كيرمى والفاعل معط معطيان باعادة اليا
في التثنية لسقوط التنوين والمفعول معطى معطيان معطون معطاة
ومنه قوله تع وجئنا ببضاعة مزجاة اى قليلة والامر اعط اعطيا اعطوا
اعطى اعطيا اعطين وحلّى يحلّى تحلية فهو محلّ وذاك محلّى حلّ لا تحلّ ووادى
يوادى موادة فهو موادٍ وذاك موادًا وادِ لا توادِ ومع التجنيس وادرهم ما
دمت في دارهم وارضهم ما كنت في ارضهم واقتدى يقتدى اقتداءً فهو

مقتدٍ وذاك مقتدًى اقتدِ لا تقتدِ وانجلى ينجلى انجلاءً فهو منجلٍ وذاك منجلًى
انجلِ لا تنجلِ وارعوى يرعوى ارعواءً فهو مرعوٍ وذاك مرعوًى ارعوِ لا ترعوِ
وتلقّى يتلقّى تلقّيا بكسر العين في جميع مصادر هذا الباب وباب التفاعل اذا
اللام ياء لاجل اليا سواء كان اليا اصليا او منقلبا من الواو فهو متلقٍّ
وذاك متلقًّى تلقَّ لا تتلقَّ وتراضى يتراضى تراضيا فهو متراضٍ وذاك متراضًى
تراضَ لا تتراضَ ومنه تع امرًا اى اتت واستدعى يستدعى استدعاءً
فهو مستدعٍ وذاك مستدعًى استدعِ لا تستدعِ واعروري يعروري اعريراءً فهو معرورٍ
وذاك معرورًى اعرورِ لا تعرورِ وهذا القسم لا يجيء من مهموز اللام واما من مهموز الفاء
فنحو ساء يسوء سوءً ومن مهموز العين اى يرى رايا ورؤية وفي فاعل راى
يراى والكلمات الملتبس بعضها ببعض في هذا الباب ان الماضى المبنى منه
يشبه المثنى المذكر الصحيح نحو شكتا وسكتا ويشبه الجمع المذكر الجمع المؤنث
في مثل يغزون كما مر في يعفون ويشبه المؤنث الجمع في مثل ترمين وترضين
ويشبه اغزن انفروا من اخرب وداروا امر من المداراة فالوا ماضيا
وخافوا امرا وداروا ماضيا امرا امرا مؤنثا بالخفيفة اعاز فاعلا وماضي
امرا من الخوف ومثل ارى من الارادة مثل الّى من الالو بمعنى التقصير ومثل
حلّ امرا من التحلية مثل عضّ امرا وكذا خلّوا اعضوا امرا وماضيا ومثل
خلّوا ماضيا مجهولا مثل مدّوا امرا ومثل خلّن بالخفيفة جمعا مذكرا او مؤنثا

مطلب فى بيان الكسر العين فى مصادر الجميع من بداية الناقص من التفعل والتفاعل

ای تشبه اغزن لفظا وكذا اخرب ايضا

مثل مدّ مصدراً في الرفع والجرّ لفظاً ومثل حسن امراً من التحسين ومثل
عضّن امراً ومثل آنى للتفضيل مثل آخذ من المواخذة وآمن من الايمان
ماضيين وآمن المتكلم من الامن ومثل لا حظوا مثل لا رضوا ومثل مار
من المماراة مثل لساقوك من المساق ومثل تشترون وتشترين من
الاشتراء مثل تفحون وتفحين ومثل اشتروا امراً مثل افحوا قال جمع
ان اليا من حروف الابدال اقول الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا لادغام
قوله مكان حرف احتراز عن جعل حرف عوض عن حرف نحو اسم وابن فانه
لا يسمى ابدالا الا تجوزا وقوله غيره احتراز عن رد الواو في مثل اب واخ
في تثنيتهما لان فيه جعل حرف مكان حرف نفسه وقوله لا لادغام احتراز عن
مثل اطّلم فان فيه جعل حرف مكان تاء الا انه للادغام واعلم ان الابدال
من الاحوال المشتركة بين اقسام الكلمة فمثال الاسم نحو اجوه اصله وجوه
ومثال الفعل نحو قراح اصله راح ومثال الحرف نحو الا فعلت اصلها هلا فعلت
وان لا فعلت قال وحروفها اقول اى حروف الابدال فان قيل لم انث
الضمير قلنا باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف انه للمصدر اسم جنس
يتناول الكثير كما يتناول القليل او نقول يجوز ان يراد الابدال المبدل
فيكون جمع بدل وتكون الاضافة ح بيانية اى الحروف المبدلات والمراد من
حروف الابدال ما يكون بدلا من غيره لا ان يقع الغير بدلا منه لان الياء تبدل

تبدل منها نحو اباب وكذلك الباء تبدل منها في نحو الذعالت وليس كل منها
معدودا من حروف الابدال بالاتفاق قال استجده يوم صال زط اقول
معنى الاستجاد طلب النصرة يوم ظرف له وصال اى حمل وزط اسم قبيلة
يعني ان حروف الابدال عند المص والزمخشري خمسة عشر وما قيل من ان حروف
الابدال عند الزمخشري ثلثة عشر خلاف ما صرح في المفصل حيث قال حروفه
حروف الزيادة والطاء والدال والراء والصاد والجيم فالحروف الزيادة
عشرة ومع المذكورة خمسة عشر وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها
قولهم انصت يوم جد طاه زل معنى انصت سكت ويوم ظرف له و
جد مبتدا مضاف الى طاه وهو علم شخص وزل امر من الزلل وهو خبر المبتدا والظرف
مضاف الى الجملة وعند البعض احد عشر ثمانية من حروف الزيادة وهو ما عدا
السين واللام وثلثة من غيرها وهو الجيم والطاء والدال واعترض من عد السين
من حروف الابدال كالزمخشري والمصنف حيث قيل لا يقع السين بدلا
من شيء بل يقع غيره بدلا منه نحو اصبغ وقد عرفت ان حروف الابدال ما يقع
بدلا من الغير ثم قيل ولو اورد استع قلنا انه للادغام وهو لا يستلزم
الابدالية والا لورد اذكر واظلم ولكن الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع
في الجملة حيث حكما انه يقال استخذ فلان ارضا اى اتخذ فابدلت السين
من احدى التائين وهو احد قولي سيبويه في استخذ كما سيجيء واعلم ان الابدال

اما للتخفيف او لمشاكلة الحروف او تقاربها في المخرج او في الصفات وان
الشاهد في الحروف الاصول لكون الحرف بدلا عن غيره هو ان تجده اقل
وجوداً من غيره في امثلة اشتقاقه كالهمزة في اجوه فانها اقل من الواو
لوجودها في وجه وتوجه ووجاه وتوجيه واذا لم يكن احدهما اكثر كان
الحرفان متساويين كان كل منهما اصلا بنفسه وان الشاهد في الزوايد
لكون الحرف بدلا عن غيره في الزوايد امور احدها ما ذكرناه في الحروف الاصول
من ان ما كان اقل وجوداً في امثلة الاشتقاق كان بدلا والثاني ان الكلمة
تضمنت لحرف اذا كانت فرعا على كلمة تضمنت لحرف آخر فذلك الحرف
الموجود في الفرع كان بدلا من الحرف الموجود في الكلمة التي هي اصل لتلك
الكلمة وذلك كضويرب وضارب فان ضويربا متضمن للواو بعد الضاد
وضاربا متضمن للالف بعدها وضويرب فرع ضارب لانه مصغره
فكان الواو في ضويرب بدلا من الالف في ضارب والثالث ان يكون ذلك
الحرف الموجود في الكلمة لو لم يكن بدلا عن غيره للزم بناء ليس في الابنية
العربية وذلك نحو هراق فان لم يكن الهاء بدلا عن الهمزة في اراق لزم بناء
مجهول وهو هفعل وكذلك لو لم يكن الطاء بدلا عن التاء في اضطرب لزم
بناء مجهول نحو افطعل وكذلك مثلهما قال الهمزة اقول الهمزة تبدل من
الالف والواو والياء والهاء والعين وابدالها من الالف يكون وجوداً

وجوباً وجوازاً مطرداً ومن الواو وجوباً وجوازاً مطرداً وغير مطرد
ومن الياء وجوباً مطرداً وجوازاً غير مطرد ومن الهاء والعين جوازاً
غير مطرد قال وجوبا مطرداً اقول اعلم ان الابدال قد يكون لازما وغير لازم
فاللازم ما لا يجوز معه استعمال الاصل كالالف في قال وغير اللازم ما
جاز فيه استعمال الاصل كالواو المضمومة فانه يجوز فيه الامران والمص
يسمي اللازم واجبا وغير اللازم جائزا وان الابدال مطرد وغير مطرد
فالمطرد ما كان له حد وقياس كقلب الواو الساكنة بعد الكسرة ياء نحو ميقات
فيمكن ان يقال كل حرف وقعت موقع كذا او في الصفة الفلانية فهي
تقلب كذا وغير المطرد ما لا يكون له حد وقياس فلا يقال كل ما كان
كذا ولكنه يأتي في كلمات متفرقة يمنع حكمها ان تعد وتقصر على السماع كقلب
الهاء همزة في ماء والسكاكي يسمي المطرد ايضا مستمرا وغير المطرد
غير مستمر قال نحو صحراء اقول هذا مثال ابدال الهمزة من الالف وجوبا مطرداً
قال كالف سكرى اقول يعني الالف الممدودة في الاصل عند سيبويه مقصورة
زيدت قبلها الف لمد الصوت فاجتمع الساكنان ولا يجوز حذف احدهما
لانه يصير الممدودة مقصورا كما كان وضاع العمل قال ثم جعلت همزة اقول
اي ثم ابدلت الف التأنيث دفعا لاجتماع الساكنين لوقوع الف
التأنيث طرفا بعد الف زائدة فان قيل لم لم تبدل واوا او ياء

مع انهما اختا الالف فلذلك لو ابدلت اليهما لاحتيج الى قلبهما همزة كما
في كساء ورداء لكون ما قبلهما الفا فقصر المسافة ابدلت همزة من
اول الامر واعلم ان الالف اذا كانت زائدة ووقعت بعد الف جمع
متوسط تلك الالف بين اربعة احرف تقلب همزة كالف رسالة
في رسائل وكذا الواو الزائدة المدة والياء الزائدة المدة كعجائز و
صحائف والاصل عجاوز وصحايف والداعي الى هذا الابدال ضعفها لكونها
عليلة ساكنة مع كونها زائدة في الاصل لا يبالي بتغييرها ووقوعها قريبة
جدا من الطرف الذي هو محل الحوادث وكون الهمزة بالاطراف اليق
لكونها طرفية مخرجا والزام تبدل همزة في مقام وان وقعت بعد الف جمع
لانها ليست بزائدة في مقامة وكذا في معاون جمع معونة ومعايش جمع
معيشة لان الواو والياء في المعونة والمعيشة ليستا بزائدتين ولانهما
ليستا بمدتين في الاصل اذ الاصل مَعْوُنة ومعيِشة بضم الواو وكسر الياء
ولم تقلب في نحو ضراوح وجداول وعثاير لانهما لم يكونا في احادهما مدتين
وهي ضردح وجدول وعثير وان كانت زوائد بالنظر الى الاصل لانها
زيدت للالحاق ولم يقلب فيما اذا كان بعد الف الجمع ثلاثة احرف كقولك
عواوير في جمع عوار وهو الجبان لانه ح يبعد من الطرف فتسلم من
التغيير وقيل ان الف رسالة لما وقعت بعد الف الجمع اجتمع الالفان فيلزم

181

فلزم تحريك احديهما فحركت الثانية فصارت همزة وكسرت لان الساكن
اذا حرك حرك بالكسر واجرى واو عجوز وياء صحيفة مجرى الف رسالة لاتصافهما
بما اتصفت به من كونها مدة زائدة واقعة بعد الف جمع واقعة بين اربعة
قال ومن ثمة اقول اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل وليست بهمزة
اصلية قال لا يجوز جعلها اقول اي جعل الالف يعني لو كانت الهمزة اصلية
لظهرت في صورة ما ونقول اي جعل الهمزة همزة اي ابقاؤها همزة
صحاري بفتح الراء جمع صحراء وطريق اخذه انك تزيد بين الحاء والراء
الفا وتكسر الراء كما تكسرها بعد الالف في مثل مساجد وتقلب الالف ياء
لانكسار ما قبلها وتقلب الف التانيث ياء ايضا وهو الهمزة في صحراء
لانكسار ما قبلها وهو الراء ايضا اذ الساكن لا يكون مانعا وزال ما يقتضي
قلب الالف همزة ثم تدغم الياء في الياء فصار صحاريّ بالتشديد ثم
يحذف الياء المدغمة للتخفيف كما في ستي ثم تبدل الياء الفا للتخفيف في
الجمع الثقيل فيكون الراء مفتوحا قال ومن الواو اقول اي يبدل الهمزة من الواو
ايضا وهي لا تخلو اما ان يكون فاء الكلمة او عينها او لامها والعين ايضا لا تخلو
اما ان يكون مكسورة او مضمومة واما ان يكون لامها قال في نحو اواصل اقول
هذا وما يعطف عليه مثال لابدال الهمزة من الواو وجوبا مطردا ومثال
لما كانت الواو في فاءه فاصل اواصل وواصل وهو جمع واصل الواو الاولى

فاء الكلمة والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف
التكسير ولم يحذف لئلا يلزم الالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علوي اي
الالف بين السفليين اي الياء والكسرة وابدلوا الاولى دون الثانية
لكون الطرف مظنة التغيير ولهذا الابدال شرطان وفي عبارته رمز اليهما
احدهما ان يكون الواو مشفوعة باخرى اذ غير المشفوعة تبدل جائزا لا واجبا
كاجوه والثاني ان يكون الثانية متحركة اذ لو كانت ساكنة كما في ووري
مجهول واري لكان ابدال الاولى منهما همزة من قبيل الجائز فان قيل
اصل اولي وولي فالثانية ساكنة مع ان الابدال فيه واجب قلنا ان حكمه
اول وقد وجد فيه الشرط فحمل الموحد عليه لا يقال يلزم اتباع الاصل
الفرع لان حمل كله والاطراد قال قائل اقول هذا مثال ما كانت الواو
في عينه مكسورة وصرت في الاجوف علته قال وكذا ادور اقول هذا
ما كانت الواو في عينه مضمومة قال لثقل الضمة على الواو اقول مع ان الادور
جمع دار وهو ثقيل وان واحده على وزن الفعل فان قيل ان ثقل الضمة يرتفع
بالنقل فلا حاجة الى جعل الواو همزة قلنا نعم الا انه يلتبس بكلام الفصحاء(?)
كما في ادور ريح دور فان قيل لم يجز جعل واو ادور الذي هو جمع دور
همزة قلنا لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة واما الذي واحده
على وزن الفعل فهو ثقيل واعلم ان المص جعل ابدال الهمزة من الواو في ادور

في ادور من الواجب والزمخشري عده في المفصل من الجائز والسر فيه انه نظر
الى الخفة الحاصلة من سكون ما قبل الواو فيه والى الخفة الحاصلة من سكون
الوسط في واحده وان كان بعد الاعلال لم يعتبر كون الواحد على وزن الفعل
قال وفي نحو كساء اقول هذا مثال ما كانت الواو في لامه فان قيل لم قدم ما كان
الواو في الفاء على ما كان في العين وقدمه على ما كان في اللام والزمخشري
في المفصل وابن الحاجب في الشافية عكس ذلك قلنا اما المص فراعى الترتيب
في الحروف واما الفاضلان فنظرا الى ما ذكره الجاربردي من انه لما كان التغيير
في الاخر اولى قدم ما كان الابدال في لامه على ما في عينه على ما في فائه قال
ومن الياء اقول اي الهمزة تبدل ايضا من الياء قال بائع اقول هذا مثال ابدال
الهمزة من الياء في قائل وبائع والواو في كساء قلبت الفاتهم(?) الالف همزة
وههنا نقول انها جعلت همزة قلنا فيه مذهبان اشار الى كليهما في كلا
الموضعين على ان الهمزة اذا كانت مبدلة منها يصدق عليها انها مبدلة منهما
لان المبدل من المبدل من الشيء مبدل من ذلك الشيء بالواسطة قال وجوازا
اقول اي تبدل الهمزة من الواو المضمومة ضمة لازمة وهي غير مشددة احترز
بالقيد الاول عن المكسورة والمفتوحة كما سيجيء وبالقيد الثاني عن حركة
للاعراب نحو هذا دلو وبالثالث عن نحو التعوذ(?) قال نحو اجوه اقول هذا مثال
ابدال الهمزة من الواو جوازا مطردا فان قيل لم يكن الابدال في اجوه

وجوبا مطردا فان قيل انه صرح في الاجوف ان الواو والياء ...

واجبا كما في ادور مع انهما مشتركان في كون الواو مضمومة قلنا لعدم
كون واحد على وزن الفعل قال ومن الواو غير المضمومة اقول اي تبدل الهمزة
من الواو غير المضمومة سواء كانت مكسورة نحو اشاح اصله وشاح
وانما ابدلت لثقل الكسرة على الواو والوشاح بالكسر شيء كردن بند او مفتوحة
نحو احد اصله وحد وحد وانما ابدلت لثقل الحركة في الجملة على جنس حرف
العلة كما سيصرح في الياء ولذا ترك ههنا روي ان سعد بن ابي وقاص
كان يشير باصبعيه في قوله اشهد ان لا اله الا الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
احد احد اي اشر باصبع واحدة وقيل انه رأى رجلا يأكل مشيرا
باصبعيه فقال صلى الله عليه وسلم احد احد اي كل باصبع واحدة وهذان
مثالان لابدال الهمزة من الواو جوازا غير مطرد قال قطع الله اديه اقول
اصله يديه هذا مثال ابدال الهمزة من الياء جوازا غير مطرد قال ومن الهاء اقول
اي ابدال الهمزة من الهاء جائز غير مطرد كما بدل السكونة عن التقييد في ماء وان
كانت لازمة الا انه لما كان شاذ القلة ولعدم الموجب القوي لقلب الهاء
همزة لا ينافي لزومه لجواز واصل ماء موه بفتح الواو فقلبت الواو الفا
ثم قلبت الهاء همزة لئلا يجتمع هاءان في اضافته الى ضمير الغائب نحو ماءه
قال ومن ثمه اقول اي ومن اجل ان اصل ماء ماه جاء جمعه امواه ومياه وتصغيره
مويه لان جمع التكسير والتصغير تردان الاشياء الى اصولها ولو اتي

ولو اتي ابدال الهمزة من الهاء على ابدال الهاء من الالف وذكره مع العين لكان
اولى لانه نظرا الى ان ابدال الهمزة من الهاء لازم فتقديمه في باب الاعلال اولى
فان قيل فيجب تقديم ماء على اجوه وادية قلنا الابدال فيهما وان كان غير
لازم الا انه ليس بشاذ وابدال ماء شاذ كالابدال من الالف نحو هأبجت
هذا مثال ابدال الهمزة من الالف جوازا غير مطرد وصدر البيت يا دار مي
بدكاديك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق ومي اسم حبيبة والدكاديك
جمع دكداك وهو الرمل المتراكم البرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي
ارض غليظة فيها حجارة ورمل وقيل البرق جمع البرق وهو الموضع ذو
اللونين من البياض والسواد والحمرة والبياض صبرا اي اعطي صبرا
او اصبر في صبرا او هيجت اي زدت والمشتاق بكسر الهمزة يريد به نفسه واعلم
ان هذا الابدال شاذ لاستلزامه النقل قال ومن العين اقول اي تبدل الهمزة
من العين جوازا غير مطرد كابدالها من الهاء الا ان هذا الابدال اشذ لكونه
اثقل ولهذا اخره قال نحو اباب اقول اول البيت علم عمرو بن ابي صدوق اباب
بحر ضاحك زهوق فاصل اباب عباب وهو ارتفاع ماء البحر وضحكه
كناية عن امتلائه وتموجه زهوق اي عميق يقال بئر زهوق اي بعيدة
العقر وضاحك وزهوق صفتان للبحر قال لاتحاد مخرجهما اقول اي
لاتحاد مخرج الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق هذا تعليل

ابدال الهمزة من الهاء والالف في مثل المشتاق والعين واما علة ابدالها
من الالف في صحراء ومن الواو والياء فقد مرت قال والسين اقول اي من
حروف الابدال السين وهي تبدل جوازا غير مطرد عن حرف واحد
وهو التاء نحو استخذ اصله اتخذ بتشديد التاء ابدلت الاولى سينا
قال عند سيبويه اقول انما قال عند سيبويه اذ عند البعض السين ليس من حروف
الابدال فح لا يكون عنده اصل استخذ اتخذ بل هو استفعل من تخذ يتخذ
اصل استخذ استتخذ فحذفت التاء الثانية وهذا اصح قولي سيبويه قال التاء
اقول اي من حروف الابدال التاء وهي تبدل من الواو سواء كانت في الفاء او اللام
ومن الياء والسين والصاد والباء جوازا غير مطرد قال نحو تخمة اقول هذا
مثال الاول فالتخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم اصله وخمة لانه من الوخامة
بمعنى الثقل والتخمة بسكون الخاء من تحريفات العامة ونحو رجل تكلة
بالفتحات في وكلة اي عاجز قال واخت اقول هذا مثال التاء في فاصل اخت واخ
اخو بالتحريك فحذفت الواو على غير القياس لكثرة الاستعمال لانه يقال في تثنيته
وجمعه اخوان واخوة فعوض التاء للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال
المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث وخصت التاء للتعويض لانها علامة
التانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ ليكون كالدليل على ان التاء
عوض من الواو واما اخ فلما لم يعوض منه عن الواو شيء فلم يحتج الى الدليل فيه

فيه فكانه لا واو فيه في الاصل ولاجل ان التاء انما بنيت في اخت في جميع الاحوال
قيل في تثنيته اختان بالتاء وان كانت التثنية مما ترد الاشياء الى اصولها
قال ومن الياء اقول اي تبدل التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله
ثنيان في عدد المؤنثين لانه من ثنيت قال واسنتوا اقول بفتح الهمزة
من باب الافعال اصله اسنو وقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة فصار
اسنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار اسنتوا معناه وقعوا في زمان
سنة وهي قحط او بمعنى اجدبوا قال ومن السين اقول اي تبدل التاء من السين
جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس ابدلت التاء من الدال والسين ايضا
ثم ادغمت فصار ست لكن هذا شاذ قال ونحو عمرو بن يربوع اقول صدر
البيت يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء
ولا اكيات يا حرف نداء والمنادي محذوف تقديره يا قوم وقاتل الله فعل
وفاعل وبني السعلات مفعوله والسعلاة النساء [illegible] الخبيثات وعمرو
بدل من بني وههنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير عمرو وغير نصب على الحال اعفاء
جمع عفيف وهو مجرور وربما نصب اضيف اليه غير وغير منصرف لالف التانيث والاكيات
اصله اكياس جمع كيس وهو ضد الغبي والمعنى يا قوم قاتل الله بني السعلات
اي قبيلة عمرو بن يربوع فانهم شرار الناس وغير اعفاء ولا اكياس و
الاستشهاد ان اصل النات الناس وفي اكيات اكياس ابدل التاء من السين

[illegible]

[illegible]

قال ومن الصاد اقول اى ابدلت التاء من الصاد جوازا غير مطرد نحو لصت
اصله لص بالتشديد ابدلت التاء من الصاد المدغمة فيها قال لقربهما اقول
اى التاء والسين والصاد قال ومن الباء اقول اى تبدل التاء من الباء
جوازا غير مطرد لكثرة الاستعمال نحو الذعالت اصله الذعالب جمع ذعلبة
بكسر الذال وهى الناقة السريعة السير واما الذعاليب جمع ذعلوب بضم الذال
وهى اخلاق من الثياب وقطعة الخرقة قال والنون اقول اى من حروف الابدال
النون وهى تبدل من الواو واللام جوازا غير مطرد قال نحو صنعانى اقول اعلم ان
صنعاء بالهمزة والمد اسم بلد باليمن والاسم المنسوب صنعاوى تقلب الهمزة
واوا لان الاسم الذى اخره همزة بعد الف والهمزة للتانيث تقلب الهمزة
واوا لثقل الهمزة دون الياء لئلا يجتمع ياءات مع الكسرة وابدلت النون
من الواو فصار صنعانى وقيل النون بدل من الهمزة ابتداء والاول افصح لانه
لا مقاربة بين الهمزة والنون لان النون من قرب الفم والهمزة من اقصى
الحلق بخلاف الواو والنون فانهما متقاربان فى المخرج الا ان هذا الابدال
شاذ وان كان واقعا فى استعمال الفصحاء لخروجه عن القياس والمراد من
الشاذ ههنا ما يخالف القياس لا الاستعمال قال ومن اللام اقول اى النون تبدل
من اللام ايضا جوازا غير مطرد نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله وابدلت
النون من اللام وهذا الابدال ضعيف وان كان قياسا لمخالفته استعمال

استعمال الفصحاء والمراد من الضعيف ليس الا هذا وقيل كلاهما لغتان واصلان
لغة التصرف فى الحروف قال لقربهما فى المجهورية اقول وفى المخرج ايضا ولذلك تدغم
النون فيه كقوله تعالى وبوئه من لدنه اجرا عظيما قال والجيم اقول اى من حروف الابدال
وهى تبدل من الياء المشددة المخففة جوازا غير مطرد قال ابو علج اقول ان الجيم
تبدل من الياء المشددة فى الوقف لاشتراكهما فى المخرج وهو وسط اللسان
واشتراكهما فى المجهورية مثاله ما قاله الزمخشرى فى المفصل قال ابو عمرو قلت
لرجل من بنى حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقيمى وفقيم بضم الفاء وفتح
القاف اسم قبيلة واصل مرجى مرى بتشديد الراء ومرا بو تميم وفى الوصل
ايضا ابو علج وهو بعض من البيت اوله خالى عويف ابو علج المطعمان
الشحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج خالى
اى اخوا امى وعويف اسم رجل وابو علج كنية شخص والشحم منصوب على انه
مفعول المطعمان وبالعشج اى فى الليل وبالغداة اى فى النهار والكتل جمع الكتلة
وهى قطعة من التمر وغيره والمراد ههنا تمر البرنى والبرنى نوع من التمر جيد ويقلع بالياء
للبرنج وبالتاء للكتل وبالود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد والصيصى
ههنا قرن الثور وانما يصف كرم خاليه احدهما عويف والاخر ابو علج
يعنى خالى هذان الشخصان اللذان يطعمان الضيف بالعشى الشحم وبالغداة
التمر اللطيف اليابس الملتصق بعضها ببعض بحيث لا يقلع بالبرنى بالوتد

والقرن والاستشهاد ان اصل الى علج ابو علي واصل العشج العشي واصل
البرنج البرني واصل الصيصج الصيصي وابدلت الجيم من الياء المشددة في
الاصل وهذا الابدال اشذ لعدم الوقف حتى يلتزم لزيادة الخفاء وفي قوله في
ايضا كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل قوله في اذنابهن
جار ومجرور كلام اضافي في محل الخبر لكان المتقدم على اسمها والاذناب جمع
ذنب والشول صفة المجرور وهو جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك
ما يلتصق باذناب الابل من ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف
والقرون منصوب على انه اسم كان واصل الاجل الايل وهو بالفارسي
بزكوهي والى حاصل تشبيه البعرات الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون
الايل يعني بقي في اذنابهن من الابعار الملتصقة مثل قرون الايل والاستشهاد
ان الجيم ابدلت من الياء المشددة قال شذ لا يقع الحركات اقول وهذا التعليل في
سوى التعليلين اللذين ذكرناهما قال حملا على المشددة اقول انما قال حملا على المشددة
لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير وشائع في استعمال الفصحاء سواء كان
مطردا في الوقف والوصل كفقيمج وابو علج او غير مطرد كالاجل وسواء كان
في النثر كالمثال الاول او في النظم كالمثال الثاني والثالث واما ابدالها من
المخففة فلا يكون الا في الشعر ولذا قال الاندلسي في شرح المفصل ابدال الجيم
حسن بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر فابدال الجيم من المخففة اشذ

اشذ غاية الشذوذ قال لاهم ان كنت اقول جميع البيت لاهم ان كنت قبلت
حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج اي ولاهم بمعنى اللهم
وحجتج اي حجتي والشاحج الحمار وبج اي ياتيك بي الزيادة بيتيك والاقمر اي
ابيض ونهات اي كثير الصوت وكثرة الصوت تكون من غاية القوة واقمر
ونهات صفتان شاحج وينزي اي يحرك ووفرتج اي وفرتي والوفرة
شعر الراس الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول الشاعر اللهم ان قبلت
حجتي فوفقني لان اتي بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى
يحرك شعر راسي والاستشهاد ان اصل حجتج حجتي واصل بج بي واصل وفرتج
وفرتي فابدلت الجيم من الياء المخففة قال الدال اقول اي من حروف الابدال الدال
قال ابدلت من التاء اقول اي الدال تبدل من حرف واحد فقط وهو التاء جوازا
غير مطرد نحو فزدُ فالدال ابدلت فيه من تاء المتكلم اذ اصله فزتُ من الفوز
بمعنى ظفرت واجدمعوا اجتمعوا ابدلت الدال من التاء قال الهاء اقول اي من
حروف الابدال الهاء قال ابدلت من الهمزة اقول الهاء تبدل من الهمزة والالف
والياء جوازا مطردا ومن التاء وجوبا مطردا قال نحو هرقت اقول اصله ارقت
ابدلت الهاء من الهمزة لاتحاد مخرجهما وهو الحلق قال نحو حيهله وهنه اقول
اصل حيهله حيعلا اي ايت وتعال واصل هنه انا وكذا اصله الاستفهامية
فابدلت الهاء من الالف قال في هذه امة الله اقول اصله هذي فابدلت الهاء من الياء

قال ركن الدين في شرح الشافية انما جعلت اصلا لانه يثبت ان اليا في التانيث
في باب تضربين اضربي ولهذا عد كثير من النحاة اليا علامة للتانيث قال
لمناسبتها لها أقول اي انما ابدلت الهاء من الالف واليا للمناسبة لانها من حروف
العلة في الخفا قال ومن ثمة أقول اي من اجل خفاء الها ان الامالة ليست
بممتنعة في مثل يضربها اعلم ان الامالة مصدر قولك املت الشيء امالة
اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال يميل وفي الاصطلاح ان تنحو بالفتحة
نحو الكسرة اي هو عدول بالفتحة عن استوائها الى الكسرة بان تخلط الفتحة
شيئا من صوت الكسرة فيصير صوت الفتحة بين الفتحة والكسرة وصوت
الالف مائلا الى اليا وان سبب الامالة قصد المناسبة لفظا او تقديرا
باحد خمسة اشيا احدها ان يكون قبل الالف او بعدها كسرة الثاني ان يكون
بعد الالف يا نحو سيال بسين مهملة مفتوحة بعدها يا مخففة و
الثالث ان يكون الالف منقلبة عن حرف مكسورة نحو خاف فان اصله خوف
بكسر الواو فجواز امالة هذه الالف لكونها منقلبة عن حرف مكسورة والرابع
ان يكون الالف منقلبة عن يا نحو ناب ورمى اصلها نيب ورمي والخامس
ان يكون الالف تنقلب يا في بعض المواضع لزوما نحو دعا فان الالف تنقلب
يا في المجهول ولم يجز امالة الف قال لان كون الالف يا في المجهول غير لازم
اذ يجوز قوله بضم القاف والامالة فيما كانت الكسرة قبل الالف انما يكون اذا

187

اذا تقدمت الكسرة على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال
واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر نحو الملت وقتلت
قنبا فلا تؤثر الكسرة واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها فاجيزت و
ان كان شاذا لان الها خفيفة فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف
والكسرة باكثر من حرف فحاصل كلام المص هنا ان الها لكونها خفيفة لم يعتد بها
وجوزوا الامالة وان كان بين الالف والكسرة حرفان في مثل يضربها بخلاف
الملت عنبا فان النون ليست بخفيفة ومثال ما يكون الكسرة فيه بعد
الالف نحو عالم قال ومن التاء أقول ان الها تبدل من التاء في الوقف
في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التانيث عند الاكثر واحترزنا بالمفرد
عن الجمع نحو ظلمات ويقولن عند الاكثر من بعض العرب الذي لا يقلب
التاء ها في الوقف بل يقف عليها بالتاء قال للفرق بينها وبين التاء التي في
الفعل أقول فان قيل لم لم يعكس قلنا للالتباس بضمير المفعول صورة هكذا
قيل لكن الالتباس المذكور حاصل في بعض الاسماء نحو ضاربه وان لم يحصل
في بعضها نحو ظلمه قال اليا أقول اي من حروف الابدال اليا وهي تبدل من عشرة
احرف اي من الالف والواو وجوبا مطردا ومن الهمزة جوازا مطردا ومن
احرف في التضعيف والنون والعين والتاء والباء والسين والثاء
جوازا غير مطرد قال من الالف أقول اي اليا تبدل من الالف فيما وقعت

بعد الكسرة نحو مفيتيح تصغير مفتاح والتصغير انما يكون بضم الحرف الاول
وفتح الثاني والحاق الياء الساكنة بعد الثاني واذا كان الاسم مزيدا على
الثلاثي يكسر ما بعد ياء التصغير لان الخروج من الياء الى حرف مكسورة
اولى لانهما متجانسان ففي المفتاح ضمت الميم وفتحت الفاء وزيدت
ياء بعدها للتصغير وكسر ما بعد الياء اعني التاء فوجب قلب الالف ياء لانكسار
ما قبلها مفيتيح وفي المفاتيح ايضا اي في جمع المفتاح فان فيه زيدت الف
الجمع بعد الفاء وكسر ما بعدها فقلبت الالف ياء ومن الواو اي
الياء تبدل من الواو فيما كانت الواو ساكنة وما قبلها مكسورا الا اذا كانت
الواو مدغمة فانها لا تقلب لزوال ثقلها بالادغام نحو اجلواذ بتشديد الواو
قال ميقات اقول اصله موقات الموضع الذي يلبس فيه الاحرام ووقت الاجل
قال لكسرة ما قبلها واستدعاء الكسرة الياء اقول هذا تعليل ابدال الياء من الالف
والواو قال ومن الهمزة اقول اي تبدل الياء من الهمزة في ذيب وقد ذكرت
علته في المهموز قال ومن احد حرفي التضعيف اقول قد ذكرنا المثال بالتفصيل
في اول المضاعف قال اناسي اقول اصله اناسين جمع انسان فابدلت النون
من الياء فاجتمع ياءان والاولى ساكنة والثانية متحركة فادغمت الاولى في
الثانية قال دينار اقول اصله دنار بالتشديد فابدلت الياء من النون الاولى
قال ومن العين اقول اي الياء ابدلت من العين في قول الشاعر ومنهل ليس

له حوازق ولضفادي جمه نقانق والواو بمعنى رب والمنهل المشرب
وجملة ليس صفة منهل والحوازق جمع حازقة وهي جانب ولضفادي الجار
مع المجرور خبر لمبتدا متأخر والجم ما اجتمع من ماء البئر والنقانق جمع نقنقة
وهي الصوت وهي مبتدا والجملة معطوفة على الجملة الواقعة صفة
والمعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع احدا من الورود اليه بل يقدر
كل احد ان يرد عليه من جميع جوانبه ولضفادع ذلك الماء المجتمع اصوات
والاستشهاد ان اصل ضفادي ضفادع فابدلت الياء من العين قال
لثقل العين اقول اي حرف العلة وان كانت ثقيلة الا انه ليست كثقالة
حروف الحلق قال ومن التاء اقول اي الياء ابدلت من التاء في نحو
وايتصلت بالواو العاطفة في قول الشاعر قام بها ينشد كل منشد و
ايتصلت بمثل ضوء الفرقد وينشد من باب الافتعال والانشاد ههنا
بمعنى الفحص الضالة ومنشد بضم الميم وفتح الشين اسم مكان لان اسم المكان
يجيء على وزن المفعول في المزيد وايتصلت اي اتصلت من الوصل والفرقد
كوكب والاستشهاد ان اصل ايتصلت اوتصلت قلبت الواو تاء
لما مر في المضاعف فصار اتصلت وابدلت الياء من التاء المدغمة لانه
وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان المناسبة بين الياء واصل التاء الاولى
هو الواو موجودة ولكن قلب الواو تاء لغة بني تميم اما اهل الحجاز

فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء على حالها وانما قلنا
بالواو العاطفة ليكون مثالا لابدال الياء من الياء قطعا اذ بالواو تزول
كسرة ما قبلها فلا يحتمل ان تقلب الواو ياء ابتداء كما هو مذهب اهل الحجاز
بل الواو قلبت ياء على القياس لان جميع ابنية باب الافتعال كذلك
اذا كان فاء الفعل واوا ثم ابدلت الياء من التاء ووجودا يتصلت
بدون الواو في بعض النسخ خطاء وقال ابن الحاجب انما ابدلت
التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف قال ومن الباء اقول اي الياء
ابدلت من الباء نحو الثعالي في قول الشاعر لها اشارير من لحم متمرة
من الثعالي ووخز من ارانيها ولها اي للعقاب في ذكرها وهو كالنثر
معروف وهو خبر مقدم لمبتدإ متأخر واشارير جمع اشرارة بكسر
الهمزة وبراءين غير معجمتين وهذا مبتدأ والاشرارة ما يبسط ويوضع
عليه اللحم ليبس يستعمل في اللحم القديد وهو المراد ههنا ومن لحم صفة
لمبتدإ ومتمرة بتشديد الميم بمعنى مقطعة وهو صفة ايضا ومن
الثعالي جمع ثعلب صفة ايضا ووخز بخاء وزاء معجمتين اي شيء قليل
عطف على المبتدإ ومن ارانيها جمع ارنب في محل صفة يعني انها تقبير
لوفرها والاستشهاد ان اصل الثعالي الثعالب واصل الاراني الارانب
فابدلت الياء من الباء قال ومن السين اقول اي الياء ابدلت من السين

من السين في السادي في قول الشاعر اذا ما عد اربعة فسال فزوجك
خامس وابوك سادي واذا للشرط وما زائدة وفسال جمع فسل
بالحركات الثلث في الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس قوله فزوجك
جك
مبتداء وخامس خبره والجملة جزائية والمعنى اذا عد من اربعة ارذال القوم
فزوجك خامسها وابوك سادسها والاستشهاد ان اصل سادي سادس
فابدلت الياء من السين قال ومن الثاء اقول اي الياء ابدلت من الثاء
في قول الشاعر قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي
يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي بالهجران و
الاستشهاد ان اصل الثالي الثالث فابدلت الياء من الثاء قال لكسرة
ما قبلها اقول هذا علة للجميع اي لكسرة ما قبل الباء والسين والثاء قال
الواو اقول اي من حروف الابدال الواو وهي تبدل من الالف والياء
وجوبا مطردا ومن الهمزة جوازا مطردا قال نحو ضوارب اقول اي تبدل الواو
من الالف فيما وقعت الالف قبل الف التكسير فان ضوارب جمع ضاربة
بزيادة الف التكسير بعد الف اسم الفاعل فاجتمع الفان ولم يجز حذف
احديهما لئلا يلتبس بالواحد فابدلت الواو من الالف الاولى قال
ومن الياء اقول اي تبدل الواو من الياء وجوبا مطردا فيما وقعت
الياء ساكنة وما قبلها مضموم وجد قوله وجوبا مطردا في بعض النسخ

روولم يوجد في الكنز هاهنا مع وجوب ذكره لعل تركه سهو من الناسخ قال نحو
موقن اقول اصله ميقن من اليقين فابدلت الواو من الياء لسكونها
وانضمام ما قبلها قال الميم اقول اي من حروف الابدال الميم وهي تبدل
من الواو لزوما وجوازا ومن الباء والنون جوازا غير مطرد قال
نحو فم اقول اي ابدلت الميم من الواو في فم وحده اذا لم يقع في كلامهم غيره
اصله فوه حذفت الهاء على غير القياس لخفائها وكثرة الاستعمال ثم ابدلت
الميم من الواو ولئلا يلزم اسم موضوع على حرف واحد يعني لو لم تبدل الواو
ميما وجب قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلزم حذف
الالف لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين ولم يوجد اسم موضوع
على حرف واحد في كلامهم واعلم ان ابدال الميم جائز كما يدل عليه كونه
لان لزوم ابدال الميم من الواو انما حصل من حذف الهاء وليس حذفه
موجب بل هو على غير القياس لكثرة الاستعمال الا انه لازم قال ومن
اللام اقول اي تبدل الميم من اللام على الضعف في لغة طي في قول النبي
صلعم ليس من امبر امصيام في امسفر اصله ليس من البر الصيام في السفر
اي اذا تضرر الصيام وقيل لم يرد غير هذا في ابدال الميم من اللام قال
ومن النون اقول اي تبدل الميم من النون الساكنة والمتحركة مثال الساكنة
نحو عمبر فان الميم فيه ابدلت من النون الساكنة لزوما في عمبر اصله عنبر

عنبر لان النون ساكنة وبعدها باء والنون الساكنة تخرج من الخيشوم والباء
تخرج من ظاهر الشفة والتلفظ بالنون ثم الباء قبيح متعسر كما يشهد
الوجدان وقلبت النون حرفا يكون متوسطا بين النون والباء وهي
الميم لانها تخرج من بين الشفتين ويقع صوتها في الخيشوم قال ومن
المتحركة اقول اي الميم ابدلت من النون المتحركة ايضا في قول الشاعر ياهال
ذات المنطوق التمتام وكفك المخضب البنام ومثال منادى مرخم
اصله هالة وهي اسم امراة وذات المنطوق منصوب بصفة للمنادى و
التمتام صفة المنطوق وهو الذي يتردد في التاء اي يكثر التاء في كلامه
والواو في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف اي التضرع وطلب
الشفقة لا على الحقيقة والمخضب من الخضاب صفة لكفك ومضاف الى البنام
بالاضافة اللفظية والبنام اطراف الاصابع والاستشهاد في ان اصل البنام
البنان فابدلت الميم من النون المتحركة قال ومن الباء اقول اي الميم ابدلت
من الباء في قولهم ما زلت راتما على هذا اصله ما زلت راتبا على هذا اي ثابتا
على هذا الفعل قال الصاد اقول اي من حروف الابدال الصاد وهي تبدل من
السين جوازا غير مطرد في حرف واحد وهو السين اذا وقعت قبل الغين والخاء المعجمتين
او القاف والطاء سواء كانت بينهما حرف واحد او حرفان او لم يكن
نحو اصبغ اصله اسبغ نعمه اي اتم قيل انما قلبت السين لعلو هذه الحروف

صاداً لان السين ليست من الحروف المستعلية وهذه الحروف من المستعلية
اذ بعضهم ذكر بدل القاف الغين فقلبت السين صاداً لان الصاد من
المستعلية قال الالف اقول اى من حروف الابدال الالف وهى تبدل من
الواو والياء وجوبا مطرداً ومن الهمزة جوازا لازما وجوازا مطردا غير
لازم ومن النون فى الوقف جوازا مطردا اما نحو قال وباع اقول اى
تبدل الالف من الواو والياء وجوبا مطرداً اذا تحركت وانفتح ما قبلها
الا اذا كان هناك مانع من القلب كنحو رميا قال نحو راس اقول اى تبدل
الالف من الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اما ان يكون
لازما كنحو آدم واما غير لازم كنحو راس قال اللام اقول اى من حروف الابدال
اللام وهى تبدل من النون والضاد جوازا غير مطرد مثال النون نحو اصيلال
فى قول الشاعر وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع
من احد قوله وقفت من الوقوف وفيها اى فى دار المعشوقة واصيلال
تصغير اصلان وهو جمع اصيل وهو الوقت الذى بعد العصر الى الغروب
واصيلالا منصوب على الظرفية واسائلها جملة فعلية حال من التاء
فى وقفت وعيت اى عجزت الدار وجوابا منصوبا بالتمييز او
بالمصدر او بنزع الخافض اى عن الجواب وما نافية والربع المنزل
والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت الدار

الدار عن الجواب وما بها احد يجيبنى والاستشهاد ان اصل اصيلال اصيلان
فابدلت اللام من النون ومثال الضاد نحو الطجع فى قول الشاعر لما
راى ان لا دعة ولا شبع مال الى الارطاة حقف راى فعل فاعل مستتر فيه
راجع الى الذئب والدعة سعة العيش من الشجر بالبرى كبلوط اغاج
والحقف الرمل المجتمع قوله فالطجع جملة معطوفة على الاولى والمعنى
لما راى الذئب ان لا سعة العيش ولا شبع مال الى هذه الشجرة فاضطجع
والاستشهاد ان اصل الطجع اضطجع فابدلت اللام من الضاد قال لا اطراد
لاتحادهن اقول اى اللام والنون والضاد وهذا تعليل لابدال اللام من
النون والضاد قال الزاء اقول اى من حروف الابدال الزاء وهى تبدل
عن حرفين اى السين والصاد الساكنتين الواقعتين قبل الدال جوازا
غير مطرد لان السين لما كان حرفا مهموسا والدال مجهورا كرهوا اجتماعهما
فابدلوا الزاء من السين لانه مجهور كالدال وهما متحدان فى المخرج مثال
السين نحو يزدل ثوبه اصله يسدل ثوبه ومثال الصاد
نحو قول الحاتم هكذا فزدى انه قصته انه كانت عادة العرب فى الجاهلية
اذا نزل بهم ضيف ولم يكن عندهم طعام فصدوا جملا وصبوا الدم
على النار ليجمد ويصير كالكبد للشوى ثم اطعموا به الضيف من الحاتم الطائى
اسر وهو مقيد تحت خيمة اذا نزل ضيف بمن اسر حاتم ولم يكن عنده

ومال من الميل والارطاة واحد الارطى وهو شجر الرمل وقيل نوع منه

طعام يضيف الضيف به فأمر حاتما ان يفصد له جملا ليشوى ويطعم الضيف
فنحر حاتم ذلك الجمل فقال المضيف امرناك بفصده فلم نحرته فقال حاتم هكذا
فزدى انه يعني هكذا افصد الكرام وانه ضمير المتكلم اصله انا والهاء تأكيد
للياء والهاء للوقف والاستشهاد ان اصل فزدى فصدي بفتح الفاء
وسكون الصاد فابدلت الزاء من الصاد لقرب مخرجهما واتحادهما
في الصفة ولم يذكره المص اكتفاء بذكره في ابدال الصاد من السين فتذكر
قال الطاء اقول اي من حروف الابدال الطاء وهي تبدل من التاء وجوبا
مطردا وجوازا غير مطرد الاول فيما اذا كان فاء افتعل صادا او ضادا
او طاء او ظاء فالتاء تبدل طاء نحو اصطبر اصله اصتبر والثاني فيما
اذا كان تاء المتكلم احدا من حروف المستعلية فالتاء تبدل طاء تشبيها
التاء الضمير بتاء الافتعال في كونها كجزء من الفعل نحو فحصط من باب
فتح قال ولم تعتبر اقول اي بالوجوب المطرد او الجواز المطرد وغير المطرد
قال يكون جائزا غير مطرد اقول كما سبقت الاشارة منا في موضعه وترك
قوله وجوبا مطردا في ابدال الواو من الياء الساكنة المضموم ما قبلها
كما في الكتب التي سهو كما اشرنا اليه ايضا فيما سبق فتذكر قال الباب
السابع في اللفيف اقول اشارة الى وجه تسمية اللفيف لفيفا بقوله
يقال له لفيف للف حرفي العلة فيه اي لاجتماعهما فيه فهم تعريفه من وجه

[illegible]

192

من وجه التسمية ولذا لم يعرف وترك ذكر مزيد اللفيف مفروقا ومقرونا
سنذكره واعلم ان هذا الباب يبلغ عقلا الى تسعة اقسام لانه اما ان يكون
فاؤه وعينه حرف علة او فاؤه ولامه حرف علة او عينه ولامه حرف علة فهذه
ثلثة اقسام وكذا اما ان يكون واويين او يائيين او احدهما واوا و
الآخر ياء فهذه ايضا ثلثة اقسام فبضرب الثلثة في الثلثة يصير
الاقسام تسعة لكن كون الفاء والعين حرف علة لم توجد في الافعال
فسقط ثلثة اقسام فبقي ثلثة للمفروق وثلثة للمقرون ولم يوجد في
المفروق غير ما كان فاؤه واوا ولامه ياء الا نادرا فسقط اثنان
فبقي اربعة واحد للمفروق وثلثة للمقرون قال مفروق ومقرون اقول
المفروق ما فرق بين حرفي العلة بحرف غير حرف العلة والمقرون ما لا يفرق
بين حرفي العلة بحرف آخر والمص لم يعرفهما اعتمادا على انفهام تعريفهما من
التسمية لهما اللغويين قال المفروق مثل وقى يقي اقول قدم المفروق على المقرون
لكون فائه حرف علة والفاء مقدم على العين ومنهم من قدم المقرون نظرا الى كثرة
ابحاثه قال وكذلك حكم اخواتهما اقول اي اخوات وقى يقي من اسم الفاعل وغيرهما
اي حكم اخواتهما فاء ولاما مثل حكم وعد يعد ورمى يرمي مثلا حكم فاء واق مثل
حكم فاء واعد وحكم لامه مثل حكم لام رام قال الامر ق اقول اصله اوقي
حذفت الواو كما مر في المثال وحذفت اللام للوقف فصار ق وبلزمه

وزاد اعتبار تقدم الواو فيما رة وتأخره اخرى
بحصل ثلثة فيصير مجموع الاقسام اثني عشر

[illegible]

ويلزمه الهاء عند الوقف فيقال قه ويسقط في الاتصال نحو ق فنا ومثله
ف من وفى يفي فان قيل لم لزم الهاء عند الوقف قلنا لئلا يلزم الابتداء
بالساكن او الوقف على المتحرك فان قيل لم اختير الهاء قلنا لخفته تناسب
قطع الصوت لان خفاء الصوت لعدمه فان قيل لم السكن انما يتحقق
الهاء قلنا لان مقتضى الوقف هو السكون او نقول ان وضع الوقف
للاستراحة وذلك انما يتحقق بالسكون او نقول ان الابتداء والانتهاء
متضادان فلما كان الابتداء بالحركة وجب ان يكون الوقف على السكون
تحقيقا للتضاد قال المجهول في يفي اقول نحو زي يزي من الباب الثاني ومن
الرابع نحو ودي يودي وجاء وري يري بكسر الراء فيهما ومن السادس نحو ولي
يلي من الولاية بمعنى الصداقة او بمعنى التصرف ومنه ابو الولاة في جمع والي
الرعية ومنه ولي اليتيم او من الولي بمعنى القرب ومنه قولهم هذا اولى من
ذاك اي اقرب الى الحق ومنه قولهم الاصل ان يلي الفاعل فعله ومن زوايد
اللفيف المفروق اولى يولي ايلاء وولّى يولّي تولية ووالى يوالي موالاة
وتولى يتولى توليا وتوالى يتوالى توالياً واوفى يوفي ايفاء واستولى يستولي
استيلاء واياواى يواوي وهذا الضرب من مهموز العين فقط نحو واى
يأي واياً بمعنى الوعد والاصرار قال الملتوي نحو طوى يطوي اقول وغوى
يغوي غيا فهو غوي ومنه الغوغا للكثرة المختلطة من الناس شبهت به لجهونة

193

الخصومة والدعوى مثال المزيد من اللفيف المقرون قوّى يقوّي وحيّا يحيّي تحية
بنقل الحركة والادغام وداوى يداوي مداواة الامر داو والتوى يلتوي
التواء واستوى يستوي وانزوى ينزوي انزواء فهو منزو وفي داوية
واحووى يحووي احوواء من جعل اصله احوو وقدم الاعلال على الادغام
على ما مر في ارعوى من الحوة هي الحمرة تضرب الى السواد وقال بعضهم احواوى
من افعال وتقوى يتقوى تقويا واستقوى يستقوي استقواء واستحيي
ومنهم من يقول استحى بحذف العين يستحي استحاء تخفيفا وهذا النوع في
من مهموز الفاء فقط نحو اوى ياوي اويا ومنه الماوى بمعنى المنزل والكلمات
الملتبس بعضها ببعض نحو يكون بفتح النون فانه يجوز ان يكون
جمعا من دكى يدكى مؤكدا من الكون في حالة النصب لكن يفرق بالكتابة
لان نون الجمع تسقط بها ويجوز ان يكون امرا بالتشديد وكسر الهمزة
حرفا وامرا من ان يان انيا ومؤكدا مؤنثا مؤكدا بالثقيلة من واى
ياي وان بفتح الهمزة يجوز ان يكون ماضيا من الانين وتثنية التوالي
والتناسي في جمع نائية وحاشية التوالي والتناسي مصدرا قال كما في
اغزوا القوم اقول اي تحذف الواو في اغزوا القوم لكن حذفها من اللفظ
دون الخط لئلا يلتبس بالواحد قال ريان اقول هذا اللفظ مذكر وهذا
ضد العطشان قال ريانان اقول هذا تثنية المذكر قال رواء اقول

٢٧٩

بهذا الجمع المذكر قال ربايان اقول بهذا التثنية للمؤنث اعلم ان الف التانيث
قلبت فيه ياء لالتقاء الساكنين لانه لما زيدت الالف والنون للتثنية
على المفرد واعني ربا اجتمع الالفان ولم يمكن حذف احديهما اذ يلزم
الالتباس بالمفرد المذكر فقلبت الف التانيث ياء فصار ربايان قال
ايضا اقول اى كما يقول في جمع المذكر سواء وانما اكتفى بصيغة واحدة
نظرا الى قلة الاستعمال واكتفاء بالقرائن قال وتقول في تثنية المؤنث
اقول اى تقول في تثنية المؤنث في حالة النصب والجر ربييين باربع
ياءات الاولى منقلبة عن الواو والتي هي عين الكلمة والثانية لام الفعل
والثالثة منقلبة عن الف التانيث كما عرفت انفا والرابعة علامة
النصب والجر وادغمت الاولى في الثانية قال رايت ربيتي تخمس
ياءات اقول الاولى مدغمة في الثانية المتحركة بالفتح والرابعة مدغمة
في الخامسة المتحركة بالفتح والثالثة مفتوحة مخففة قال المفعول مطوى
اقول اصله مطووى اعل بالقلب والادغام كالمرمى قال الموضع مطوى
اقول اصله مطوى بحركة الياء اعل بالقلب قال وحكم هذه الاشياء اقول اى
حكم لام اسم الفاعل والمفعول والموضع والالة والمجهول من اللفيف
المقرون في الاعلال كحكم الناقص قال وحكم عينها حكم طوى اقول اى
حكم عين اسم الفاعل والمفعول والموضع والالة والمجهول من اللفيف

من اللفيف المقرون كحكم عين طوى في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع
فيها الاعلالان بتقدير اعلال العين نحو مطوى ويطوى وحكم العين
في الكلمة التي لم يجتمع فيه الاعلالان ايضا كحكم عين
طوى في عدم الاعلال للمتابعة نحو طويا فانه
لو اعل عين طويا لم يجتمع الا
الاعلالان الا انه لم يعل
تبعا للطوى

تم تم

خير ايله ياد ايده اول شخصى كراما كاتبين   كم دعادن ياد ايده بو خطك كاتبين

تاريخ ١٠٢١



ان
٦٥



١٧٤ ورقه

صاحب هذا الكتاب
[illegible] مصطفى

[redacted]

صاحب ومالك [redacted]

وصاحب هذا الكتاب

[redacted] مصطفى

[redacted]

١٥٠

ورقه